جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني

دراسة تطبيقية قياسية خلال الفترة من 992 ٢٠١٦)

دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في التجارة

إعداد الطالب :

عاتكة عثمان العطا أحمد

إشراف الدكتور

إيهاب عبدالله عباس

٢٠١٨م _ ٤٠

١٤هـ

الاستهلال

قال الله سبحانه وتعالى:

﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء الآية ١١)

الإهـــــــــداء

إلـــــــــى : من ندرا عمرها في أداء رسالة صنعاها من أوراق الصبر، وطرزاها في ظـلام الـدهر على سراج الأمل بلا فتور أوكلل، رسـالة تعلم العطاء كـيف يكـون العـطاء وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء إلى من أعطيا دون مقابل، إلى الدوحة التي تقينا حر الهجير.

(والـديّ الـعزيـزيـن)

إلـــــــــى : من كانوا هدية من الله فكانت أغلي الهدايا.....**إلى من جعلوا حياتي رونق**

(آلاء و عثـمـان)

إلـــــــــي الظلال الوارفة التي غمرتني بكل معاني الحب والعطاء..... **إلى من يتربعوا على عرش المحبة في قلبي**

(إخوتـي وأخواتـي وأزواجهم)

إلـــــــــى : التي كانت حديقة أزهاري إذا مللت وقيثارة أحزاني إذا حزنت فكانت نعم السلوى فلها حبي وتقديري

إشراقـة مـهدي مـحمد عدلان

إلـــــــــى : من علموني التجديف في بحور العلم والمعرفة وجعلوا أنفسهم سلماً يرتقي عليه كل من أراد أن يتزود بنور العلم والمعرفة.

أســـــاتـذتـي

إلـــــــــى : الذين جمعتنـــــــي بهم الأيام فكانوا خير سند وزاد

(أهـلي وعشيـرتـي زمـلائـي وزمـيلاتـي)

أهدي هذا الـجهد

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد ن عبد الله ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. الشكر من قبل ومن بعد لله سبحانه وتعالي الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع. ثم الشكر لوالديّ العزيزين اللذان لولاهما لما ر أت ه ه الرسالة النور.

وإن واجب العرفان يدعوني أن أتقدم بجز يل شكري وعظيم امتناني إلى **جامعة شندي** كلية الدراسات العلي ، وكلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال لكل ما قدموه ي من مساعدة ومسانده مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية. والشكر أجزله **دكتور : إيهاب عبد الله عباس** الذي كان له فضل الإشراف على هذه الر سالة فكان نعم المرشد والموجه حفظه الله واثابه بعمله ثقلاً في ميزانه وزاده بسطة في العلم والجس م وبركة في العمر، ولا يفوتني فى هذا المقام أن أسجل كلمة شكر وعرفان إلى المعلم والأستاذ الجليل **الدكتور : عبد السميع الطيب طيفور** الذي كان لتوجيهاته أكبر الا ر فى وضعي على الطريق لإتمام هذه الدراسة مع أصدق الدعوات له بدوام الصحة والعافية والتوفيق لخدمة العلم وأهل .

وكذلك أشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالبيانات اللازمة لإتمام هذه لدراسة، ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقد ري وعظيم إمتناني **للأخت الدكتورة إشراقة مهدي محمد عدلان والأخ الدكتور:التجاني لطاهر عبدالقادر، والأخ الاستاذ أمير عبد الله** وأخص بالشكر **الأخ طارق مهدي محمد عد ن** لد ا قدمه من خدمة تطلبتها الدراسة.وكذلك أخص بالشكر جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا وأكاديمية السودان للعلوم المصرفية وجامعة النيلين وموظفي دار الوثائق القومية وموظفي بنك السودان المركزي، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، ووز رة التجار ة الخارجية الذين صبروا من اجل تقديم البيانات. في الختام أتقدم بخالص شكري وتقديري وعرفاني لكل من ساهم ونصح وأرشد من أجل إخراج هذه الدراسة إلى النور راجياً من الله أن يجزي كل من ذكرت خير الجزاء.

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله

قائمة المحتويات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر و عرفان	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ح
مستخلص	ط
Abstract	ك
المقـــــــــــــدمة	
أولاً:الإطار المنهجي	٢
ثانياً:الدراسات السابقة	٧
الفصل الأول **الإطار النظري سياسة التحرير الاقتصادي ومبررات تطبيقها في الدول النامية**	
المبحث الأول مفهوم السياسة الاقتصادية أهدافها وأدواتها	٢٥
المبحث الثاني: سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي ومبررات تطبيقها في الدول النامية	٣٩
المبحث الثالث: عناصر برنامج الاصلاح الاقتصادي المستخدمة في الدول النامية	٥٤
الفصل الثاني **الإطار النظري لميزان المدفوعات**	
المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات أهميته وأهدافه	٦٨
المبحث الثاني : منهجية القيد بميزان المدفوعات	٨٠
المبحث الثالث: أوضاع وحالات ميزان المدفوعات	٩٠
الفصل الثالث **تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان**	
المبحث الأول: منهجية تطبيق سياسة التحرير في الاقتصاد السودي	١١٠
المبحث الثاني : خطط وبرامج الاقتصاد السوداني خلال فترة التحرير الاقتصادي	١٢٤
المبحث الثالث: سياسات و إجراءات الاقتصاد السودي خلال فترة التحرير الاقتصادي	135

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع **منهجية التحليل وصياغة النموذج**	
المبحث الأول: أداء متغيرات لدراسة خلال فترة تحرير الاقتصاد السوداني	١٥٤
المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة	١٧٠
المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة البيانات	١٧٨
الخـــــــــــاتمة	
أولاً: النتائج	٢١٧
ثانياً: التوصيات	٢٢١
قائمة المصادر والمراجع	٢٢٤
الملاحق	٢٤١

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(' '	ميزان المدفوعات الدولية	٨١
(: ا	الناتج المحلي الإجمالي في لسودان خلال الفتر ٩٩٢ ٠١٦' م بالأسعار الجارية	١٥٤
(: ا '	الموازنة العامة في لسودان خلال الفتر ٩٩٢ ٠١٦' م	١٥٦
(: ا ٢	معدلات التضخم في السودان خلال الفتر ٩٩٢ ٠١٦' م	١٥٨
(: ا ٣	سعر الصرف في السودان خلال الفتر ٩٩٢ ٠١٦' م	١٦٠
(: ا ٤	عرض النقود في السودان خلال الفتر ٩٩٢ ٠١٦' م	١٦١
(: ا ٥	الانفتاح الاقتصادي للسودان خلال الفتر ٩٩٢ ٠١٦' م	١٦٣
(: ا ٦	ميزان المدفوعات السوداني خلال الفتر ٩٩٢ ٠١٦' م	١٦٤
(: ٢	التحليل الاحصائي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفتر ٩٩٢ ٠١٦')	١٧٨
(: ٢ ٢	التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات ميزان المدفوعات خلال الفترة ٩٩٢ ٠١٦')	١٨٣
(: ٢ ٢	نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة خلال الفترة ٩٩٢ ٠١٦')	١٨٨
(: ٢ ٢	نتائج اختبارالتكامل المشترك لمتغيرات نموذج الحساب الج ي الفتر ٩٩٢ ٠١٦')	١٩٠
(: ٢ ٢	نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الحساب الرأسمالي والمالي في الفترة ٩٩٢ ٠١٦')	١٩١
(: ٢ ٢	نتائج اختبارالتكامل المشترك لمتغيرات نموذج الميزان الكلي لفتر ٩٩٢ ٠١٦')	١٩٢
(: ٢ ٢	نتائج تقدير نموذج الحساب الجاري خلال الفتر ٩٩٢ ٠١٦')	١٩٤
(: ٢ ٢	اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية عدم استقلال البواقي نموذج الحساب الجاري	١٩٥
(: ٢ ٢	اختبار Breusch–Pagan–Godfrey لفرضية عدم ثبات تباين البواقي نموذج الحساب الجاري	١٩٥
(: ٢ ٢	نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الحساب الج ي	١٩٦
(: ٢ ٢	نتائج تقدير نموذج الحساب الجاري خلال الفترة ٩٩٢ ٠١٦')	١٩٩
(: ٢ ٢	نتائج تقدير نموذج الحساب الرأسمالي والمالي خلال الفتر ٩٩٢ - ٠١٦')	٢٠٢
(: ٢ ٣	اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية عدم استقلال البو ي لنموذج الحساب الرأسمالي والمالي	٢٠٢
(: ٢ ٤	اختبار Breusch–Pagan–Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين لنموذج الحساب الرأسمالي والمالي	٢٠٣
(: ٢ ٥	نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الحساب الرأسمالي والمالي	٢٠٤

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٦ ٢ :)	نتائج تقدير نموذج الحساب لرأسمالي والمالي خلال الفترة ٩٩٢ ٢٠١٦)	٢٠٧
٧ ٢ :)	نتائج تقدير نموذج الميزان الكلي خلال الفتر ٩٩٢ ٢٠١٦)	٢٠٩
٨ ٢ :)	اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية عدم استقلال البو ي لنموذج الميزان الكلي	٢١٠
٩ ٢ :)	اختبار Breusch–Pagan–Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين لنموذج الميزان الكلي	٢١٠
١٠ ٢ :)	نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الميزان الكلي	٢١١
١١ ٢ :)	نتائج تقدير نموذج الميزان الكلى خلال الفترة ٩٩٢ ٢٠١٦)	٢١٤

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
)	أنواع السياسات الاقتصادية	٣٣
٢)	سلسلة بيانات الناتج المحلى ا جمالى خلال الفترة (٩٩٢ ٢٠١٦)	١٧٩
٣)	سلسلة بيانات سعر الصرف خلال الفترة (٩٩٢ ٢٠١٦)	١٨٠
٤)	سلسلة بيانات عرض النقود خلال الفترة (٩٩٢ ٢٠١٦)	١٨٠
٥)	سلسلة بيانات متغير معدل التضخم خلال الفترة (٩٩٢ ٢٠١٦)	١٨١
٦)	سلسلة بيانات متغير الموازنة العامة خلال الفترة (٩٩ – ٢٠١٦)	١٨٢
٧)	سلسلة بيانات درجة الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة ٩٩٢ ٢٠١٦)	١٨٢
٨)	سلسلة بيانات الحساب الجاري خلال الفترة (٩٩٢ ٢٠١٦)	١٨٤
٩)	سلسلة بيانات الميزان التجاري خلال الفترة (٩٩٢ ٢٠١٦)	١٨٤
١٠)	سلسلة بيانات حساب الخدمات خلال الفترة (٩٩٢ ٢٠١٦)	١٨٥
١١)	سلسلة بيانات الحساب الرأسمالي والمالي خلال الفترة (٩٩٢ ٢٠١٦)	١٨٦
١٢)	سلسلة بيانات أرصدة العملات ا جنبية خلال الفترة (٩٩٢ ٢٠١٦)	١٨٦
١٣)	اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ لنموذج الحساب الجاري	١٨٧
١٤)	إختبار مربع الخطأ التراكمي (CUSUM) لنموذج الحساب الجاري	١٩٦
١٥)	اختبار مقدرة نموذج الحساب الجاري على التنبؤ	١٩٧
١٦)	اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ لنموذج الحساب الرأسمالي والمالي	٢٠٠
١٧)	ختبار الخطأ التراكمي (CUSUM) لنموذج الحساب الرأسمالي والمالي	٢٠٤
١٨)	اختبار مقدرة نموذج الحساب الرأسمالي والمالي على التنبؤ	٢٠٨
١٩)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعى لحد الخطأ لنموذج الميزان الكلي	٢١١
٢٠)	إختبارالخطأ التراكمي (CUSUM) لنموذج الميزان الكلي	٢١٢
٢١)	اختبار مقدرة نموذج الميزان الكلي على التنبؤ	٢١٥

س ص

تناولت هذه الدراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي على ميزان المدفوعات السود ني خلال الفترة 992 ٢٠١٦ ، حيث هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى الوقوف على تجربة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان وأثرها في أداء الاقتصاد السوداني بصفة عامة وعلى القطاع الخارجي متمثلاً في ميزان المدفوعات بصفة خاصة. ، ث لخصت مشكلة الدراسة في ماهية أثر تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في الاقتصاد السوداني بص ة عامة؟ وأثرها علي ميزان المدفوعات بصفة خاصة؟ مع تحديد العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي ومكونات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري، ورأس المال) في الفترة من ٩٩٢ ٢٠١٦ م.

اتبعت هذه الدراسة المنهج الاستنباطي، ، المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي والتد ليلي لوصف الظاهرة الاقتصادية ولتحليل بيانات الدراسة ا تطبيق ة حيث تم تح ل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية ٠ -Eviews ، كما تم الاعتماد علي أسلوب العرض التاريخي ولهذا الغرض تم استخدام بيانات سلاسل زمنية تغطي الفترة من ١٩٨٠ ٢٠١٦ . حيث استخدمت هذه الدراسة ثلاث معادلات تحتوى على الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات بالإضافة إلى المتغير الصوري (سياسة التحرير الاقتصادي) والذي مثلته بعض مؤشرات الاقتصاد السوداني.

، لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي ، أداء مؤشرات الاقتصاد السوداني.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي ، أداء الحساب الجاري .

الفرضية الثالثة هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وأداء الحساب الرأسمالي والمالي.

الفرضية الرابعة هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي والأداء الكلي ميزان المدفوعات.

وقد توص لت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وأداء ميزان المدفوعات في السودان . وإن سياسة تحرير الاقتصاد السوداني لم تنجح في

تحقيق أهدافها بل أدت إلى تشوهات خطيرة من خلال ارتفاع معدلات التضخم وتذبذب أسعار الصرف وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى ضوء النتائج خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها : يجب على السودان إعادة النظر في تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي ومحاولة إيجاد سياسات اقتصادية مصاحبة أوبديلة لسياسات ه ظومتي بريتون وودز وذلك لعدم ملا مة تلك السياسات لهيكل الاقتصاد السوداني كدولة نامية. معالجة مـ كـ ت الاقتصاد السوداني المتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم والفقر وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وذلك عن طريق ايجاد سياسات اقتصادية متناسقة ومترابطة تعمل على التأثير في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وإحداث التوازن المطلوب بينه ا. تبني المزيد من السياسات الانكماشية التي تهدف إلى التحكم في عرض لنقود والطلب الكلي؛ وذلك لعلاج ختلالات ميزان المدفوعات الناجمة عن الإفراط في العرض النقدي وزيادة الإنفاق الحكومي.

Abstract

This thesis has dealt with the impact of economic liberalization policy in Sudanese balance of payments during the period between 1992 and 2016.

The main objective of the thesis is to examine the experience of implementing economic liberalization policy in Sudan and its impact on the performance of the Sudanese economy concentrating on the external sector represented by the balance of payments.

The main issue addressed by the thesis is the impact of the implementation of economic liberalization policy on the Sudanese economy in general, and its impact on the balance of payments in particular. and measuring the relationship between economic liberalization policy and the components of the balance of payments (current account and capital) in the long and short terms during the period between 1992 and 2016.

The study used the deductive approach, and the inductive approach, the descriptive and analytical method to describe the economic phenomenon and the analysis of the applied study data. The data was analyzed by using the statistical package (Eviews-10). The model of the study was also prepared, consisting of three equations containing the main accounts of the balance of payments as well as the independent variable economic liberalization policy (a figurative variable) represented by some indicators of the Sudanese economy.

The hypotheses of the study were as follows:

There is a statistically significant relationship between the implementation of economic liberalization policy and the performance of indicators of the Sudanese economy.

There is a positive correlation between the implementation of economic liberalization policy and current account performance.

There is a positive relationship with statistical significance between the implementation of economic liberalization policy and the performance of capital and financial account.

There is a statistically significant relationship between the implementation of economic liberalization policy and the overall performance of the balance of payments.

The study reached a number of results, the most important of which was that economic liberalization policy had an impact on the performance of the balance of payments (current account, capital and financial account) in the long and short term. The exchange rate was negatively affected by Sudanese balance of payments performance during the liberalization period. The liberalization policy did not succeed in achieving its objectives in the Sudanese economy, but led to serious distortions through high inflation rates, exchange rate fluctuations and low GDP growth rates.

In the light of the results, the study came out with several recommendations, the most important of which is the reconsideration of the implementation of economic liberalization policy and the attempt to find accompanying or alternative economic policies because the current policies are unsuitable for the structure of the Sudanese economy as a developing country, work to stabilize exchange rate through the adoption of policies and fight the parallel market, with changes in the infrastructure of the economy, and the adoption of a knowledge–based economy and technology in order to raise the productive capacity of the country and increase competitiveness, address the problems of the Sudanese economy of high rates of inflation and poverty and the low rates of economic growth through the establishment of coherent economic policies that affect both aggregate demand and aggregate supply and strike a balance between them, and adopt more deflationary policies aimed at control of money supply and aggregate demand, so as to treat the balance of payments imbalances caused by excessive money supply and increased government expenditure.

المقـــ . ـــدمة

أولاً: ا طار المنهجي

ثاني : الد ـ ـــات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي:

شهد الاقتصاد السوداني طيلة الحقب الماضية تدهوراً اقتصادياً مستمراً ونمواً متدنٍ ، ا ان ذلك نتاج عدم استقرار سياسي وأمني وظروف طبيعية أحدثت كوارث متتابعة انعكست آثارها علي الإنتاج الزراعي والحيواني والنسيج الاجتماعي في البلا ، كا تزامن مع تلك ا وضاع قصور في داء الاقتصاد وتشوهات في هيكله الأ ر الذي نتج عنه تراجع في مجمل ا داء في القطاعات الإنتاجية والخدمية. مما أثر بدوره في كل المؤشرات الاقتصادية الكلية كالتضخم، ونظام الصرف ، ومعدلات نمو الناتج المحلي ا جمالي ، وبالتالي علي موقف الحساب الجاري وميزان المدفوعات.

لذا كان التحدي الذي واجه الإدارة الاقتصادية في الفترة من بداية عقد السبعينات هـ و القدرة علي تصدي لهذه الأزمة الاقتصادية وا نتقال ب لاقتصاد الوطني من ذلك الوضع إلي آفاق الاستقرار و النمو المستدام. وقد أمكن ذلك من خلال تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التي كان من أهمها سياسة التحرير الاقتصادي إحدى سياسات برامج التثبيت الاقتصادي والتك ف الهيكلي التي نشأت نتيجة طبي ية لتطور الاقتصاد العالمي وضرورة ملحة تفرضها الظروف الاقتصادية لمواجهة تحديات النظام العالمي الجديد.

وبالفعل تبني السودان سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير ٩٩٢ م ضمن الإستراتيجية القومية الشاملة محاولاً بذلك تحريك الجمود في الاقتصاد وإزالة التشوهات ا هيكلية المتر كمة والتي تركزت في القيود والضو ط التي كبلت حركة التجارة والسوق ، وخاصة علي الصادرات والواردات، وتحديد سقوفات علي أرباح الأعمال، وحد أعلي للأسعار في كل مستويات الإنتاج والتوزيع، وتقييد سعر الصرف الذي لم يعد يمثل سعر الصرف الحقيقي، وغيرها من السياسات الاقتصادية.

وتعتبر سياسة التحرير الاقتصادي أول سياسة من نوعها يتم اتخاذها منذ أن بدأ الخلل يسري في هيكل الاقتصاد السوداني ، حيث كان تنا ذ هذه السياسة ضرورة قصوى لتحريك القدرات الكامنة في الاقتصاد الوطني وكأول ع ل اقتصادي كبيريهدف لي الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد السوداني، الذي ظل يعاني كثيراً من الصعو ت وا ختناقات التي ترتبت عليها تلك تشوهات من سوء توظيف للموارد، وتدهور في الإنتاج و لل في التوازن الداخلي والخارجي ، وبذلك تعتبر سياسة التحرير الاقتصادي نقطة تحول في مسار الاقتصاد السوداني

الأمر الذي ينعكس علي ميزان مدفوعات الذي يمثل بدوره حصيلة فرازات أداء النشاط الاقتصادي الخارجي مثل الاستيراد والتصدير والتحويلات الخاصة وتحركات رأس المال ، كما يعتبر مرآة للنشاط الاقتصادي في مجال الانتاج والاستثمار والادخار . ويتأثر موقف ميزان المدفوعات بالأداء المالي والنقدي وما يترتب علي ذلك من معدلات تضخم وسعر صرف، كما يتفاعل سلباً وإيجاباً مع الاوضاع الهيكلية للاقتصاد وبالتالي يتأثر بالسياسات التي تؤثر علي تلك الهياكل الاقتصادية بما فيها سياسة التحرير الاقتصادي ؛ ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة للوقوف علي تجربة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان والدوافع التي أدت إلي تطبيقها وأثرها في ميزان المدفوعات خلال الفترة من ١٩٩٢ ٢٠١٦ .

مشكلة الدراسة:

في ظل الوضع الاقتصادي الراهن الذي يشهده العالم والذي يحدد مستقبل الاقتصاديات القومية في إطار نظام عالمي محدد، وما تبنه من ظواهر وسياسات اقتصادية علي المستويين المحلي والدولي ، جاءت سياسة التحرير الاقتصادي وعملية التحول الفعلي نحو اقتصاد السوق كأداة لتغيير الهيكلي والتكيف الاقتصادي والتي تبناها السودان في مطلع التسعينات وتم تنفيذها من قبل دولة والتي أثرت بشكل مباشر علي داء المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية للاقتصاد السوداني الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة علي ميزان المدفوعات.

ومن خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام تتمحور مشكلة الدراسة في ماهية أثر تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على الاقتصاد السوداني بصفة عامة وعلي ميزان المدفوعات بصفة خاصة ، مع تحديد العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي ومكونات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري، ورأس المال) في الفترة من ١٩٩٢ ٢٠١٦ .

الأسئلة الفرعية:

علي أساس مشكلة الدراسة يمكن طرح التساؤلات الآتية:

١. هل أسهمت سياسة التحرير الاقتصادي في الارتقاء بالاقتصاد السوداني ومعالجة مشاكله الحقيقة المتمثلة في تدني معدلات نمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم ؟

٢. الي أي مدى أثرت سياسة التحرير الاقتصادي في أداء الاقتصاد السوداني؟

٣. هل أدت سياسة التحرير الاقتصادي الى تحسن داء ميزان المدفوعات السوداني؟

٤. هل ساهمت سياسة التحرير لاقتصادي في معالجة وضع الحساب الجاري ومن ثم حدوث

أى تغييرات جوهرية في أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة المعنية؟

. هل ساعدت سياسة التحرير الاقتصادي في استقطاب رءوس الأموال الأجنبية وتحسين وضع الحساب الرأسمالي والمالي ومن ثم عكاس ذلك ايجاباً علي ميزان المدفوعات؟

أهمية الدارسة:

تأتي همية الدراسة من خلال:

. الاهتمام المتزايد بدراسة سياسة ا حرير الاقتصادي وأهمية الدور الذي تُؤَديه في تغيير وإعادة هيكلة اقتصاديات الدول التي تعاني من تشوهات في الهيكل الاقتصادي العام ولما لها من أثر ي زيادة معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي في تلك الدول.

. أهمية ميزان المدفوعات في تقييم حالة الاقتصاد القومي محلياً وعالمياً.

. أهمية دور سياسة التحرير ا قتصادي في معالجة مشكلات ميزان المدفوعات في الدول النامية، باعتباره حصيلة فرازات داء النشاط الاقتصادي والمرآة التي ينعكس من خلالها داء الاقتصاد السوداني.

. أهمية الدراسة كونها مادة علمية تُثري مكتبة البحث العلمي .

أهداف الدراسة:

. تحديد مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي، أدواتها ودوافع تطبيقها و ى نجاحها في تحقيق أهدافها.

. الوقوف على تجربة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودا .

. تسليط الضوء ى أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني.

. معرفة أثر تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على أداء الاقتصاد السوداني.

. صياغة أُنموذج قياسي يفسّر أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة.

. تقديم مقترحات وتوصيات تساعد متخذي القرار في تعزيز إيجابيات تطبيق هذه السياسة علي متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة عامة، وعلي ميزان المدفوعات بصفة خاص ، وكذلك معرفة أوجه القصور التي تكتنف عملية التطبيق.

فرضيات الدراسة:

. هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسة ـ حرير الاقتصادي وأداء مؤشرات الاقتصاد السوداني.

١ . هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسة التحريـــر الاقتصـــادي و أداء الحساب الجاري .

٢ . هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسة التحريـــر الاقتصـــادي و أداء الحساب الرأسمالي والمالي.

٣ . هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وبين الأداء الكلي ميزان المدفوعات.

منهجية الدراسة:

عتمدت هذه الدراسة علي المنهج الاستنباطي لصياغة مشكلة الدراســـة والفرضـــيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي والتحليلي لوصف الظاهرة الاقتصادية ولتحليل بيانات الدراسة التطبيقية حيث تم جمـــع البيانـــات وتنظيمهـــا وتحليلهـــا باستخدام الحزمة الإحصائية (Eviews-10) ، كما اعتمدت الدراسة على أســـلوب العـــرض التاريخي.

الأُنموذج القياسي للدراسة:

استخدم الأُنموذج التالي لقياس أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المـــدفوعات السوداني خلال الفترة من ١٩٩٢ م - ٢٠١٦ م:

$$CA=B_0+B_1R.GDP+B_2EX+B_3MS+B_4INF+B_5BF+B_6DOP+ui \quad \text{(1)}$$

$$KA=B_0+B_1R.GDP+B_2EX+B_3MS+B_4INF+B_5BF+B_6DOP+ui \quad \text{(2)}$$

$$OB=B_0+B_1R.GDP+B_2EX+B_3MS+B_4INF+B_5BF+B_6DOP+ui \quad \text{(3)}$$

حيث:

CA : الحساب الجاري

KA : الحساب الرأسمالي

OB : الميزان الكلي

RGDP : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

EX : سعر الصرف.

M2 : عرض النقود.

INF : معدل التضخم.

BF : الموازنة العامة.

DOP : الانفتاح الاقتصادي .

B0 : الحد الثابت في النموذج .

B1,B2,B3,B4,B5,B6 : معاملات الانحدار .

ui : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

مصادر البيانات وأساليب جمعها:

تم في هذه الدراسة ا عتماد علي المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع ، والدوريات المتخصصة وتقارير ومنشورات وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، وتقارير ومنشورات بنك السودان المركزي، والدراسات السابقة حول الموضوع.

هيكل الدراسة:

يتكون هذا البح ث من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، يبدأ بالمقدمة التي تحوي الإطار المنهجي والدراسات السابقة، ويتناول الفصل الأول الإطار النظري سياسة التحرير الاقتصادي ومبررات تطبيقها في الدول النامية من خلال ثلاثة مباحث، حيث تحدث المبحث الأول عن السياسة الاقتصادية مفهومها، أهدافها وأدواتها ، بينما تناول المبحث الثاني سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي ومبررات تطبيقها في الدول النامية فيما حوى المبحث الثالث عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي المستخدمة في الدول النامية.

اشتمل الفصل الثاني على الإطار النظري لميزان المدفوعات حيث تطرق المبحث الأول لمفهوم ميزان المدفوعات أهميته وأهدافه، وتحدث المبحث الثاني عن منهجية القيد بميزان المدفوعات ، وجاءت حالات ميزان المدفوعات أوضاحه في المبحث الثالث .

ركز الفصل الثالث على تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان ، حيث اشتمل المبحث الأول على منهجية تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان ، وتناول المبحث الثاني خطط وبرامج الاقتصاد السوداني في ظل سياسة تحرير الاقتصادي أما المبحث الثالث فقد تناول سياسات وإجراءات الاقتصاد السوداني في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

احتوى الفصل الرابع على الدراسة التطبيقية) قياس أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني حيث اشتمل المبحث الأول علي أداء متغيرات الدراسة خلال فترة تحرير الاقتصاد السوداني وتناول المبحث الثاني منهجية وإجراءات الدراسة فيما احتوى المبحث الثالث عرض وتحليل البيانات وتقدير وتقييم النموذج.

أماالخاتمة فقد تناولت النتائج والتوصيات، ومن ثم قائمة المراجع والمصادر وأخيراً الملاحق الخاصة بالدراسة .

ثانيا الدراسات السابقة

١. دراسة أبوبكر [1]

تناولت الدراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي موارد و ستخدامات النقد الأجنبي في السودان من ١٩٩٨ ٦ ، هدفت إلى تقويم سياسة التحرير الاقتصادي فيما يخص موارد و استخدامات النقد الاجنبي بغرض التعرف على نتائج هذه السياسة، وقد فترضت الدراسة أن أداء الاقتصاد السوداني تميز بالتدني المستمر خلال فترة الدراسة مما ستوجب إجراء إصلاحات هيكلية عن طريق سياسة التحرير الاقتصادي، كما ن تطبيق سياسات وبرامج التحرير الاقتصادي ترتب عليه تحسن واضح في موارد و ستخدامات النقد الأجنبي ، تبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي والإحصائي، حيث توصلت إلي أن تعديل السياسات الخاصة بمعاملات النقد الأجنبي (موارد و ستخدامات) من وقت لآخر نعكس على موارد النقد الأجنبي، كما ن أسعار الصرف لم تكن مجزية لكثير من المصدرين والعاملين بالخارج لتحويل مدخراتهم إلى داخل البلاد وأصبحت أسعار الصرف والتضخم في رتفاع مطرد مستمر .

٢. دراسة محمد عبد الـ [2]

تناولت الدراسة الإصلاح الهيكلي من خلال برنامج ا ستخصاص حيث هدفت الدراسة إلى معرفة آثار ا ستخصاص في السودان على مستوى الأداء الاقتصادي للوحدات التى خضعت لبرنامج ا ستخصاص عبر الآليات التى تم عتمادها، استخدمت دراسة المنهج الوصفي والتحليلي ، حيث توصلت إلى أن البرنامج كانت له نجاحات وآثار إيجابية ملموسة في أنشطة القطاع الخدمي، في مقابل ذلك فإن للتجربة مردوداً سالب في أنشطة القطاعات الإنتاجية وهو أمر أرجعت الدراسة أسبابه إلى ضعف تجاوب القطاع الخاص وتفاعله مع هذا البرنامج .

٣. دراسة حسـ [3]

تناولت الدراسة سياسة التحرير الاقتصادي التى تبنتها الحكومة منـ ٩٩١ ٠٠١ م وأثر تلك السياسات في المجتمع ككل وعلى مشروع الجزيرة كأحد مؤسسات الدولة التي

---

[1] أبوبكر عبد الله سليمان الطيب، سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها على موارد وإستخدامات النقد الأجنبي في السودان من ١٩٨٦-١٩٩٨،رسالة ماجستير،غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، ١٩٩٩م.

[2] محمد عبد القادر محمد خير، القطاع الخاص السوداني وتحديات سياسة التخصيص، رسالة دكتوراه ،غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم، اخرطوم، ٢٠٠٠م.

[3] حسام على الأمين ، الأبعاد الاجتماعية والسياسية لسياسة التحرير الاقتصادي :دراسة حالة مشروع الجزيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم،٢٠٠١م.

طالتها تلك السياسات بشكل خاص.حيث تركز الدراسة على الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى نجمت جراء تلك السياسات على شريحة المزارعين خاصة ، و نعكاس تلك السياسات على المشروع من حيث التمويل والإنتاج والإنتاجية وتراكم الديون ومشاكل الري والمشاكل الاجتماعية والتنموية للمشروع ولإنسانه. نتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي ، الذي توصلت من خلاله إلى أن المشروع تأثر سلباً جراء تلك السياسات من عائداته وإنتاجه ونظامه الذي شتهر به باعتباره أكبر مشروع تحت إدارة واحدة تحت هيمنة الدولة كمشروع إستراتيجي. كما خلصت الدراسة إلى أن التنمية الاجتماعية والإنتاجية العالية للمشروع قد تعدمت في العقد الماضي بل وصلت لأدنى مستوياتها وذلك بسبب وقف التمويل من بنك السودان الذي أصبح يمول الحرب في جنوب السودان ونواحي أخرى ، الأمر الذي أدى إلى تدني الإنتاج والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وتدهور المشروع ككل.وسيزداد الأمر سوءاً مستقبلاً ما لم تتم العودة إلى نظام المشروع الذي كان قائماً للوصول لتنمية جتماعية حقيقية ، تحقيق رفاهية إنسان المشروع وما وحوله على أن تكون الدولة هي المهيمنة كلياً على مشروع الجزيرة، باعتباره مشروعاً قومياً استراتيجياً تملكه الدولة .

. دراسة حباب مصطفي[1]

تناولت الدراسة فاعلية السياسة النقدية في إطار سياسة التحرير الاقتصادي في السودان في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٩ ، تمثلت مشكلة لدراسة في فاعلية السياسة النقدية في السودان ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المقترحة وذلك من خلال اختبار ، تبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي. حيث توصلت إلى أن أدوات السياسة النقدية التى ستخدمها بنك السودان في بداية التحرير الاقتصادي تصفت بالفتور وذلك لعدم توفر الأدوات الكافية لإدارة السياسة النقدية نسبة لعدم ستخدام سعر الخصم وعمليات السوق مفتوحة لاحتوائها على شبهة لربا ، وعدم ستخدام سقوف الكلية لتعارضها مع سياسة التحرير الاقتصادي جعل البنك المركزي يفكر في بتكار أدوات إسلامية أكثر فاعلية بجانب الاحتياطي القانوني وهوامش المرابحات ونسب المشاركات حتى هتدى إلى شهادات مشاركة البنك المركزي(شمم) وشهادات مشاركة الحكومة(شامة) حيث أصبح للبنك المركزي أكثر من أداة للتأثير علي المجاميع النقدية ، التي حدت من سيادة الحكومة من الجهاز المصرفي .

---

[1] حباب مصطفي محمد مصطفي ،فاعلية السياسة النقدية في إطار سياسة التحرير الاقتصادي في السودان ١٩٩٢- ١٩٩٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠٠٢م.

أوصت الدراسة بالعمل على ا ستقرار الاقتصادي وتناسق السياسات المالية والسياسات النقدية بحيث تخدم كل واحدة أهداف الأخرى بلا تعارض .العمل على خلق بيئة مصرفية فاعلة في بناء الهياكل الإدارية والمؤسسية للمصارف حتى تقوى على المنافسة في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية في ظل العولمة وما تفرضه من تحديات ، تدعيم أدوات السياسة النقدية لبنك السودان المركزي بتكار أدوات إسلامية جديد .

. دراسة زين ال

تناولت الدراسة أثر العولمة في الاقتصاد السوداني، تمثلت مشكلة الدراسة في و د صعوبات تواجه الدول النامية في معالجة تيار العولمة لإيجاد منظومة اقتصادية قادرة على مجابهة الظاهرة وتحقيق مطلوب التنمي ، فترضت الدراسة أنه كلما كان ا هتمام بالصادرات بمستوى واحد زاد من ميزاتها النسبي ، وأن المشاركة في التكتلات الإقليمية تمكن من الوصول للسوق العالمي، تبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل ، حيث توصلت إلى أن مرونة سياسة التحرير الاقتصادي أدت إلي تقدم في الاقتصاد السوداني والمشاركة الخارجية، وأن الميزان التجاري في حالة عجز و دين الخارجي يشكل عائق أمام التقدم ا قتصادي. وقد أوصت الدراسة بزيادة الإنتاج للسلع ذات الميزة النسبي ، وا ستخدام الأمثل للموارد مع التنمية المتوازنة وزيادة معدلات الصرف عليها. المشاركة في التكتلات ا قليمية حتى بداية الدخول إلى السوق العالمية ومواجهة تيار العولمة .

. دراسة عبد

تناولت الدراسة دور القطاع التعاوني في ظل سياسة التحرير الاقتصادي بالتطبيق على بنك التنمية الإسلامي ٩٩٢ ٠٠٠ م تمثلت مشكلة الدراسة في ن القطاع التعاوني مواجه بعدة تحديات في ظل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان منها تخلى الدولة عن دعم السلع والمنتجات الرئيسية وتشجيع القطاع الخاص والحد من ا متيازات التى كانت تمنح للقطاع التعاوني ، ولذا كان لزاماً على القطاع التعاوني أن ينهض بنفسه لإيجاد الوسائل المتاحة لعملية النهوض بهذا القطاع حتى يستطيع الصمود أمام التغيرات ا قتصادية وا جتماعية وبما أن التمويل يؤدي دوراً هاماً في إنماء الحركة التعاونية فإن غياب التمويل

) زين العابدين عبد الله الجزولي، أثر العولمة في اقتصاد السودان في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، دراسة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم،٢٠٠٢م.

) عبد السميع الطيب طيفور، دور القطاع التعاوني في ظل سياسة التحرير الاقتصادي تجربة بنك التنمية التعاوني الإسلامي١٩٩٢-٢٠٠٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠٠٢م.

يحد من دور الحركة في المجتمع والمشكلة تكمن في إيجاد مصادر إيرادات للعـون مـالي والفني علي الرغم من إنشاء بنك التنمية التعاوني الإسلامي كبنك متخصص لـدعم الحركـة التعاونيـ . خرجت الدراسة ببعض النتائج همها: فشل البنك الزراعي السوداني وبنك الشعب في تمويل الحركة التعاونية وذلك لعدم تناسب الشروط والضمانات مع إمكانيات الجمعيـات التعاونية المادية.لم تستطع الجمعيات التعاونية زيـادة ر وس أموالهـا بسـبب المسـاهـ ات الضعيفة للأعضاء والأسهم التى ا تتناسب مع دور الحركة التعاونية في التنمية الاقتصـادية وا! جتماعية.وأن بنك الشعب التعاوني كان بنكاً متخصصاً في تمويل الحركة التعاونيـة ثـم متد تمويله للقطاعات الاقتصادية الأخرى تجاه الحركة التعاونية نحو النشـاط ا سـتهلاكي وعدم توجيهها في عمليات الإنتاج مما أضعف التمويل المقدم للبنك أثرت سياسـة التحريـر الاقتصادي على نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية بسبب ارتفاع أسعار المـواد الخام وتكاليف الإنتاج مما أدى لتوقف الكثير من المشاريع الزراعيـة التعاونيـة الصـغيرة والمتوسط ، كذلك إن سياسة تحرير الأسعار سحبت بعض مزايا الحركـة التعاونيـة مـن تخصيص بعض المواد التموينية. أوصت الدراسة بزيادة ا! هتمام المادي والأدبي مـن قبـل أجهزة الدولة الرسمية والشعبية لدعم الحركة التعاوذ ة مع التحد د الكامـل لعلاقـة الدولـة بالتعاون، الإعلان الصريح عن مكان التعاون في سياسة الدولة وبرامجها مع رفع مسـاهمة الحركة التعاونية في رأس مال البنك بالقدر الذي يلبي حتياجات التعاون مـع قتـراح أن يكون رأس مال البنك تعاونياً فقط.

/ . راسة الـــي يـى ـ ([٧]

تناولت الدراسة الاثر الذي خلفته السياسات المالية والنقدية على ميـزان المـدفوعات السوداني خلال الفترة مز ٩٨٩ - ٢٠٠٠ ، و فترضت الدراسة أن هـذه السياسـات ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسـة، وكـذلك افترضـت أن هـذه السياسات أثرت إ جابياً على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على ميزان المدفوعات.تهدف الدراسة إلى معرفة أدبيات تقويم آثار هذه السياسات بصورة عامة على ميزان المـدفوعات بصورة خاصة وكذلك دراسة أثرها في مكونات ميزان المـدفوعات بالتفصـيل، توصـلت الدراسة إلى أن زيادة عرض النقود في السـودان أدت إلـى تـدهور ميـزان المـدفوعات السوداني، و ن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لم تؤد إلى تحسين وضع ميـزان المـدفوعات

---

٧) الشاذلي عيسى حمد، أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني للفترة من١٩٨٩-٢٠٠٠م، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم،٢٠٠٥م.

بالدرجة المطلوبة، وكذلك عجز الموازنة كان ذا أثر سلبي في ميزان المدفوعات ؛ لأن هـذا العجز كانت تعالجه الحكومة بالاستدانة من الجهاز المصرفي لأمر الذى زاد مـن عـرض النقود وبالتالي زيادة معدلات التضخم،مما نعكس سلباً على قدرة الصادرات على المنافسـة الخارجية. كما أن السياسات المالية النقدية التى طبقت خلال فترة الدراسة لم تؤد إلى فائض في ميزان المدفوعات السوداني، عدا الثلا ة أعوام الأخيرة لهذه الفترة وهي الأعوام ٩٨٩ ، ٩٩٩،٢٠٠٠ ، والتى شهدت دخول صناعة وصادرات البتـرول السـوداني مـن ضـمن الصادرات السودانية.أوصت الدراسة بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، وكذلك إصلاح حال التجارة الخارجية والعمل على ستقرار سعر الصرف، وتقليل تكلفة الإنتـاج وعـلاج مشكلة الـ يون الخارجية، وتحقيق السلام العادل في السودان و سـتخدام البتـرول لتحريـك القطاعات الإنتاج ة وتقليل ا ستدانة من الجهاز المصرفي وكل ذلك يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات.

١ . دراسة سعاد ـــي ـــ) ٨

تناولت الدراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي في محصولي القطن والقمح بمشروع الجزيرة ، هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار التى نتجت عن تطبيق هذه الـ اسة علي هـذين المحصولين، وقد فترضت الدراسة أن تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي سيؤدي إلي تحسين الانتاج ودفع الـ وائد لكل من محصولي القطن والقمح بمشروع الجزير . ستخ مت الدراسـة المنهج الوصـ ي والتحليلي لتحليل البيانات الثانوية لموسـ ٨، ٩، م وتم تحليلها لقياس أثـر هذه السياسات التسعيرية وذلك لرؤية المؤشرات المبدئية لـ ه السياسات علي نطاق المنـتج والنظام المتبع لهذين المحصولين ، خلصت الدراسة إلى أن محصول القطن ذو تنافسية مطلقة للموسـ ٨، ٩ م بينما القمح ليس له تنافسيه في ذلـك العـام وذلـك لخلـل فـي الهيكـل الانتاجي، في مجال الربحية الزر عية أظهرت الدراسة أن محصول القطن قد نـال ربحيـة ع لية بينما القمح حقق ربحية سالبـ ، كما خلصت دراسـ ة إلي ضرورة لتلازم أدوات السياسة مع الوقت المناسـ ب لتنفيذها من أجل سياسة ثابتة ومستقلة.وقد أوصت الدراسـة بضـرورة التوسع الرأسي للمحاصيل الرئيسية لمشروع الجزيرة ومحاسبة المزارعين علي ضوء أسعار المساوا ، والعمل على تحفيز المنتجين وتوجيه المزيد من ا ستثمار لمحاصيل الصادر بصفة خاصة وتحديد سعر الصادر مقارنة مع أسعار المساواة والتنسيق المتكامل بـين الوحـدات

---

(٨) سعاد الماحي مكي، سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها علي إنتاج المحاصيل الزراعية، دراسة تطبيقية لمحصول القطن والقمح بمشروع الجزيرة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٩/٩٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٥م.

الحكومية ذات الصلة بالإنتاج والتصنيع والتسويق والعمل علـــى تقليـــل تكـــاليف التســـويق والترحيل .

١. راسة عمران عباس يو ـــ ب ـ ـ) ٩

تناولت الدراسة العولمة وما أحدثته من تأثير على مجمل الأوضاع الاقتصـــادية مـــن خلال آلياتها القائمة على مبادئ الاقتصاد الـ ر ، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العولمـــة علي السياسات الاقتصادية في السودان خاصة السياسات الخاصة بالنمو والتنمية المســـتدام ، ستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي و نماذج الإحصائية والطرق القياســـية ، حيـــث توصلت إلى أن هنالك تداخل بين السياسات الـ قتصادية المحليـــة والسياســـات الاقتصـــادية العالمية، وأن السودان من خلال البحث عن منهجية د ـ ح الاقتصادي عتمد الكثير مـــن سياسات وبرامج العولمة لإصلاح أد ه الاقتص ي وبخاصة تلك السياسات التـــي صـــممت على مبادئ اقتصاد السوق عبر المؤسسات الاقتصادية العالمية ، وكان لهذه السياسات أثرهـــا الإيجابي علي مستوى الـ ستثمار حيث ساهمت في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلـــى البلاد، كذلك أدى تطبيق هذه السياسات إلى تنمية الأنشطة التنافسية لموارد البلاد الاقتصـ دية حيث ارتفع مستوى الإنتاجية في القطاعات الرائد ، القطاع الزراعي أولاً ثم النفط والتعـــدين بعد إنتاج وتسويق النفط ، أما بالنسبة لبقية القطاعات الاقتصادية فإن تأثير آليـــات العو مـــة ـ لى أنشطتها كان ضعيفاً أو محدوداً خاصة القطاع الصناعي الذي لم تستفد أنشـــطته مـــن حجم الـ نفتاح الاقتصادي ، نتيجة لضعف هياكله الإنتاجية وتـ دني مســـتوى التنافســـية فـــي مخرجاته ، أوصت الدراسة بضرورة اتساق السياسات الاقتصـــادية المحليـــة مـــع أســـس ومتطلبات العولمة من خلال توظيف عوائد الموارد وبخاصة النفط لتنفيذ هذا التناسق.

١٠. راسة مـــ بيو ـــ ـ ـ) ١٠

تناولت الدراسة تطبيق سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي في السودان، حيث تســـتهدف الدراسة بشكل رئيس معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى تفرزها السياســـات التـــى يتضمنها برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي في السودان، فترضت الدراسة أن السياســـات الاقتصادية تؤثر في الادخار والـ ستثمار و لنمو وتوزيـــع الـــدخل، كمـــا أن ذوي الـ دخل الممحدود في السودان هم من يتحمل عبء ـ ياسات التكييف الاقتصادي وأن الضرر عليهم

---

٩) عمران عباس يوسف عبد الله، العولمة والسياسات الاقتصادية في السودان ١٩٨٨-٢٠٠٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٦م.

١٠) محمد بيلو أحمد عمرالآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي في السودان ١٩٧٩-٢٠٠٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٦م.حمد

يأتي من الجانب التقشفي للبرنامج، إضافة إلى أن سياسات التكييف تؤدي إلى رتفاع نسبة الضخم مما يعني أن هذه السياسات تعيد توزيع الدخل على حساب الفقراء لصالح الأغنياء , تشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثيرات متباينة ا تجاهات لمفردات السياسات الكلية على النمو وا ستثمار وا دخار ، وهي تشير أيضاً إلى وجود تأثيرات قوية على توزيع الدخل في السودان وتميل النتائج إلى تأكيد أن السياسات الاقتصادية الكلية الجيدة والإصلاحات الهيكلية ذات تأثير فعال في الادخار وا ستثمار والنمو إلا إنها ميل إلي توزيع الدخل لصالح أصحاب رأس المال خصماً على ذوي دخل الممحدو . ولتحسين مردود الاستثمار أوصت الدراسة بتحديد المشروعات التى تتميز بعائدات مجزية، كما أوصت با ني سياسات موجهة نحو تنمية الص ر بحيث تزال جميع العوائق الجمركي ، وتطور تلك السياسات في كل الجهات وحي ما كان ذلك مطلوباً، وبهذا يمكن تنشيط ا ستثمار المفضي إلى النمو المستدام طويل الأجل. في إطار تحسين توزيع الدخل يجب أن يزداد ا هتمام بالتعليم وتطوير رأس المال البشري.و ستهداف أفضل الموارد الأجنبية التى يمكن ان توجد ظروفاً تجارية جيدة تعين على ا دخار .

١ . دراسة عبد الحميد [illegible]) [1]

تناولت الدراسة برامج الإصلاح الهيكلي وتأثيرها على التنمية البشرية من خلال برامج الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة وسياسات الإصلاح الاقتصادي في السودان والدول النامي وعلاقة السودان بصندوق النقد الدولي كما تم ربط برامج الإصلاح بالنمو الاقتصادي وتأثيرهما في التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل والفقر، إضافة إلى ذلك ربط برامج الإصلاح الاقتصادي بقطاعات البنية التحتية.هدفت الدراسة إلي معرفة حالة التنمية البشرية في ظل سياسة التحرير الاقتصادي خلال الفترة من ٩٩٠ م - ٠٠٥ م مستخدماً أساليب التحليل الكمي والن عي ، توصلت الدراسة إلى أن معدلات ا مو الاقتصادي العالية التى ت ق ت خلال فترة الدراسة لم يتم تحويلها لصالح رفا ية السكان بصورة كافية على الرغم من ذلك تبقى أدوات السياسة العامة وسائل فعالة يمكن من خلالها إعادة تخصيص الموارد لصالح القطاعات ا جتماعي ، وكأداة لإعادة توزيع الدخل بما يحسن من أوضاع الفئات الضعيفة والفقيرة، أوصت الدراسة بأن تشتمل برامج الإصلاح الاقتصاد الكلي وأن تضع في ا عتبار الخطط المستقبلية للتنمية وأن تتبنى الحكومة في خططها الاقتصادية التنمية البشرية. وأن

---

[1] عبد الحميد الياس سليمان، برامج الإصلاح الهيكلي وتأثيرها على التنمية البشرية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ٢٠٠٧م

الإصلاح المؤسسي هو أكثر أهمية للتنمية الاقتصادية ويجب أن يمنح الأولوية فيما يتعلق ببناء الطاقات وبرامج الإصلاح ، كما يجب على سياسات ا ستثمار أن تعمل على جذب المستثمرين الأجانب للقطاع الزراعي ومشاريع تنمية الدخل لتقليل لفقر .

٢ . دراسة محمد مكر [illegible])[٢]

تناولت الدراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي على تطور الصناعة في اليمن، تكمن مشكلة الدراسة في أن عملية التحول إلى سياسة التحرير الاقتص ي في اليمن أدت إلى حدوث العديد من الآثار السالبة على تطور قطاع الصناعة التحويلي ، توصلت الدراسة إلى أن سياسة التحرير الاقتصادي أدت إلى تراجع مؤشرات الكفاءة والأداء بسبب السلع المستوردة و رتفاع التكلفة ا ستثماري ، كما أوضحت نتائج قياس التغيرات الهيكلية على المستوى الكلي على مستوى قطاع الصناعة التحويلية وفروعها حدوث تغييرات هيكلية سالبة بفعل المتغيرات الداخ ية والخارجية مثل رتفاع تكاليف الإنتاج و رتفاع معدلات التضخم والبطالة و رتفاع التكلفة ا ستثمارية ووجود خلل كبير بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل أوصت الدراسة بضرورة التو ه الجاد لمواجهة العوائق والتحديات التى أفرزتها المتغيرات الجديدة وذلك من خلال تباع العديد من الآليات والأساليب الت ي تكفل توطين وتطوير الصناعة التحويلي ، والوقوف على العوامل التى تؤدي إلي معالجة مشاكلات الصناعة في اليمن ، وا هتمام بالجودة الشاملة في اليمن .

٣ . دراسة خالد عبد العزيز [illegible])[٣]

تناولت هذه الدراسة أثار تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على مستقبل الاستثمار في السودان، حيث هدفت إلى تقييم مدى نجاح سياسة التحرير الاقتصادي في تحسين واقع الاستثمار في السودان ، الآثار التى نتجت عن تطبيق هذه السياسة على مستوى ا ستثمار في السودان ومستقبل ا ستثمار بالبلاد في ضوء تنفيذ هذه السياس ، و ستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تأثير تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في مناخ الاستثمار في السودان ومستقبله،ومعرفة ما إذا كان هناك توافق بين إجراءات السياسة وإستراتيجية قطاع الاستثمار وما نوع لتأثير إيجابي أم سلبي؟ و فترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تطور حجم الاستثمار ومستوى النمو وإستراتيجية تطبيق

---

[٢] محمد مكرد ثابت عوض أثر سياسة التحرير على تطور الصناعة التحويلية في اليمن، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠٠٨م.

[٣] خالد عبد العزيز حسن محمد ،أثر سياسة التحرير الاقتصادي على مستقبل الاستثمار في السودان ١٩٩٥- ٢٠٠٥م، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، السودان، ٢٠٠٩م.

سياسة التحرير الاقتصادي، وقد أكدت الدراسة هذه الفرضية وجاءت النتائج تؤكد أن لسياسة التحرير الاقتصادي أثر إيجابي في الاقتصاد السوداني كما أنها ساهمت في تحسين مناخ الاستثمار في السودان حيث أن هناك مواءمة بين تطبيق السياسة وإستراتيجية وزارة الاستثمار مما أدى إلى رفع كفاءة أداء الاستثمار بالبلاد. وقد أوصت الدراسة بمراجعة الآثار السلبية لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي والتي أهمها ازدياد معدلات الفقر و بطالة، ومراجعة قوانين وتشريعات الاستثمار بصورة دورية لاستيعاب المتغيرات الاقتصادية مع فتح المجال للقطاع الخاص للدخول في مجال الاستثمار.

٤. دراسة هيام أحمد [٤]

تناولت الدراسة أثر سياسات الإصلاح الهيكلي في أسواق العمل فيى السودان خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧م حيث ركزت على سياسة الخصخصة واتخذتها نموذجاً تطبيقياً وهي وإعادة الهيكلة للمؤسسات والمرافق الحكومية في ولاية الخرطوم فترضت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي وزيادة معدلات البطالة والاستخدام الناقص وأن سياسة إنهاء خدمة العاملين نتيجة الخصخصة وإعادة الهيكلة تؤدي إلى تجاه الأفراد المتأثرين للعمل في مؤسسات القطاع الخاص.وأن هنالك رتباطاً موجباً بين تطبيق هذه السياسة وانخراط المتأثرين في أنشطة الاستخدام الذاتي والاقتصاد غير الرسمي.كما فترضت الدراسة أن هذه السياسة تؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي والحالة الاقتصادية للأفراد المتأثرين بها استخدمت الدراسة المنهج التجريبي حيث توصلت إلى أن هناك تأثيراً سالباً لسياسة إنهاء خدمة للعاملين نتيجة الخصخصة وإعادة الهيكلة على الحالة العملية والاقتصادية للمبحوثين. وأن أكبر شريحة من المتأثرين هم الذكور وأكثر المستويات التعليمية التى أنهيت خدمتهم وأقلهم فرصة للحصول على عمل بعد إنهاء الخدمة هم الذين يحملون مؤهل التعليم الثانوي. وأن أكثر القطاعات الاقتصادية التى شهدت إنهاء خدمة العملين هو قطاع خدمات ثم القطاع الصناعي، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى تدني المستوى المعيشي ومستويات الدخل والادخار لدى الشريحة المدروسة.

٥. دراسة سكينة محمد [٥]

تناولت الدراسة العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية وتطور قطاع الخدمات. حيث

---

[٤] هيام أحمد عبد الرحيم محمد ،أثر سياسات الإصلاح الهيكلي علي أسواق العمل في السودان، دراسة تحليلية عن سوق العمل ولاية الخرطوم للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧م، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠٠٩م.

[٥] سكينة محمد أحمد بخيت، أثر سياسة الاقتصادية الكلية على قطاعات الخدمات بولاية جنوب دار فور ٢٠٠٠ -٢٠٠٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٩م.

هدفت الى معرفة الآثار المترتبة على السياسات الاقتصادية الكلية في قطاع الخدمات بولاية جنوب دارفور، حيث فترضت الدراسة وجود علاقة عكسية بين السياسات الكلية وتطور الخدمات، وتم ستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى أن نجـ ح تطبيق السياسات يكمن في آلية التطبيق، وأن خدمات التعليم تدنت مخرجاتها بفعل هذه السياسات التى أدت إلى ضعف مقومات العملية التعليمية بالولاي ، كما ن خدمات الصحة تر ت أيضاً، وتعزى أسباب هذا الإخفاق في قطاع الخدمات إلى نعدام الأمن وظواهر النزوح وعدم ا ستقرار بفعل الحروب والنزاعات الأهلية التى تجتاح الولاية، وأن نجاح هذه السياسة يقتضي بالضرورة بسط الأمن وا ستقرار ومن ثم بناء مخطط التنمية لقطاع الخدمات .

٦ . . نجدة إبراهيم) ٦

تناولت الدراسة الآثار ا جتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي في السودان خلال الفترة ٩٩٥ ٢٠٠٥ م مع التركيز على أثر هذه السياسة في رتفاع معدلات الفقر والبطالة عتبارها من أهم الآثار المتوقعة التى قد تحدث نتيجة لـ فيذ هذه السياسة وتم ت مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية : هل أدت سي سة التحرير الاقتصادي إلى زدياد معدلات الفقر والبطالة خلال فترة الدراس ؟ وماهي السياسات التى تبعتها الحكومة لمعالجة الآثار السالبة لسياسة التحرير الاقتصادي وإلى أي د ى كانت هذه السياسات ناجحة؟ ستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي حيث توصلت الدراسة إلى أن سياس ة التحرير الاقتصادي أدت دورا . ماً في رتفاع معدلات الفقر والبطالة خلال فترة الدراسة مع نخفاض ملحوظ في الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم. لم تساهم السياسات مثل(إنشاء الصناديق ا جتماعية وتفعيل دور ديوان الزكاة)التى قامت بـ ذ يذها الحكومة في التقليل من حدة ا قر والبطالة إذ ظلت هذه المعدلات مرتفعه طيلة فترة الدراسة.وقد قدمت الدراسة العديد من التوصيات للتخفيف من الآثار السالبة لسياسة التحرير الاقتصادي فيما يتعلق بتخفيض لمعدلات المرتفعة للفقر والبطال ، ومن أهم هذه التوصيات العمل على زيادة ـ ة دور شبكات الضمان ا جتماعي ، وا ستفادة من أموال الزكاة بتوظيفها في مش ريع تدعم الفقراء وتمتص البطالة واسيجاد وظائف للعاطلين عن العمل.

---

(٦) منجدة إبراهيم محمد شروني، الآثار الاجتماعية لسياسة االتحرير الاقتصادي (الفقر - البطالة) ١٩٩٥-٢٠٠٥م، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ٢٠١٠م.

١٧. دراسة إبراهيم [٧]

تناولت الدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي للبرنامج الثلاثي للإنقاذ في السودان الذي جاء بوصفه آلية لمعالجة الأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد وخاصة في بعض مؤشرات اقتصادها كتنامي عجز الموازنة العامة الذي يجبر الحكومة على الاقتراض من النظام المصرفي مما يؤدي إلى رتفاع المستوى العام للأسعار ، كذلك سعى هدف من البرنامج تحريك جمود الاقتصاد وحشد الطاقات الكامنة في الموارد الوطنية دون الإخلال بالتوازن الاجتماعي. وقد هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار المترتبة على تنفيذ هذا البرنامج في مسألتى الفقر والتعليم في السودان. خرجت الدراسة بأن لتطبيق البرنامج الثلاثي للإنقاذ في السودان آثار سالبة على الفقر والتعليم؛ حيث تدنت مستويات الكادر التعليمي بسبب الهجرة وضعف المعينات التعليمية وكانت نتائجها ضعف مخرجات التعليم، كما زادت معاناة الشرائح الضعيفة اقتصادياً بالرغم من وضع صنا يق الضمان الاجتماعي إلا أن موجات رتفاع الأسعار الآخذة لية السوق كانت أكبر من فاعلية هذه المعالجات .

١٨. دراسة إدريس [٨]

تناولت الدراسة أثر تغير سعر الصرف في اميز ن جاري في السودان في الفترة ٢٠٠٦ ٢٠١٥م، وقد مثلت مشكلة الدراسة في ماهية أثر تغيرسعرالصرف في الميزان التجاري في السودان؟ وهل التجربة السوادنية في تحديد سعر الصرف فعالة في ظل ظروف الاقتصاد الوطني حالياً ومستقبلاً؟ واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى وجودعلاقة عكسية بين سعرالصرف والميزان التجاري ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات، وأوصت الدراسة بتقليل الوارد وخاصة واردات السلع الكمالية، والرتكيزعلى استيراد السلع الإنتاجية، وتشجيع سياسة عدم ربط الجنيه سوداني بعملة واحدة، والعمل بجدية في مراقبة السوق الرسمي الذي يغذي السوق الموازي بالنقد الأجنبي.

١٩. دراسة الو [٩]

تناولت الدراسة الدور الفعال لبرامج الإصلاح الاقتصادي في قطاع التجارة الخارجية

---

[٧] إبراهيم محمد أبراهيم ،الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج الثلاثي للإنقاذ في السودان١٩٩٠-١٩٩٣م بإشارة خاصة لمسألتي الفقر والتعليم، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،الخرطوم،٢٠١١م.

[٨] إدريس محمد علي إمام،أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان ٢٠٠٦-٢٠١٠،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠١١م

[٩] الوليد أحمد طلحة، أثر برنامج الإصلاح الهيكلي علي أداء ميزان المدفوعات السوداني١٩٨٩-٢٠١٠م، دراسة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم،٢٠١١م.

م ، ثلاً في ميزان المدفوعات، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز تجربة السودان في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وربط برامج الإصلاح الاقتصادي المختلفة بميـزان المـدفوعات مـن خلال عكس الجوانب السلبية والإيجابية وإلى أى مدى تأثرت الأوضـاع الاقتصـادية بهـذه البرامج. تمثلت مشكلة الدراسة في الوضع الذى يعاني منه ميـ زان المـدفوعات السـوداني والمتمثلة في العجز المتواصل للحساب الجاري نتيجة ضعف المؤشرات الاقتصادية الكليـة مما أدى إلى التركيز على قطاع التجارة الخارجية كأحد القطاعات الحيوية التـى يمكـن أن تؤثر في النشاط الاقتصادي داخلياً، بالإضافة إلى أنه وعلى الرغم من الوفرة التى كان يته ز بها الاقتصاد السوداني خلال الفترة ٠٠٠ ٢٠١٠ من حيث الموارد البترولية والاقتصـادية إلا أن ميزان المدفوعات وبالتحديد الحساب الجاري كان يحقق عجزاً متواصلاً ولم يستفد من اقتصاد الوفرة خلال الفترة المذكورة. أتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلـي مقـارن بالإضافة إلى المنهج القياسي.توصلت الدراسة إلى أن زيادة عرض النقود مع عجز ميـزان المدفوعات سوف يؤدي إلى حدوث ختلال في آلية سوق النقد الأجنبي بالإضافة إلـي تـأثر حجم العائد على السندات، كما أن هناك كثير من العقبات التـى تواجـه قطـاع التصـدير كمحدودية الموارد المالية ؛ وبالتالي فقد أوصت الدراسة بتوظيف جزء مقدر من الصادرات البترولية والعمل على تبني سياسة واضحة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

١٠ . دراسة عائشة عبد المعـي (.

تناولت الدراسة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان وأثرها في تنمية القطاعات الخدمية وتقييم الوضع العام قبل وبعد التطبيق ،تمثلت مشكلة الدراسة فـي تطبيـق س اسـة التحريرالاقتصادي وتأثيرها في القطاعات الاقتصادية وذلك ا رتباطها بالمتغيرات الاقتصادية العالمية، وهل تمت ا ستفادة منها في زيادة كـ ة أداء تلك القطاعات، وقدهدفت الدراسة إلي تقييم آثار تطبيق سياسة التحر رالاقتصادي في الاقتصاد ومعرفة المشاكـ ت والمعوقات التـى واجهت التطبيق، تبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لإثبات الفرضـيات ، وتوصـلت الدراسة إلى أن سياسة التحرير الاقتصادي لم توفر العمل في القطاعات بعد تطبيقها مما ى إلى رتفاع معدلات البطالة بسبب الخصخصة ، بالإضافة إلى أن سياسة التحرير ترتب على تطبيقها ضغط على الشرائح الضعيفة في السـودار ، و ن الشـركة السـودانية لـ تصـالات

---

[٢٠] عائشة عبد المعطي عبد الغفور، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على تنمية قطاع الخدمات في السودان دراسة حالة سوداتل ١٩٩١-٢٠١٠م، دراسة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، ٢٠١٢م.

أصبحت من أكثر القطاعات نجاحاً في ظل سياسة التحرير الاقتصادي بسبب تطبيق سياسة الخصخصة. كما أن القطاع الخدمي حدثت له تحو ت مهمة في عدة مجالات مثل الكهرباء والا صالات , التعليم والصحة و زداد حجم الاستثمارات الأجنبية لكن عوائد تلك الا ستثمارات يتسرب معظمها إلى الخارج لصالح المستثمر الأجنبي ومن المعوقات التى أدت إلى فشل سياسة التحرير الاقتصادي ممارسة الاحتكار الحكومي لقوانين العمل والأعمال و رتفاع أسعار السلع الا ستهلاكية، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب على الدولة السيطرة على الكتلة النقدية لخفض معدلات التضخم ودعم المشاريع الإنتاجية والعمل على تعديل قوانين الاستثمار , ضافة مادة في قانون الاستثمار تلزم المستثمر بتدو ر أمواله مرة أخرى في السودان ، كما يجب على الدولة زيادة الا ستثمار في رأس المال البشري بما يزيد الإنتاجية ويحسن وضع ميزان التجاري والناتج الإجمالي والموازنة العامة، وأن تحسن مسار هذه المؤثرات دليلاً على تجاوز الدولة لمشكلة ا . تلالات الهيكلية التى تعاني دنه .

٢ ١ . راسة أنور م) ١

تناولت الدراسة الآثار الاقتصادية التى ترتبت على تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوداني ، تلخصت مشكلة الدراسة في مدى قدرة أنشطة الاقتصاد السوداني علي ستيعاب متطلبات تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي ، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد معايير وشروط لهذه السياسة ن وافق مع طبيعة الاقتصاد السوداني وتقديم رؤى لمعالجة الا نحرافات وتطوير المؤشر ات الإيجابية الناتجة عن التطبيق ، وقد فترض الباحث أن لـ ذه السياسة نتائج إيجابية على الا داء الاقتصادي ستخدم المنهج الوصفي والتحليلي ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق سياسة التحرير كان له تأثير إيجابي محدود على نخفاض المستوى العام لمعدلات التضخ ، وبالرغم من أن تطبيق السياسة كان له تأثير إيجابي علي تحسن و ستقرار سعر صرف العملة الوطنية إلا أنه لم يكن السبب الوحيد في هذا التحسر ، كذلك تضح أن هناك تأثير إيجابي ضعيف جدا في مستوى النمو الاقتصادي والموازنة العامة وعلى الميزان التجاري ، مع وجود تأثير إيجابي كبير في مستوى الواردات ويعود ذلك للانفتاح التجاري الذي حدث بعد التطبيق ، كما يرى الباحث أن تطبيق سياسة التحر ر الاقتصادي علي الاقتصاد السوداني بشكل عام كان لها تأثير محدود على الاقتصاد

---

(١) أنور محمد أحمد على، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الاقتصاد السوداني: دراسة عن أثر سياسة التحرير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ١٩٩٢-٢٠١٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠١٣م.

السوداني ، مما يعني أن هنالك عوامل أخرى أدت إلى بعض التحسن في أداء الاقتصاد الكلي خارج سياسة التحرير الاقتصادي،وأوصت الدراسة بضرورة خضـــاع سياســـة التحريـــر الاقتصادي ى مزيد من المراـ عات من أجل الحصول على نتائج أكثر إيجابية.

٢٢ . دراسة محمد الأمين [illegible])[٢]

تناولت الدراسة سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها في سوق العمل في السودان وتقييم وضع سوق العمل قبل وبعد التحرير تمثلت مشكلة الدراسة في أن سياسة التحرير الاقتصادي أثرت في الاقتصاد السوداني بدرجة كبير ، وهناك جدل حول مدى تأثيره فـــي القطاعـــات المختلفة وقد أثر تطبيق هذه السياسات سلباً وإيجاباً في تلك القطاعات ، ويعتبر سوق العمـــل من القطاعات مـ مة في الاقتصاد السوداني وحيث حاولت الدراسة معرفـــة أثـــر سياســـة التحرير الاقتصادي في معدلات التوظيف والبطالة والهجرة الداخلية في السودان. وقد هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي واســـتنتاج مبـــررات تطبيقهـــ فـــي السودان مع تحديد أثر تطبيق التحرير الاقتصادي في سوق العمل بشـــقيه المنـــتظم وغيـــر المنتظم وتقديم مقترحات لمعالجة السلبيات تي صاحبت التحرير الاقتصادي فـــي الســـودان خاصة في سوق العمل اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ؛ حيث توصلت إلى ضـــعف القطاع الخاص في استيعاب وتوظيف تلك الأعداد الكبيرة من القـــوى العاملـــة وإن تطبيـــق سياسة التحرير دفعة واحدة أدى إلى خلق اختلالات واضحة في ســـوق العمـــل ، كمـــا أن تطبيقها عمل على توفير فرص عمل لكن ليس بالمستوى الذي يتوافق مـــع أعـــداد القـــوى العاملة الموجودة والقادرة على العمل والطالبة له، كما توصلت الدراسة إلى أن الخصخصـــة أدّت دوراً كبيراً في زيادة معدلات البطال ، أوصت الدراسة بتشجيع القطاع الخـــاص لـــدعم برامج مكا حة الفقر على المستويين المحلي والقومي من خلال نظام الجمعيـــات التعاونيـــة وخلق توازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل ومخرجات التعلـــيم العالي وإعـــادة النظر في سياسة التحرير الاقتصادي تجاه القطاعات الاقتصادية خاصة القطـــاع الزراعـــي الذي يمثل المحور الأساسي في حل ،شكلة البطالة .

٢٣ . دراسة [illegible])[٣]

تناولت الدراسة المتغيرات والمستجدات في النظام الاقتصادي والإنمائي في السو ان.

---

[٢] محمد الأمين أحمد العجب، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على سوق العمل في السودان الفترة من ١٩٩٢م - ٢٠١٠م، رسالة دكتوراة منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، ٢٠١٣م.

[٣] محمد حسن مكاوي، المتغيرات والمستجدات في النظام الاقتصادي والإنمائي في السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الخرطوم(د،ت).

بهدف تشخيص الأوضاع الاقتصادية في السودان خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وبداية الألفية الثالثة من خلال عقد المقارنات بين الفترات المختلفة وعملية التحول المنهجي والفكري في النظام الاقتصادي والإنمائي في السودان مع توضيح عوامل النجاح وأوجه القصور وتحديات المستقبل المتوقعة خلال الفترة المقبلة. بالإضافة إلى التركيز على القضايا الأساسية والتحديات التى واجهت تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي وتداخل النمو بالتنمية وتداعيات ذلك و نعكاساته على قضايا الفقر والتخلف الإنمائي وتفرد السودان بالتجربة الاقتصادية والإنمائية مقارنة مع الدول الأقل نمواً والتى يشكل السودان جزءاً منه ، توصلت الدراسة إلى أن أزمة الاقتصاد السوداني في الثمانينات لا ترجع لانعدام الموارد المتاحة وفرص توفيرها بل ترجع إلى ضعف الإدارة الاقتصادية وعدم وضوح الرؤيا بشأن المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية و نعكاساته ، ولذلك يجب النظر في مجمل البناء الهيكلي والمنهجي الاقتصادي والإنمائي. وأن سياسة التحرير الاقتصادي نجحت في البداية بوقف معدلات التدهور لنجاحها في الجوانب الإيجابية: الإسراع باتخاذ التدابير لزيادة عرض السلع الغذائية والزراعية من خلال إحكام عملية الإدارة ولبرمجة الموارد والتمويل وزيادة الجرعات التمويلية للقطاع الزراعي والإنتاجي بصفة عامة. سد النقص الذي حدث في الموارد الحكومية سواء محلياً أو الذي نتج عن الحصار الاقتصادي ووقف المساعدات الخارجية والأهلية وذلك عن طريق إعطائهم حرية في أرباحهم ، ولهذا كانت الاستجابة سريعة من جانبهم مما أدى إلى زيادة المعروض السلعي والخدمي .

٤/ . دراسة سيد يوسف

تناولت الدراسة دور السياسات المالية في تطور أداء أسواق المال بدراسة تجربة سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة ٩٩٥ - ٢٠١٥م ، حيث تمثلت المشكلة في أنه وبالرغم من العلاقة المباشرة بين السياسة المالية وسوق الأوراق المالية إلا ان هنالك خلل بين هذه السياسات المالية وتطور الأسواق المالية لذلك لابد من البحث عن السياسات المالية الملائمة التي تؤدي إلى تطور سوق الأوراق المالية بالصورة لتي تتناسب وتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت سوق الأوراق المالية، وكذلك إيجاد الأساليب والكيفية التي تؤدي إلى تطوير سوق الأوراق المالية وما هي ضرورة وأهمية الدواعي والإهداف التي من أجلها أنشئت هذه الأسواق في إطار تناول السياسة المالية ومازالت الدول الناه ة تعاني ويلات

[٢٤] سيد يوسف سيد فرح، دور السياسات المالية في تطور أداء أسواق المال ،دراسة تجربة سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة (١٩٩٥-٢٠١٥م)، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، السودان، أبريل ٢٠١٨م.

الحرب وانهيار النظام الاقتصادي الوطني. فهل يمكن وضع نظام سوق مالي متكامل وهل يحدث تشوهات في التطبيق بالمقارنة مع الإشكاليات التي تواجه سوق الخرطوم للأوراق المالية وإمكانية تفادي عقبات وظروف الدول النامية والتنبوء بمسارها مستقبلاً، اتبعت الدر سة المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي الاستنباطي والاستقرائي، حيث خلصت الدراسة إلى أن سياسة التحرير الاقتصادي لعبت دوراً كبيراً في تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة والتي ساهمت بصورة فاعلة في تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية الذي ساهم بدوره مساهمة فاعلة في تسريع حركة التنمية بالبلاد وزيادة معدلات النمو في الناتج الإجمالي ومن ثم خلق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، كما أوصت الدراسة بالمراجعة والتقييم والتقويم المستمر لسياسة التحرير الاقتصادي لمعالجة السلبيات والمضي قدماً في النتائج الإيجابية.

فجوة البحث:

معظم الدراسات السابقة تناولت سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي، والإصلاح الاقتصادي، والاستخصاص،وسياسة التحرير الاقتصادي باعتبارها مفاهيم تعبر عن السياسة الاقتصادية التي نتهجها السودان منذ العام ٩٩٢ م، وسياسات الاقتصاد السوداني ككل وأحياناً السياسة المالية والنقدية كل على حدى لكونها متغيراً مستقلاً مستدفهةً بذلك قياس أثرهذه المتغيرات المستقلة في بعض جوانب الاقتصاد السوداني المختلفة كمتغيرات تابعة، والتي تمثلت في القطاع الاقتصادي وقطاع الاستثمار، والصناعة، وقطاع التجارة الخارجية متمثلاً في الميزان تجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات، وقطاع التنمية، وسوق العمل، وقطاع الخدمات، بالإضافة إلى بعض الدراسات التي هدفت إلى معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان، وأهم ما يميز هذه الدراسة عن ما جاءت به الدر سات السابقة هو تناولها لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي فى السودان وأثرها في ميزان المدفوعات ممثلاً القطاع الخارجي باعتباره واحد من المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني يؤثر فيها ويتأثر بها، حيث هدفت الدراسة لمعرفة أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان

المدفوعات السوداني من خلال قياس أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى(سعر الصرف، التضخم، عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، أداءالموازنة العامة، والانفتاح الاقتصادي)، في الأداء الكلي لميزان المدفوعات وبعض إجزائه(الحساب الجاري ، والحساب الرأسمالي والمالي) في الفترة من ٩٩٢ - ٢٠١٦ م.

الفصل ا ول

سياسة التحرير الاقتصادي ومبررات تطبيقها في الدول النامي

المبحث الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية أهدا ها وأدواتها

المبحث الثاني: سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي ومبررات تطبيقها في الدول الذ مية

المبحث الثالث: عناصر برنامج ا صلاح الاقتصادي المستخدمة في الدول النامية

المبحث الأول

مفهوم السياسة ا قتصا ية أهدا ها وأدواتها

تختلف السياسات ا قتصا ية باختلاف الدول ، حيث تصنف الدول إلـــى دول متقدمـــة ودول نامية حسب القوة ا قتصا ية للدولة ومدى مساهمة المتغيرات ا قتصا ية فـــي النـــاتج المحلي الإجمالي. فالسياسة ا قتصا ية الحديثة تعمل الدول بمقتضـــاها علـــى تـــرك إدارة النشاط ا قتصا ي إلى قوى السوق ، وتقليل نطاق التد ل الحكومي بما يكفل تحسين الكفـــاءة التخصصية لموارد المجتمع، وإزالة الخلل في ا قتصاد الكلي لخلق المنـــاخ الـــلازم للنمـــو ا قتصا ي المستدا ، مع وجود حالة استقرار اقتصا ي طويل المدى.

مفهوم السياسة ا قتصا ية:

السياسة الاقتصادية في أي نظام هي: السعي بوسائل اقتصادية مباحة لتحقيق واقـــع هـــو أقرب إلى أهداف المجتمع (عبد المنعم عفر ٩٩٥ ، ص ٣:)

في ا قتصاد الوصـــفي: السياسة ا قتصا ية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأســـاليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف ا قتصـــا ية لا قتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة. كما تعرف على أنها مجموعـــة مـــن الأهـــداف والأدوات ا قتصا ية والعلاقات المتبادلة عبد المطلب عبد الحميد ٩٩٨ ، ص ١٣)

في ا قتصاد الإسلامي : مجموعة من ا جراءات ا قتصا ية الرامية إلـــى تحقيـــق مقاصـــد الشريعة في المجتمع الإسلامي في ـ انبها المتعلق بالنشاط الاقتصادي، ومن مهام ا ي الأمر إعداد هذه السياسة وتنفيذها في المجتمع بالتعاون مع أهل العقد والحل وذوي الخبـــر: فـــي الاختصاص .(عبد المنعم عفر ٩٨٧ ، ص ٧)

كم تعرف على أنها القر ارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفـــة التـــي يملكهـــا المجتمع؛ لتحقيق أهداف اقتصا ية واجتماعية معين ، والبحث عن أفضل الطرق التي توصل إلى تحقيق هذه الأهداف.

إضافة إلى ذلك تعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموع الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصـــادية الأخـــرى. أو هـــي مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها (أياد النسور ٠١٥ ، ص ٥٥)

مما سبق يمكن تعريف السياسة ا قتصا ية على أنهـــا مجموعـــة مـــن الإجـــراءات والا ـ داف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها. وتتمثل السياسة الاقتصادية فـــي

قيام الدولة بخطوات وإجراءات للتحكم في بعض المعلومات التي يقع عليها الاختيار كأدوات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة للدولة. لذا يجب أن تكون هذه السياسة قادرة على تحقيق الأهداف بأقصى كفاءة ممكنة من خلال الموارد المتاحة.

مقومات السياسة الاقتصادية الكلية:

إن رسم السياسة الاقتصادية الكلية يتطلب جهداً غير عادي إذ على مهندسي السياسة تحديد الأهداف العامة لمواجهة الاختلالات والعوائق وتحديد الأدوات الكفيلة بتنفيذ هذه السياسة على أكمل وجه إلا أن مقومات نجاح أي سياسة اقتصادية مهما كان هدفها تندرج تحت بنود عامة وخاصة يجب الأخذ بها.

المقومات العامة:

استقرار النظام السياسي: إن الشرط الأول لنجاح السياسة الاقتصادية هو استقرار النظام السياسي وهذا الأمر يتطلب توافق بين السلطات العامة (القضائية، التشريعية، التنفيذية)على أدنى قدر من العمل المشترك.

. تثبيت سيادة القانون: هذا الشرط هو الضامن للمستثمرين والمنتجين والعمال، للقيام بنشاطاتهم دون خوف وللإقدام على تنفيذ مشاريع جديد، فالقانون يحفز والقانون يردع وهاتان السمتان ضروريتان لنجاح السياسة العامة للدولة.

. إصلاح المنظومة الحكومية: حتى لو كانت السياسة الاقتصادية الموضوعة مثالية من حيث الأهداف والخطط والإجراءات، إلا أن تنفيذها مرتبط ارتباطاً عضوياً بالجهة المنفذة أي بالإدارة الحكومية، فالصعوبة لا تكمن في تحديد الحلول ورسم السياسات بقدر ما تكمن في إمكانية التطبيق، فغاية الإصلاح الإداري هي تقليل البيروقراطية المتفشية وتسهيل المعاملات وتسهيل معاملات المواطنين وخدمتهم وتحسين جور عمال وموظفي الإدارة الحكومية (Nicole Notat, 2003p:11)

المقومات الخاصة:

لكي تكون السياسة الاقتصادية الكلية مقبولة وناجحة يجب أن تتوفر لها عدة مقومات خاصة وهي (على الصبيحي وأحمد وهيب،ص ٢٠)

. الشمولية الكلية أي يجب أن تنشر إلى جميع فروع الاقتصاد ومفاصل الاقتصاد الوطني بدرجات متباينة حسب جدية وفاعلية السياسات وأدواتها من ناحية ودرجة مقاومة القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى.

٢ . **الدقة:** تتصف السياسات الكلية بالدقة وعلى القائمين بالاخ ار توخي الدقة والحذر الشديد والشعور بعظم المسئولية الاجتماعية وا قتصا ي ، وهذا يقتضي أن يكـون القـائ ن علـى الاختبار من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق والممارسة الميدانية والوعي الشمولي بالقوانين ا قتصا ية.

٣ . **الواقعية:** إن من أهم شروط نجاح السياسات ا قتصا ية الكلية هو أن تكون متلائمة مـع الواقع ا قتصا ي والاجتماعي ومتلائمة مع شروط المحيط الوطني والدولي.

٤ . **القاعدة المادية:** السياسات الاقتصادية تستدعي حش د موارد اقتصـا ية حقيقيـة كبيـرة تستلزم جهوداً استثنائية وتحتاج إلى إمكانات : قسم منها منظور وآخر كامن ستفجره تطورات الوضع ا قتصا ي والاجتماعي اللاحق مما يتطلب أن نحسب الموارد والمسـتلزمات بدقـة وواقعية.

٥ . **التناسب والاتساق:** يجب أن تتصف السياسات ا قتصا ية الكلية بالتناسب والاتساق فيما بينها بحيث يعضد عمل حدهما عمل الآخر ولا يتعارض أو يتقاطع معه.

٦ . **حسن التوقيت:** إن حسن التوقيت في زج بعض أدوات السياسات الا صا ية أو تحييـد وعزل بعضها الآخر وإدخال أدوات جديدة وتأجيل أخرى بنسب وتوقيتات مدروسـة تعتبـر قضية مهمة في إدارة الأزمات ا قتصا ية ومحاولة تكييف الهيكل ا قتصا ي والاجتمـاعي على المدى المتوسط والطويل.

٧ . **الابتعاد عن التجريبية:** إن واحداً من أهم ما تستلزمه السياسات ا قتصا ية الكليـة هـو الابتعاد عن التجريبية والصبر ـ لى النتائج وعدم التسرع ، مثلاً السياسات الآنية تحتاج لى وقت طويل وكذلك سياسات إعادة توزيع الدخل مما يستدعي الأخذ بالمتغيرات ا قتصـا ية الكلي ، والهدف منها معرفة الأداء الداخلي والأداء الخارجي ـ ن خلال مؤشراتها ومعاييرهـا التي تحكم على الوضعية ا قتصا ية للدولة. والتي صطحـ ها لصناعة القرارات المستقبلية.

أهداف السياسة ا قتصا ية:

تستهدف السياسة ا قتصا ية العامة تحقيق عدد من الأهداف منها:

- **التوظيف الكامل للموارد ا قتصا ية المادية والبشري :** ويسمى بالتشغيل الكامـل وهـذا الهدف يعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف والعمل عند أدنـى مسـتوى من البطالة وزيادة مستوى العمالة يعني زيادة مستوى الإنتاج وتعظـيم النمـو ا قتصـا ي، ويمكن التعبير عن التوظيف الكامل من خلال مفهوم التشغيل الكامـل للطاقـات الإنتاجيـة

بمعنى أن لا تظل بعض الموارد معطلة مما يؤدي إلى قصور في تحقيق الناتج الممكن والمحتمل في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة.

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار:** يرتبط الاستقرار الاقتصادي باستقرار الأسعار لذلك يعتبران هدفاً واحد ، حيث يعتبر عدم الاستقرار في الأسعار "التضخم" وحدوث اختلال في توزيع الدخل وآثار أخرى تؤثر سلباً في النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك وبالتالي ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي، الذي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد القومي لهزات اقتصادية وتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل عل مقاومة التقلبات التي قد تحدث للاقتصاد عند السعي إلى إحداث تغيير في هيكل الناتج ومكوناته.

- **التخصيص الكفء للموارد وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الإنتاج:** حيث يتم توزيع الموارد واستخدامها وتحقيق أفضل استخدام لها بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج، ومن ثم أحسن استخدام ممكن للمواد المتاحة وتحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية حتى لا تكون هناك موارد معطلة أو مستخدمة في غير استخدامها الأمثل، والتخصيص الكفء للموارد لا بد أن يحقق في النهاية أعلى مستوى ممكن من الناتج القومي أي تحقيق أكبر قيمة مضافة على المستوى الكلي.

- **التوازن الخارجي وتوازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** يعني التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي، وأن يكون مجموع التزامات الاقتصاد القومي يتعادل ويتوازن مع حقوقه تجاه العالم الخارجي، ويظهر ذلك في ميزان المدفوعات فظهور العجز في ميزان المدفوعات يعني أن مجموع المدفوعات أكبر من مجموع المتحصلات ويسدد هذا العجز عن طريق احتياطي الذهب والعملات فتتأثر قيمة العملة الوطنية، أو عن طريق الديون الخارجية مما يؤثر على قدرة الاقتصاد على النمو، لذلك يصبح من الضروري أمام السياسة الاقتصادية الكلية مراقبة العمليات الخارجية وإعداد الأدوات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ويتبلور هدف التوازن الخارجي والتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها وتدفق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وتحقيق هيكل معين من القروض الخارجية وتخفيض أعبائها.

- **تحقيق النمو الاقتصادي:** يتحقق هذا الهدف عن طريق زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة والحقيقية وذلك عن طريق دفع المزيد من الاستثمارات داخل هيكل الاقتصاد القومي،

ومعدل النمو الاقتصادي لابد أن يرتبط بمعدل نمو السكان إذ لابد من تحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر من معدل نمو السكان وبالتالي تحقق هذا الهدف بصورة مطلوبة رفع من مستوى المعيشة لأفراد المجتمع مع الوضع في الاعتبار حماية البيئة.

- **تحسين قسمة الدخل وتحقيق العدالة في توزيعه** : يجب وضع هذا الهدف في الاعتبار عند تصميم أي سياسة اقتصادية كلية في أي نظام اقتصادي، فعند تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى قد يحدث تفاوت في قسمة الدخل لذلك لا بد أن يكون من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تحقيق شبكة الأمان والضمان الاجتماعي لتحقيق درجة من العدالة في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية أو التوزيع بين المناطق والأقاليم أو التوزيع بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حتى لا يحدث تمييز في توزيع الثروة بين هذه الفئات المختلفة.

توضع الأهداف الاقتصادية لعلاج المشكلات الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي وعدم تحقيق تلك الأهداف يفاقم من مشكلات الاقتصاد التي تتمثل في واحد أو أكثر من المشكلات التالية:

١. البطالة الموجودة في سوق العمل بكل أنواعها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.
٢. الاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد القومي.
٣. الارتفاع المستمر في معدلات التضخم وعدم استقرار الأسعار .
٤. انخفاض معدلات نمو الاقتصاد القومي مقارنة مع معدلات نمو السكان.
٥. سوء استخدام الموارد وتخصيصها وانخفاض القيمة الإنتاجية .
٦. تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية وسوء توزيع الدخل والثروة (عبد المطلب عبد الحميد ٢٠٠٠ ص ٣٠)

أهداف اقتصادية أخرى:

إلى جانب الأهداف المذكورة سابقاً ، يمكن أن نجد عدداً من الأهداف الاقتصادية الرئيسية الأخرى ومن أهما ما يلي (عبد المطلب عبد الحميد ١٩٩٧ ص ٣٠)

١. محاربة الفقر والتخفيف من حدته.
٢. تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجال الإنتاج والتبادل.
٣. أن يحقق كل من الناتج الوطني والاستهلاك المتوسط نمواً مضطرداً.
٤. رفع مستوى الاستهلاك الخاص في حاضر والمستقبل.حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة.

د . حماية البيئة من التلوث، وهو أحد الأهداف التي سعى إلى تحقيقها حديثاً وخاصة الدول النامية.

وقد لخص العالم الاقتصادي كينيث بولدنج) كل هذه الأهداف في أربعة أهداف: النقد ، الاستقرار ، العدالة ، والحرية (رقية غزال ٢٠١٥ ،ص ١٤)

وأخيراً حظيت بعض الأهداف الإضافية بالاهتمام وبدأت تظهر في الحسابات القتصادية لأغلب الدول، فمنها الحفاظ على البيئة الطبيعية، تنظيم النسل، تخفيض جهد العمل بالتمتع بوقت الفراغ (عمران عباس يوسف ٢٠٠٨ م،ص ٤٥)

أدوات السياسة القتصادية:

يقصد بالأداة شيء اقتصادي (مثل السعر ، الضريبة ، الإنفاق العام) أو أي شيء له همية اقتصادية (مثل قانون المصرف المركزي) الذي يستطيع واضع السياسة القتصادية أن يحدده أو يغيره ويتوقع من استخدامه آثاراً في المتغير الهدف . وبجانب الأدوات الكمية (القابلة للتقييم الكمي) توجد أدوات نوعية مثل التوصيات والإطارات القانونية التي توحي بتصرف معين من جانب الوحدات القتصادية.

ويمكن التمييز بين الأدوات وبين طرق وإجراءات السياسة القتصادية. يقصد بطريقة السياسة القتصادية نوع وكيفية الجراء أو إستراتيجية العمل ، على سبيل المثال يمكن التأثير في تصرف المنشآت بواسطة الحوار والتوصية(مخاطبة الضمير) أو الحوافز (مثل تخفيض الضرائب) أو العراقيل (مثل زيادة الضرائب) أو القرارات الإجبارية (مثل تحديد الأسعار).

أما الإجراء فيقصد به استخدام أداة معينة في وضع معين فيما يتعلق بهدف أو مجموعة من الأهداف. فيمكن مثلاً اعتبار زيادة الإنفاق العام على الاستثمار قبل الوصول إلى التوظف الكامل إجراء لرفع مستوى التوظف ، الأداة المستخدمة هنا هي الإنفاق العام.قيمة العملة (نسبة وحدة العملة إلى الذهب أو الدولار الأمريكي) تعتبر أداة تخفيض أو رفع قيمة لعملة يعتبر إجراءاً يمكن اتخاذه لتحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات (أحمد عبد الحميد ، عدنان علي ١٩٢ ،ص ٦٩)

أدوات السياسة القتصادية هي تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها أهدافاً في حد ذاتها، بل هي الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق الأهداف المطلوبة ويكن تسميتها بالأدوات والطرق والأساليب. وهذه الأدوات يجب إعلانها بوضوح من قبل الحكومة وذلك لمساعدة كل أطراف نشاط الاقتصادي "مستثمرين ، مستهلكين" على اتخاذ القرارات القتصادية شكل أفضل في نشاطاتهم الاقتصادية ، وعملية اختيار الوسائل دائماً تكون محددة بالمتغيرات لتي

تستطيع الدولة التأثير فيها ، ومن هذه الوسائل المالية ، وتسمى بأدوات السياسة المالية مثل الضرائب والإنفاق العام وغيرها، والوسائل النقدية ويطلق عليها أدوات السياسة النقدية كأسعار الفائدة وغيرها. كما يجب أن يكون هناك فصل بين الهدف والوسيلة لأن الخلط بينهما قد يعوق سير السياسة الاقتصادية، كذلك تنقسم الأدوات والوسائل إلى وسائل إصلاحية أي تعني تبديل في أساس الاقتصاد، ووسائل كيفية أي التبديل في التكوينات، ووسائل كمية أي تبديلاً في الوسائل المتكيفة فقط داخل الإطار النوعي للبنيان الاقتصادي . ويجب أن تتميز هذه الوسائل بالمرونة التي تحقق الأهداف في ظل أي تغيرات يمكن أن تحدث في المستقبل (خالد عبد العزيز ٢٠٠٩ ص ٥١)

تصنيف الأدوات :

تتكون السياسة الاقتصادية من مجموعة من السياسات الاقتصادية لكل منها جملة من الأدوات والإجراءات تتخذها لتحقيق أهدافها ضمن خطة السياسة الاقتصادية للدولة ، ولا يوجد اتفاق واضح في ضبط أجزاء أو عناصر أو مكونات السياسة الاقتصادية ، إلا أنه يوجد اتفاق على السياسات الثلاث ممثلة في (فوزي محيريق ٢٠١٤ ،ص ١٢٥)

- ❖ السياسة المالية.
- ❖ السياسة النقدية.
- ❖ السياسة التجارية.

وقد أضيف للسياسات الثلاث على سبيل المثال لا الحصر (أحمد مجذوب ، ١٩٨٩ ،ص ٣١)

- تشمل السياسات الاقتصادية عدداً من السياسات أهمها: السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية ويضيف سياسة الدين العام وسياسة التدخل المباشر في الأسواق .

- أدوات السياسة الاقتصادية هي : السياسة النقدية والسياسة المالية ونشاط الأعمال العام والتدخل المباشر من الامتيازات والقيود والأوامر والتراخيص، وكذا السياسة التجارية التي تهتم بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي.

توجد أدوات متعددة يمكن للسياسة الاقتصادية أن تستخدمها. أي الأدوات وكم عددها ؟ والتي ستستخدم في وضع معين يعتمد على عوامل كثيرة أهمها ما يلي:

- المبادئ التنظيمية القائمة.
- الأهداف الاقتصادية المزمع تحقيقها.
- مدى اختلاف الوضع الفعلي عن والوضع المستهدف.

- التصرفات المتوقعة من جانب الأطراف الاقتصادية رد فعل على إجراءات السياسة الاقتصادية .

تتطلب السياسة الاقتصادية الرشيدة معرفة دقيقة بالأدوات الممكنة والمتوفرة فيما يتعلق بنوعها وتأثيرها و تصنيف العام لأدوات السياسة الاقتصادية يتم في الغالب بفصل الجانب الكمي عن الجانب النوعي. السياسة النوعية أو سياسة النظام أو البنيان تضع الإطار الذي تعمل فيه السياسة الكمية ، والإجراءات النوعية تمثل قرارات أساسية ذات آثار بعيدة المدى. وبهذه القرارات الأساسية يتحدد مجال عمل السياسة الكمية . ومجموعة القرارات النوعية كون النظام الاقتصادي. والجانب الكمي يتعلق بسياسة سير العمل (سير الاقتصاد).

ويمكن تقسيم الإجراءات النوعية والكمية إلى إجراءات اقتصادية كلية أو اقتصادية أو اقتصادية جزئية حسب ما إذا كانت تسعى إلى توجيه قطاع واحد أو الاقتصاد كلا (أحمد عبد الحميد، عدنان علي ١٩٢ ص ٩٠)

هيكل السياسات الاقتصادية الكلية:

تتم التفرقة بين نوعين من السياسات الاقتصادية:

. **السياسات الـ ـ لية :** وهي تشير إلى مجموعة السياسات النقدية والمالية والتجارية التي تتبناها السلطة المركزية لتحقيق أهداف اقتصادية عامة تتعلق كل المجتمع مثل تخفيض معدلات البطالة، وتخفيض معدل التضخ ، تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة، تخفيض نسبة العجز في ميزان المدفوعات، وتحقيق استقرار سعر الصرف، زيادة تنافسية الصادرات وغيره .

. **السياسات الـ ـ يكلية:** وهي تشير إلى تلك السياسات التي ـ دف إلى التأثير على قد ع معين أو عدد محدود من القطاعات أو الفئات في المجتمع بما يؤثر على هيكل الإنتاج أو توزيع الدخل. مثل إعفاء الفوائد المحققة من ودائع للأشخاص من الضرائب لتشجيع ادخار القطاع العائلي، خصم الاستهلاك الرأسمالي من الدخل الخاضع للضريبة،خصم الإنفاق على البحث .

وإن هيكل السياسة الاقتصادية الكلية يتضمن جميع إجراءات السياسات الاقتصادية فهو يتكون في أي اقتصاد قومي من الآتي:

. مجموعة من الأهداف الرئيسية والفرعية.

. مجموعة من الأدو ت الرئيسة والمساعدة التي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية.

٢ . السياسة ا قتصا ية الكلية وهي مجموعة من السياسات ا قتصا ية الكلية والتي تتكون في شكل برنامج يطلق عليه البرنامج ا قتصا ي وهو عبارة عن حزمة من السياسات ا قتصا ية الكلية لتحقيق أهداف ا قتصاد القومي المرتبطة به. لذا فإن السياسة ا قتصا ية تشمل العد يد من السياسات ا قتصا ية العريضة الكلية ويمكن النظر إلى هيكل السياسات ا قتصا ية الكلية من مدخل نوعي أو مدخل قطاعي (سياسة زراعية ، سياسة صناعية ...الخ) ومن خلال مـــا سبق فإن هيكل السياسة تضمن جميع أجزاء السياسة وهو عبارة عن حزمة مـــن السياســـات ا قتصا ية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة ا قتصا ية وذلك كما في الشكل التالي:

شكل رق ( )

أنواع السياسات ا قتصا ية

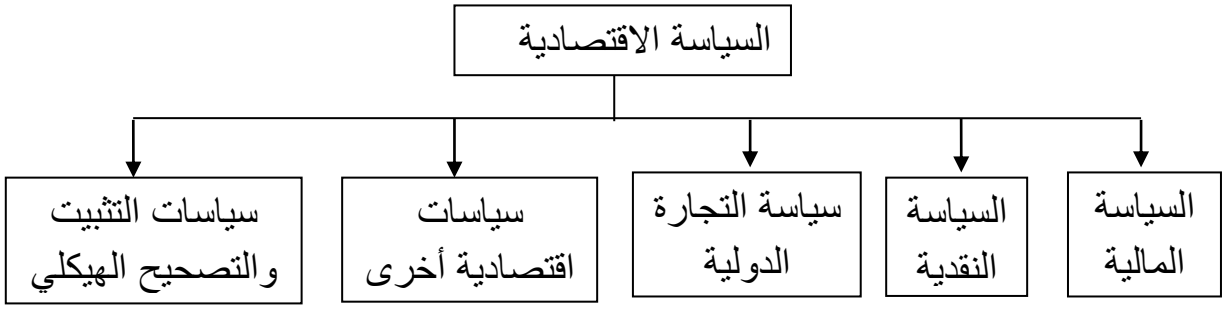

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار ا قتصا ية الكلية لسياسات الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية ا قتصا ية م تبـــة حســـن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١٠، ص ٦٠ .

تصنيفات السياسة ا قتصا ية:

تصنف السياسات ا قتصا ية وفق عدة معايير هي:

. **حسب الهدف:** سياسات ظرفية وسياسات هيكلية.

٢ . **حسب الوسائل:** سياسات مالية وسياسات نقدية.

٣ . **حسب الاستراتيجيات:** سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض .

٤ . **المذاهب ا قتصا ية:** السياسات الليبرالية الكلاسيكية اللاتدخلية في الشـــئون ا قتصـــا ية والاجتماعية والسياسات التدخلية.

٥ . **حسب القطاعات ا قتصا ية المستهدفة:** سياسات كلية وسياسات جزئية .

السياسة ا قتصا ية الرشيدة تتطلب معرفة دقيقة بالأدوات الممكنة والمتوفرة فيما يتعلـ ق بنوعها وتأثيرها.

والتصنيف العام لأدوات السياسة ا قتصا ية يتم في الغالب بفصل الجانب الكمي عن الجانب النوعي. السياسة النوعية أو سياسة النظام أو البنيان تضع الإطار الذي تعمل فيـــه السياســـة

الـ مية والإجراءات النوعية تمثل قرارات أساسية ذات آثار بعيدة المدى وبهـذه القـرارات الأساسية يتحدد مجال عمل السياسة الكمية. ومجموعة القـرارات النوعيـة تكـون النظـام الـ قتصـا ي. والجانب الكمي يتعلق بسياسة سير العمل "سير الـ قتصـا ".

ويمكن تقسيم الإجراءات النوعية , الكمية إلى إجراءات اقتصـا ية كلية أو اقتصـا ية جزئية حسب ما إذا كانت تسعى لتوجيه قطاع واحد أو الـ قتصاد الكلي (أحمد منيسي وعدنان علي، ٩٩٢ ، ص ٠)

كما يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسات الـ قتصـا ية وذلـك حسـب الأجل السياسـة الـ قتصـا ية الظرفية ، والسياسة الـ قتصـا ية الهيكلية ، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الـ قتصـا ية المالية قصيرة الأجل ، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكـ ل وبنية الـ قتصاد في الأجل الطويل وعموماً يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النـوعين من السياسة الـ قتصـا ية في الـ تي:

ولاً:السياسة الـ قتصـا ية الظرفية :

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الـ قتصـا ية الكلية في الأجل القصير وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التى تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف منها:

. **سياسة الاستقرار:** وهي سياسة تهدف إلي كبح النشاط الـ قتصـا ي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وتركز سياسات الاستقرار علي محاربـة التضخم وتخفيضه، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الـ قتصـ ي في وضعه الطبيعي وتقليص الضغوط الاجتماعية.

' . **سياسة الإنعاش :** وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الـ قتصـا ي عن طريـق زيـادة الإنتاج والتشغيل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهـي مسـتوحاة مـن الفكـر الكينزي ، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الانتعاش عن طريـق الاسـتهلاك والانتعاش عن طريق الاستثمار.

' . **سياسة الانكـ اش:** وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع مسـتوى الأسـعار عـن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلـة النقديـة وتؤدي ، ه إلى التقليص من النشاط الـ قتصـ ي (رقية غزال ٠١٥ .ص ٣.)

: . **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** وتعبر عن سياسة اقتصـا ية تهدف إلـى تكييـف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي ، وتتميز بإعطاء أولوية للقطاعـات المصـدرة ، تقليص التوازن الخارجي ، ونه عاملاً محفز للنشاط الـ قتصـا ي والتشغيل، وتسـعى الـدول

النامية عادة إلى إحداث تنمية مستدامة من خلال تنفيذ سياسات ص ناعية تنطوي في أساسياتها على حماية الصناعات الناشئة وتحقق التحول الهيكلي من اقتصاد أولي بدائي إلى اقتصـــاد صناعي متطور يسمح باستدامة الرفاهية للسكان .(مريم بدر الدين ٢٠١٢ ،ص)

. **سياسة التوقف ثم الذهاب** : وهي سياسة تم اعتمادها فـــي بريطانيـــا وتتميـــز بالتنـــاوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي. وليد عايب ، ٢٠١٠ ،ص ٩)

ثانياً: السياسة ا قتصا ية الهيكلية:

تهدف السياسات ا قتصا ية الهيكلية إلى تغيير الظروف والشروط التي تقـــود تطـــور هياكل المجتمع وإحداث تغييرات عميقة فيه، كتغير هياكل المؤسسات ا قتصا ية من حيـــث حجمها ومهامها وأنشطتها، تغيير النظام المالي وأساليب التمويل. (وليد عايب ٢٠١٠ ،ص ٣٥)

والسياسات الهيكلية على خلاف السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير، مـــداها الزمني طويل إذا تعلق الأمر بجعل الـ ياكل الاجتماعية الاقتصادية تنمو تدريجياً بشكل يسمح بتحسين الفاعلية والأداء الدائم للجهاز الإنتاجي، وبالتالي تؤدي إلى رفـــع الأداء ا قتصـــ ي الكلي، وتهدف السياسات الهيكلية ا قتصا ية إلى تكييف ا قتصاد الـــوطني مـــع تغييـــرات المحيط الدولي، يكون تدخل الدولة قبلياً من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصـــة وإعـــادة هيكلة القطاع العام، سيادة قانون المنافسة، دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهـــذه أهـــم محاور السياسات ا قتصا ية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية والتي أغلبهـــا أبرمت برنامج إصلاح ا صا ي مع المؤسسات المالية والنقدية والدولية (رقية غزال ٢٠١٥ .ص ٣٤)

السياسة المالي :

تـ د السياسات المالية من الوسائل ر يسية للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي لارتـ طها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية، لذا فإن الدولة تستطيع من خلالها تكييـــف مســـتويات الإنفاق العام والإيرادات العامة والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصـــادية والاستقرار والعدالة الاجتماعية.

وتختلف السياسات المالية في مفهومها وأهميتها في المجتمعات الرأسمالية عنهـــا فـــي المجتمعات الاشتراكية. فالسياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية تعمل على تهيئة الظروف لإنجاح الاستثمار الخاص ونموه والتخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشـــاط الاقتصادي الكلي وسد الفجوات الانكماشية والتضخمية التي تحدث في مستوى الدخل جـــراء

نقص الاستثمارات أو زيادة الإنفاق من الحدود المناسبة لتحقيق العمالة الكاملة (أحمد محمد، ٠١٥ ، ص ٢٥)

تعريف السياسة المالية: (أحمد مجذوب ٠١٥ ، ص ٢٥)

. السياسة المالية هي الإجراءات التي تغير مستوى أو توقيت أو تكوين الإنفاق الحكومي أو مستوى وتوقيت وبنية المدفوعات الضريبية.

. السياسة المالية هي القرارات التي تستهدف تغيير مستوى أو تكوين أو توقيت الإنفاق الحكومي، أو توزيع العبء الضريبي فأي قرار أدى إلى تغيير في مستوى الإنفاق الحكومي أو مستوى الإيراد المالي بهدف التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي فهو جزء من السياسة المالية.

. السياسة المالية هي العمليات التي تقوم بها وزارة الخزانة والتي تؤدي إلى تغيير مستوى الدخل الجاري دون تأثير في عرض النقود.

. السياسة المالية هي التعديلات المتعمدة التي تحدثها الحكومة في الإيرادات والنفقات العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

. السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة ونفقات الدولة - لتي تجمعها معاً ميزانية الدولة - من أجل مواجهة مسئوليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة في مقدمتها الاستقرار الاقتصادي في الدولة المتقدمة.

كما تعرف السياسة المالية على أنها (السياسة التي تتبعها الحكومة في شأن تحصيل الإيرادات العامة التي تغطي النفقات العامة ولذلك فان هذه السياسة تشمل لمجالات التي تفرض فيها الضرائب المباشرة وغير المباشرة والدرجة التي تفرض بها فضلاً عن الضرائب المفروضة على الواردات من السلع الأجنبية إلخ .....). حسين عمر ٩٩٤ ، ص ٧٠)

أهداف السياسة المالية:

. تخصيص الموارد الاقتصادية.

. تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

. تحقيق التنمية الاقتصادية.

. إعادة توزيع الدخل القومي.

دوات السياسة المالي :

يمكن التمييز بين نوعين من الأدوات والوسائل التي بواسطتها تستطيع الدولة التأثير ي

حجم إيراداتها وفي بنية وتركيب واتجاهات نفقاتها حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة باستعمال أحد النوعين أو كلاهما يمكنها أن تحدث توازناً في موازنتها العامة أو تحدث عجزاً نتيجة زيادة نفقاتها عن الحجم المعتاد لإيراداتها خاصة في حالات الانكماش. كما قد تلجأ الدولة إلى تخفيض نفقاتها إلى أدنى حد وزيادة إيراداتها لتحدث فائضاً في موازنتها العامة وخاصة في حالات التضخم الشديدة. وقد تلجأ الدولة إلى سلسلة من الإجراءات المتكاملة في حالات التضخم الركودي (وجدان أحمد ٢٠٠٩ ، ص ٢٠)

السياسة النقدية:

تعريف السياسات النقدية:

. السياسة النقدية بأنها الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة المتمثلة بالبنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية (أماني محمد والمهدي الطاهر ٢٠١٥ ، ص ١)

١ . السياسة النقدية هي الإجراءات والسياسات الخاصة بالتأثير في مستوى الناتج والأسعار عن طريق عرض النقود؛ ويأتي تأثير السياسة النقدية بتأثيرها في حجم الإنفاق(الاستهلاك والاستثمار)، وخاصة بالنسبة للاستثمار عن طريق سعر الفائدة الذي يتأثر بالتغير في عرض النقود (فايز الحبيب ٢٠٠٠ ، ص ٤٥)

٢ . السياسة النقدية هي مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية بقصد إحداث أثر في الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف (لجلو بوخاري ٢٠١٠ ، ص ٩)

٣ . السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية، للتأثير في المتغيرات النقدية وسلوك الأعوان الاقتصاديين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة (علواني عمر ٢٠١٦ ، ص ٤)

٤ . السياسة النقدية هي مجموع الجهود التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير سلباً أو إيجاباً في ما بحوزة الاقتصاد من كمية نقدية (J. Duerr,1972, p96)

أهداف السياسة النقدية: (علواني عمر ٢٠١٦ ، ص ٩)

. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

١ . تحقيق العمالة الكاملة.

٢ . تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

٣ . تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

أدوات السياسة النقدية أحمد عبد الحميد ٩٩٢ ، ص ٤٠)

. سعر الخصم.

. الاحتياطي النقدي القانوني.

. عمليات السوق المفتوحة.

المبحث الثاني

سياسات التحرير الإصلاح الاقتصادي ومبررات تطبيقه في الدول النامية

الحرية الاقتصادية:

تعني الحرية الاقتصادية المطلقة: إفساح الطريق أمام الأفراد في مجال التملك والعمل والتعاقد والإنتاج والاستهلاك.

أو بعبارة أخرى هي الاعتراف المطلق للأفراد باكتساب الأموال وإنفاقها على النحو الذي يرونه، وبالصورة التي يرغبون فيها. (سعيد أبو الفتوح ٩٨٨ ص ٩)

تعد الحرية الاقتصادية المطلقة من أبرز معالم النظام الاقتصادي الرأسمالي، ومن أهم الأركان التي يتألف منها الكيان العضوي لهذا النظام. فالرأسمالية تأخذ مبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود وتنادي بحرية الفرد في تملك سلع الاستهلاك والإنتاج، وممارسة هذه الملكية حسب مشيئته ومصلحته (سعيد أبو الفتوح ٩٨٨ ، ص ٩)

حيث يكفل الاقتصاد الرأسمالي للفرد الحرية الاقتصادية المطلقة في أن يزاول ما يشاء من الأعمال وبالأسلوب الذي يختاره، على ضوء مصلحته الشخصية فقط، وطبقاً لما يعتقد أنه يحقق له أكبر قدر ممكن من ربح، فله أن يستخدم ما يشاء من أدوات الإنتاج، وأن يستهلك ما يشاء من مواد الاستهلاك، وأن يدخر ما يشاء من أرباحه،وأن يستثمر أمواله بالشكل الذي يريده وفي أوجه الاستثمار التي يختارها، فكل أوجه الاستثمار وتنمية المال مشروعة له، وليس للدولة أن تتدخل في ممارساته لها، أو توجهه إلى إية وجهة تخالف رغبته أو تنحرف به عن طريقه الذي خطه لنفسه أحمد العسال وفتحي عبد الكريم ١٩٨٩ ،ص ٥) وعصر الحرية الذي كان شعاره" أتركه يعمل، أتركه يمر" لم يبدأ بالعالم الاقتصادي "آدم سميث"لكنه بدأ منذ زمن بعيد جداً في التاريخ، أي منذ العصور الرومانية والإغريقية القديمة.إلا أن مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة بدأ في التجلي بوضوح من بداية عصر النهضة الأوربية التي كانت في حقيقة أمرها ثورة على الكنيسة من أجل حق الفرد في التفكير والحياة وحريته في الرأي.

وهدف الرأسمالية من وراء مبدأ الحرية الاقتصادية أن تجعل الفرد هو العامل المؤثر الوحيد في الحركة الاقتصادية؛ إذ ما أحد أعرف منه بمنافعه الحقيقية ، ولا أقدر منه على اكتسابها؛ ولا يتأتى للفرد أن يصبح كذلك ما لم يزود بالحرية في مجال استغلال المال وتهيئته، ويستبعد من طريقه التدخل الخارجي من جانب الدولة، وغيرها (سعيد أبو الفتوح، ٩٨٨ ، ص ٢٠)

عناصر الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

. **حرية الملكية الفردية** : وتشمل كل أنواع الثروة المادية كالأرض والمباني والآلات...ألخ، ويتبع هذه الملكية حرية الفرد في التصرف في ممتلكاته واستغلالها كيف ما شاء، لأن الفرد في النظام الرأسمالي هو الخلية الاقتصادية الأساسية في كل ميادين النشاط الاقتصادي دون قيود أو إجراءات تـ ده وتقيده، كما أن له الحق في إنتاج ما لا يتفق ومصالح المجتمع بوجه عام (صلاح الدين نامق ، ٩٨٠ ص ٠)

' **حرية المستهلك في السوق** : ذلك أن المستهلك حر في الاختيار بين السلع المنتجة والتي يجدها مطروحة أمامه في السوق دون أن يقتضي ذلك أن يكون له دخل في تحديد كمياتها أو أنواعها، فهو إذن حر في أن يشتري ما يشاء من المنتج فعلاً من السلع، ولكن لا بد من توجيه الموارد إلى إنتاج هذه السلع والكميات المنتجة منها؛ بهذا المعنى يجب الا تتعارض حرية المستهلك مع القانون، فلا يجوز له استهلاك المخدرات على سبيل المثال (محمد السمان وآخر ز ٩٩٢ ص ١٠)

" **حرية العامل والإنتاج** : أي أن لكل فرد الحرية في اختيار المهنة التي يريدها، ضمن إمكانياته الذهنية أو الجسمانية، بمعنى أن حرية العامل في تقدير عدد من المسائل المعبرة عن حرية تصرفه في قوة عمله، إذ يمكنه أن يحدد بحرية نوع النشاط الذي يود القيام به، فقد يختار العمل في مجال الزراعة أو الصناعة أو مختلف أنواع الخدمات (المعز لله أحم ، ٠١١ ص ٠)

والملاحظ أن هذه الحرية لا تعني الحرية المطلقة بل لا يمنع ذلك من وجود القوانين المنظمة لفاعلية السوق الاقتصادية بكافة أنواعها، ولكن دون الإخلال بمبادئ السوق وقوانينه، وذلك بتدخل الدولة ومراقبتها للحياة الاقتصادية، وإن كان مفهوم الحرية الاقتصـ دية قد انصرف في الاقتصاد الرأسمالي إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في مجالات الإنتاج والاستهلاك في الأسواق والتبادل والعمل وترك الأموال لقوى السوق، إي لقانون العرض والطلب (عبد الهادي النجار ٩٨٣ ص ٦٢٠)

وفي زعم أنصار الحرية الاقتصادية، إن قوانين الاقتصاد السياسي التي تجري على أصول عامة، كفيلة بسعادة المجتمع، وحفظ التوازن الاقتصادي فيه، وأن المصلحة الشخصية التي هي الحافز القوي والهدف الحقيقي للفرد في عمله ونشاطه، هي خير ضمان للمصلحة الاجتماعية العامة، وأن التنافس الذي يقوم في السوق الحرة، نتيجة تساوي المنتجـ ين والمتاجرين في حصتهم من الحرية الاقتصادية، يكفي وحده لتحقيق روح العدل والإنصاف في شتى الاتفاقات والمعاملات سميح الزين ٩٩٨ ، ص ١)

كما يرى أنصار هذا المذهب أن الحرية الاقتصادية تضمن قيام المنافسة بين الجميع سعياً وراء الكسب المادي؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسينه وابتكار أفضل أساليبه، وتجنب الإسراف في موارده ضمان لأكبر ربح.

كما ذهب هؤلاء إلى أن الفرد وه - بسبيل العمل ، ن أجل مصلحته الذاتي - إنما يعمل من أجل صالح الجماعة بصورة أفضل، وفي هذا المعني يقول أدم سميث:((إن الفرد يحقق مصالح الجماعة - بدرجة أكبر - لو أنه توفر على رعاية شئونه الخاصة أكثر مما لو كرس جهده ووقته لخدمة الجماعة)).

والأمر الذي لا شك فيه فإن الحرية الاقتصادية كانت من أبرز مساوي الاقتصاد الرأسمالي بسبب ما أدت إليه من ظهور الاحتكارات الكبيرة، فباسم الحرية الاقتصادية تحكم بعض منتجين في مورد أو آخر من الموارد الاقتصادية،واحتفظ بعضهم لنفسه بالأسرار الصناعية لإنتاج سلعة أو أكثر من السلع، وانضم بعض المنتجين إلى بعض وكونوا مؤسسات ضخمة تجنبهم مخاطر المنافسة، وتضمن لهم البقاء والسيطرة وتوجيه عوامل الإنتاج الوجهة التي يريدونها، كما قام بعض المنتجين بتحديد الإنتاج في بعض الصناعات الاحتكارية حتى يقل المعروض منها، فيرتفع سعرها ويحقق بالتالي أكبر قدر من الربح، ولا يكترثون لما يؤدي إليه تحديد الإنتاج من تعطيل الموارد وعدم توظيفها التوظيف الكامل سعيد أبو الفتوح ٩٨٨ ، ص ٦١)

سياسة التحرير ا قتصـ ي:

يقصد بالتحرير الاقتصادي بصفة عامة ترك إدارة النشاط الاقتصادي لقوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع (محي مسعد، ٠٠٨ ، ص ٤١

سياسة التحرير ا قتصا ي هي سياسة اقتصا ية، تقوم على محاولة إلغ ء تدخل الدولة ممثل للمجتمع في النشاط ا قتصا ي وهي تطبيق للنظام ا قتصا ي الرأسمالي، المستند إلى ا يبرالية كفلسفة ومنهج، والتي ترى_استناداً إلى مفهوم القانون الطبيعي_ أن مصلحة المجتمع ككل ستتحقق حتماً من خلال محاولة كل فرد تحقيق مصالحه الخاصة. abri.m.khalil)

وقد يطلق على هذه السياسة أسماء أخرى منها : الانفتاح ا قتصـ ي، الخصخصة، الليبرالية الجديدة(النيوليبرالية)، التحول إلى اقتصاد السوق.

حيث يعرف الانفتاح الاقتصادي على أنه مرادفاً لمبدأ الحرية ا قتصا ية، فهناك ن يرى

أن الانفتاح الاقتصادي عبارة عن سياسة تعتمد على إزالة القيود كآفة على حركة التبادل التجاري وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والعربية للمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد من أجل تحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال والتكنولوجيا لمحاولة زيادة الإنتاج وإحلاله محل الواردات وتصدير فائض وتشغيل الأيدي العاملة والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات (محمد سلامة وعاصم الدسوقي ٢٠٠٠ ، ص ٢٠)

وتعني سياسة الخصخصة تحويل ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص. ويعرف البنك الدولي الخصخصة على أنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها) (محمد حزاء ٢٠١٢ ، ص ٤٠)

وتستند فكرة التحول إلى اقتصاد السوق الحر لمفهوم الاقتصادي شومبيتر عام ١٩٥٠ م والمبنية على فكرة (اهدم البناء) وهذا المفهوم يستند على التمييز بين نظامين: الأول تتركز فيه الملكية والإدارة بيد الدولة، والثاني يعمل على تفتيت هذه الملكية، وتغيير الإدارة وإعادة توجيه وتخصيص شامل للموارد والعمليات(عمليات تكيف وبناء). وقد لاقت هذه الأفكار قبولاً واسعاً في الدول ذات الاقتصاد الموجه وقام الاقتصاديان فيشر وجلب عام ١٩٩١ بتحديد الخطوط العريضة للتحول لاقتصاد السوق الحر وتمثلت في ثلاث خطوات أطلق عليها مراحل الإصلاح الاقتصادي والتي تمثلت في:

تحرير الاقتصاد : وبموجب ذلك يتم رفع القيود الحكومية عن المعاملات الداخلية والخارجية للحكومة.

' تثبيت الاقتصاد الكلي: تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في المدى القصير .

" التصحيح الهيكلي: ويهدف إلى هيكلة الاقتصاد على لمدى الزمني المتوسط والطويل بالاعتماد على تدني دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس تعرف سياسة التحرير الاقتصادي بأنها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتحديد الأسعار في السوق حيث يتم تحديد الأسعار بآلية العرض والطلب (خالد عبد العزيز ٢٠٠٩ ، ص ٣٠)

سياسة التحرير الاقتصادي أو لبرلة الاقتصاد هي تخفيف اللوائح والقيود الحكومية على الاقتصاد لزيادة مشاركة الكيانات الخاصة. يرتبط التحرير الاقتصادي بالليبرالية الكلاسيكية ولذلك، يعرف باختصار بأنه"إزالة الضوابط" من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية Chaudhary, M. p:131)

كما يرتبط مفهوم التحرير ا قتصا ي بالفكر الإيديولوجي"النيوليبرالية "المبني على الليبرالية ا قتصا ية التي هي المكون ا قتصا ي لليبرالية الكلاسيكية والذي يمثل تأييد الرأسمالية المطلقة وعدم تدخل الدولة في ا قتصا . ويشير تعبير **النيوليبرالية** إلى تبني سياسة اقتصا ية تقلل من دور الدولة وتزيد من دور القطاع الخاص قدر المستطاع، حيث تسعى النيوليبرالية لتحويل السيطرة على ا قتصاد من الحومة إلى القطاع الخاص قدر المستطاع وتسعى النيوليبرالية لتحويل السيطرة على ا قتصاد من الحكومة إلى القطاع الخاص،بدعوى أن ذلك يزيد من كفاءة الحكومة ويحسن الحالة ا قتصا ية للبلد (vikipedia.org,24March2017m)

تعريف سياسة التحرير ا قتص ي :

تعرف سياسة التحرير الاقتصادي على أنها:

. مجموعة الإجراءات الاقتصادية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تهدف إلى الوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار من خلال معالجة الاختلالات المالية والنقدية التي يعاني منها، وكذلك تحقيق نمو مستمر من خلال جراء تعديل على هيكل الاقتصاد (شريك باير ٩٧٧ ص ٠٤)

. إحدى ابتكارات المعالجات الشمولية المتناسقة للمشاكل الاقتصادية المتمثلة في التشوهات والاختلالات في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وعدم التوازن الداخلي والخارجي، وعدم الكفاءة وكفاية الهياكل الأساسية والمؤسسية التي تسهم في لحداث تلك الاختلالات صلاح الدين خضر ٩٩٥ ص)

. زيادة الرفاهية الاقتصادية وذلك بتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال والسلع النهائية والعمل ولكن لابد من وجود رقابة حكومية وإدارية على النشاط الاقتصادي الخاص،بالإضافة إلى قليل حجم القطاع العام عن طريق الخصخصة (هيثم فتحي ، ٠١٥ ص)

وتعتبر سياسة التحرير ا قتصا ي نتاج التوسع في قضايا ا ظرية الاقتصادية الكلية من ناحية، ومن ناحية أخرى هي حزمة السياسات ا قتصا ية التي يتبناها ويبلورها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين تم إنشاؤهما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.حيث أسفرت جهودهما في بداية السبعينات عن إدارة ا قتصاد الدولي بالتعاون مع حكومات الدول الأعضاء في شكل برنامج يتم تطبيقه يسمى برنامج "التثبيت الإصلاح الهيكلي" وقد سمي أيضاً في بعض الدول برنامج الإصلاح ا قتصادي والتكيف الهيكلي،

وبغض النظر عن المسميات فهذا البرنامج يضم في محتوياته حزمة من السياسات الاقتصادية تسمى "سياسات التثبيت , التكيف الهيكلي"فالمعنى واحد.وا هم ن تلك الحزمة من السياسات ا قتصا ية الكلية تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف ا قتصا ية ا ي تسعى إلى تحقيقها حكومة الدولة العضو المعنية خلال فترة تطبيق البرنامج ، وتوضع تلك الحزمة من السياسات والأهداف والأدوات ضمن ما يسمى"بخطاب النوايا" الذي تقدمه تلك الحكومة أثناء الاجتماعات التي تعقد لهذا الغرض.

ويلاحظ منذ أوائل السبعينيات قد تم تنفيذ ع د كبير من البرامج التي تنطوي على حزمة سياسات التثبيت الإصلاح الهيكلي استناداً على نظرية ا قتصاد الكلي ' قتصا يات الدول المتقدمة التي تم تطويرها في عقدي الخمسينيات والستينيات من هذا القرن ، وقد تم توسيع سياسات التثبيت الإصلاح الهيكلي منذ ذلك الوقت اعتما اً على التوسع في قضايا النظرية ا قتصا ية الكلية خلال هذه الفترة وقد تطور الأمر خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات ، إلى ضرورة تطبيق سياسات التثبيت الإصلاح الهيكلي على الدول النامية. وقد بذلت محاولات جادة من أجل تطوير القدرة على فهم واستيعاب ا قتصاد النامي لمثل هذه السياسات والبرامج وتكيفه معه وقد نفذت حتى النصف الأول من التسعينيات برامج سياسات التثبيت الإصلاح الهيكلي فيما يقرب من خمسين دولة نامية بناء على رغبة تلك الدول في إصلاح وإعادة هيكلة اقتصا ياتها لتحقيق توازنها الداخلي والخارجي (عبد المطلب عبد الحميد، ٢٠٠٠ ،ص ٥٠)

مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

يعود مفهوم الإصلاح ا قتصا ي إلى التغيرات المنظمة التي تحدثها الدولة في السياسة ا قتصا ية المتبع ، وذلك بهدف إزالة وتصحيح التشوهات في بنيتها ا قتصا ي ، كما يقصد بالإصلاح ا قتصا ي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات ا قتصا ية؛ بهدف التخفيف من أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء ا قتصا ي ، أو لغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو ا قتصا ي (إياد النسور ٢٠١٥ ، ص ٧٧)

و يعرف الإصلاح ا قتصا ي على أنه:

مجموعة الإجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الاختلالات ا قتصا ية والمالية الداخلية والخارجية وإنشاء العناصر المشكلة ' قتصاد السوق (مصطفى عبد الله ٩٩٩ ص ٧٠)

' عملية التكيُّف للتغيرات الفجائية والكبيرة وغالباً ما تكون غير المتوقعة لمجموعة الأ داف

التي تسعى الحكومة لتحقيقه . /alstreeren,1989,pp1)

" البرامج التقشفية أو السياسات الانكماشية التي تقوم بها لدول الأعضاء عندما تطلب الاقتراض من الصندوق لتخفيف عجزها الداخلي ، الخارجي ولجعل سعر الصرف واقعياً، لذا تسمى هذه الإجراءات بتصحيح المسار ا قتصا ي أو برامج الاستقرار إضافة إلى اتخاذ إصلاحات هيكلية تحد من تدخل السلطات العامة في ا قتصاد الوطني .(عبد الحميد خرابشة ، ١٨٨ ص ٢٢)

: عملية تهدف إلى وضع حل مرض يسمح للبلد المدين بتسديد ديونه الخارجية باللجوء إلى إعادة الجدولة والتعديل وإسهام تمويلات إضاف ة (نور الدين حامد ١٦. ص ٥٦)

د تلك السياسة التي تحقق أفضل تعبئة للموارد وللفائض ا قتصـ ي ، وتوجيهها نحو مجالات النشاط ا قتصا ي الأكثر فاعلي ، والأكثر تحقيقاً لمتطلبات الأمن القومي ، والاجتماعي. وتشير إلى أن الإصلاح الضروري هو ذلك الذي يخلق آليات ا تد ي ز والاندماج ، ويعمل على تعبئ ة الطاقات البشرية المادية والمعنوية. واستخدامه في عملية الخلق والإبداع ؛ لأن الإصلاح هو إصلاح ما فسد أو أصبح فاسداً. إياد النسور ١٥. ، ص ٧٧)

إلا أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر حول مفهوم الإصلاح ا قتصا ي يوجد تعريف مقبول ومحايد للإصلاح ا قتصا ي ينص على أنه عملية منظمة للتغيير في ا قتصاد بهدف خفض وإزالة الاختلالات المحلية، أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار (أحمد النجار ٩٩٦ ص ١)

يلاحظ أن التعريف السابق للإصلاح ا قتصا ي تعريف عام ويتوعب كافة وجهات النظر والآراء متباينة حول مفهوم الإصلاحات .

، مفهوم الإصلاح ا قتصا ي قد يختلف من دولة إلى أخرى. فما يعتبر من وجهة نظر دولة - الصين مثـ - صلاحاً اقتصا ياً قد لا يعتبر إصلاحاً اقتصا ياً من وجهة نظر صندوق النقد والبنك الدوليين والعكس (محمد حزام ١٢. ص ٤)

الإصلاح ا قتصادي مصطلح ليس له معنى ثابت ومحد ، ذلك لأن مفهوم الإصلاح ا قتصا ي اليوم لم يعد هو نفس المعنى الذي كان سائداً بالأمس ، فعلى سبيل المثال الإصلاحات ا قتصا ية التي تمت في العديد من الدول الاشتراكية - سابـ - خلال فترة الستينات من القرن الماضي تختلف اختلافاً جذرياً عن الإصلاحات التي تقوم بها تلك الدول في وقتنا الحاضر، ذلك لأن الإصلاحات تي قامت بها تلك الدول خلال فترة الماضية تمت

في إطار النظام الاقتصادي الاشتراكي ، بينما الإصلاحات التي تقوم بها الدول نفسها الآن تتجه نحو تطبيق آليات السوق أو ما يسمى بالتحرير الاقتصادي أو لبرلة الاقتصاد هو تخفيف اللوائح والقيود الحكومية على الاقتصاد لزيادة مشاركة الكيانات الخاصة. ويرتبط التحرير الاقتصادي بالليبرالية الكلاسيكية ولذلك ، يعرف باختصار بأنه "إزالة الضوابط"من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية (Chaudhary ,C. M p:131)

هناك حقيقة مهمة مفادها أنه ومنذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن تحول مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى موجة عالمية عارمة ، وارتكز هذا المفهوم بدرجة أساسية على تفعيل آليات السوق والخصخصة ، كما ارتكز أيضاً على التقليص من دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أضيق الحدود ، وتحرير العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية (مصطفى العبد الله وآخرون ، ١٩٩٩ ص ٧٠)

ولعل فشل الاقتصاد السوفيتي ونماذج العالم الثالث للتنمية من جهة وتصاعد الليبرالية الجديدة من جهة ثانية ، عزز موقف دعاة اقتصاد السوق كأداة لاندماج الاقتصاديات العالمية مع بعضها بعض. وتعزيز دور المنظمات الدولية في إدارة وتسيير اندماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد العالمي الرأسمالي ولهذا الهدف ربط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي منذ أزمة المديونية سنة ١٩٨٢ م التمويل الخارجي بشروط تلتزم بها الدول للحصول على تمويل من هاتين المؤسستين. ومن ناحية أخرى أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سواء في صورة اتفاق مساندة أو في صورة تسهيل ممتد لا يكون ميسوراً إلا بالتزام البلد المدين بتنفيذ برنامج تصحيحي يتناول السياسات الاقتصادية الكلية مثل سعر الصرف وسعر الفائدة وغيرها.

وقد استحدث التطور نفسه في إطار البنك الدولي نوعاً جديداً من القروض ، هي قروض التصحيحات الهيكلية ، وهذه القروض مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية مثل تطبيق سياسة الخصخصة وإعادة النظر في أولويات الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وغيرها. بل وأعقب ذلك نشوء ما يسمى بالمشروطية أو الاشتراطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعناها أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين أصبح يتوقف على تنفيذ اشتراطيه المنظمة الأخرى ومن ثم أصبح من غير الممكن الحصول على قرض للتصحيحات الهيكلية من بنك الدولي إلا بشرط الوصول إلى تفاق مسند مع صندوق النقد الدولي والعكس صحيح في بعض الحالات.بمعنى

أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق مساندة مع الصندوق إلا بعد إجراء تصحيحات هيكلية يتم الاتفاق عليها مع البنك الدولي.ويوجد الآن تنسيق كامل ودقيق بين سياسات الصندوق وسياسات البنك من حيث شروط القروض والتسهيلات المقدمة منها إلى البلاد النامية ، وبحيث تكاد تنتفي الفروق التى كانت قائمة بينهما في عقدي الستينات والسبعينات (محمد مصطفي، ٢٠١٤ ص ٣٧)

وتتوسع أدبيات الإصلاح الاقتصادي في الإشارة إلى أنه يتمثل في ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق ، وتقليل نطاق التدخل الحكومي ، وبما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع ، كما يستخدم لذلك سياسات تعنى بهذ الإصلاح هدفها التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي عموما ، والتي يأتي قدر كبير منها من أداء مؤسسات القطاع العام التي اعتمدت أهدافاً اجتماعية واسعة في إقامتها ، إلى جانب الأهداف الاقتصادية.

و شكل أكثر تفصيلاً فإن الإصلاح الاقتصادي يهدف إلى توفير الحاجات الأساسية من السلع والخدمات لجميع أفراد الشعب بصورة عامة وللفقراء خاصة ، كما يهدف إلى خلق توفير فرص عمل تستوعب الزيادة المستمرة في القوى العاملة الناجمة عن زيادة عدد السكان ، بالإضافة إلى تحسين وضع ميزان مدفوعات.

كما يهدف إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة ، والسيطرة على التضخم والقضاء عليه تدريجيا ، ويتطلب ذلك المزيد من الاعتماد على آلية السوق ، وتحرير وإدارة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية؛ لتحقيق الاستخدام الأفضل للاستثمارات المتاحة وتعويض هلاك الطاقات الإنتاجية ، إضافة إلى طاقات إنتاجية جديدة للاقتصاد القومي (إياد النسور ٢٠١٥ ، ص ٧٧)

ويمكن القول إن سياسة التحرير الاقتصادي ركن أساسي في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تشتمل على نموذجين أحدهما يتعلق بصندوق النقد الدولي والآخر بالبنك الدولي واللذان يطلق عليهما برامج التثبيت والتكيف الهيكلي. (جاك بولاك ١٩٩٩ ، ص ٧)

ويقوم الأساس النظري لسياسة التحرير على ثلاثة فروض أساسيا هي (محمد بشير ٢٠٠١)

إن السبب الأساس الذي يؤدي إلى حدوث الاختلال الخارجي في الاقتصاد هو وجود فائض في مستوى الطلب الكلي على العرض الكلي حيث تكون كمية النقود في الاقتصاد أكبر من كمية السلع والخدمات الحقيقية.

' لمعالجة ذلك الاختلال وتأثيره على ميزان المدفوعات فإن الأمر يستدعي تخفيض مستوى الطلب و عادة تخصيص الموارد الإنتاجية لرفع كفاءة استخدامها وسيؤدي ذلك إلى زيادة العرض الكلي والوصول بالاقتصاد إلى حالة التوازن وبشكل خاص في سوق النقد الأجنبي من خلال زيادة عرض النقد الأجنبي وما يتبعها من إجراءات تصحيح سعر الصرف.

" تغيير نظام الأسعار والاتجاه نحو آلية السوق مع إعادة تخصيص الموارد وسوف يؤدي إلى تحقيق التوازن وبالتالي رفع مستوى النمو في المدى الطويل.

من خلال الطرح السابق فإن سياسة التحرير الاقتصادي التي هي موضوع دراستنا يمكن تطبيق مفاهيمها من خلال برنامج الإصلا ات الاقتصادية التي يتم تبنيها ودع ها من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين.

أهداف برنامج الإصلاح ا قتص ي :

يهدف برنامج الإصلاح ا قتصا ي إلى :(عبد المطلب عبد الحمي ٠٠٣ ص ١٦')

. تحقيق التوازن المالي الداخلي : من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة بحيث يصل إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

' . إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات: من خلال تحرير سعر الصرف(حتى لو أدى إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية) وتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد القومي ومن ثم إعادة هيكلة صادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنويع قاعدة الإنتاج؛ حيث يكون التصدير هو المحرك للنشاط الاقتصادي، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعات المحلية في إطار اتباع الاقتصاد القومي لسياسة الإنتاج للتصدير واتخاذ سبيل التصدير الموجه للخارج.

" . زي دة معدلات النمو الاقتصادي:من خلال سياسات الاستثمار والخصخصة أي يكون القطاع الخاص هو القطاع الرائد لعملية التنمية الاقتصادية.

: . الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار: ويكون في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم هدفاً مهماً من أجل إزالة التشوهات السعرية للوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار.

إضافة إلى ما سبق هناك جملة من الأهداف أبرزها ما يلي (إياد النسور ٠١٥ ص ٢٧٨)

. محاولة تحقيق التوازن في عملية التنافس بين القطاعين العام والخاص ، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص.

٢. التخفيف من الأعباء التي تتحملها موازنة الدول ، نتيجة استمرار دعمها للمشاريع والشركات التي أثبتت التجربة عدم جدواها اقتصادي ، وتوجيه الإنفاق العام نحو دعم البني الأساسية والمنشآت ا قتصا ية ذات الأهمية الإستراتيجي ، وتخفيض الدعم الحكومي المقدم للسلع الأساسي .

٣. تطوير السوق المالي وتشجيع حركتها بما يضمن تنمية القدرات الإنتاجية.

٤. خلق المناخ الاستثماري المناسب لدعم الاستثمارات المحلي ، ومحاولة تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية لتفعيل ا قتصاد الوطني.

٥. تباع إجراءات تقشفية صارمة لاسيما في النفقات الحكومية من أجل زيادة الإيرادات العامة.

٦. الإصلاح المالي والمصرفي، وهو يشكل جوهر برامج الإصلاح ا قتصا ي كونه يهدف إلى إيجاد أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسي ، من أجل تعزيز استقرار ا قتصاد الكلي ، والإسراع في وتيرة النمو ا قتصا ي ، وتمكين ا قتصاد من التكيف مع الصدمات الخارجية.ويشمل الإصلاح ا قتصا ي حزمة من الإجراءات أهمها: تحرير سعر الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي، والابتعاد عن ا ئتمان الموجه.

مبررات تطبيق برنامج الإصلاح ا قتصا ي في الدول النامية:

وبما أن الهدف الرئيسي لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ومن بينها السودان إزالة خلل والتشوهات في الاقتصاد الكلي لخلق المناخ اللازم للنمو الاقتصادي المستدام، وبمعدلات عالية وفي ظل حالة استقرار اقتصادي طويل المدى. لذا فان تبني هذه الإستراتيجي ، التي اتبعها السودان تتمثل أساساً في تأكيد أهمية دور التوازن والتناسق الكاملين في بناء البرامج وتنفيذها وخاصة بين العلاقات المتحركة.التي تربط بين عناصر الطلب الكلي من جهة وبين لعرض الكلي والعناصر المكونة للإصلاح الهيكلي للاقتصاد من جهة أخرى.

الإصلاح الهيكلي يهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تحريك الجمود في الاقتصاد، فهو لا يقف عند خلق الأرضية الماديا – كبناء البنيات التحتية مثل الطرق، وسائل الري والكهرباء....الخ، بل إن تحريك الجمود يحتاج أيضاً إلى وضع سياسات مالية , نقدية وتجارية في مجال تحرير التجارة، وإلغاء القيود في التسعير وتحرير نظام سعر الصرف إلى جانب وضع سياسات ضرائبية محفزة. إن هذه السياسات

، مهمة جداً لتيسير انسياب النشاط الاقتصادي وتحفيز المستثمرين ورجال الأعمال للولوج في شتى مناحي النشاط الاقتصاد: – حتى يمكن لتوظيف الأمثل لموارد البلاد المتاحة لصالح القطاعات الإنتاجية المدرة للموارد والداعمة لمعدلات النمو العالية والمستدامة في ظل الاستقرار الاقتصادي يتحقق من خلاله الرفاه الاجتماعي (عبد الوهاب شيخ موسى ، ٢٠١٢ ، ص ٥)

استيقظت كثير من الدول النامية على ضرورة تركيز الاهتمام بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، حيث اتضح أن تلك الصدمات الداخلية والخارجية وتصاعد أزمة المديونية الخارجية يرجع إلى أن معظم الدول النامية تميزت بسمات مشتركة كانت وراء المشاكلات التي عانت منها، ومن أهمها (عبد المطلب عبد الحميد ، ٢٠٠٣ ص ٢٠١٥)

- وجود معدل تضخم مرتفع نسبياً.
- وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات.
- وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة.
- وجود أسعار صرف مغالى في قيمتها.
- وجود أسواق مالية محلية ضعيفة ومحدودة.
- وجود قطاع عام كبير ومسيطر وذو كفاءة اقتصادية منخفضة.
- وجود تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

وأصبح لزاماً ومن الضروري على أي اقتصاد نامٍ تتوافر فيه هذه السمات لكي يخرج من أزمته ومن اختلال توازنه الداخلي والخارجي أن يطبق حزمة سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي، ومن هنا دخلت الكثير من الدول النامية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي يضم هذه الحزمة من السياسات لإعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الذي يطبق هذا البرنامج (عبد المطلب عبد الحميد ٢٠٠٣ ص ٢٠١٥)

أنواع سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي:

تقوم العديد من الدول النامية خلال الفترة الحالية بتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية بهدف تحسين أدائها الاقتصادي ، ومعالجة أي اختلالات اقتصادية تعاني منه ، وبالرغم من أن هذه البرامج تتشابه في الأهداف التي تسعى لتحقيقه ، إلا أنها تختلف من حيث المضمون والإطار الفكري الذي تستند إليه ، في هذا الصدد يمكن التمييز بين نمطين من برامج الإصلاح الاقتصادي التي تقوم العديد من الدول النامية بتطبيقه ، فالنمط الأول يتمثل في برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين ، والنمط

الثاني يتمثل في برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها بعض الدول بصورة ذاتية بعيداً عن أي تدخل أو دعم من قبل الصندوق والبنك محمد حزام ٢٠١٠ ، ص ٥٠

ومن هنا يجب التمييز بين سياسات التكيف الهيكلي التي يقوم عليها الصندوق والبنك وبين تلك السياسات التي يمكن أن يطلق عليها "المدخل المستقل ، نتيجة لهذه التفرقة يصنف العديد من الاقتصاديين سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الدول كما يلي:

السياسات الأصولية : وهي تلك السياسات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين ، ويتم تطبيقها في العديد من الدول النامية وتستمد هذه السياسات إطارها الفكري والنظري بدرجة أساسية من الأفكار الاقتصادية للمدرسة النيوكلاسيكية، التي ترى أن التضخم ظاهرة نقدية، فالإصلاح والتكيف الاقتصادي بصورة عامة يشير إلى عملية توجيه ومواءمة للاقتصاد القومي ، وفقاً لأهداف مستجدة أو موضوعة سلفاً ، لتخفيف أو تجنب الآثار السلبية المتولدة عن طبيعة الاقتصاد الدولي ، والتي تشتمل على أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية فان مضمون هذه العملية ، هو الاستمرار وتأخذ بها الدول على اختلافها ، للوقوف على حجم الآثار الاجتماعية والسياسية وإمكانية التعامل معها ، إضافة إلى إمكانية تحقيق الأهداف المتوقعة على الصعيد الاقتصادي ، بناء على الأخذ بهذين المدخلين(مدخل الصندوق والبنك والمدخل المستقل ، يرتبط تطبيق سياسات التكييف الهيكلي بالدول النامية التي تواجه أزمات اقتصادية ترتب عليها العجز عن سداد مديونيتها الخارجية بحيث اقتضت إعادة ثقة الدائنين بها ، لجدولة ديونها والحصول على تمويل جديد ، اللجوء إلى الصندوق والبنك للحصول على شهادة بسلامة أوضاعها الاقتصادي ، بعد التزام هذه الدولة بما يسمى بالمشروطية ، وهي عبارة عن اتفاق بين الصندوق والبنك من جهة ، الدولة المدينة من جهة أخرى ، يتم بموجبه ربط استمرار التدفقات المالية الخارجية ، من منح وقروض بإجراء تغييرات في لسياسة الاقتصادية للدولة المدينة (مصطفى مهدي ١٩٩٧ ص ١٦)

ويعبر عن هذا الاتفاق من خلال ما يعرف ب"خطاب النوايا"الصادر عن الحكومة المعنية ، بشكل سنوي متضمناً تحديداً لسياسات التكييف واحتياجات الدولة من التمويل الخارجي والتمويل المتاح من الصندوق والبنك وهيئاته التابعة وعلى الرغم من أن خطاب النوايا يصدر في النهاية عن حكومة الدولة التي تود الالتزام بسياسات التكيف الهيكلي ، إلا أن هذا الخطاب في لواقع ما هو إلا حصيلة مفاوضات بين الحكومة وكل من صندوق النقد

والبنك ، تتخذ في النهاية شكل تعهدات ملزمة للحكومة المعنية ، تستعدي العقاب المتمثل في وقف التمويل الخارجي في حالة عدم الوفاء بها جودة عبد الخالق ٩٨٦ ، ص ٥١)

ولقد شكلت مفاهيم النظرية ا قتصادية النيوكلاسيكية الأرضية النظرية التي أنطلق منها خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التكييف الهيكلي إذ اعتمدوا في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة ا قتصادية وقد ارتبطت هذه التغيرات بالفترات الزمنية الطويلة والمتوسطة و هتمت بجانب العرض وسعت إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها ا قتصاديات غير التنافسية وتتوقف استجابة هذه ا قتصاديات لمثل هذه التغيرات على مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التطور ا قتصادي وفاعلية السوق في توزيع الموارد (محمد المغربي ٢٠١٠ ص)

. السياسات غير الأصولية"المدخل المستقل في الإصلاح ا قتصادي: تبدو السمة الرئيسية لهذا المدخل في قدرة الدولة على توفير التمويل الذاتي ، أو من مصادر أخرى غير الصندوق والبنك.ومن ثم فإن هذا المدخل غالباً ما يرتبط في تطبيقه بالدول الصناعية والنفطية إلى حد ما بهدف مواجهة حالات الركود ا قتصادي أو مواكبة التطورات ا قتصادية في الغالب. وإن كان ذلك لا يعني عدم لجوء بعض الدول إليه لمواجهة أزمة المديونية الخارجية ، طالما كانت الدولة قادرة على توفير التمويل دون اللجوء إلى الصندوق والبنك الدوليين ، يترتب على الاستقلالية نتيجة مهمة بعكس الحال في سياسات التكييف الهيكلي الموصى بها من الصندوق والبنك ، لا يخضع التكييف ذو المدخل المستقل لنموذج واحد بحيث تراعي الدولة في النموذج المطبق ظروفها ا قتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتمثل في قدرة على ضبط الآثار السلبية لسياسات الإصلاح ا قتصادي (مصطفى عبد الله ٩٩٩ ص ٦١)

والاندماج في ا قتصاد الرأسمالي العالمي بهدف استثمار رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة أرباحها ، بكل ما يعنيه ذلك في المحصلة من نتائج على الصعيدين ا قتصادي والاجتماعي في الدول (عائشة عبد المعطي ٢٠١٢ ص ٩٠)

وهذه السياسات قد تم تطبيقها في دول أمريكا اللاتينية، وعلى وجه الخصوص في البرازيل والأرجنتين وهذه السياسات غير مدعومة بموارد الصندوق والبنك الدوليين ولا تخضع شروطه ، كما أن هذه السياسات تستمد إطارها الفكري بدرجة كبيرة من الأفكار ا قتصادية للمدرسة البنيوية ، وتتضمن هذه السياسات إجراءات وتدابير من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ومن العوامل التي أسهمت في تبني بعض

الدول للسياسات غير الأصولية الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق بعض السياسات الأصولية ، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية و ذلك الاختلاف في وجهات النظر حول تفسير ظاهرة التضخم وكيفية معالجته ، ذلك أن أنصار السياسات غير الأصولية لا يتفقون مع أنصار السياسات الأصولية في أن التضخم ظاهرة نقدية ، ويرون أن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول النامية بما فيها مشكلة التضخم ترجع أسبابها بدرجة أساسية إلى مشاكل واختلالات هيكلية في اقتصادياتها ، وبالتالي ينتقد أنصار السياسات غير الأصولية السياسات الأصولية المقترحة لمعالجة التضخم ويرون في هذا الصدد أنه من غير المنطقي أن يكون الأسلوب المتبع لمعالجة التضخم الذي وصلت نسبته إلى ثلاث أرقام في بعض دول أمريكا اللاتينية هو نفسه الأسلوب المتبع لمعالجة التضخم في بعض الدول النامية التي لا تتجاوز نسبة التضخم فيها مثلا ١٠ % (عبد المجيد قدي ٢٠٠٣ ص ٧٠)

٢ **السياسات الذاتية:** تقوم بعض الدول النامية بتطبيق نمط آخر من سياسات الإصلاح الاقتصادي يطلق عليها السياسات الذاتية، وهذه السياسات تختلف من دولة لأخرى، كما أنها ترتكز على إطار فكري معين كما هو الحال بالنسبة للسياسات الأصولية وغير الأصولية – كون الدولة التي تتبنى هذا النوع من السياسات غير مدعومة بموارد الصندوق والبنك الدوليين لذلك يمكن تصنيف هذه السياسات ضمن السياسات غير الأصولية وتعتبر الصين خير مثال للدول التي تبنت تطبيق مثل هذا النوع من السياسات (محمد حزام ٢٠١٢ ص ٧٢)

المبحث الثالث

عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي المستخدمة في الدول النامية

تتمثل عناصر الإصلاح الاقتصادي في ثلاثة عناصر أولها برنامج التثبيت وثانيها برنامج التكييف الهيكلي وثالثها إنشاء صندوق اجتماعي ، ويصمم برنامج التثبيت صندوق النقد الدولي ويعتمد فيه على النظرية النيوكلاسيكية حول ميزان المدفوعات ، أما برنامج التكييف الهيكلي فينتمي إلى البنك الدولي ويعتمد فيه على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص وتوزيع الموارد ، ويهتم الصندوق أساساً بمشكلات الأجل القصير ، بينما يستخدم البنك الدولي آليات السوق وعدم التدخل الحكومي في التخصيصات المطلوبة في مجال السياسات الكلية التي يتعين الأخذ بها لزيادة كفاءة الموارد فيهتم بمشكلات الأجل المتوسط والطويل. ويتم ذلك بتنسيق كامل ودقيق بين سياسات كل منهم ؛ سواء من حيث شروط القروض أو من حيث التسهيلات المقدمة من كل منهم ، فأصبح البنك الدولي يشترط موافقة الدولة أولاً على ما يراه الصندوق حتى يوافق على منحها قروضه.ومن جانبه يشترط الصندوق موافقة الدولة أولاً على ما يراه البنك حتى يمكن إعطاءها تسهيلات وذلك طبقاً لما يعرف بمبدأ المشروطية (كريمة الزكي، (ب، ت)،ص ٣٣)

أولاً: سياسات التثبيت الهيكلي وتركز على جانب الطلب:

تعرف برامج التثبيت الاقتصادي على أنها "حزمة من السياسات والإجراءات مصممة لإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد المعني ، والتي تنعكس في ظهور عجز ميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار (محمد حزا ٢٠١٢ ص ٢٠)

وهي السياسات التي اتخذها صندوق النقد الدولي عندما لجأت الدول النامية إليه للاستفادة من خدماته نتيجة لتزايد مديونيتها واستنفاذ احتياطاتها وعجزها عن دفع أعباء ديونها الخارجية وتعثر عملية التنمية فيها. كان على الدول إدخال إصلاحات هيكلية اقتصادياتها ، وتعد برامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات الصندوق والتي تعتمد على الأفكار الاقتصادية النيوكلاسيكية إبراهيم أديب ٢٠٠٤ ص ٧)

ويعتبر التثبيت الهيكلي برنامج قصير الأجل تهدف سياساته حسب الصندوق إلى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الدين وتتضمن إجراءاته تقليل النفقات ، وجاءت صياغته وفق رؤية النيوليبرالية التي ترى أن الاختلال الخارجي"عجز ميزان المدفوعات"يعكس في التحليل الأخير وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد الذاتية

المتاح ، وإعادة الهيكلة"المقررة من الصندوق والبنك الدوليين لأمر الذي يدفع البلد إلى الاستدانة وزيادة أعباء الديون الخارجي ، ولتلافي مشكلات الدين الخارجي ومتاعب الديون الخارجي ، يتطلب الأمر كبح نمو الطلب المحلي للوصول إلى وضع مستقر ، قابل للاستمرار ، ويكون البلد فيه قادراً على تغطية العجز في الحساب الجاري ، بتدفقات رأسمالية طوعية ، وافق مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجي ، ومن هنا فالانكماش جوهر البرنامج (عباس كاظم ،٢٠١٥ ص ٣٣)

ومهما كانت تشخيصات الصندوق للمشكلة التي تتحدد في وجود فائض الطلب ، ولما كان هذا الفائض يترافق مع وجود فجوة واسعة في الموارد المحلية "زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي"وبوجود عجز في الموازنة العامة للدول وبارتفاع معدل التضخم ، وهي أمور ذات صلة بالاختلال الخارجي ، فإن منهج الصندوق يتمحور حول ما يسمى بإدارة الطلب ذي يهدف إلى خفض معدل نمو الطلب المحلي عن طريق: خفض فجوة الموارد المحلي ، وتخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي ، وامتصاص السيولة المحلية وتخفيض معدل التضخم ، بالإضافة إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

إن برنامج التثبيت يهدف إلى استعادة التوازن الكلي للاقتصاد من خلال جملة من الإجراءات الكفيلة حسب توجهات الصندوق التي تصحح العجز في الموازنة العامة للدولة وتحرير سعر الفائدة وتوحيد سعر الصرف ، في ضوء هذه الرؤية ، فإن هناك جملة من السياسات النقدية والمالية التي انبثقت عن هذا البرنامج وبخاصة في حالة البلدان النامية (عباس كاظم و صباح الأمامي ،٢٠١٥ ص ٣٤)

ويمكن تلخيص الإجراءات التي تتضمنها برامج التثبيت الاقتصادي في الآتي:

/ سياسة مالية انكماشية :

تعد السياسة المالية أحد المحاور الرئيسية لبرامج التثبيت الاقتصادي (إبراهيم شحاتة ١٩٩٣ ، ص ٤٠)

حيث تعتبر واحدة من الأدوات الرئيسية لبرنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي ، وترتكز الأدوات المستخدمة فيها على زيادة الإيرادات العامة وتخفيض الإنفاق العام ، لتخفيض عجز الموازنة العامة على المستوى الذي يتفق والقضاء على الضغوط التضخمية وتمويله بأدوات غير تضخمية تستخدم الأداة الضريبية في اتجاه زيادة الضرائب وإصلاح النظام الضريبي (عبد المطلب عبد الحميد ،٢٠٠٣ ص ١٨٠)

إذ أن وجود عجز في الموازنة العامة وتفاقمه يعد سبباً لعجز ميزان المدفوعات إذ أن الإنفاق

العام بشقيه الجاري والاستثماري يمثل نسبة من الطلب الكلي فإن تخفيض العجز في الموازنة العامة يتطلب خفض الإنفاق العام وترشيده من وجهة نظر الصندوق وفي إجراءات مكافحة التضخم (سالم توفيق ٢٠٠٠ ، ص ٩)

وكما هو معروف إن عجز الموازنة ينجم بسبب زيادة التوسع في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بدرجة تفوق حصيلة الإيرادات العامة، والتوسع في الإنفاق العام هذا يشكل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي، الأمر الذي يعني أنه لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء عليه وبالتالي تخفيض الطلب الكلي لابد من تخفيض الإ فاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، وكون السياسات المالية تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدول ، إما من خلال تخفيض النفقات العامة،أو من خلال زيادة الإيرادات العامة، أو من خلال الجمع بين الأسلوبين معاً، فإن صندوق النقد الدولي يعتمد في معالجته لعجز المو زنة العامة للدولة على أسلوب الامتصاص(الاستيعاب) ويقترح في هذا الصدد تباع سياسات مالية انكماشية تتضمن حزمة من السياسات منها ما يتعلق بخفض الإنفاق العام ومنها ما يتعلق بزيادة الإيرادات العامة بهدف تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة (سميرة أيوب ٢٠٠٠ ص ٦١)

السياسات المالية التي يوصي صندوق النقد الدولي بتطبيقها في الدول النامية من أجل تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات العامة تتضمن :

- **السياسات المتعلقة بخفض الإنفاق العام:**

- التخلص من الدعم:

يرى الصندوق أن نفقات الدعم الحكومي على أسعار السلع والخدمات، وكذلك مؤسسات القطاع العام مثل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق العام، وأسهمت في ارتفاع عجز الموازنات العامة في العديد من الدول النامية، ولتقليص الإنفاق العام يوصي الصندوق برفع الدعم الحكومي الذي تقدمه هذه الدو ل ويشمل ذلك:

- إجراء تخفيضات كبيرة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص دعم أسعار السلع التموينية الأساسية – كالقمح والر قيق – بحيث يتم غاء الدعم الحكومي المقدم لهذه السلع إما مرة واحدة أو تدريجياً، إلى أن تتساوى أسعار هذه السلع مع كلفتها الحقيقية على الأقل (رمزي زكي ١٩٩٦ ، ص ٦٧)

ومبرر الصندوق في رفع الدعم عن أسعار هذه السلع بأن الدول النامية ظلت تدعم أسعار العديد من السلع والخدمات كي تصل إلى المستهلكين بأسعار منخفضة؛ بالرغم من

ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي فإن الأسعار الحقيقية لـ ذه السلع والخدمات ظلت منخفضة، وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة الطلب عليها بدرجة كبيرة تفوق قدرة الجهات المقدمة لهذه السلع والخدمات على زيادة عرضها وبالتالي اضطرت حكومات العديد من تلك الدول إلى زيادة الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري الموجه لهذه السلع والخدمات لمواجهة الطلب المتزايد عليها، وكانت المحصلة النهائية لذلك زيادة الأعباء على موازناتها العمومية.

– إلغاء الدعم الحكومي المقدم لوحدات القطاع العام الخاسرة، ويتم ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات، أو بيعها للقطاع الخاص،أو إعادة هيكلتها ـ ى أسس اقتصادية بحيث تكون قادرة على تحقيق أرباح (محمد حزا ٠١٢ ص ٦٠)

– سياسات جديدة حيال الأجور والتوظيف:

يرى صندوق النقد الدولي أن نفقات مرتبات وأجور العاملين في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام تشكل نسبة كبيرة من إجمالي نفقات الموازنات العامة في العديد من الدول النامية، ولتخفيض تلك النفقات يوصي البنك بتبني إستراتيجية جديدة حيال الأجور والتوظيف من أبرز ملامحها (ليبريتو فرانسـ ٩٩٣ ، ص ٧٢)

– تخفيض أجور العاملين في مؤسسات القطاع العام، إما من خلال تجميد(تثبيت)هذه الأجور، أو تأجيل زيادتها، أو زيادتها بشكل متعمد بنسبة تقل عن نسبة التضخم.

– التقليص من التوظيف الجديد، وذلك من خلال التخلي التدريجي للدولة عن توظيف القوى العاملة الجديدة ن أجل تنشيط علاقات العرض والطلب في سوق العمل،حتى ولو أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال السنوات الأولى لتطبيق البرنامج ليس هذا فحسب بل إن برامج الإصلاحات منذ النصف الثاني لعقد الثمانينات من القرن الماضي، أصبحت تتضمن في ثناياها بعض الإجراءات والتدابير لتي من شأنها أن تؤدي إلى تسريح بعض العاملين من وظائفهم (محمد حزام ٠١٢ ، ص ٧٠

– التركيز على المشاريع الاستثمارية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية:

من خلال القيام بدراسات الجدوى الكافية والمناسبة لهذه المشاريع وذلك لضمان حسن توظيف الأموال المستثمرة (محمد حزا ٠١٢ ص ٨٠)

– خفض الإنفاق العسكري

– زيادة حصيلة الإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب.

– رفع أسعار السلع والخدمات التي يبيعها القطاع الحكومي.

– رفع أسعار الفائد . محمد الأبرش ، ٢٠٠٢ ص ٧)

، يرى خبراء صندوق النقد أن إجراءات تخفيض النفقات العامة ضرورية ولاسيما ما يتعلق منها بتخفيض الدعم التمويني وزيادة أسعار المحروقات وتجميد الزيادة في الأجور والمرتبات في القطاع الحكومي وتخلي الدولة عن التزامها بتوظيف الخريجين الجدد ، ، يوصون بزيادة أسعار الخدمات العامة كالنقل والاتصالات والتعليم والصحة (عائشة عبد المعطي ، ٢٠١٢ ص ٦)

، – السياسات المتعلقة بزيادة الإيرادات العامة:

لا تقتصر السياسات التي يقترحها صندوق النقد الدولي على الدول النامية لمعالجة عجز موازناتها العامة على تقليص النفقات العامة؛ بل أيضاً تتضمن سياسات تتعلق بزيادة الإيرادات العامة، ومن أبرز هذه السياسات التي يقترحها الصندوق: (محمد حزا ، ٢٠١٢ ص ٨)

– رفع أسعار مواد الطاقة:

خاصة المواد المستخدمة لأغراض الاستهلاك العائلي إلى المستوى الذي يمكن أن تتقارب عنده الأسعار المحلية لهذه المواد مع أسعارها العالمية، كذلك رفع أسعار بعض السلع والخدمات العامة المدعومة، وفرض رسوم على الخدمات العامة التي تقدم مجاناً، بحيث تصل أسعار هذه السلع والخدمات إلى مستوى أسعارها الحقيقية، وذلك لأن استمرار انخفاض أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي زيادة الإنفاق العام، وفي الوقت نفسه يقلل من حجم الإيرادات العامة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة العبء على الموازنة العامة.

– رفع معدلات بعض الضرائب غير المباشرة كضريبة المبيعات.

تلك كانت أبرز السياسات المالية الانكماشية التي يقترحها الصندوق لمعالجة عجز الموازنة العامة للدول النامية، وبالرغم من أن هذه السياسات تهدف إلى تقليص النفقات العامة، وزيادة الإيرادات العامة إلا أن الصندوق توقع أنه من غير المحتمل أن تؤدي هذه السياسات إلى القضاء على عجز الموازنة العامة بصفة نهائية، لذلك اشترط أن يتم تمويل العجز المتبقي في الموازنة من موارد حقيقية من خلال قيام الدولة المعنية بالاقتراض من الأسواق المالية والنقدية شأنها في ذلك شأن القطاع الخاص . ومن هنا برزت سياسة أذون الخزانة لتمويل عجز الموازنة – والحد من تمويل عجز الموازنة من موارد تضخمية من خلال طبع البنكنوت و من خلال الاقتراض من البنك المركزي (محمد حزا ، ٢٠١٢ ص ٩)

' / سياسة نقدية انكماشية:

تُؤدي السياسة النقدية دوراً أساسياً في برامج الاستقرار ا' قتصـــا ي حيـــث تمثـــل الأساس النقدي لسياسة الإصلاح ا' قتصا ي التي ينتهجها صندوق النقد الدولي ، وتستمد هذه السياسة أهميتها من اعتماد برامج التثبيت على أدواتها ومفاهيمها (عائشة عبد المعطي ٢٠١٢ ص ٦٠)

وتهدف السياسة النقدية إلى المساهمة في الحد من الطلب المحلي وذلك مـــن خـــلال الأدوات التي تستخدمها للتثبيت الذي يعتمد على تكييف عرض النقود للطلب عليهـــا وذلـــك لمنع الاضطرابات النقدية عن التأثير على الناتج الحقيقي، وبالتـــالي ترتكـــز الأدوات علـــى وضع حدود للتوسع النقدي في البداية مثل السقوف الائتمانية وتغيير هيكل الائتمار ، والقضاء على الضـ وط التضـ مية بخفض معدل التضخم، و ستخدام سياسة تحرير سعر الفائدة وضبط سقوف معدلات الفائدة وتكييف مستويات أسعار الودائع لأجـــل ، في كـــل الأحـــوال الأدوات المستخدمة هي أدوات انكماشية على الأقل في الأجل القصير (عبد المطلب عبد الحميد ٢٠٠٣ ص ١٨')

أدوات السياسة النقدية للتأثير على الطلب المحلي (نادية العارف ٢٠٠٢ ص ٥)

- تقييد الائتمان المحلي.
- إلغاء أو الحد من الرقابة على النقد الأجنبي.
- زيادة الصادرات وتقليل الواردات.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحسين تدفق الموارد الخارجية الميسرة.
- رفع أسعار الفائدة.
- تباع سياسات السوق المفتوحة: بهدف التأثير في العرض النقدي وأسعار الفائدة وحجم الائتمان من خلال بيع أذون الخزانة، وسندات البنك المركزي (محمد حزام ٢٠١٢ ، ص ٠)

معنى ذلك أن السياسات النقدية تهدف إلى تخفيض العرض النقدي باعتبارهـــا وســـيلة لضغط الطلب المحلي وت فيض الضغط على ميزان المدفوعات والمستوى العـــام للأســـعار فضلاً عن تعبئة المدخرات بصورة أفضل عن طريق تقييد الائتمان المحلـــي بصـــفة عامـــة والمقدم للحكومة بصفة خاصة حيث يعد المصدر الرئيس للتوسع في عرض النقد كذلك فـــإن رفع أسعار الفائدة يهدف إلى الوصول إلى أسعار فائدة ، قيقية تشجع الادخارات ومـــن ثـــم الاستثمارات والنمو في الأجل الطويل فضلاً عن امتصاص فائض الســـيولة لـــدى الأفـــراد والمؤسسات ومن ثم الحد من الطلب المحلي في الأجل القصير (عائشة عبد المعطي ٢٠١٢ ص ٧٠

٢/ سياسة أسعار الصرف:

يعتبر سعر الصرف أحد الأدوات ، هامة في برنامج التثبيت لهيكلي حيث يتم تحرير سعر الصرف وتوحيد ، حتى لو أدى الأمر إلى تخفيض قيمة العملة الـ حلية بهدف إعادة التوازن الخارجي ، حيث إن سعر الصرف يربط بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجي . عبد المطلب عبد الحميد ٢٠٠٣ ص ٢١٩)

كما ن الإجراءات المتـ لقة بسعر الصرف تؤدي دوراً مهمـ في إعادة التوازن الـ قتصا ي الكلي فضلاً عن الإجراءات المالية والنقدية في حالة التضخم وما يصاحبه من ض عف في القدرة التنافسية للاقتصاد، إذ يسهم في تخفيض الطلب الكلي وإحداث تغييرات في الأسعار النسبي ، يشجع على حدوث تحولات في هيكل الإنفاق من السلع الأجنبية للسلع المحلية وعلى إعادة عملية تعزيز الصادرات والحد من الوارداـ ، إن تخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وإلغاء العمل بتحر ر أسعار الصرف يؤدي إلي زيادة الصادرات وتخفيض الوردات عن طريق تغير الأسعار النسبية إذ تزداد الصادرات نتيجة لانخفاض أسعارها أي أنها تصبح رخيصة بالنسبة للمستورد الأجنبي فيزداد طلب عليها خارجياً وبالمقابل فإن تخفيض قيمة العملة يزيد من قيمة الاستيراد بالنسبة للمستور د المحلي مما يقلل الطلب عليها.أي أن التغير بالأسعار النسبية يؤدي إلى تحول الإنفاق المحلي على السلع الأجنبية إلى الإنفاق باتجاه السلع المحلية مما يؤدي إلى توسع في الإنتاج من السلع القابلة للتصدير والسلع البديلة للسلع المستوردة إذا ما كانت هنالك مرونة بانتقـ ل عناصر الإنتاج بين القطاعات الـ قتصاـ ية المختلف ، كما أن انخفاض قيمة العملة يجعل عناصر الإنتاج رخيصة، إذا كان الانخفاض في العناصر الإنتاجية لكثافة استعمالهـ في تلك الاستثمارات (عائشة عبد المعطي ٢٠١٢ ص ٧٠)

وكل هذا يؤدي في النهاية إلى ارتفاع أرباح قـ اع التصدير مقارنة بأرباح القطاع المخصص لتزويد السوق المحلية بالسلع والخدمات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد لاستثمارها في قطاع الصادرات، ومن شأن كل ذلك أن يسهم في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وبالتالي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، و رى خبراء الصندوق أن ذلك لابد أن يتم في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء كافة القيود الكمية والنوعية المفروضة على الوارداـ ، والاكتفاء بالرسوم الجمركية، وإلغاء الرقابة على الصرف والسماح بدخول وخروج النقد الأجنبي، وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثـ ئية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة (رمزي زكي ٩٩٧ ، ص ٦٩)

تلك هي ا سياسات والإجراءات المالية والنقدية التي يطلبها صندوق النقد الدولي من الدول النامية التي تلجأ إليه لحل مشكلاتها ا قتصا ية وتحدد في شكل أهداف كمية ورقمية محددة يتعين تحقيقها خلال فترة برنامج التثبيت ، في ضوء جدول زمني معين ، في حالة عدم تحقيقها يتم وقف حق الدولة في الحصول على الموارد المالية المقررة في البرنامج ويرسل صندوق النقد الدولي بعثة كل ستة أشهر للتأكد من مطابقة الأداء الفعلي، مع ما ورد في البرنامج الذي يصاغ في شكل ما يسمى خطاب النوا ا (جمال محمد ، ١٥ ، ص ٨٠)

ثانياً: سياسات التكييف الهيكلي وتركز على جانب العرض:

نظراً لاقتصار اهتمام برامج التثبيت – التي يتبنا ا صندوق النقد الدولي – على الجوانب المتعلقة بالطلب وتركيز هذه البرامج على استعادة التوازن الداخلي والخارجي ، وعدم اهتمامها بالجوانب المتعلقة بالعرض والنمو ا قتصـ ي ، قام الصندوق والبنك باستحداث برامج للتكييف الهيكلي تهتم بهذه الجوانب وتكون مكملة لبرامج التثبيت محمد حـزا ، ١٢ ، ص ٣٠)

فبرامج سياسات التكيف الهيكلي التي يتبناها البنك الدولي تعتبر مكملة لسياسات برامج التثبيت الاقتصادي التي يتبناها الصندوق، على اعتبار أن النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم أهداف برامج التكيف الهيكلي مرهون بتحقيق التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي التي تهدف إلى تحقيقه برامج التثبيت الاقتصادي (محمد حزام ١٢ ، ص ١٠)

حيث يعتبر الخلل في الطلب الكلي من أهم العوامل المهددة للاستقرار ا قتصـا ي. لـ ن هذا لا ينفي وجود عوامل أخرى . مة جداً في تأثيرها في الاستقرار وبدرجات متفاوتة. أهم هذه العوامل هو معدل نمو الإنتاج. إذ لا يمكن تحقيق المستوى المستهدف لحجم العرض الكلي دون تحقيق مـ دل نمو في الناتج المحلي الإجمالي . حيث العلاقة وثيقة ومتغيرة بين الطلب الكلي والعرض الكلي بينما يتأثر الطلب الكلي بعناصر المؤشرات المتغير ، فإن العرض الكلي يعتمد أساساً على الإصلا ات الهيكلية في ا قتصاد في جانبي البنيات التحتية والمناخ العام المتمثل في نظام سعر الصرف الواقعي المستقر والسياسة المالية المحفزة والسياسات التي تزيل التشوهات المقيدة لحركة ا قتصا (عبد الوهاب عشار ، ١٢ ، ص ٣٠)

وتعرف برامج التكييف الهيكلي على أنها:

. مجموعة الإجراءات ا قتصا ية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مختار خطاب ، ٩٩٤ ، ص ٠٠)

' . مجموعة من السياسات التي تطبق في المدى المتوسط والطويل وتهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد ا قتصا ية المحدود ، وعلى وجه الخصوص النقد الأجنبي ، الطاقة ورأس المال ومواصلة النمو ا قتصا ي عند مستوى مناسب (محمد حزا ، ٢٠١٢ ص ٣٠)

" . مجموعة من الإجراءات ا قتصا ية حسب تعريف المنظمات المالية والدولي ، التي تهدف إلى تحرير ا قتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط من قبل الدولة وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسة موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات على هيكل ا قتصاد الوطني عباس جياد وصباح الأمامي ٢٠١٥ ص ٣٨)

تهدف هذه السياسات إلى الوصول با قتصاد إلى حالة من الاستقرار ، من خلال معالجة الاختلالات المالية والنقدية التي تعاني منها الدول وكذلك تحقيق نمو مستمر ، من خلال إجراء تعديل على هياكلها ا قتصا ية.كما تستهدف سياسة التكييف الهيكلي إعادة هيكلة ا قتصاد القومي وتصحيح هياكل الإنتاج وإزالة الاختلا لات فيما يسمى با قتصاد الحقيقي ، للوصول إلى معدل نمو اقتصا ي مرتفع وزيادة الاستثمار وزيادة الصادرات ، وزيادة ور القطاع الخاص ، وإزالة التشوهات السعرية والتحول إلى آليات السوق لتعكس التكلفة الحقيقية للمنتج بالإضافة إلى تحرير التجارة الدولي ، والتحول إلى نظ م الحماية السعرية عند مستويات منخفضة من التعريفة الجمركية وإلغاء نظام الحماية الكمية بتعظيم الصادرات والعائد من التجارة الدولية (عبد المطلب عبد الحمي ، ٢٠٠٣ ص ١٧')

والفرق بين سياسات جانب العرض وسياسات جانب الطلب في أن الأولى ترتكز على تحفيز النمو ا قتصا ي بينما تركز الثانية على ضبط الطلب الكلي ، وتحسين ميزان المدفوعات ونشير إلى أن مسؤولية تصميم ومتابعة تنفيذ برامج التكيف الهيكلي يقع بالدرجة الأولى على عاتق البنك الدولي وقد تم البدء بتطبيقها في العديد من الدول النامية منذ عقد الثمانينات من القرن ا اضي في إطار تسهيل التكيف الهيكلي الذي استحدثه صندوق النقد الدولي عـ ٩٨٦ (عبد المطلب عبد الحميد ٩٩٨ ، ص ١٩)

سياسات برنامج التكييف الهيكلي:

وهناك جملة من الإجراءات يحتويها برنامج التكييف الهيكلي تتعلق بتقليل الواردات ، وتشجيع الصادرات وجعل أسعار الصرف أكثر واقعي ، وزيادة الإيرادات بالموازنة بزيادة حصيلة الضرائب ، بالعمل على استرداد تكاليف الخدمات التي تقدم بالمجان بأقل من تكلفتها مثل الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية إلى آخره وخفض المصروفات الجاري ،

خفض مصروفات العاملين عن طريق خفض الأجور والعمالة ومصـــروفات التشـــغيل أو الدعم المقدم لسلع الاستهلاك الضرورية مثل الخبز والمواصلات العامـــة والإعانـــات إلـــى آخر ، والتدقيق في المصروفات الاستثمارية وإعطاء الأولوية للقطاعـــات والأنشـــطة التـــي تحقق دخلاً بالعملات الأجنبية ، لكي يتيح الوفاء بأعباء خدمـــة الـــديون والـــتحكم بالائتمـــان الداخلي ، و . نب الضغوط التضخمية ، واعتماد آليات السوق ، وآلية تحرير الأسعار ، وعـــدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار ، والوقوف ضد سياسة الحد الأدنى للأجور وبالضد من الدعم الحكومي للسلع المدعومة الطعا ، والأغذية الرخيصة المستورد ، وضد التسويق الحكـــومي ، وتحرير الأسعار في القطاع الزراعي تحرير أسعار الأرض والإيجارات على أساس العرض والطلب وتخيف العبء عن كاهل الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية – الكهربـــا ، المـــا ، الصرف الصحي ، الإسكان ، الصحة ، وخـــدمات الاتصـــالات التليفونات البريـــد ، الطـــرق – وانسحابها منها ، وتحرير التجارة والتحول نحو الصادرات التي تشكل أهمية محوريـــة فـــي قروض التكييف الهيكلي وتحويل بنيان الإنتاج للتصدير وتنمية قطاع الصادرات ليضمن من خلاله ما يجلب من نقد أجنبي تسديد الديون التي اقترضتها البلا ، سواء من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدولية الأخرى (عباس جياد وصباح الأمامي ٢٠١٥ ، ص ٤٠)

من أبرز سياسات برنامج التكييف الهيكلي التي يوصي البنك الـــدولي بتطبيقهـــا فـــي الدول النامية:

تحرير الأسعار:

يرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار من شأنه أن يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، ويقلص من الحوافز اللازمة لزيادة الإنتاجية، والتخصيص الأمثل لاستخدام الموارد وتوزيع الدخول (رمزي زكي ١٩٩٦ ، ص ٦١)

وفي هذا الصدد يرى الصندوق أن العديد من الدول النامية وتحت مبـــررات اجتماعيـــة وسياسية قد تدخلت وبشكل مفرط في تحديد الأسعار من خلال صور عديدة – مباشرة وغيـــر مباشر – ويشير الصندوق إلى أن التدخل الذي مارسته هذه الدول في تحديد الأسعار كان له انعكاسات سلبية على اقتصادياتها، ونتطرق فيما يلي بعض الأمثلة التي أوردها الصـــندوق لصور هذا التدخل والآثار السلبية الناجمة عنه (ليبيريتو فرانسيسكو ١٩٩٣ ، ص ٦٢)

– دعم العديد من السلع والخدمات الأساسية، وكذلك دعم العديد من مؤسسات القطاع العام الخاسرة أسهم في نمو العديد من الأنشطة غير المنتجة وغير المدرة للربح، وفي هذا إهدار

لموارد كان يمكن استغلالها في أنشطة أخرى أكثر إنتاجية وأكثر ربحية.

– تباع سياسة حماية التجارة من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة ونظام الحصص، وغيرها من القيود على الواردات الأجنبية بهدف حماية المنتجات المحلية لهذه الدول من منافسة المنتجات الأجنبية شجع على الإنتاج في القطاعات غير المدرة للربح ، والتي لا تتوفر لتلك الدول أي ميزة نسبية فيها، والأهم من كل ذلك استنفذت موارد كان يمكن أن تحقق مرودية في حالة ما إذا تم تخصيصها لقطاعات أخرى تكون موجهة للتصدير، ليس هذا فحسب بل، بل يشير الصندوق إلى أن العديد من الدول النامية كان يمكنها أن تحصل على هذه المنتجات المحلية نفسها بتكلفة أقل في حالة ما إذا تم استيرادها من الخارج.

– تقييم أسعار صرف العملة الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يسهم في تدهور الصادرات وزيادة الواردات.

– تحديد أسعار الفائدة وتعددها، وعدم تركها تتحدد وفقاً لقوى السوق العرض والطلب من الأسباب الرئيسية التي أسهمت في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار في العديد من الدول النامية، وخاصة أن سعر الفائدة الحقيقي الذي يتم تحديده في بعض تلك الدول كان سالباً إذا ما تم الأخذ بالحسبان معدلات التضخم السائدة في هذه الدول (محمد حزام ٠١٢ ، ص ٧١

– ويرى الصندوق أن هذه الآثار السلبية الناجمة عن تدخل الدول النامية في جهاز الأسعار قد أسهمت بدورها في زيادة الاختلال الداخلي والخارجي لهذه الدول، لذلك تولي برامج التكيف الهيكلي التي يتبناها البنك الدولي أهمية كبرى لمسـ لة تحرير الأسعار ويوصي الصندوق والبنك في هذا الصدد الدول النامية بعدم تدخل الدولة في تحديد الأسعار وتركها تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب ويشمل ذلك تحرير أسعار ذ فة السلع والخدمات ، , تحرير أسعار الفوائد الدائنة والمدين ، , تحرير أسعار الصرف ، بالإضافة إلى إلغاء كافة أشكال الـ عم الحكومي على جميع السلع والخدمات. (رمزي زكي ٩٩٦ ، ص ٧٣)

/ سياسة تحرير التجـ رة الخارجية والتوجه نحو التصدير:

تتبنى برامج التكيف الهيكلي الدعوة لتحرير التجارة والتوجه نحو التصدير، ويعتبر موضوع تحرير التجارة الخارجية من أهم القضايا التي يوليها البنك عنايته، ويري أن الرقابة على التجارة الخارجـ - وخاصة الرقابة على الوارداـ - يعيق من عملية المنافسة، وزيادة الإنتاجية، والتعرف على التكنولوجيا الحديثة، كذلك يرى البنك أن الرقابة على التجارة تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية، وتعمل على تشويه هيكل الأسعار المحلية

وتخصيص الموارد، وفي ذات الإطار فإن البنك يعارض الإجراءات المتبعة لحماية الصناعات المحلية، ويطالب بالتخلي عن دعم هذه الصناعات من أجل إتاحة الفرصة لآليات المنافسة كي تعمل، كما ينتقد الإستراتيجية القائمة على أساس إحلال المنتجات الـ حلية محل المنتجات المستوردة، ويوصي ، تباع الإستراتيجية القائمة على أساس الإنتاج من أجل التصدير كونها هي الأفضل، ويشير في هذا الصدد إلى أن الدول المنفتحة على العالم الخارجي هي الأكثر قدرة على مواجهة مشاكلها الاقتصادية، وعلى التأقلم مع الصدمات الخارجية التي قد تواجهها، كما يرى البنك أن وجود سياسات تجارية منفتحة من شأنه أن يسهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتوسع الصناعي رمزي زكي ٩٩٦ ، ص ٧٥

كما أن التوجه نحو التصدير من شأنه أن يسهم في تحسين وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات، لذلك يوصي البنك الدولي في برامجه الدول النامية بتطبيق سياسة تحرير التجارة والتوجه نحو الأنشطة التصديرية، وبصدد تطبيق هذه السياسة يطالب البنك هذه الدول أن تتخذ العديد من السياسات أبرزها (محمد حزام ٠١٢ ، ص ٣)

- إلغاء القيود الكمية المفروضة على التجارة أو إحلال بعض هذه القيود برسوم جمركية.
- تخفيض الرسوم الجمركية.
- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية، وإلغاء كآفة القيود على المدفوعات الخارجية.
- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات.
- إلغاء أو تخفيض الضرائب على الصادرات.

٢. سياسة الخصخصة :

وجدت الدعوة إلى الخصخصة طريقها من الدول الصناعية المتطورة إلى الدول النامية من خلال تحول القيم والأفكار إليها.وتعرف الخصخصة بعبارات أخرى من بينها"التفتيت"لصالح القطاع الخاص "والتخصيص" و"الخاصية" وحتى "الأهلنة"، و"الخوصصة" و"التقزيم" (ضياء مجيد ٠٠٥ ص ٩)

، تعتبر سياسة الخصخصة من أهم سياسات برامج التكيف الهيكلي، وتعني تحويل ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص، ويعرف البنك الدولي الخصخصة على أنها "زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها ، في هذا لصدد نجد البنك يحرص في برامجه على التقليص من دور القطاع العام في

النشاط الاقتصادي، ويدعو إلى خصخصة العديد من مؤسسات القطاع العام التي تتسم بانخفاض إنتاجيتها، وبعدم كفاءتها في إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة لها، وأن العديد من هذه المؤسسات إما أنها تحقق خسائر أو أنها تحقق أرباحاً منخفضة آخذة في التدهور، وبالتالي فإن هذه المؤسسات - بحسب وجهة نظر البنك الدولي - مثلت عبئاً مالياً كبيراً على اقتصاديات العديد من الدول النامية، وأسهمت في تفاقم عجز موازناتها العمومية وموازين مدفوعاتها، كما يربط البنك بين ارتفاع المديونية الخارجية في العديد من تلك الدول والقطاع العام ويرى أن الأعباء المالية الناجمة عن هذا القطاع كانت أحد الأسباب التي أسهمت في ارتفاع وتفاقم المديونية الخارجية في تلك الدول؛لذلك يطالب البنك في برامجه بخصخصة العديد من مؤسسات القطاع العام، كما يوصي البنك بأن يبتعد هذا القطاع عن أي أهداف اجتماعية أو سياسية؛ بحيث تكون إدارته على أسس تجارية بحتة من خلال آليات السوق. وفي الوقت نفسه الذي تتبنى فيه برامج التكيف الهيكلي التقليص من دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وخصخصة العديد من مؤسساته، توصي هذه البرامج الدول النامية بتشجيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي وتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الحلية والأجنبية، ومن السياسات والإجراءات التي تقترحها برامج التكيف الهيكلي لتشجيع القطاع الخاص:

- الموافقة على كافة المشاريع الاستثمارية التي يرغب لقطاع الخاص المحلي والأجنبي القيام بها باستثناء المشاريع التي تتعارض مع الأنظمة واللوائح السارية.
- منح القطاع الخاص الحرية الكاملة لمزاولة نشاطه كإنتاج وتوزيع المنتجات التي يحتكر إنتاجها وتوزيعها القطاع العام.
- تقدير الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة.
- توفير الضمانات القانونية الكافية لحماية القطاع الخاص، وكذا حماية استثماراته ومؤسساته من أي تأميم أو مصادرة، وخاصة أثناء الأزمات السياسية.
- تطوير أداء الجهاز المصرفي (محمد حزام ٢٠١٢، ص ٤)

الفصل الثاني

الإطارالنـ ري لم زان المدفوعات

المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات أهميته وأهدافه

المبحث الثانـ : منهـ ـــــ ية القيد بميزان المدفوعات

المبحث الثالث: أوضاع وحالات ميزان المدفوعات

المبحث ا ل

مفهوم ميزان المدفوعات أهميته وأهدافه

يعتبر ميزان المدفوعات من أكثر المؤشرات الاقتصادية الكلية أهمية بالنسبة لصناع السياسة الاقتصادية خاصة في الاقتصاد المفتوح؛ حيث يقوم البنك المركزي عا ة بإعداد .(أحمد إبراهيم ٢٠١٣ م،ص ٤١.)

فالسياسة التجارية أ اً كان نوعها وأدواتها تبنى على ا ، ضاع ي يكون عليها ميز ان المدفوعات في أي دول ، كما أن اتجاهاتها تتحدد بناء على تلك ا ، ضاع ومن ناحية أخرى فإن السياسة التجارية الدولية تنعكس على ميزان المدفوعات في كل دول ، وتؤ ي أي نوع من السياسات التجارية يكون له مبرراته وأهدافه وأدواته المرتبطة با ضاع التي يكون عليها ميزان المدفوعات. (عبد المطلب عبد الحميد ٢٠١٠ م،ص ٢٤.)

تعريف ميزان المدفوعا :

تتعدد مفاهيم ميزان المدفوعات فيعرف على أنه:

بيان محاسبي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من بلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .(بسام الحجاز ٢٠٠٥ ،ص ٤٠)

' حصر دقيق وشامل لجميع المعاملات الاقتصادية التي تحققت فعلاً بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين في هذه الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة. هذه العمليات الاقتصادية بعضها عمليات استيراد والبعض الآخر تصدير وأخرى عبارة عن تحويلات رأسمالية في تجاه أو في آخر . (أحمد إبراهيم ٢٠١٠ م،ص ٨٤ .

" بيان بسجل ، ميع العمليات التي تمت بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين بها خلال فترة معينة من الزمن. (عادل حشيش ٢٠١٠ م،ص ٨٨)

: سجل منظم أو بيان شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما كون سنة .(محمود يونس ٢٠٠٣ م،ص ٦٣)

، بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة زمنية معينة، وغالباً ما تحدد بسنة واحدة (عبد الرحمن يسري ٢٠٠١ م ،ص ٠٣)

ا وثيقة يسجل فيها مجموع الـ ـ ليات الاقتصادية التي تتم بين ا ـ قيمين في الدول ، وغير

المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاماً واحدا غالبا (طارق الحصري ٢٠١٠ م،ص ٩.)

٢ سند يسجل فيه جميع المبادلات التجارية والاقتصادية والتي تتم بين حكومات دولة وغيرها من الدول خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة (محمد القريشي ٢٠٠٨ ، ص ٦٠)

١ السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد مع مثيلاتها لبلد آخر خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة واحد . السيد السريتي ٢٠٠٩ ،ص ٢٥٠)

١ السجل الذي يتم فيه تقييد كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين في إحدى الدول والمقيمين في باقي دول العالم وذلك خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة .(كامل بكري ٢٠٠٠ م،ص ٧٩٠)

٠ . سند يسجل فيه جميع المبادلات التجارية والاقتصادية والتي تتم ين حكومات ومواطنين دولة مع غيرها من الدول خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحد (عطا الله الزبون ٢٠١٥ م،ص ١٣٠)

١ . سجل محاسبي موجز تدرج فيه تفاصيل جميع العلاقات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة من فراد أو شركات أو جهات حكومية وبين غير المقيمين فيها خلال فترة زمنية محدودة تكون غالباً سنة James C.Ingram p.16.986)

٢ . وقد عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة. ويتألف من حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل ا ,لي، وحساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي، والحساب المالي. ووفق نظام القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات، يسجل لكل معاملة قيدان، ومجموع القيود الدائنة يس او ي مجموع القيود المدينة. دليل ميزان المدفوعات ٢٠٠٩ م، ص ١)

٣ . سجل يعتمد على القيد المحاسبي المزدوج، يز او ل إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذلك التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.يلاحظ أن هذا التعريف قد استخدم أسلوباً وظيفياً وذلك بتحديد الوظائف التي يتعين على الميزان القيام بها. (أحمد ابراهيم ٢٠١٣ م،ص ٤١.)

يلاحظ من التعريفات السابقة جميعها تتفق على أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن (سجل تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع

العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنيـــة معينـــة، عادة ما تكون سنة).

كما أن اهتمام ميزان المدفوعات ينصب فقط ـ ى المعاملات الاقتصاد ة الخارجيـــة سواء تو ت عنها حقوق للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نت ت عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين علـــى إقلـــ م نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها (السيد السريتي ٢٠٠٩ م،صر ٢٦)

تعرف المعاملات الاقتصادية بأنها ي عمل يترتب عليه نقل ســـلعة أو خدمـــة أو نقـــل الحق على صك مالي من شخص مقيم في البلد إلى شخص آخر غير ، قيم ، وتسجل حســـب تصنيفها المعتمد سواء اتخذت صيغة علاقات تبادلية مثل الصادرات مقابـــل الاســـتيرا ، أو خرجت كتحويلات خارجة للدخول مثل الهب ت والتعويضات وتحويلات العا لين في الخارج وبعض الضرائب والرس و. (أحمد الغندور ١٩٩٦ م،صر ٣٢)

ا . يتم **القيد في هذا السجل** من خلال طريقة القيد المزدوج المعرو ة في نظرية المحاســـب ، ويحدث نتيجة لذلك ما يسمى بالتوازن الحسابي أو الشكلي لميزان المدفوعات ، ويتم ذلك مـــن خلال ما يسمى ببنود الموازنة أو التسوية التي تقفل رصيد المعاملات الأصـــلية الفعليـــة أو الحقيقية أو المستقلة إقفالاً حسابي ، وهو يختلف عن التوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يف رق بين البنود المستقلة وبنود الموازنة والتسوي ، فا ولى أي البنود الـ ستقلة عبر عن المـ ملات الأصلي ؛ أي الحقيقية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي وانعكاسه على العالم الخارجي وهي تـــتم بصرف النظر عن أ ضاع ميزان المدفوعات ، أما بنود الموازنة أو التسوية فهي تلك التي تتم نتيجة لوضع ميزان المدفوعات وبهدف تصحيح هذا الوضـ وبالتالي فقـــد تكـــون ا نـــود المستقلة المدينة أكبر من البنود المستقلة الدائنة والعكـــس صـــحي ، وهنـــا يظهـــر ميـــزان المدفوعات (رصيد) عجزاً أو فائضاً قبل التسوية وهو المنظور الاقتصادي والوضع الأخيـــر يقتضي وجود بنود الموازنة أو التسوية الحسابية لسد الثغرة بين البنـــود المســـتقلة المدينـــة والدائنة ، والأخير هو المنظور الحسابي (عبد المطلب عبد الحميد ٢٠١٠ م،صر ٢٥)

ويمكن توضيح التفرقة بين البنود المدينة والبنود الدائنة في ميزان المدفوعات بالاس عانة بما يلي: (مجيد حسين وعفاف عبد الجبار ٢٠٠٤ م، صر ٧٦)

- يعتبر استيراد السلع والخدمات من أكبر البنود المدينة كما تعتبر الصادرات مـــن الســـلع والخدمات من أكبر البنود الدائنة في ميزان المدفوعات فـــالواردات تتطلـــب مـــدفوعات أو

التزامات بالدفع من بل المصدرين الأجانب أما الصادرات فيترتب عليها حصـــول الدولـــة لمصدرة على العملات الأجنبية أو تا يل التزاماتها من قبل الدول المستوردة.

- تمثل تحركات رؤوس الأموال المصدر الثاني من حيث الأهمية في ميزان المـــدفوعات ، حيث أن تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل حدود الدولة تمثل بنوداً دائنة بينما تمثل تـــدفقات رؤوس الأموال إلى خارج حدود البلد بنوداً مدين ، وتكون تدفقات رؤوس الأموال على شكل قروض واستثمارات ، سواء في شكل أو راق مالية أو استثمارات أجنبية مباشرة.

١ . **الفترة الزمنيـــ** : يغطي ميزان المدفوعات فترة زمنية معينة هي في العادة سنة واحـــد ، ولا توجد قاعدة محددة لبداية هذه السنة أو نهايتها. فمن الدول من تتبع الذ ويم الميلادي ، أن تبدأ فترة الحساب في أول يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر، في حين تتبع دول أخرى تقويمـــاً يبدأ خلال السنة الميلادية . (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ م،ص ٤٣.)

وقد جرت العادة أن يتم تسجيل المعاملات الاقتصادية خلال عام وهي فترة زمنية كافية لتشمل جميع التغيرات الاقتصادية المتوقعة في الأجل القصير ، مثل المناخ والمواسم المختلفة للزراعة وهذا لا يمنع أن يكون هناك موازين مدفوعات للدولة خـــلال فتـــرة ربـــع ســـنوية للوقوف على الـ ركز المالي أو لاً أ ل (علي منصور ٩٨١ ،ص ٥.)

حيث يمكن استخدام تقارير ميزان المـــدفوعات ربـــع الســـنوي ، أو نصـــف الســـنوية كمؤشرات لتوجيه السياسة الاقتصادية للدول ، إضافة إلى ذلك فإن بعض مكونات ميـــزان المدفوعات يمكن نشرها شهرياً (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ م،ص ٤٣.)

٢ . يقو م التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين (عبـــد المطلب عبد الحميد ٢٠١٠ م،ص ٢٥.)

يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدول ، فالأشخاص الـــذين يقيمـــون بصـــفة عرضية على أرض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين كالأجانب الوافدين بغرض السياحا .(السيد السريتي ومحمد غزلان ٢٠١٢ ،ص ٢٩.)

المقي : هو أي شخص طبيعي - أفر – (الرعايا أو الجاليات الأجنبية) أو معنوي (هيئـــات أو شركات حكومية خاصة) تربطه علاقات قوية بالدولة المقيم فيها يخضع لقو نينهـــا، ويتمتـــع بحمايتها عند الضرور ، ولا يشترط الإقامة بصفة ا ائم ، أما غير المقيم كل مـــن هـــ فـــي خارج الدولة سواء كانوا مواطنين أو أجانب المهم في هذه الحالة هو اتجاه التدفقات النقديـــة بصرف النظر عن الجنسي ؛ حيث كل أموال تدخل إلى الدولة تعتبر متحصلات ، وكل أموال تخرج منها تعتبر مدفوعات مهما كانت جنسية المتعاملين – مواطنين أو أجانب – وتنطبـــق

هذه المصطلحات كذلك على المؤسسات، فالمؤسسات المقيمة هي الموجودة في الدولة بصرف النظر عن جنسيته ، والمؤسسات غير المقيمة هي الموجودة في خارج الدولة بصرف النظر عن جنسيتها أيضاً (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ ،ص ٤٢)

ويعتبر المواطن مقيماً في دولة ما إذا أقام في الدولة مدة تزيد عن سنة. موسى مطر وآخرون ٢٠٠٨ ،ص ٥)

والقاعدة لعامة والمهمة في هذا المجال هي ن كل عملية يترتب عليها طلب عملة دولة وعرض عملة دولة أخرى تقيد في الجانب الدائن ، وكل عملية يترتب عليها عرض عملة بلد وطلب عملة بلد آخر تقيد في الجانب المدين. (عبد المطلب عبد الحميد ٢٠١٠ م،ص ٢٦)

كما أن المعاملات في ميزان المدفوعات تتكون من معاملات حقيقية ومعاملات مالية ، المعاملات الحقيقية (السلع والخدمات) تظهر في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الصادرات، الواردات، السفر، الشحن ، المعاملات المالية: تظهر في الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات.

تمثل بيانات ميز ن المدفوعات (تدفقات وليس أرصدة)، التدفق يقيس المعاملات خلال فترة زمنية محدد ، في العادة نهاية السنة، الرصيد يقيس مقداراً قائماً عند تاريخ معين ، ه اك مفهومان متميزان لميزان المدفوعات يستخدمان في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية ا ا ل هو ميزان المدفوعات الحسابي الذي تسجل فيه المعاملات بين المقيمين بدولة ما والمقيمين بالدول الأخرى خلال فترة زمنية معين ، وهو بهذا يعتبر سجلاً تاريخياً للمشتريات والمبيع ت الدولية من السلع والخد ات والأصول ، ويمكن أن تستخدم اتجاهات هذه الأرقام كأساس للتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية في ميزان المدفوعات ، المفهوم الثاني هو: ميزان المدفوعات السوقي الذي يركز على ميزان المدفوعات عند نقطة زمنية معينة وليس خلال فترة زمنية.وهذا المفهوم يعتبر مفيداً في تحليل أوضاع التوازن أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات .ونظراً لأن المدفوعات بين الدول تستلزم عادة شراء أو بيع العملات الأجنبية لهذا فإن ميزان المدفوعات السوقي يقابل تقريباً ما يحدث في سوق الصرف الأجنبي من تطورات حيث يأخذ في اعتباره مسبقاً الطلب الكلي والعرض الكلي من المعاملات الأجنبية عند معدل معين لسعر الصرف خلال فترة مستقبلية (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ ،ص ٤٣)

وظائف ميزان المدفوعات (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ ،ص ٤٤)

يقدم ميزان المدفوعات بيانات مهمة عن الدرجة التي يرتبط بها اقتصاد الدولة مع بقية اقتصاديات الد ل الأخرى في العالم، حيث يبين حجم واتجاهات المعاملات الاقتصادية مع

الدول المختلفة (سلع أو خدمات أو أصول مالية) تصديراً واستيراداً، وبذلك يعتبر مقياس لدرجة الانفتاح. كما تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية.كذلك يمكن استخدام اتجاهات هذه الأرقام كأساس للتنبؤات بالتغيرات المستقبلية في ميزان المدفوعات.

أهمية ميزان المدفوعات:

تساعد المعلومات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بسياسات الدولة المالية والاقتصادية من جهة ونشاطها التجاري من جهة أخرى ، كما يوضح أيضاً تأثير العمليات والسياسات الاقتصادية الدولية على مستوى الدخل القومي، ومدى اعتماد الاقتصاد الوطني على المساعدات الدولية ، بهذا المفهوم فإن ميزان المدفوعات يستخدم مؤشراً تقويم احتمالات نجاح السياسات الاقتصادية والتطور مستقبلاً، وتقويم المقدرة على السداد، وتحديد سياسات الصرف الملائمة.

ويجب التأكيد على أن ميزان المدفوعات ذو الفائض ليس دائماً مؤشراً على الرفاهية كما أن العجز ليس دائماً مؤشراً للإفلاس.وبالرغم من ذلك فلابد من تقصي أسباب واحتمالات العجز . ومما لا شك فيه أن استمرارية العجز ولفترات طويلة هو مؤشر لمصاعب ومشاكل اقتصادية أساسية (عبد الله الغول ٢٠٠٧ م، ص ١٥)

إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه مع الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر (رائد عبد الله وآخرون ٢٠١٣ ، ص ٢)

كما تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات؛ لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية (السيد السريتي ومحمد غزلان ٢٠١٢ م، ص ٣٢)

١. **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة :** إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني ، وقابليته ودرجة تنوعه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات بما فيه العوامل المؤثرة في حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ، ومستوى الأسعار والتكاليف **...الخ.**

٢. **يظهر القوى لمحددة لسعر الصرف :** إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية ، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث

حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها ا قتصادية.

. **يقيس الوضع الخارجي للدولة:** حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي ذ يجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

. **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة م مة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبل ، بسبب هيكله الجامِ ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو ع د وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجار ، عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بسياسات الدولة المالية والاقتصادية من جهة ونشاطها التجاري من جهة أخرى.

أهداف ميزان المدفوعات عطا الله الزبون ٢٠١٥، ٣)

يهدف ميزان المدفوعات إلى تحقيق ما يلي:

. يعمل ميزان المدفوعات على توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية والمالية محتاجيها في الدولة سواء الجهات الحكومية في عمليات التخطيط أو في اتخاذ القرار أو على مستوى القطاع الخاص لما لتلك المعلومات والبيانات من أثر في اتخاذ القرار الاستثماري.

. يعكس مستوى تطور وقوة اقتصاد الدولة في الوقت الحالي وموقع تلك الدولة مقارنة مع الدول الأخرى من حيث مكونات ميزان الصرف ، فمن المعروف أن الدول تختلف في عملياتها الاقتصادية ومواردها وطريقة إدارة الاقتصاد فيها ومو عها الجغرافي والمنهج الاقتصادي الذي تدير به عما اتها الاقتصادية مما ينعكس على مستواها الاقتصادي بين الدول وقد تستعين الدول ببرامج أو خبراء من دول متقدمة اقتصادياً بهدف تطوير وضعها الاقتصادي اعتماداً على ميزان المدفوعات أو بعض مؤشراته.

. تعد مؤشرات الميزان التجاري الأساس الذي تنطلق منه السياسات الاقتصاد ة والمالية والنقدية في الدولة مما يساعد الدولة في تعزيز بعض الجوانب التي تزيد من المؤشرات الإيجابية ومراجعة تلك التي تؤدي إلى المؤشرات السلبية من خلال تبني الخطط والإستراتيجيات الاقتصادية وبرامج التصحيح الاقتصادي التي تعتمدها الكثير من الدول.

. بما أن ميزان المدفوعات ومن خلال مؤشراته يبين العلاقات الاقتصادية الخارجية فإنه يوضح المسار الذي سيحدد تنمية أو تقليل العلاقات الخارجية حتى تصل الدولة إلى النقطة المتوازنة مع الدول الخارجية الد تعامل معها.

. ومن احية بحثية يعد ميزان المدفوعات مصدراً للباحثين و لدارسين ومراكز البحوث المختلفة إذ يعتبر ميزان المدفوعات الوسيلة التي يتم رصد المعلومات منه ومرجعاً للدراسات ومساعداً لاتخاذ القرارات التجارية.

مؤشرات ومحددات ميزان المدفوعات:

. محددات إعداد ميزان المدفوعات:

يتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من خلال:

- إدارة الجمارك حيث تصدر بيانات مفصلة أو جزئية عن تصدير واستيراد السلع وكذلك مديرية الضرائب بما تقدمه من إحصاء لعوا د رأس المال المستثمر خارج البلـ ، وكذلك دوائر الـ ولة المختصة بدخول وخروج الأشخاص ، وأيضاً البنك المركزي من خلال ميزانيته التي تطرأ على الأصول الدولية (بسام الحجاز ٠٠٥ ،ص ٤٠)

د - درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي ، واندماجه فيه ومدى حجم المعاملات الدولية ومستوى تنوعها أو تركزها هذا بالإضافة إلى سياسة الدولة الاقتصادية المتبعة من حيث حركة رؤوس الأموال الأجنبية ومدى الحركة المسموح بها للتحويلات الخارجيـ ، وكذلك طبيعة اقتصاد الدول ، هل هو متخصص في الإنتاج بغرض التصدير أم متنوع بهدف الوصول إلى التوازن الهيكلي للاقتصاد (هوشيار معروف ٠٠٦ ،ص ٣٩)

. تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات:

يتم تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات بناءً على نظام القيد المزدوج لكل معاملة من المعاملات بين المقيمين في ذلك الاقتصاد وغير المقيمين (محمد الأفندي ٠١٣ ،ص ٠٩)

ولإدراج البيانات فإن ميزان المدفوعات يقسم إلى جانبين جانب دائن والآخر مدين (خبابة عبد الله و بلاطة مبارك ٠١٠ ،ص ٢٧)

بمعنى أن كل معاملة تتم على المستوى الدولي يكون لها جانبين ، الجانب الدائن والثـ ي الجانب المدين وبالتالي فإن مجموع القيود الدائنة يجب أن يسـ او ي تماماً مجموع القيود المدينة ،أي كافة حسابات ميزان المدفوعات يجب أن تكون متوازنة (كامل بكري ٠٠٠ ،ص ٨٠)

وقد جرت العادة على معاملة البنود المدينة في الميزان كبنود سالبة (-)، والبنود الدائنة كبنود موجبة(+)، لذلك غالباً ما تستخدم إشارات سالب وموجب في الجـ ا ل الرسمية

المنشورة في بعض إحصائيات موازين المدفوعات تستخدم عبارة (مدفوعات) و(متحصلات) كمترادفات لمدين ودائن على التوالي (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ م،ص ٤٨:)

ويمكن توضيح التفرقة بين البنود المدينة والدائنة في ميزان المدفوعات بالاستعانة بما لي: عتبر استيراد السلع والخدمات من كبر البنود المدين ، كما تعتبر الصادرات من السلع والخدمات من كبر البنود الدائنة في ميزان المدفوعات ، فالواردات تتطلب مدفوعات أو التزامات بالدفع من قبل المصدرين الأجانب أما الصادرات فيترتب عليها حصول الدولة المصدرة على العملات الأجنبية أو تقليل التزاماتها قبل الدول لمستوردة.

- تمثل تحركات رؤوس الأموال المصدر الثاني من حيث الأهمية في ميزان المدفوعات ، حيث أن تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل حدود الدولة تمثل بنوداً دائنة، بينما تمثل تدفقات رؤوس الأموال إلى خارج حدود البلد بنوداً مدين (مجيد حسين وعفاف سعيد ٢٠٠٤ ،ص ٢٧٦)

والقاعدة العامة للقيد : كل معاملة اقتصادية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة تجاه الخارج أو نقص مديونيتها للخارج تدرج في جانب الأصول أو المتحصلات من ميزان المدفوعات. وعلى العكس، كل معاملة اقتصادية يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج، أو نقص دائنيتها تجاه الخارج، تدرج في جانب الخصوم من ميزان المدفوعات ؛ ويصدق هذا على جميع المعاملات سواء تضمنت انتقال سلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال، وبذلك تعتمد حتمية التوازن الحسابي على مبدأ القيد المحاسبي المزدوج، و لك بتقييد كل عملية اقتصادية مرتين : مرة في الجانب المدين ومرة أخرى في الجانب الدائن ، لذا تقيد طبقاً لذلك المبدأ يمة كل سلعة أو خدمة تقدمها الدولة إلى الخارج في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات وتقيد في الجانب المدين المدفوعات التي تتلقاها الدولة سداداً لقيمة هذه السلعة أو الخدمة من الخارج. بعبارة أخرى، تقيد يمة كل سلعة أو خدمة تتلقاها الدولة من الخارج في الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، ويناظرها في الجانب الدائن المدفوعات التي تؤديها الدولة وفاءً بقيمتها إلى الخارج ، ومن هنا كان لابد أن يتساوى المجموع الكلي للجانب الدائن مع المجموع الكلي للجانب المدين ،أو بتعبير متكافئ فلا بد أن يتساوى المجموع الكلي أو المتحصلات مع المجموع الكلي للمدفوعات، بعد إضافة بند السهو والخطأ (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ م،ص ٤٦:)

فمثلاً تدرج قيمة الصادرات في الجانب المتحصلات بمجرد عبورها أحد الجمارك في طريقها إلى الخارج حيث تؤدى إلى زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية أو نقص حصيلة الدول الأخرى من العملة الوطنية) ولكن عملية التصدير لا تنتهي عند هذا الحد ،إذ

تقابل عملية إرسال البضائع إلى المشتري عملية دفع ثمنها إما بالعملة الأجنبية أو بالعملة الوطنية في الحالة ا ، لى يدفع المشتري في الخارج قيمة البضائع المشتر ة بالعملة الأجنبية ولكن هذه العملة لا ترسل إلى دولة البائع وإنما تودع باسمه في أحد بنوك دولة المشتري وتعتبر عملية الإيداع هذه بمثابة إقراض إذ من شأنه أن يؤدي إلى نقص في حصيلة الدولة من العملة ا جنبي ، ولذلك تعد عملية الإيداع هذه من قبيل المدفوعات الأمر الذي يتحتم معه إدراجها في هذا الجانب ، وعلى وجه التحديد في جانب المدفوعات من حساب رأس المال قصير الأجل . أما إذا تم الدفع بالعملة الوطنية فذلك يفترض أن للمشتري رصيداً دائناً لدي أحد البنوك في دولة لبائع وأنه يسحب منه لدفع ثمن مشتريات ، فكأن البنك في هذه الحالة يقوم بتسديد بعض ديون ، وتعتبر عملية السداد هذه من المدفوعات لأن من شأنها زيادة حصيلة الدولة الأجنبية من العملة الوطنية ولهذا تدرج في جانب المدفوعات في حساب رأس المال قصير الأجل .(محمود يونس وعلى نجا ١٦ ٠ م،ص ٢٥)

كذلك الحال بالنسبة للواردات، حيث تدرج قيمتها في جانب المدفوعات لأنه ؛ رتب عليه زيادة المديونية للخار . أما ثمنها فيسدد إما بالعملة الأجنبية عن طريق قيد الثمن في حساب لغير المقيمين لدى أحد البنوك المحلية ويعتبر ذلك قرضاً من الدول ا جنبية لـ ا البنك ومن ثم يعتبر من المتحصلات ، أو بالعملة الوطنية عن طريق السحب من الأرصدة الدائنة في الخارج. ومعنى ذلك أن البنك الخارجي يسدد ديونه ولذا يعتبر ذلك من المتحصلات في كلتا الحالتين فإن ذلك يمثل إيراداً للدولة المستوردة يجب إدراجه في جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات. أما بالنسبة للاستثمارات في الخارج، سواء كانت هذه الاستثمارات مباشرة أو تنطوي على شراء أسهم أو سندات شركة أجنبية ، فإنها تتطلب تحويل مبالغ مالية إلى الخارج واستلام صك(سهم أو سند) من الخارج يمثل حقوق التملك، ولذلك تقيد ا مة الاستثمارات في الجانب المدين من ميزان المدفوعات في حين تقيد قيمة الصكوك حقوق التملك في الجانب الدائن من الميزا ، وعندما يتم تصفية هذه الاستثمارات يحدث العكس فتقيد قيمة الاستثمارات في الجانب الدائن وقيمة صكوك حقوق التملك المصاحبة لها في الجانب المدي ، ، تصفية هذه الاستثمارات لابد من تصدير هذه الصكوك إلى الخار ، ومن ثم تقيد هذه العملية في جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات.

أيضاً فإنه عند دفع الفوائد والأرباح . ن القروض والاستثمارات الأجنبية يدرج مقد رها في جانب المدفوعات في ميزان الدولة المقترضة أوالمستثمر فيها، وفي ذات الوقت يدرج في

جانب المتحصلات مقدار النقص في الأرصدة الدائنة الخارجية، أوالزيادة في الأرصدة الأجنبية المحلية. وبالطبع، فإنه يحدث عكس ذلك تماماً في ميزان مدفوعات الدولة المقرضة أو المستثمرة.

وفيما يتعلق بكل معاملة من المعاما ت الاقتصادية التي تظهر بالميزار ، تسجل قيمتها مرة في الج نب الدائن ومرة في الجانب المدين، الأمر الذي يتضح منه مباشرة حتمية التعادل في ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية البحتة (محمود يونس ٠٠٣ ،ص ٦٥)

٢ . المؤشرات الاقتصادية لإعداد ميزان المدفوعات:

إن بيانات ميزان المدفوعات تعبر عن أحوال البلد الاقتصادية ومن خلالها بالإمكان استخلاص المؤشرات لميزان المدفوعات ، وبالتالي التعرف على القوى المحددة لسعر الصرف في لحظة زمنية معينة من خلال الطلب والعرض على العملة الأجنبية ، ومدى أهمية المبادلات الاقتصادية التي تتم مع العالم الخارجي ، وكذلك التعرف على الوزن النسبي لقطاعات الإنتاج المحلي ، وذلك من خلال نسبة الصادرات من كل قطاع، بالإضافة إلى تغيرات الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وتغيرات الطلب الأجنبي على صادرات البلد ، وتحليل تغيرات كميات الصادرات والواردات ,كذلك التغيرات في أسعار السلع وتغيرات سعر الصرف ، وأخيراً معرفة أثر السياسة الاقتصادية الموضوعة على التجارة الخارجية للبلد من خلال حجم المعاملات ونوع السلع المتبادلة (وجدي حسين،"د ا "ص ٣٩)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ميزان المدفوعات لا يوضح أسباب التغيرات في بعض عناصره بالإضافة إلى ذلك فإنه يخفي مبادلات المقايضة والهبات والتعويضات العينية حيث تظهر ها ه التغيرات في ميزان المدفوعات مقبوضات أو مدفوعات نقدياً . هوشيار معروف ٠٠٦ ، ص ٣٧)

٤ . العوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات:

- **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الدولية ويترتب على ذلك انخفاض صادرات الدولة وزيادة وارداتها، نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتد ة محلي (بسام الحجاز ٠٠٥ م،ص ٣٠)

علماً بأن الأصل في حال حدوث تضخ ، انخفاض القدرة الشرائية للنقود وتآكل قيمتها الحقيقي ، إلا أن هذا الأمر ينطبق على الدول التي تمتلك مدخلات إنتاجية محلية كا ية لزيادة صناعتها التنافسية والقدرة أيضاً على توفير سلع رأسمالية واستهلاكية محلية ذات جودة كافية عوضاً عن الاستيرا ، وبالتالي تحسـ ين في ميزان المدفوعات (ناهض القدر، ٠١٣ م،ص ٦)

- **معدل نمو الناتج المحلي:**

إن زيادة مستوى الدخل في دولة ما يؤدي إلى زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية أي زيادة الواردات وعلى العكس من ذلك انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات ، كما ن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الصادرات .

- **الاختلاف في أسعار الفائدة:**

إن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إليها بهدف الاستثمار، حيث أنها تحقق عائد مرتفع ، كما أن انخفاض سعر الفائدة في دولة ما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن سعر فائدة أعلى ، أي تحقيق أرباح أعلى.

- **سعر الصرف:** إن ارتفاع قيمة عملة دولة معينة خارجياً يؤدي إلى انخفاض في القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً ،وتصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، ويعني ذلك أن ارتفاع قيمة العملة يقلل من الصادرات ويزيد الواردات ، والعكس يحدث عند انخفاض قيمة العملة الوطنية (بسام الحجار ٢٠٠٥ ،ص ٣٠)

المبحث الثاني

منهجية القيد بميزان المدفوعات

يحتوي ميزان المدفوعات على العديد من المعاملات الاقتصادية فهو مقياس لميـــزان التجارة الخارجية إذ يتم من خلاله توضيح ما يدخل الدولة من واردات وما يخرج منها مـــن صادرات إلى الدول الخارجية خلال سنة بغض النظر عن كيفية الدفع أي سواء كان الـــدفع فورياً(نقدياً) أو لأجل (شيكات أو كمبيالات) فميزان المدفوعات عبارة عـــن حصـــر شـــامل للعديد من العمليات الاقتصادية بعضها في اتجاه أو آخر (أحمد زيتون ٠٠٠ ، ص ٤٨)

وهو ميزان للخدمات التجارية غير المحتملة مثل النقل والتأمين والتسويق والمعـــارض التجارية والخدمات الصحية إلى غير ذلك من الخدمات التي ترتبط بالحركة الخارجية للدول ، كما يمكن من خلال ميزان المدفوعات التعرف على المســـاعدات والتعويضـ ات والهبـــات وغيرها من القيم التي حتوي عليها الميزان التجاري (عطا الله الزبون ٠١٥ ،ص ١٥)

يتم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة، فمصلحة الجمارك تصدر بيانات دورية عن قيمة السلع المصدرة والمستوردة، كما تتضمن حسابات الحكومة الإنفاق الرسمي في الخارج (إنفاق البع ات الدبلوماسية والعلمية، وفوائد قروض الخارجية، الدخل من الاستثمارات، أرباح الأسهم، فوائد السندات...الخ) كما تظهر حسـ ات البنوك تفاصيل المعاملات في الأوراق المالية الأجنبية ومعظم عمليات الائتمان والقر ض الخاصة، وكذلك تظهرميزانية البنك المركزي التغيرات ا ي تطرأعلى الاحتياطيات الرسم ة للدولة (النقد الأجنبي الذهب حقوق السحب الخاصة...الخ). (محمود يونس وعلي نج ٠١٦ ،ص ٣٠)

وكما ينقسم ميزان المدفوعات رأسياً إلى جاز ر (قسمين)المدين والدائن فإنه ينقسم أفـ يـــاً إلى حسابات مختلفة.وهذه الحسابات تصف أنواعاً مختلفة من المعاملات التي يمكن أن تحدث بين المقيمين في دولة والمقيمين في الدول الأخرى. فعلى سبيل المثال يسجل حساب التجارة السلعية(الميزان التجاري) مشتريات ومبيعات السلع اله ظورة. ويسـ جل حســـاب الخـــدمات مشتريات ومبيعات الخدمات غير المنظورة بالإضافة إلى أرباح الاستثمارات الأجنبية ولهـــذا يسمى في بعض الأحيان بالحساب غير المنظور (أحمد إبراهيم ٠١٣ م ص ٤٨)

ويسجل حساب التحويلات الملزمة لجانب واحد (التحويلات بدون مقابل) مجموع ما تحصل عليه الدولة من تحويلات دون أن تكون مطالبة بتسديده ، ومن الأمثلة على تلك التحويلات تحويلات المغتربين العاملين في الخارج والقيود المقابلة المطلوبة لغرض الموازنـــة (عطـا الله الزبون ٠١٥ ،ص ١٦)

والهدايا بين المقيمين في دولة والمقيمين في الدول أخرى، كما يسجل حساب رأس المال مشتريات وبيع الأصول وأخيراً يسجل حساب التحويلات النقدية والمدفوعات النقدية الحالية (تحويل أرصدة نقدية لدفع قيمة السلع والخدمات والأصول) بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الدول الأخرى (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ م ص ٤٨.)

ولإدراج هذه البيانات في ميزان المدفوعات ، وفقاً لقاعدة القيد المزدوج فإنه يمكن تصنيفها وفق النموذج الذي أعده صندوق النقد الدولي IMF في ثلاثة حسابات هي حساب السلع والخدمات، وحساب التحويلات من جانب واحد ، وحساب حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي (محمود يونس ٢٠٠٣ ،ص ٦٩)

جدول رقم ( )

ميزان المدفوعات الدولية

البيان	متحصلات(دائن)	مدفوعات(مدين)
الحساب الجاري		
أ/ الميزان التجاري(العمليات المنظورة)		
صادرات	+	
واردات		–
ب/حساب الخدمات الدخل والتحويلات(العمليات غير المنظورة)		
متحصلات	+	
مدفوعات		–
التحويلات من جانب واحد	+	
تحركات للداخل (خاصة،عامة)		–
تحركات للخارج (خاصة،عامة)		
/ التحركات فى الحساب الرأسمالي والمالي		–
أ/ حساب رأس المال	+	
التزامات (طويلة الأجل/ قصيرة الأجل)		
أصول (طويلة الأجل/ قصيرة الأجل)		–
ب/الحساب لمالي	+	
التزامات (طويلة الأجل/ قصيرة الأجل)		
أصول (طويلة الأجل/ قصيرة الأجل)		
/ الأخطاء والمحذوفات		
/ التغيير فى الأصول الاحتياطية		
الميزان الكلي		

المصدر: إعداد الباحثة

تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الاقتصاديين يميلون إلـــي التعامـــل مـــع ميـــزان المدفوعات على أساس أنه يتكون من حسابين ، القسم ا ل ميزان المعاملات الجارية يتكون من ميزان المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) وميـــزان المعـــاملات غيـــر المنظـــورة (الخدمات) وحساب التحويلات ، والقسم الثاني وهو ميزان المعـــاملات الرأســـمالية يتضـــمن حســـابي رؤوس الأمـــوال قصـــيرة الأجـــل ورؤوس الأمـــوال طويلـــة الأجـــل (طـــارق الحصري ٠١٠ م،ص ٠٠)

) حساب السلع والخدمات(الحساب الجاري) :

يد لق على هذا الحساب اسم لحساب الجاري لأن كافة المعاملات التي يشملها تتصـــل بالدخل القومي الجاري والإنفاق الحكومي محمد عابد ٠٠١ ، ص ٨٩

حيث يقتفي أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارج ، بمـــ فـــي ذلـــك خدمات عوامل الإنتاج وتتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب بالمعاملات المنظـــورة (الســـلع) وغير المنظورة (الخدمات) (محمود يونس وعلي نج ٠١٦ م،ص ٣١)

والحساب الجاري من أكثر الحسابات الفرعية أهمية في ميزان المدفوعات لعدة أســـباب منها، حجمه النسبي مقارنة بالحسابات الأخرى، إضافة إلى أنه يضم كافة المعـــاملات التـــي تنتج أو تستهلك الدخل القومي، كما أن حركات رءوس الأموال طويلة الأجل التـــي تـــؤدي دوراً ستقلاً مهماً في الاقتصاد الدولي، يمكن أن تتم فقـــط عـــن طريـــق حركـــات الســـلع والخدمات الحقيقية Charles p.Kindleberger,1985,p22)

كما يعتبر الحساب الجاري مؤشر للتعرف على التغيرات في الطلب على الصـــادرات والواردات والتي تؤثر بدورها على حركات أسعار الصرف، كما يوضـــح التغيـــرات التـــي تحصل في حقوق الدولة (القطاع الخاص والحكومي) على الثروة الأجنبية وتأثيرهـــا علـــى سعر الصرف، طالما أن هذا ا غير سيؤثر على طلب المواطنين من الموجـــودات بالعملـــة المحلية (عبد المنعم علي وهيل جميل ٩٩٤ ، ص ٢)

- المعاملات المنظورة (التجارة السلعية):

تشمل صادرات وواردات السلع المادية الملموسة (التدفقات السلعية) بما في ذلك الـــذهب غير النقدي التي تعبر الحدود الجمركية و سجل بواسطة السلـ ات الجمركية على أنها ســـلعاً صدرت أو استوردت خلال الفترة الجاري (هنالك سلع تهرب عبر الحدود صـــادر أو وارد فلا تقيد بواسطة السلطات الجمركية). وتسجل السلع المصدرة دائنة لأنها تقتضي من غيـــر المقيمين أداء أو التزام بـ داء مدفوعات للمقيمين في الدول ، لـــذلك تظهـــر القيمـــة النقديـــة

للصادرات في الجانب الدائن حيث تعتبر بمثابة متحصلات ، بينما تسجل السلع المستوردة مدينة في نفس الحساب ، لأنها تقتضي من المقيمين في الدولة أداء أو التزام بأداء مدفوعات لغير المقيمين. وبذلك تكون الواردات في الجانب المدين حيث تعتبر بمثابة مدفوعات. ومن المتعارف عليه دولياً عند تقييم الصادرات أنه يتبع نظام (فود OB) أي Free On Board (أي قيمة البضائع زائداً جميع التكاليف أو النفقات التي ا فق عليها حتى تصل إلى ظهر السفينة وتكون مستعدة للإبحار) وعند تقييم الواردات تبع نظا (سيف IF) أي Cost nsurance Freight . يعني تكلفة السلعة والتأمين عليها وشحنها على المصدر حتى وصولها إلى ميناء التفريغ. ويلاحظ عند تقييم الواردات في ميزان المدفوعات تخصم تكاليف التأمين وتكاليف الشحن حيث تضاف إلى البنود الخاصة بها في حساب الخدمات ، و ذا هو حد أسباب اختلاف قيمة الواردات كما تظهر في إحصاءات التجارة الخارجية عن قيمتها كما تظهر في ميزان المدفوعات ، يعتبر هذا الحساب كثر أهمية لإسهامه بنسبة كبيرة في التجارة الخارجية خاصة في الدول التي وُدي فيها التجارة السلعية دوراً كبيراً. ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع مصطلح الميزان التجاري فإذا كانت قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات كان الميزان التجاري موافق أو فائض أو يجابي (+ ، وإذا كانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فإن لميزان التجاري غير موافق أو عجز أو سلبي -). وتقيد قيمة الصادرات والواردات المنظورة في أغلب الأحيان في موازين المدفوعات طبقاً لإحصائيات السلطات الجمركية.

ا - المعاملات غير المنظورة(التجارة الخدمية):

يقيد في الجانب الدائن منه قيمة الخدمات التي أدتها الدو ة للخار ، ، في الجانب المد ن نفقاتها في الخارج. يحتوي هذا الحساب على العديد من البنود:

- النقل: يتضمن بند النقل المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري أو البحر أو الجوي) التي تؤديها شركات النقل الأجنبية لمقيمين وتسجل في الجانب المدير ، أي جانب المدفوعات. أو شركات النقل الوطنية وتقيد في الجانب الدائن.
- التأمين: قد يكون التأمين خاصاً بنقل السلع ، وقد يكون أيضاً خاصاً بعمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين. فالتأمين على حسب هذه الأقسام يسجل منها بالدائن ما تستحقه مشروعات مقيمة ن قبل غير مقيمين ، وبالمدين ما تستحقه مشروعات غير مقيمة من قبل المقيمين. وقد تكون المدفوعات المتعلقة بعمليات التأمين أقساط دورية أو مبالغ

تستحق عند وقوع الحادث المؤمن عليه أو ضده. أما مبالغ التأمين ، فالمدفوع منها إلى الداخل يسجل بالدائن. والمدفوع إلى الخارج يسجل بالمدين.

- السفر: يشمل هذا البند مصروفات المسافرين على مختلف صورهم(سياحة ، علاج ، دراسة ، عمل ، أداء مناسك...) مصروفات غير المقيمين إلى داخل الدولة تسجل في الجانب الدائن، أي جانب المتحصلات، ومصروفات المسافرين من المقيمين إلى الخارج تسجل في الجانب المدين ، أي جانب المدفوعات.
- دخول الاستثمارات: ويشمل العائد من الاستثمارات الخارجية بجميع أنواعها كالأوراق المالية الأجنبية ، الودائع بالبنوك الأجنبية ، العقارات بالخارج ، فوائد القروض الخارجية، وأرباح الفروع والشركات التابعة في الخارج. يسجل عوائد الأصول الدولية من أصول الدولة في الخارج في الجانب الدائن ، ومن أصول الدولة في الخارج في الجانب المدين.
- مصروفات حكومية: وتشمل نفقات الحكومة في الخارج كنفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية في الخارج والاشتراكات في المؤسسات الدولية والإقليمية...الخ.
- خدمات أخرى: عوائد الحقوق الأدبية أي حقوق الملكية الفكرية(تأليف ، نشر ، براءات اختراع).

ولصعوبة جمع البيانات عن المعاملات غير المنظورة بالنسبة للمعاملات المنظورة يستخدم التقدير بصورة أكبر من الحصر. ففي جانب المتحصلات غير المنظورة يعتبر بند تحويلات العاملين بالخارج من أهم البنود ،حيث تسعى الدولة إلى تقديم كل الضمانات والتسهيلات للعاملين بالخارج ليتمكنوا من تحويل كل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية ، أما في جانب المدفوعات غير المنظورة تحاول الدولة أن تحد من بعض الخدمات لكي تقلل من المدفوعات الخارجية، مثل خدمات العلاج إلا في الحالات المستعصية" توطين العلاج بالداخل"، التقليل من السياحة بالخارج،تخفيض نفقات البعثات الدبلوماسية والتعليمية بالخارج. (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ ،ص ٤٨)

ومن السمات المميزة للمعاملات المنظورة وغير المنظورة أنها جميعاً تسهم في تكوين واستخدام الدخل القومي، ولذا فإنه يطلق على الميزان الخاص بهذه المعاملات "ميزان المعاملات الجارية ، حيث أن صادرات السلع والخدمات تعتبر مصدراً من مصادر الدخل الجاري، فالدخل القومي لدولة ما في أي سنة من السنوات يتمثل فيما تنتجه هذه الدولة من سلع وخدمات، بعضها يستهلك في داخل الدولة وبعضها الآخر يصدر إلى الخارج ، وتعتبر حصيلة الصادرات من حيث تدفقها سنة بعد أخرى، عنصراً من عناصر الدخل الجاري ،

وكذلك الحال بالنسبة للواردات من السلع والخدمات ، فالدخل القومي ينفق على السلع والخدمات المختلفة سواء ما أنتج محلياً أو ما تم استيراده من الخارج ، والإنفاق على السلع والخدمات يعتبر عنصراً من عناصر الإنفاق الجاري ، وفي بعض الحالات يستخدم اصطلاح "الميزان التجاري" بدلاً من اصطلاح المعاملات الجارية وقد يستخدم اصطلاح الميزان التجاري بمعنى ضيق بحيث ينصرف إلى تجارة السلع دون تجارة الخدمات (محمود يونس ٢٠٠٣ م،ص ٧٣)

أي تسجل فيه كل المعاملات المنظورة أي الملموسة في شكل سلع (عينية) وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات السلعية (عبد المطلب عبد الحميد ٢٠١٠ م، ص ٢٧٠)

ويعتبر الحساب الجاري من أكثر الحسابات الأفقية أهمية في ميزان المدفوعات؛ وذلك بسبب حجمه النسبي مقارنة بالحسابات الأخرى (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ ،ص ٥١)

وتتميز مكونات ميزان المعاملات الجارية بالدورية، أي أنها تكرر سنة بعد أخرى ، فهي في جانب المتحصلات تمثل دخلاً دورياً ، في جانب المدفوعات تمثل وجهاً من أوجه الإنفاق المتكرر (محمود يونس وعلي نجا ٢٠١٦ ،ص ٣٣)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تفرقة بين ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق وميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع. في المعنى الضيق يشمل ميزان المعاملات الجارية كلاً من ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة، أما في المعنى الواسع ، فيشمل الميزان بمعناه الضيق مضافاً إليه التحويلات من جانب واحد (محمود يونس ٢٠٠٣ م،ص ٧٤)

وستتناول الدراسة التعريف الضيق لميزان المعاملات الجارية ما لم ينص صراحة علي أن المقصود هو ميزان المعاملات الجارية بالمعني الواسع.

٢) **حساب التحويلات من جانب واحد:** يتعلق الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية ، من جانب واحد وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأي تحويلات أخرى (طارق الحصري ٢٠١٠ م،ص ٣٠)

أي هي عبارة عن التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية (سلع، خدمات، أو أصول مالية) من وإلى الخارج دون مقابل مادي، وقد تكون خاصة وحكومية، ويمكن تقسيمها إلى:

- التحويلات الخاصة وتشمل المنح والإعانات والتبرعات (نقدية وعينية)المقدمة أو المستلمة بواسطة الأفراد والهيئات الخاصة (دينية أو ثقافية أو خيرية). مثل - تحويلات العاملين بالخارج لذويهم في الداخل، إعانات المؤسسات الخيرية، وتمثل الآن - التحويلات الخاصة بنداً هاماً

أهمية في موازين مدفوعات بعض الدول مثل إسرائيل، ايطاليا، ايرلندا، ولبنان.

د - التحويلات الحكومية: وتشمل المنح والتعويضات (نقدية أو عينية) المقدمة أو المستلمة بواسطة الحكومات مثل التعويضات لحربية طبقاً للاتفاقات الدولية المعقودة بين دولتين أو أكثر.

د - المساعدات والمنح التي تقدم لدعم برامج التنمية الاقتصادية أو الإغاثة من الكوارث الطبيعية أو المتأثرين بالحرب من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية للدول الآخذة في النمو (أحمد إبراهيم ٢٠١٣، ص ٥٢)

وجميعها تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات للدول التي خرجت منها والجانب الدائن من ميزان المدفوعات للدول التي دخلت إليها (عبد المطلب عبد الحميد ٢٠١٠، ص ٢٧)

٢) حساب رأس المال والذهب النقدي:

يميز صندوق النقد الدولي في هذا الحساب بين قطاعين القطاع الخاص(القطاع غير النقدي) والقطاع الرسمي(القطاع النقدي). فالقطاع الخاص يشمل جميع العمليات التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات غير مصرفية، وأما القطاع الرسمي فيشمل العمليات التي تباشرها هيئات رسمية (ومنها المصالح الحكومية والبنك المركزي) والعمليات التي لا تقوم بها المؤسسات المصرفية. وفي الدول الآخذة بنظم الرقابة على الصرف جميع الهيئات المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي.

يضاف إلى ذلك تقسيم مختلف العمليات بين ما هو متعلق بأصول وخصوم طويلة الأجل وما هو متعلق بأصول وخصوم قصيرة الأجل .

- معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي(القطاع الخاص) :

- رأس المال طويل الأجل: يتعلق الأمر في هذه الحالة بالتغييرات الطارئة على الأصول والخصوم طويلة الأجل التي للمقيمين في الدولة قبل الخارج.وأهم أنواع هذه الأصول هي الاستثمارات المباشرة وصكوك الحافظة، وعلى ذلك فجميع العمليات التي تمثل زيادة أو نقصاً في نوع من هذه الأنواع (بيع شراء استهلاك سداد استثمارات عينية ، إعادة توظيف أرباح...) تسجل في هذا البند إما بالدائن أو بالمدين.

- رأس المال قصير الأجل: يتعلق الأمر هنا بالتغييرات المتعلقة بالديون التجارية والقروض المصرفية، أما من حيث الأصول فالقيد يشمل التغيير في الرصيد من العملة الأجنبية والودائع في البنوك الأجنبية وأذون الحكومات الأجنبية والحقوق التجارية .(عادل حشيش ٢٠١٠ ، ص ٧)

– المعاملات الرأسمالية للقطاع العام: وهي المعاملا ت المتعلقة بكل المؤسسات العامة، فيما عدا تلك المنضمة إلى القطاع الخاص وكذلك المؤسسات لنقدية الداخلة في القطاع النقـــدي، مثل القروض العام ، وسدادها و معاملات مع المنظمات الدولية غير النقدية مثـــل منظمـــة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية...الخ.وهذه المعاملات قد تكون طويلة الأجـــل أو قصيرة الأجل (محمود يونس وعلي نج ٠١٦ ص ٣٦)

د - معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع النقدي(القطاع الرسمي) :

– رأس المال طويل ا جل: تظهر في هذين البندين العمليات الخاصة بالقروض الحكوميـــة والمصرفية(ما يقيد هو الجزء الذي يسحبه المقترض فعلاً من القروض لا مجمـــوع القيمـــة المتفق عليها في عقد القروض وذلك على اعتبار أن حركة رأس المال لا تنشأ إلا باســـتخدام الحق في الاقتراض فعلاً وبما تباشره الـ هات الرسمية من تعامـــل فـــي صـــكوك طويلـــة الأجل(بيـ شرا سداد...الخ ، هذا فضلاً عن العمليات الخاصة بما يملكه القطاع الرســـمي من استثمارات مباشرة أو أنصبة في منظمات دولية كصندوق النقد الدولي أو البنك الـــدولي للإنشاء والتعمير.

– رأس المال قصير الأجل: يشمل هذان البندان التغيرات الطارئة أولاً على التزامات مثـــل أرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع فـ بنـــوك محليـــة وأذون الخزانـــة العامـــة والقروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفي ، وثانياً علـــى أصـــول مثـــل الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاقات الدفع الدولية والقروض التي منحهـــا القطـــاع الرســـمي والبنوك للخارج وأرصدة هذا القطاع من الصرف الأجنبي(عملة ، ودائـ أذون...).

– الذهب النقدي: تقيد في هذا البند التغيرات الطارئة على أرصدة الهيئات الرسمية والبنوك من الذهب زيادة أو نقص حتى ولو كان ذلك نتيجة لعمليات داخلية بحتة لا يشترك فيها غير مقيم (عادل أحمد حشيش ٠١٠ ص ١٧)

والواقع أن التغيرات التي تطرأ على معاملات رأس المال المتعلقـــة بالقطـــاع النقـــدي خلال الفترة التي يعد عنها ميزان المدفوعات ، تعكس التغيرات التي تطرأ على "الاحتياطيات الرسمية للدولة". وهذه التغيرات غالباً ما تكون ، حفوزة استجابة للتغيـــرات التلقائيـــة التـــي تحدث في المعاملات الجارية والتحويلات من جانب واحد والمعاملات الرأســـمالية التلقائيـــة طويلة وقصيرة الأجل المتعلقة بالقطاع غير النقدي.

ويتم تسجيل الزيادة في الاحتيا ـ يات الرسمية التي تنشأ عن المعاملات الاقتصادية مع العـ م

الخارجي تسجل في الجانب المدين من حساب رأس المال بميزان المدفوعات(أي أن لإشارة تكون سالبة) في حين أن النقص في هذه الاحتياطيات الرسمية يسجل في الجانب الدائن من حساب رأس المال في ميزان المدفوعات(أي أن الإشارة تكون موجبة).

وتتم التفرقة أحياناً بين ميز ان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الضيق وميزان المعـــامـ ت الرأسمالية بالمعنى الواسع. في المعنى الضيق يشتمل ميزان المعاملات الرأســـمالية علـــى جميع حركات رؤوس الأموال قصيرة وطو لة الأجل التي يترتب عليهـــا تغيـــر دائنيـــة أو مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي. ومعاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي تي سبق الإشارة إليها تناظر ميزان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الضيق.

أما ميزان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الواسِ ، فيشتمل على ميزان المعاملات الرأســـمالية بالمعنى الضيق مضافاً إليه المعاملات الرأسمالية المتعلقة بالقط ع النقدي ، أي المعاملات لتي تعكس التغيرات التي تطرأ على الاحتياطيات الرسمية للدول (محمود يونس وعلي نج ٠١٦ م، ص ٣٨)

ومن الواضح أن هذا القسم من ميزان المدفوعات إنما يطابق في تقسيمه هيكل ميـ زان الدائنية والمديونية الدولي . لذلك يمكن نقرر أن حساب رأس المال في ميـــزان المـــدفوعات يسجل كافة العمليات التي تمثل غيراً في حـــال دائنيـــة أو مديونيـــة الدولـــة، بالزيـــادة أو النقصان .(عادل حشيش ٠١٠ م، ص ١٨)

ومن البيانات التي تقدمها الحسابات الثلاثة السابقة - ، ساب السلع , الخدمات "الحساب الجاري" ،حساب التحويلات من جانب واحد، وحساب رأس المال والذهب النقدي – تكـــون ما يسمى "بالمعطيات الأساسي " الخاصة بالمعاملات الاقتصادية لدولة ما مع الخارج ويجـــب تحليل هذه المعطيات عند مـ ا لة معرفة المشكلات الاقتصادية لمترتبة على وجـــود هـــذه المعاملات . إلا أنه مهما . انت طبيعة هذه المشكلات فإن ميزان المدفوعات باعتباره مســـتنداً محاسبياً، يجب أن يكون دائماً في تعادل، بمعنى أن المتحصـــلات الكليـــة يجـــب أن تكـــون مساوية للمدفوعات الكلية، وقد تكون البيانات المتعلقة بالمعلومـــات الاقتصـــادية ناقصـــة أو خاطئة، بل وقد لا يدون بعضها أصلاً، وعلى ذلك فإن مجموع الجانب المدين من الميـــز ن سيختلف عن مجموع الجانب الدائن. ولهذا السبب يضاف بنداً في ميزان المدفوعات يطلـــق عليه اس " **السهو والخطأ** ليتحقق التعادل المحاسبي بين الجانبين (محمود يونس ٠٠٣ ص ٧٩)

السهو والخطأ أو التناقض الإحصائي:

حيث قو م ميزان المدفوعات نظرياً على أساس نظام القيد المحاسبي المزدوج والذي يعني

التوازن الدائم أي أن المجموع الكلي للبنود المدينة لابد وأن تساوي المجموع الكلي للبنود الدائنة. لكن عملياً تعتبر تكاليف جمع بيانات إحصائية (تقارير الجمارك عن قيمة الصادرات والواردات الـ نظورة وتقارير البنوك عن التغيرات في الأرصدة الأجنبية) تعتبر صعبة، ونسبة لاختلاف مصادر جمع هذه البيانات فإن بعض البنود تقيد سهواً أو خطأ وقد تسقط من التسجيل كلياً أو تقيد في بعض الأحيان في الجانب المدين بينما لا تقيد في الجانب الـ ئن والعكس. (أحمد إبراهـ م، ٢٠١٣ م،ص ٥٧:)

ذلك ليس غريباً أن يحدث عدم التـ ا ي في البنود الدائنة مع البنود المدينة و عليه يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متـ او يين ويسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو أو الخطأ أو بالتناقض الإحصائي (محمد ذاكر ٢٠٠٦ ، ص ١٢)

بعبارة أخرى، إن عملية جمع البيانات التي تشكل الأساس لنشر أرقام ميزان المدفوعات تعتبر بعيدة عن الـ مال، وإن تكاليف جمع بيانات ميزان المدفوعات تعتبر هائلة والإجراء الدقيق التام قد تكون تكلفته مانعة حتى إذا كانت ممكنة فنياً. وكنتيجة لذلك تقـ وم الإدارات الحكومية المكلفة بـ عداد ميزان الـ دفوعـ ات في جميع دول العالم بوضع أرقامها جزئياً على المعلومات المجمعة وجزئياً على التقديرات . وقد توجد المعلومات الأكثر دقة في بيانات الميزان التجاري التي تقوم بدرجة كبيرة على سجلات العملاء وتبنى معلومات حساب رأس المال وأيضاً المعلومات عن المدفوعات النقدية على التقارير المعدة بواسطة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى تي توضح التغيرات في مطلوباتها والتزاماتها إلى الأجانب . و كون هذه البيانات في صورة موجزة، ولا تتلاءم مع معاملات حساب جار معيـ ، وحيث أن الجهة المختصة بإعداد ميزان المدفوعات ا يكون لديها نظام يمكن عن طريقه تسجيل الجوانب المدينة والدائنة لأي معاملة في نفس الوقت. حيث ترد الأرقام المدينة والدائنة لأية معاملة من مصادر مختلفة .فالكثير من المعاملات قد تسقط من التسجيل كلية. ، في بعض الأحيان قد يسجل الجانب المدين بينما لا يسجل الجانب الدائن(والعكس).

وليس غريباً أن يحدث عدم تـ ا ي كل من الجانب المدين والجانب الدائن . ولما كان الأصل ، و تساوي الجانبين المدين والدائن. لذلك يجب القيام بإدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متـ او يين ، ويسمى هذا القيد التصحيحي (بالسهو والخطأ) أو (بالتناقض الإحصـ ائي) ويوصف بهذا في ميزان المدفوعات (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ م،ص ٥٧:)

المبحث الثالث

أ ضاع وحالات ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات لأي دولة يكون في حالة توازن محاسبي أي يتـ ا ى الجانب الـدائن والجانب المدين له. ويرجع ذلك إلى طبيعة القيود المحاسـ ة التـي تسـتخدـ فـي تسـجيل العمليات والمعاملات المختلف . فالعمـ يات تسجل باستخدام القيد المزدوـ (مجيد حسين وعفـاف عبـ د الجبار ٠٠٤ م ،ص ٧٩)

وتشير أ ضاع أو حالات ميزان المدفوعات في أي دولة إلى أن الرصيد النهائي مـن البنود المستقلة أي قبل إجراء التسوية يكون في حالة ختلال. ويقصد بالاختلال في ميـزان المدفوعات العجز أو الفائض الناتج عن الاختلاف بين المعاملات التلقائية المد نة والمعامـ ت التلقائية الدائنة، وأن الفائض أيـ اً مظهر لاختلال ميزان المدفوعات إلا أنـه يضـيف إلـى احتياطيات الدول (أحمد إبراهيم ٠١٣ م،ص ٨٤)

والواقع ن تركيز النظر على مختلف المكونات الفردية أو الحسابات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة هو وحده ما يفسر وصف الميـزان بأنه متوازن أو مختل اقتصادي ، أي ان اسـتخلاص بعـض أجـزاء أو حسـابات ميـزان المدفوعات ومقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن بالقيمة الكلية لجانب المدين فيها هـو وحـده الذي يبرر وصف الميزان بأكمله بأنه متوازن في حالة تعادل هـ تين القيمتين، أو مختل فـي حالة اختلافهما. ولما كان ميزان المدفوعات متوازناً دائماً من الناحية المحاسـ بية فإن التـ ازن والاختلال الذي نحكم به علي ميزان المدفوعات عندما نركز النظر على بعـض الحسـابات فقط فيه لابد أن يـ ون له وصف آخر غير وصفه المحاسبي، وهكذا يوصف هذا التـوازن أو الاختلال بأنه اقتصادي. وإذ في كل مرة نتحدث عن التـوازن أو الاخـتلال فـي ميـزان المدفوعات إنه لا يقصد بذلك إلا التوازن أو الاختلال الاقتصادي.

المحك في وصف ميزان المدفوعات بالتوازن:

إن عملية تحديد المكونات الفردية أو الحسـابات التـي إن استخلصـت مـن ميـزان المدفوعات فإن مقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن فيها بالقيمة الكلية للجانـب المـدين تتـ يح صف الميزان بأنه متوازن أو مختل إنما تكمن في إجراء تمييز مـا بـين نـوعين مـن العمليات تدخل في ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجرائها: النوع الأول هـو عمليـات تلقائية أو مستقلة، والنوع الثاني هو عمليات تعويضية أو موازنة.

- **أما العمليات التلقائية أو المستقلة** فهي تلك التي تجري لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان وذلك نظراً لما تحققه من ربح أو من إشباع لمن يقوم بها .
- **أما العمليات التعويضية أو الموازنة:** فهي تلك التي لا تجرى لذاتها وإنما تجرى بالنظر لحالة أو وضع ميزان المدفوعات .

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصادياً عندما يركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها. وهكذا فإن تعادل قيمة جانب الدائن الخاص بهذه العمليات (الإيرادات) مع قيمة جانب المدين (المدفوعات) إنما يعني توازن الميزان، في حين أن عدم تعادل هاتين القيمتين إنما يعني اختلال الميزان (عادل حشيش ٢٠١٠ م، ص ٧٠)

التوازن في ميزان المدفوعات:

فى حالة التوازن لا توجد مشكلة وتكون السياسات التجارية المنفذة قد نفذت بفاعلية ونجاح،والأداء الاقتصادي كان يتسم بالكفاءة وحدث بالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي ، أو هدف التوازن الخارجي الذي من الضرورة أن يكون في هذه الحالة متوافقاً مع التوازن الداخلي للاقتصاد القومي.

وتجدر الإشارة إلى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيها بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر (عبد المطلب عبد الحميد ٢٠١٠ م،ص ٣١٠)

الصور المتعارف عليها لاختلال ميزان المدفوعات:

لاختلال الميزان صورتان: الأولى هي الفائض وذلك عندما تزيد قيمة جانب الدائن في العمليات التلقائية أو المستقلة عن قيمة جانب المدين ، والثانية هي العجز وذلك عندما تزيد قيمة جانب المدين في هذه العمليات عن جانب الدائن. ويوصف ميزان المدفوعات في حالة تحقيق فائض بأنه موجب أوفي صالح الدولة.أما في حالة تحقيق عجز فإنه يوصف بأنه سالب أو في غير صالح الدولة. وأحياناً توصف العمليات التعويضية أو الموازنة بأنها عمليات مولدة، بمعنى أنه قد ولدها عدم التعادل ، أو الاختلال ، بين قيمة جانب الدائن وقيمة جانب المدين في العمليات التلقائية أو المستقلة.

ونجد أن العمليات التلقائية أو المستقلة إنما تتحقق بصفة عامة في حساب العمليات الجارية وفي حساب رأس المال طويل الأجل، أما العمليات التعويضية أو الموازنة فإنها تتحقق بصفة عامة في حساب رأس المال قصير الأجل. إذن بصفة عامة فإن ميزان المدفوعات يكون متوازناً عندما تتعادل قيمة جانب الدائن في حساب العمليات الجارية

وحساب رأس المال طويل الأجل مع قيمة جانب المدين في هذين الحسابين، ويكون مختلاً في شكل فائض عندما تزيد قيمة جانب الدائن في هذين الحسابين عن قيمة جانب المدين فيهما، ويكون مختلاً في شكل عجز عندما تزيد قيمة جانب المدين في الحسابين عن قيمة جانب الدائن فيهما.

, تعبير "بصفة قاعدية" يرجع إلى وجود استثناءين من قاعدة أن حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل إنما يشتملان على العمليات التلقائية أو المستقلة.

أما الاستثناء ا' , ل فيتمثل في تلك الهبات والقروض طويلة الأجل التي تمنح فقط من أجل تحقيق التوازن في ميز ن مدفوعات الدولة التي تتلقاها، من الواضح في هذه الحالة لا يمكن اعتبار هذه القروض طويلة الأ، ل عمليات تلقا ية مستقلة، بل هي في الواقع عمليات تعويضية أو موازنة ويجب إخراجها من حسابي العمليات الجارية ورأس المال طويل الأجل عند مقارنة قيمة جانب الدائن فيهما بقيمة جانب المدين من أجل تقرير ما إذا كان ميزان المدفوعات متوازناً أو مختلاً وبيان نوع الاختلال. ومن هنا كان الاستثناء الأول من قاعدة أن حسابي العمليات الجارية ورأس المال طويل الأجل إنما يشملان العمليات التلقائية أو المستقلة أما الاستثناء الثاني فيتمثل في عمليات رأس المال قصير الأجل التي تجرى بصفة مستقلة عن حالة أو وضع ميزان المدفوعات، وذلك إما بدافع الرغبة في ت قيق إيراد أو المضاربة أو الخوف من تطورات غير مواتية في الدولة. فهذه العمليات كلها إنما تتم لذاتها وبغض النظر ، ن وجود عمليات أخرى سبق القيام بها في ميزان المدفوعات، ومن ثم يجب أن تدرج ضمن العمليات التلقائية أو المستقلة. إذن تعتبر عمليات رأس المال قصير الأجل التي تجرى لذاتها عمليات تلقائية أو مستقلة ويجب إضافتها إلى حسابي العمليات الجارية ورأس المال طويل الأجل عندما نقارن قيمة جانب الدائن فيهما بقيمة جانب المدين من أجل تقرير ما إذا كان ميزان المدفوعات متوازناً أو مختلاً وبيان نوع الاختلال. وهذا هو الاستثناء لثاني من قاعدة أن حسابي العمليات الجارية ورأس المال طويل الأجل إنما يشتملان على العمليات التلقائية أو المستقلة (عادل حشيش ٠١٠ م، ص ٠٨)

- حالة الفائض في ميزان المدفوعات:

هنا يكون رصيد ميزان المدفوعات موجب؛ أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي ، ، في هذه الحالة ت ون بنود الموازنة سالبة أو مدينة، والأهم أن حالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسة التجارية المتبعة

(والسياسات الاقتصادية الأخرى) لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوبة وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظراً لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحبة الفائض باطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفراد ، مقابل تراكم الأرصدة النقدية . وهي تعني مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية اقتصادية أقل مما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض، وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة ألا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى ، خاصة وان الفائض قد يخلق تضخماً ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدول (عبد المطلب عبد الحميد ٢٠١٠ م،ص ٣١٠)

وغالبية الدول النامية تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها بينما اليابان تعاني من فائض في ميزان مدفوعاتها ، أي أن كلا من العجز أو الفائض لميزان المدفوعات يشكل أمراً غير مرغوب فيه . لذلك يصبح من النادر أن يتوازن جانب الإيرادات والمدفوعات. فقد يكون هناك فائضاً في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، وقد يكون هناك فائض في حالة توازن المدفوعات في الحالة العكسية تظهر العجز في ميزان المدفوعات. ويترتب على الفائض في ميزان المدفوعات أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية وهذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول (مجيد حسين وعفاف عبد الجبار ٢٠٠٤ ،ص ٨٠)

وعموماً فإن حالة الفائض تعني أقل خطورة بكثير من حالة العجز، لكن على السياسة التجارية المتبعة أن تصحح من حالة الفائض في كل الأحوال حتى تزداد مستويات المعيشة في بلد الفائض ، لأن حالة الفائض تعني وجود أموال معطلة بلا استثمار، وقد يتم التخلص من الفائض بمنح القروض للدول الأخرى مقابل سعر الفائدة كالعائد على الاستثمار، أو منح إعانات ودعم وتبرعات، هذا في الأجل القصير، والأهم العلاج في الأجل الطويل (عبد المطلب عبد الحميد ٢٠١٠ م،ص ٣٢٠)

أنواع فائض ميزان المدفوعات:

. الفائض المؤقت: وهو الذي يظهر في موازين مدفوعات الدول التي تسيطر عليها الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة، فهذا الفائض قد يتحقق بسبب ظروف طارئة أو عن طريق إتباع الحكومة سياسات اقتصادية عامدة لخفض الواردات باستخدام الحصص أو برفع التعريفة الجمركية أو عن طريق الرقابة المباشرة أو بتشجيع الصادرات عن طريق الإعانات بصفة مؤقتة أو ربما بسبب ظروف ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية.

. الفائض المستمر:ويكون الفائض مستمراً إذا تكرر حدوثه لعدد من السنوات وكان مرتبطاً

بقوة النشاط الاقتصادي الداخلي وبسيادة ظروف ملائمة لتجارة البلد الخارجية، فيعتبر فائضاً مستمراً، مع ملاحظة أن الفائض في ميزان المدفوعات صورة من صور الاختلال في التوازن (السيد السريتي،ومحمد غزلان،ص ٤٠)

- حالة العجز في ميزان المدفوعات:

يقصد بالعجز بصفة عامة، الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الـ خل خلال فترة محددة، أو الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد (David ٩٩٠ ،98: V.Pearceo)

وبالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات فيقصد به زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة. ويجب أن نفرق بين العجز في الميزان بهذا المفهوم وبين الخلل فيه، فاللفظان غير مترادفان، فاللفظ الثاني يشمل حالة العجز والفائض في ميزان المدفوعات (سمير عمة، ٠١١ ،ص ٦)

إذا كانت الدولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها فهذا يعني زيادة مديونيتها لدا ل العالم الخارجي ، وهذا يضعها في مركز المدين المطالب دائماً بسد هذا العجز ، ولكن علينا أن نبحث في أسباب العجز ولا نتعجل في الحكم على الوضع الاقتصادي العام للدول .(مجيد حسين و عفاف عبد الجبار ٠٠٤ ،ص ٣٨٠)

أنواع وأسباب العجز:

هناك أسباب مختلفة تؤدي إلى ظهور هذا الاختلال الـ الب أو العجز في ميزان المدفوعات، وبحسب نوع السبب أو الأسباب يمكن تحديد نوع الاختلال السالب وبالتالي يمكن تلمس السياسات أو الإجراءات التي يتعين على الدولة تباعها لمعالجته والتقليل من آثاره السالبة على اقتصادها القومي.

ا / الاختلال الموسمي (العجز المؤقت):

إن الاختلال السالب قد يكون مؤقتاً لأسباب موسمية يتم القضاء عليها بعد فترة زمنية مؤقتة ، ويحدث ذلك عادة في الدول التي تعتمد على محصول زراعي واحد أو عـ دد محدود من الحاصلات الزراعية كأهم صادراتها. فالاختلال الموسمي نوع من التقلبات قصيرة الأجل لفترة زمنية أقل من سنة ويزول أثره عند عرض ميزان المدفوعات في نهاية السنة الكاملة.إن أهم أسباب هذا النوع من الاختلال ما يلي:

) الآفات الزراعية.

') ا ـ وامل المناخية أو لطبيعية مثل الجفاف والتصحر وا ـ وارث الطبيعية مثل الزلا ل

والفيضانات والسيول التي تؤدي بحياة كثير من الناس والحيوان والزراعة والتي تهدم المصانع والمنشآت الحيوية للدولة.

٣) عدم الاستقرار السياسي المتمثل في الحروب حيث يوجه فيه الكثير من العناصر الإنتاج إلى ميدان الحرب كما يتحول بعض مواقع الإنتاج إلى ساحات قتال ويترتب على ذلك انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية سواء كان ذلك للتصدير أو للاستهلاك المحلي كغذاء أساسي أو كمادة أولية ا صناعة المحلية إذ تضطر الدولة في هذه الحالة إلى زيادة الاستير د لسد النقص في حاجة الطلب المحلي. وبالتالي يقل حجم الصادرات وتزداد كمية الواردات فيظهر عجز مؤقت في ميزان المدفوعات (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ م، ص ٨٤.)

٢/ الاختلال الدوري (العجز المستمر):

يظهر هذا النوع في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد أخرى أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانباً من جوانب النشاط الاقتصادي القومي. داخلياً أو خارجياً فتتطلب حلولاً أساسية تستغرق سنوات لإتمامها أو ربما بسبب الأزمـ ات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها (السيد السريتي ٢٠١١ م،ص ٣٩٠)

حيث أن فترات الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات في صورة فائض أو عجز ويطلق عليه الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية. مثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة إلى أخرى من خلال التجارة الخارجي ، ويشترط لذلك أن تكون الدولة التي تبدأ فيها التقلبات ذات أهمية في الاقتصاد العالمي. ولعل هذا يفسر الدور الهام للا تصاد الأمر يكي في الاقتصاد العالمي أو ترابط الاقتصاد الأمريكي مع الاقتصاد العالمي. إذ أن كل الأزمات المالية مثل الكساد الكبير ١٩٣٢ م والأزمة المالية العالمية بدأت في أمريكا وانتشرت آثارها على بقية دول العالم.

ويتم الانتقال عن طريق سعر الصرف(التضخم المستور mported Inflation) في خلال فترة الرواج الاقتصادي الذي تشهده إحدى دول اقتصاديات السوق هو زيادة طلبها على الواردات من العالم الخارجي وهذا يؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاج والتوظف في تلك الدول المصدرة والعكس صحيح في حالة الكساد الاقتصادي حيث تشهد هذه الدول انخفاض في طلبها على الواردات من العالم الخارجي. وبالتالي تحدث آثار انكماشية في اقتصاديات الدول الأخرى المصدرة ولما كانت مراحل الدورة الاقتصادية لا تحدث في وقت واحد في

كل الدول أطراف التبادل التجاري كما أنها لا تتم بنفس الدرجة فضلاً عن تفاوت درجة مرونة الصادرات و لواردات فإنها تحدث آثار متباينة على موازين مدفوعات هذه الدول وبالتالي ختلال هذه الموازين (أحمد إبراهيم ٢٠١٣، ص ٨٥)

٢/ الاختلال الهيكلي (العجز الدائم):

ويكون العجز دائماً إذا ستمر لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطرعلى النشاط الاقتصادي بصفة مستمر .(السيد السريتي ٢٠١١ م،ص ٣٩)

ويعد الاختلال الهيكلي أهم وأعمق أنواع الاختلالات إذ يعكس اختلالاً متعلقاً بالهيكل الاقتصادي ذاته لأسباب عديده (طارق الحصري ٢٠١٠ م،ص ٩٠)

فهذا النوع من الاختلال يرتبط بهياكل الإنتاج والدخل والعمالة في الاقتصاد القومي مما يترتب عليه تغير أساسي في ظروف العرض والطلب،ويؤثر هذا الاختلال على هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة، إلى أن يحدث التغيير الهيكلي المطلوب في قطاعات الاقتصاد القومي بالشكل ذي يرفع من بنود المتحصلات في ميزان المدفوعات على النحو الذي يغطي المدفوعات للدولة المعنية، ويطلق على هذا النوع من الاختلال مصطلح الاختلال المزمن لميزان المدفوعات والذي يعود إلى مجموعة من التقلبات الهيكلية طويلة الأجل (أحمد إبراهيم ٢٠١٢ م،ص ٨٦)

ويمكن التمييز بين الاختلال الهيكلي في المدة القصيرة حيث يحدث بالنسبة للسلع والخدمات، بينما الاختلال في المدة الطويلة يلحق به أيضاً عناصر الإنتاج ، ونكون بصدد اختلال هيكلي في السلع والخدمات إذا حدث تغيير في ظروف الطلب والعرض من شأنه أن يؤدي ختلال ميزان المدفوعات، ونكون بصدد اختلال هيكلي على مستوى عناصر الإنتاج إذا كانت أثمان هذه العناصر الإنتاج لا تعبر عن الوفرة النسبية لهذه العناصر بالدول ، مما يؤدي إلى توزيع هذه الموارد توزيعاً غير رشيد (عادل حشيش ٢٠١٠ ،ص ١٦

وتشاهد ظاهرة العجز الدائم في موازين مدفوعات البلاد النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي على سلعة أو سلعتين (زراعة أو بترول أو معدن) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليه في الأسواق العالمية كتغيير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع محلياً أو خارجياً أو عند حدوث تقدم فني واختراعات عالمية (زينب عوض الله ٢٠٠٣ ،ص ٢٠٨)

فالدول النامية تعاني من بطء زيادة صادراتها بالإضافة إلى ضخامة وارداتها. وقد أصبحت

معظم هذه البلدان تعاني بصفة شبه مستمرة من بطء نمو صادراتها من السلع الأولية والسلع المصنعة البسيطة وأحياناً ركودها أو تدهورها بشكل مطلق، كما تعاني من تـــدهور طويـــل المدى في شروط تبادلها (السيد السريتي ٠٠٩ ،ص ٣٩)

وأيضاً من أسباب الاختلال الهيكلي:

- الانخفاض المستمر في الطلب العالمي على الصادرات خاصـــة المـــواد ا ,ليـــة التـــي تصدرها الدول النامي ، و دهور شروط التجارة الدولية وهو ما يعني الانخفاض المستمر في أسعار صادراتها الذي يصاحبه ارتفاع مستمر في أسعار وارداتها (كامل بكري ٠٠٠ ،ص ٠١)
- تغير هيكل الطلب الخارجي وتحويله إلى بعض السلع على حساب بعض السلع الأخـــرى مثل ما سجله الاقتصاد العالمي من تحول الطلب العالمي من الفحم إلـــى البتـــرول والغـــاز الطبيعي والميثانول هذا في مجال لطاقة، ومن المطاط الطبيعي إلى المطاط الاصطناعي في مجال الصناعة.
- تغير النفقات النسبية المكتسبة بين الدول؛ وذلك باستخدام التقنيات الحديثة والتي من ش أنها أن تؤدي إلى اكتساب إحدى الدول لمزايا الطلب الخارجي على صادراتها من تلك المنتجات. أي زيادة القدرة التنافسية للصادرات من خلال تقليل التكلفة وزيادة الجودة.فقد يحـــدث هـــذا الا تلال الهيكلي مثلاً إذا تغيرت أذواق المستهلكين إلى سلع بديلة أو عند اســـتخدام تقنيـــات فنية في الخارج تؤدي إلى خفض أسعار السلع الجديدة المنافسة أو يحسن مـــن مواصـــفاتها الفنية (الجودة ، والإجراءات التي تتبع عادة في مثل هذه الأحـــوال هـــي تحويـــل المـــوارد والإمكانات الاقتص ادية التي انصرفت عنها أذواق المستهلكين إلى السلع الأخـــرى. ا تجـــاه نحو فروع إنتاج جديد ، أو استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تماثل تلك التي تتبع ف ي الدول التي حدثت فيها التطورات الفنية وذلك لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الجودة تـــدعيماً للقدرة التنافسية (أحمد إبراهيم ٠١٣ ،ص ٨٦)

العوامل الكمية التي تؤثر على وضع ميزان المدفوعات: (أحمد إبراهيم ٠١٣ م،ص ٨٧)

– تغير مستوى الأسعار المحلية والعالمية: جرت العادة على التفرقة بين تغيرات الأســـعار المحلية وتغيرات الأسعار العالمية عند الحديث عن تغيرات الأسعار كأحد العوامل المســـببة للاختلال في ميزان المدفوعات ، وفيما يتعلق بأثر تغيرات الأسعار المحليـــة علـــى ميـــزان المدفوعات، فإنه يمكن القول أن حالات التضخم والانكماش لتي يتعـــرض لهـــا الاقتصـــاد القومي ا حدى الدول من شأنه أن يحدث آثاراً مناظرة علي كل من الطلـــب العـــالمي علـــي

الصادرات الوطنية والطلب المحلي على الواردات الأجنبية ، في حالة التضخم فإن زيادة مستويات الأسعار تؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات المحلية وبالتالي نقص قيمة الصادرات ، وزيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية وبالتالي زيادة قيمة الواردات.وعلى العكس من ذلك نجد أن الموجات الانكماشية تؤدي إلى زيادة انخفاض مستويات الأسعار المحلية وبالتالي تساهم في زيادة قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات مما يترتب عليه فائض في الميزان التجاري ، تتوقف هذه العلاقة على مستوى الأسعار في الدولة وعلى قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي وعلى مستوى الأسعار في الدول أطراف التبادل التجاري ، ومهما تكن أسباب الاختلال المتصل بالأسعار فإنه يمكن مواجهتها بإجراء تعديلات في سعر الصرف العملة المحلية بحيث يتناسب مع العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية.

د – تغير سعر الصرف: تعتبر تغيرات سعر الصرف بمختلف أنظمتها عاملاً مهماً في إحداث الاختلال في موازين مدفوعات الدول المختلفة. ن تقلبات سعر الصرف بما في ذلك التغيرات الناشئة عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها الحقيقية يجعل الأسعار مرتفعة في الداخل بالنسبة للأسعار في الخارج، أو تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقة من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات ، ومن المعلوم أن مستوى أسعار السلع والخدمات متفاوتة بين الدول المختلفة ، وهذا التفاوت في المستوى للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات عملات هذه الدول.بمعنى آخر هناك علاقة معينة تربط بين تغير القوة الشرائية لوحدة العملة في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق الخارجية. وقد يحدث في كثير من الحالات أن تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما بسبب ارتفاع الأسعار فيها بالنسبة للأسعار في الدول الأخرى ومع هذا تصر هذه الدولة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها دون تغيير الأمر الذي يترتب عليه عاجلاً أو آجلا ظهور اختلال في ميزان المدفوعات طلق عليه تعبير الاختلال النقدي ؛ وذلك لارتباطه بقيمة العملة المحلية والأسعار السائدة ويعتبر التضخم المحلي مثالاً واضحاً لهذا النوع من الاختلال.إن ارتفاع مستوى الأسعار داخلياً قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبياً إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية (يتوقف ذلك على مرونة الإحلال بين الواردات والمنتجات المحلية) كما أن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة بسبب ارتفاع الأسعار فيها قد يتحول إلى الدول المنافسة ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى عجز في ميزان

المدفوعات.يعالج هذا العجز عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة ، أو إعادة ا سعار إلى ما كانت عليه عن طريق تباع سياسة انكماشية مناسبة.

د – تغير مستوى الدخول الداخلية والخارجية: إن زيادة الدخل القومي في الدولة تعقبها زيادة في إنفاقها على الواردات ، وبالمثل فإن زيادة الدخول القومية في الدول الأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة المعنيه ، وبالعكس فإن انخفاض هذه الدخول يؤدي إلى انخفاض الطلب على صادرات الدولة المعنية.

تؤثر هذه العوامل الثلا ة أعلاه في حدوث اختلال في ميزان المدفوعات من خلال التأثير في الميزان التجاري وما يرتبط بها من التأثير في القدرة لتنافسية للصادرات في الأسواق العالمية.

د – تغير الاحتياطيات الدولية أو الأرصدة النقدية: تتكون هذه الأرصدة من الذهب النقدي والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة ورؤوس الأموال قصيرة الأجل.

وتتعرض هذه الأرصدة النقدية للنقصان في الحالات التالية:

. ارتفاع المضاربة في سوق الصرف الأجنبي على تخفيض العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية (ارتفاع سعر الصرف) مما يدفع البنك المركزي إلى التدخل بهدف حماية قيمة العملة المحلية إلى زيادة عرض العملات الأجنبية وبالتالي طلب العملة المحلية المتداولة في سوق الصرف الأجنبي مما يترتب عليه نقصان الاحتياطيات النقدية في البنك المركزي ، ويحدث العكس في حالة سحب جزء من عرض العملات الأجنبية ارتفاع قيمة العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية(انخفاض سعر الصرف).

. هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بسبب عدم الاستقرار السياسي أو عدم ملاءمة المناخ الاستثماري مما يترتب عليه تدفقات رأسمالية إلى الخارج وبالتالي نقص في هذه الاحتياطيات.

. ارتفاع المديونية الخارجية:على الرغم من الاقتراض الخارجي يسهل القيام بعملية التجارة الخارجية إلا أنه يؤدي في بعض الأحيان إلى صعوبات في ميزان المدفوعات؛ فالمال الأجنبي عند اقتراضه لتعجيل معدل النمو الاقتصادي يترتب عليه في نفس الوقت عبء في ميزان المدفوعات في صورة مدفوعات لخدمة الدين الخارجي والتي تشمل الفوائد والأقساط التي تنساب في اتجاه عكسي لحركة رأس المال الأجنبي. ففي حالة عدم استخدام رأس المال الأجنبي لاستخدام الأمثل، فإنه سينشأ عن خدمة الدين الخارجي ضغط زائد على ميزان

المدفوعات، نظراً لأن مدفوعات الفوائد والأقساط ستزيد بقدر لا يتناسب مع الزيادة المحققة في فائض الصادرات من السلع والخدمات.

نتائج العجز والفائض في ميزان المدفوعات:

يتم تسوية عجز ميزان المدفوعات عن طريق خروج الذهب النقدي للخارج أو نقص الأصول الأجنبية التي يمتلكها المواطنون أو زيادة الالتزامات تجاه البلاد الأجنبية ، وهذا يعني أن العجز يؤدي إلى تدهور مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد. ومن هنا تتضح خطورة العجز المستمر إذ أنه يعني تدهور مستمر في احتياطيات البلد الدولية ومن المنتظر أن يصل البلد صاحب العجز المستمر إلى وضع لا يستطيع بعده أن يقلل من احتياطياته الدولية وتكون التزاماته تجاه الأجانب قد بلغت حد أقصى لا يمكن زيادته ، في هذه الظروف يضطر البلد إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج أو تنفيذ بعض الإجراءات التي تملى عليها من قبل الدول الدائنة.

، يؤدي الفائض إلى تحسن مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد ولكن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات لفترة طويلة من الزمن ليس بالظاهرة الصحية ، وذلك لأن استمرار الفائض يعني استمرار دخول الذهب النقدي واستمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين واستمرار زيادة التزامات البلاد الأجنبية، وبعد الوصول إلى المستوى المرغوب فيه للاحتياطيات الدولية فإن استمرار تراكم الاحتياطيات الدولية فوق المستوى المرغوب فيه يثير لعديد من المشاكلات كما ذكر سابقاً. ، مما سبق فإن الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات سواء عجزاً أو فائضاً يثير العديد من المشاكلات التي تتطلب حلاً حاسماً (السيد السريتي ٢٠٠٩ م،ص ٤١٠)

ميزان سالب أو ميزان غير ملائم أو ميزان في غير صالح الدولة:

بالنسبة للميزان التجاري يكون في غير صالح الدولة عندما تكون قيمة الصادرات المنظورة أقل من قيمة الاستيراد المنظورة وبالنسبة لميزان المدفوعات يكون في غير صالح الدولة عندما يكون مجموع الصادرات المنظورة والصادرات غير المنظورة أقل من مجموع الاستيراد المنظورة والاستيراد غير المنظورة. ويسوى هذا العجز في ميزان المدفوعات عن طريق الاقتراض من الخارج (قروض خاصة أو حكومية أو كليهما معاً) أو عن طريق مساعدات ومنح تحصل عليها الدولة من الخارج، على أن هذا العجز لا يمكن ان يستمر إلى الأبد، إذ لا بد أن تعمل الدولة بالتعاون مع لمؤسسات المصرفية على اتخاذ الإجراءات التي تساعد على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وقد أنشئت هيئات دولية للتعاون مع الدول

المختلفة ومساعدتها في مواجهة العجز في موازين مدفوعاتها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإنشاء (إعادة التعمير) والتنمية (أحمد إبراهيم ٢٠١٣ م،ص ٩٢)

تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات:

معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات :

مما سبق فإن التسوية المحاسبية لميزان المدفوعات لا بد أن تتم لكي يصبح الميزان في حالة توازن، ولكن هذا التوازن المحاسبي ليس له أي مغزى اقتصادي ولا يخبرنا عن حالة المركز الاقتصادي الخارجي للبلد لهذا يتعين النظر إلى الحسابات الفرعية داخل الميزان وتحليل أسباب أي عجز أو فائض قد يوجد بها، وهكذا فالفائض أو العجز يعرف بدلالة مجموعات معينة من البنود داخل حسابات ميزان المدفوعات (محمد شافعي ٩٥٧ ، ص ٧)

ويقوم قياس الفائض والعجز في ميزان المدفوعات على أساس تقسيم بنود الميزان إلى مجموعتين يفصل بينهما خط أفقي: مجموعة توضع فوق الخط وتؤخذ على أنها تمثل البنود الأصلية في الميزان، ومجموعة أخرى توضع تحت الخط، وتؤخذ على أنها تمثل بنود التسوية. ومن الواضح أنه يمكن استخدام إما العجز (الفائض) فوق بعكس الفائض (العجز) المقابل تحت الخط لوصف مركز ميزان المدفوعات ككل.(ميرندا رزق ٢٠١٠ ، ص ١٥)

ولكي نتعرف على موقف ميزان المدفوعات من جهة النظم الاقتصادية فإننا نحتاج إلى لإضافة مفاهيم جديدة لطبيعة المعاملات التلقائية وهى المعاملات التي تتم بصرف النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل، وهى المعاملات ما فوق الخط، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة، أي المعاملات الجارية يضاف إليها أيضاً المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل من أجل تحقيق الربح، وأيضاً المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة. المفهوم الثاني هو مفهوم المعاملات المحفوزة أو الرسمية، أو معاملات التسوية التي تتضمن كافة بنود التسوية التي تتم أسفل الخط وهى أيضاً ذات طبيعة وقائية فهي لا تتم بمعزل عن باقي بنود الميزان، وإنما الغرض منها هو التسوية لما تحقق من كافة البنود الأخرى فوق الخط.

يمكن تعريف العجز في الميزان أنه تفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة، وبا تالي فإن التسوية تتم بالفارق فيما بينهما من خلال البنود أسفل الخط مثل السحب من الأرصدة الدولية. أما الفائض في ميزان المدفوعات فيظهر عندما تتفوق

المعاملات التلقائية الدائنة على المعاملات التلقائية المدينة. ويتطلب ذلك الموقف إضافة الفارق بينهما إلى البنود أسفل الخط حتى يتم تسوية الميزان مثل زيادة الأرصدة الدولية. وأخيراً يكون ميزان المدفوعات متوازياً من وجهة النظر الاقتصادية عندما تتساوى المعاملات التلقائية الدائنة والمدينة وبالتالي لا يظهر أي تغير في العناصر أسفل الخط.

ن تصنيف المعاملات التي يتضمنها ميزان لمدفوعات إلى تلقائية ومحفوزة أمراً ليس يسيراً خاصة من البيانات الإحصائية، حيث يصعب تحديد نوع المعاملات بعد أن تمت. وهناك طريقتين للتبويب اعتماداً على هذه التفرقة، الطريقة الأولى تسمى بالميزان الأساسي والطريقة الثانية ميزان التسويات الرسمياً (كامل بكري ... ،ص ٩٧).

/ الميزان الأساسي :

الميز ن الأساسي هو المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل، ويفترض أن تكون المعاملات في الحسابات المعينة مستقلة عن وضعية ميزان المدفوعات، ويقيس الميزان الأساسي درجة الاختلال في ميزان المدفوعات؛ حيث يتحقق التوازن بتساوي الفائض في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال طويل الأجل إلى الخارج أو يتساوى العجز الجاري مع تدفقات رأس المال طويل الأجل إلى الداخل .(ناهض القدرة ٠١٣ ، ص ٤٠)

حيث يوضح لميزان الأساسي موقف البلد في الأجل الطويل فهو يتعامل مع كل البنود المستقلة على أنها البنود التي يجب المقارنة بين الدائن منها والمدين لتقرر الموقف الاقتصادي لميزان المدفوعات (السيد عبد القادر ٠١١ ، ص ٣٢)

وفقاً لمفهوم هذا الميزان، فإن المتحصلات والمدفوعات التي تعتبر مستقرة سبياً في المدى القصير وتتغير في المدى الطويل لأنها تعكس الاتجاه العام للاقتصاد والسياسة الخارجية القومية – تدون فوق الخط ويكون رصيدها ما يعرف بالميزان الأساسي ، أما البنود الأخرى لميزان المدفوعات فتدون تحت الخط، إذ أنها قابلة للتغير بسرعة بسبب حساسيتها للسياسة النقدية وبداهة، فإن رصيد ا يجب أن يكون متعادلاً ولكن بإشارة عكسية مع رصيد الميزان الأساسي . وتأخذ بعض الدول بهذا التقسيم نظراً لأنه يسمح بتوجيه السياسة النقدية في الفترة القصيرة، ولكن من مشكلاته الأساسية صعوبة الفصل بين حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل. صحيح أنه يوجد اختلاف بينهما إلا أن ذلك لا يظهر بوضوح في الحياة العملية، فالاستثمار في محفظة الأوراق المالية وهو استثمار طويل الأجل قد يكون

مدفوعا بالسياسات النقدية التي تتبعها الدولة، وفي هذه الحالة لا يدون "فوق الخط" أيضاً إذا كان الدافع وراء تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هو ذات الدافع وراء تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل فلا تدون لأولى تحت الخط. يضاف إلى كل ذلك، أن أحد عيوب هذا الميزان الجوهرية أنه يخفي العجز الجاري عند استقبال الاستثمارات الأجنبية كما أنه يظهر عجزاً مزيفاً عند القيام باستثمارات في الخارج، ولذا فإن بعض الدول تفضل استخدام ما يسمى بميزان التسويات الرسمية الذي أوصى صـ دوق النقد الدولي باستخدامـ .(محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجـ ٠١٦ م،صر ٤٧٠)

٢ / الميزان الصافي وفق التسويات الرسمية:

و يه يتم وضع كافة حركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل وبند السهو والخطأ فوق الخط، أما المعاملات في الأصول الاحتياطية هي فقط التي توضع تحت الخط لكونها تعكس التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي، وتمثل حقيقة تدفقات موازنـ .(كامل بكري ٠٠٠ ،ص ٣١٠)

غالباً ما يهم السلطات النقدية أن تعرف التغيرات في الاحتياطيات الموجودة لديها ن السيولة الدولية. ذهب نقدو ، الأصول والخصوم من وحدات حقوق لسحب لدى صندوق النقد الدولـ ، عملات أجنبية قابلة للتحوي – كما أن الدر ل ذات العملات القوية يهمها أن تعرف التغيرات في التزاماتها قصيرة الأجل تجاه العالم الخارجـ ، ولذلك فقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة أشكالاً عديدة لميزان المدفوعات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ومن بين هذه الأشكال "الميزان الصافي وفق مفهوم التسويات الرسمية".ولقد استخدم هذا الميزان في الولايات المتحدة وطالب صندوق النقد الدولي الأعضاء ، تباعه. ، وفق مفهوم هذا الميزان فإن ما يدون تحت الخط يكون قاصراً فقط على حركة الاحتياطيات وا لتزامات الرسمية – سواء كانت قصيرة أو طويلة الأج – دون فوق الخط المعاملات الأخرى للميزا . ومنطق هذا التقسيم يستند إلى أن المعاملات في الاحتياطيات الرسمية للدولة هي التي تع س عملياً تدخل السلطات في سوق الصرف الأجنبي لزيادة الاحتياطيات في حالة وجود فائض أو إنقاصها في حالة وجود عجز. وعلى ذلك فإن زيادة أو نقص هذه الاحتياطيات يعد وفقاً هذا المنطق، وسيلة مناسبة لقياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، إلا أنه يعاب على هذا الأسلـ ب أنه يعتبر بعض حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل مثل : قروض البنوك التجارية الخاصة بتمويل التجارة الخارجية من مدفوعات التسوية. كما أن السلطات النقدية قد تتصرف في جزء من احتياطياتها الرسمية بالإقراض لدولة أو دول أخرى أو بالبيع للبنوك

التجارية ولا يكون الهدف من ذلك تسوية مدفوعاتها وإنما الحدّ من التسوية الداخلية.

خلاصة كل ما سبق، أنه لا يوجد أسلوب متفق عليه للمعاملات الواجب تدوينها فوق الخط والمعاملات الواجب تدوينها تحت الخط. ولذلك فإن الدول،خصوصاً لمتقدمة منها، عادة ما تلجأ إلى تِّباع أكثر من أسلوب من الأساليب السابق ذكرها عند تقدير الفائض والعجز في ميزان المدفوعات. وربما لهذا السبب يقترح البعض، بديل لتعدد المعايير التي تقيس الفائض والعجز في ميزان المدفوعات، ضرورة ربط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات في الفترة القصيرة بالطلب على العملات الأجنبية والعرض منها، وفي هذه الحالة يقال أن ميزان المدفوعات متوازن اقتصادياً إذا تساوى الطلب على العملات الأجنبية مع المعروض منها خلال الفترة موضع الدراسة، وبمعنى آخر تكون قيمة الصادرات+ قيمة التحويلات من الخارج و يمة الواردات من رؤوس الأموال= قيمة الواردات+ قيمة التحويلات إلى الخارج + قيمة الصادرات من رؤوس الأموال (محمود يونس ٠٠٣ م، ص ٩٧)

تسوية ميزان المدفوعات:

تسوية ميزان المدفوعات عبارة عن العملية التي يمكن عن طريقها إزالة الاختلال من جانبي ميزان المدفوعات الإجمالي عند ظهوره، ومن المفيد منذ البداية أن نقسم آليات التسوية في ميزان المدفوعات إلى نوعين:

- العوامل الذاتية.
- العوامل غير الذاتية عن طريق سياسات تدفع إلى التوازن .

فالعوامل الذاتية عبارة عن القوى الناتجة عن تأثيرات العجز أو الفائض ي ميزان المدفوعات، والتي تركت لتعمل بحرية دون تدخل من السلطات، فإن ميزان المدفوعات سوف ينجذب تلقائياً تجاه التوازن عن طريق التقلبات بشرط ألا يكون هناك تدخل في هذه العملية، الأمر سوف يعتبر مبتذلاً بحق بالنسبة لتدخل السلطات في هذه العملية للعد د من الأسباب، ونتيجةً لذلك فإن اختلال ميزان المدفوعات يمكن أن يستمر لفترات زمنية طوي ة، وتشتمل غير التلقائية للتسوية – تلك التي تستخدم سياسات تهدف إلى تحقيق التوا - ى لى العديد من الطرق التي يمكن للسلطات الأخذ بها لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات. و طبق هذه الطرق عند ما تشعر السل ـ ات بأن العوامل التلقائية ذات اء ية بطيئة جد ، أو عندما تقوم السلطات ولأسباب معينة بإعاقة العوامل الذاتية ولكنها ما زالت ترغب في لافي العجز أو الفائض.

الآليات الذاتية لتسوية ميزان المدفوعات:

يمكن تقسيم العوامل الذاتية لتسوية ميزان المدفوعات إلى ثلاث مجموعات واسعة تتميز بالمتغيرات التي من خلالها تعمل لإزالة الاختلال ويمكننا تحديد هذه المجموعات كالتالي :

) سعر الصرف. ') الدخل. ') السياسات النقدية.

ويمكن تقسيم العوامل النقدية كوسيلة للتسوية إلى ثلاث مجموعات فرعية:

(أ) مستوى الأسعار. (ب) سعر الفائدة (ج) الرصيد النقدي .

أولاً: السياسة النقدية كوسيلة للتسوية:

إن أحد عيوب الدخل كوسيلة للتسوية أنه يتجاهل تأثيرات عجز أو فائض ميزان المدفوعات كوسيلة للتسوية الرصيد النقدي للدول ، فاختلال ميزان المدفوعات سوف يؤثر في كمية النقود المتداولة (إذا لم تأخذ السلطات على عاتقها خطوات معينة لمواجهتها) وهذا بالتالي سوف يؤثر كوسيلة للتسوية بعض المتغيرات في الدولة مثل: سعر الفائدة ومستوى الأسعار ومقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الجمهور ، والتغير في هذه المتغيرات ذاتها سوف يؤدى إلى إنقاص عجز أو فائض ميزان المدفوعات وفي الحقيقة فإن استخدام العوامل النقدية كوسيلة للتسوية أنهما يعمل على إزالة الاختلال في ميزان المدفوعات بالكامل.

تأثيرات اختلال ميزان المدفوعات في الرصيد النقدي :

وتظهر كيفية عمل كل من مستوى الأسعار وسعر الفائدة والرصيد النقدي كوسائل للتسوية، ي إنه يجب أولاً فهم تأثيرات فائض أو عجز ميزان المدفوعات في الرصيد النقدي للدولة. وبصفة عامة ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت سوف يؤدى فائض ميزان المدفوعات إلى زيادة الرصيد النقدي ، ويؤدى العجز إلى نقص الرصيد النقدي للدولة التي تنتهج نظام تثبيت الأسعار , لا يؤدى اختلال ميزان المدفوعات إلى تغيرات في الرصيد النقدي في ظل أسعار الصرف الحرة حيث أنه لا يكون هناك تدخل من قبل البنك المركزي ، وفي هذه الحالة يعمل سعر الصرف كوسيلة للتسوية بكل قو ه ويعمل على تلاشى الاختلال في ميزان المدفوعات .

التعقيم عرضياً يمكن لمؤسسة النقد (البنك المركزي) مقابلة أي توسع أو تقلص في احتياطيات البنك المركزي الناتج من اختلال ميزان المدفوعات وهذا يمكن تحقيقه عن طريق السلوك المعارض لعمليات السوق المفتوحة. وهذا الإجراء الذي بواسطته يجعل البنك

المركزي (أي مؤسسة النقد) تأثيرات اختلال ميزان المدفوعات تأثيرات محايدة في القاعدة النقدية للدولة عرف هذه العملية التعقيم.

مما سبق ن التدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البنك المركزي للدولة سوف يغير القاعدة النقدية للدولة. وكذلك يمكن رؤية كيفية عمل كل من مستوى الأسعار وسعر الفائدة والأرصدة النقدية كوسائل لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات. وفي مناقشتنا هذه سنفترض أن التعقيم لن يحدث.

(أ) مستوى الأسعار كوسيلة للتسوية:

نتبع الخطوات التي يعمل بها مستوى الأسعار كوسيلة للتسوية دعنا نفترض أن بلد ما ينتقل من الوضع المبدئي لتوازن ميزان المدفوعات إلى مواجهة عجز قدر ١ بليون (جنيه أو دينار) شهرياً. ويحافظ البنك المركزي على سياسة تثبيت سعر الصرف إلى الحد الذي يكون فيه سعر الصرف كوسيلةً للتسوية غير اعل . فإن تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي لإبقاء لعملة عند مستوى سعرها المبدئي سوف يؤدى إلى نقص القاعدة النقدية لبلد بمقدا ١ بليون (جنيه أو دينار) وعرض النقود بمضاعف المقدار بمضاعف المقدا ١ بليون (جنيه أو دينار) لكل شهر. ومع تقلص عرض النقود يبدأ مستوى الأسعار في ذلك البلد الهبوط بالنسبة للأسعار الأجنبية، مما يؤدى إلى جعل سل ه وخدم ه أكثر جاذبية للأجانب، كما تجعل السلع والخدمات الأجنبية أقل جاذبية ا مقيمير ، وبذلك يبدأ كل من المقيمين والأجانب في التحول من شراء السلع والخدمات الأجنبية إلى شراء السلع والخدمات محلي . وهذا يؤدى إلى زيادة في الصادرات ونقص في الواردات وبالتالي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

(ب) سعر الفائدة كوسيلة للتسوية:

ينشأ سعر الفائدة كوسيلة للتسوية من الحقيقة القائلة بأن تقلص الرصيد النقدي في دولة ما يكون له تأثير في الأجل القصير في رفع أسعار الفائدة فكلما ارتفعت أسعار الـ ائدة بالنسبة للعملة الوطنير ، فإن مالكي الثروة فى نلك الدولة والأجانب سوف يحولون بعض مما يمتلكونه حالياً من الأصول الأجنبية إلى أصول وطنير ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن جز ءاً كبيراً من التيار لأية ثروة خلقت مجدداً سوف تجد طريقها إلى الأصول الوطنير ، وجزء صغير سوف يتدفق إلى الأصول الأجنبية. ويساعد هذا النشاط على توليد فائض في حساب رأس المال وطني ويؤدي إلى نقص عجز ميزان المدفوعات الأصلي .

(ج) الرصيد النقدي وسيلة للتسوية:

ينجم الرصيد النقدي كوسيلة للتسوية أيضاً من أن عجز ميزان مدفوعات بلد ما البالغ قدر، ١ بليون لكل شهر سينقص الرصيد النقدي لذلك البلد بمضاعف هذا القدر. وسوف يسمح المقيمون لأرصدتهم النقدية بأن تتضاءل فقط إلى هذا الحد قبل قيامهم باتخاذ أي إجراء حول هذا الأمر. فعندما تبدأ ا رصدة النقدية في الهبوط أدنى من المستويات فقط باكتساب وإنفاق نقود هذه الدولة بوساطة البنك المركزي إلى أي من الأطراف التي قد تشترى هذه الأرصدة في سوق الصرف الأجنبي . وأيضاً ليس هناك توسع حقيقي في القاعدة النقدية للدولة الأجنبية، ولهذا فإن معدل الإنفاق في الـ ارج سوف يميل للزيادة، كما انتقلت العملة الأجنبية من الأرصدة العاطلة لدى البنك المركزي إلى التداول الفعَّال عن طريق المقيمين الأجانب، ومثل هذه الزيادة في الإنفاق الأجنبي ستؤدى إلى زيادة الصادرات وتساعد على خفض العجز الأصلي . فإذا ما قمنا بتبديل مثالنا بحيث لتزم البنك المركزي الأجنبي بأداء كل ما يؤدي إلى ثبات سعر الصرف، بينما لا يقوم البنك المركزي بأداء أي شيء بحيث تظل وسائل التسوية الذاتية لميزان المدفوعات في العمل. بالرغم منذ لك ففي هذه الحالة سوف يتغير تصنيف ما يستحوذ عليه الأجانب من النقو – في حالة الفـ ئض الأجنبـ – المناظر للعجز فى البلد – سوف يزداد ما لدى الأجانب من النقود، كلما قام البنك المركزي بخلق وبيع عملته لمنعها من التحسن. وترتفع الأسعار الأجنبية بالنسبة للأسعار في بلـ – وتنخفض أسعار الفائدة الأجنبية وتحرر النفقات الأجنبية من قيد الرصيد النقدي وسوف تؤدي كل هذه التطورات إلى خفض العجز في ميزان مدفوعات ذلك البلد.

كل وسائل تسوية ميزان المدفوعات الذاتية التي يتم ذكرها سابقاً تميل للعمل معاً ويدعم بعضها بعض ، ومن ثم ربما تعجب كيف يمكن أن يستمر عجز أو فائض ميزان المدفوعات لفترة طويل ، تقع ا جابة في حقيقة أن السلطات قد تتدخل فعلاً في عمل وسائل التسوية بطريقة معتمدة أحياذ ، وغير مقصودة أحياناً أخرى، وإن كان عادة سعياً وراء أهداف السياسة المتنافسـ . (أحمد أبراهيم ٠١٣ ، ص ٩٢)

سياسات ميزان المدفوعات:

عندما يكون اختلال ميزان المدفوعات راجـ إلى قوى راسخة وليس سبب عارض أو مؤقت، فإنه يتعين المبادرة باتباع السياسات الكفيلة بإصلاحه وتصحيحه وإعادة التوازن إليه مرة أخرى. وإلا انتهى الأمر بنفاذ احتياطيات الدولة الخارجية أو بلوغ مديونيتها للعالم

الخارجي حداً خطيراً ولا يستطيع أحداً أن يقرضها، وتصبح الدولة في مركز حرج لا يتوافر لها أي غطاء كافي ضد التقلبات قصيرة الأجل في ميزان مدفوعاتها. وتنحصر هذه السياسات التي يمكن للحكومة اتباعها لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات في ثلاث سياسات عامة (ميراندا رزق ٢٠١٠ ، ص ٩٠)

١. اتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية.

٢. إجراءات تخفيض في سعر الصرف.

٣. فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية .

الفصل الثالث

تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان

المبحث الأول: منهجية تطبيق سياسة التحرير في الاقتصاد السود ي

المبحث الثانـ : خطط وبرامج الاقتصاد السوداني خلال فترة التحرير الاقتص دي

المبحث الثالث: سياسات وإجراءات الاقتصاد السود ي خلال فترة التحرير ا قتصادي

المبحث الأول

منهجية تطبيق سياسة التحرير الاقتصـ ـي في السودان

شهد الاقتصاد السوداني طيلة الحقب الماضية تدهوراً اقتصادياً مستمراً ونمواً متدنياً، وفي بعض الأحيان سجل الاقتصاد السوداني معدلات نمو سالبة، تقابلها من جانب آخر معدلات نمو أعلى في عدد السكان، مما أدى إلى تدهور مستمر في قيمة الدخل الحقيقي للأفراد، وتزامن مع تدني الأداء في نمو الاقتصادي(الناتج المحلي الإجمالي) تسارع في ارتفاع معدلات التضخم، وترتب على ذلك تدهور مستمر في المدخرات المحلية القومية، كما شهدت تلك الفترات نقصاً واضحاً في الغذاء وتفشي المجاعات. أما مستوى الخدمات الصحية والتعليمية قد تدهور بدوره وتفشت الأمراض المستوطنة، وما زالت نسبة الأمية في السـ دان من أعلى النسب في العالم. وقد أدى هذا التدهور إلى آثار سالبة على النسيج الاجتماعي تمثلت في النزوح الجماعي إلى المدن وهجرة العقول والأيدي العاملة الماهرة إلى خارج البلاد (عبد الوهاب شيخ موسى ٢٠٠١ ، ص ١٠)

ـ يعد الاستقرار الاقتصادي في أي قطر المدخل الذي يمكن من خلاله ن تنفذ تداعيات ومخاطر العولمة إلى مفاصل الاقتصاد الوطني، وإن واقع الاستقرار الاقتصادي يعتمد على وجود الأرضية الاقتصادية الراسخة والقادرة على تمكين البلاد من مواجهة تحد ات العولمة وامتصاص صدمتها لتتجاوز بها التهميش والانكفاء على الذات. ويعتمد تحقيق الأرضية الراسخة للاقتصاد الوطني على الاستقرار الاقتصادي الذي يتوازن فيه العرض والطلب الكليان وتتحرك مؤشرات الاقتصاد الكلي في توازن وتناسق داخلي متناغمين، ويتطلب تحقيق التناسق ين السياسات المالية والنقدية والتجارية والذي يعد ن أهم متطلبات إيجاد التوازن الاقتصادي الكلي والتناسق بين مؤشرات الاقتصاد الكلي المتغيرة والمتحركة. ومن متطلبات هذه التوازنات خلو البيئة الاقتصادية من التشوهات الهيكلية المؤدية إلى اختلال استقرار نظم أسعار لصرف غير الواقعية وغير المرنة والقيود على الأسعار وانسياب حركة السلع والخدمات.

وبـ ; وف على التطورات الاقتصادية في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية و بحث عن الأسباب الحقيقية للأزمات والمشاكـ ت الاقتصادية التي لازمت الاقتصاد السوداني طيلة هذه العقود، يتضح أن أبرز سمات الأزمة الاقتصادية خلال الحقب الماضية تتمثل في اختلال التوازن بين الطلب والعرض الكليين نتيجة للتشوهات الهيكلية في

الاقتصاد، واختلال التوازن والتناسق الداخليين بين العناصر ومؤشرات الاقتصاد الكلي المتغيرة، حيث عمت الفوضى في نظم سعر الصرف وهيمن عليها النشاط الموازي، وجمحت معدلات التضخم نتيجة لانفلات الضوابط المالية وغياب الشفافية في أداء الموازنة العامة وتراخي الانضباط في السياسات المالية والنقدية ، واختل التوازن في الحساب الجاري الخارجي لتراجع أداء الصادر وتذبذبه وعدم الاستقرار في سياسات الاستيراد، وعجز الدولة عن مقابلة التزامات خدمة الديون الخارجية، فتوقفت تدفقات القروض والعون الخارجي واستفحل الاختلال في ميزان المدفوعات وتدهورت علاقات السودان مع المؤسسات والدوائر المالية والاقتصادية الدولية، والإقليمية والقطرية، وانعكست تداعيات وآثار هذه التطورات السالبة على مسار الاقتصاد السوداني وعلى مجمل أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية.

تزامنت مع هذه التطورات الاقتصادية تطورات سياسية وأمنية وطبيعية سالبة والتي ترادفت مع تداعيات التطورات في الاقتصاد لتؤدي إلى تراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي جراء التدهور في أداء القطاعات الإنتاجية مما حال دون استفادة السودان من موارده الطبيعية والبشرية الهائلة، واستغلالها في النمو الاقتصادي ورفع مستوى الحياة للشعب،وصل التدهور الاقتصادي في السودان قمته في أعقاب الثمانينات والنصف الأول من التسعينات (يوسف خميس وآخرون، ٢٠٠٤ ، ص ١٠)

التطور التاريخي لمسيرة الاقتصاد السوداني حتى عام ١٩٨٩ م:

السمة الأساسية للاقتصاد السوداني في الماضي – منذ الحرب العالمية الثانية – أنه كان اقتصاداً منظماً بل يمكن وصفه بأنه اقتصاد تحكمي تتحكم فيه الدولة عن طريق سيطرة شبه كاملة على القطاع الخاص قانونياً واقتصادياً. (عبد الرحيم حمدي، ٢٠٠٤ ، ص ١١)

حيث كانت هناك قوانين تحكم الأسعار وتحكم مستويات وهوامش أرباحها بالنسبة (للمستورد، والجملة)، إضافة إلى وجود آليات تنظم وتحكم تدفق السلع والخدمات إلى داخل وخارج الاقتصاد،بطريقة مكثفة هي طريقة الترخيص والكوتات (والامتيازات) أي تنظيم إداري لحجم التدفق (الوزارات المختلفة تجارة، صناعة، زراعة، وحتى المياه للمشاريع في لجنة سحب مياه النيل) ثم جاءت مرحلة تولت فيها الدولة مباشرة إنتاج هذه السلع والخدمات الاقتصادية ، أي ليس مجرد تنظيم بل تتولى الدولة احتكار إنتاج سلع وخدمات، من خلال عدد هائل من الهيئات والمؤسسات. حيث يعتبر السودان من أقدم الدول العربية والإفريقية التي اتبعت مبدأ التنمية المبرمجة التي تطورت إلى خطط وإستراتيجيات مع تصاعد حاجة

المجتمع للنمو والتطور وتحدياته فقد جاء البرنامج الاستثماري الأول من خلال أول خطة خمسيه في الفترة من ٩٤٦ ٩٥١ م ثم جاء البرنامج الخماسي في الفترة ٩٥١ ٩٥٦ م وقد هدفت هذه الخطط إلى تفعيل إنتاج القطن في منطقة الجزيرة والإنتاج المعيشي خاصة في مناطق النيل الأبيض والأزرق والجزيرة بهدف خلق استقرار للسكان وقد واجهت هذه الخطط وتلك المحاولات التخطيطية التي تلتها ضغوطاً مالية أدت إلى تباع خطط سنوية، إلا أن عدم وجود كوادر مؤهلة للقيام بالجوانب التحليلية للمشروعات المنفذة وإعداد الأولويات كانت محصلة الفترة مشروعات لا يربطها رابط أو هدف محدد وكانت في إطار القطاع العام إذ لم يكن هناك تشجيع للقطاع الخاص .(أيوب سيد أحمد ٠١٥ ، ص ١١)

ثم جاءت برامج تنموية سنوية ٧٠ ٨ ٨٠ ٩٥٩ م استمرت حتى عام ٠ ٩٦١ ، (سمير قاسم ٠١٤ ، ص ٢)

عقب ذلك جاءت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٠ ٢٠/ إلى ٠ ٩٧١ م وهي أول خطة حقيقية للتخطيط الشامل هدفت إلى زيادة مستوى دخل الفرد الحقيقي عن طريق الزيادة المقدرة في الدخل القومي الفعلي نتيجة نمو مقبول في الناتج الإجمالي، وتوسيع البنية الاقتصادية(التنويع)، والزيادة المقدرة في الصادرات مع إيجاد بد ل للواردات مع تحقيق ا كتفاء الذاتي من الشاي والبن والسكر، ومزيد من التحسن في الأحو ال الاجتماعية والخدمات، وزيادة فرص العمل، والحفاظ على مستوى ثابت نسبياً للأسعار، بالإضافة إلى خفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بما يعادل ٤٩,٥ مليون جنية (محمد سليمان ٠٠٢ ، ص ٧٦)

شد دت هذه الفترة عدة تطورات سياسية داخلية وخارجية أثرت على التطورات الاقتصادية وامتدت آثارها السالبة لعقدي الثمانينات والتسعينات وخلقت مشاكلات اقتصـ دية وسياسية موروثة إلى يومنا هذ ، وثم ضعت الحكومة المايوية خطة خمسية في الفترة ما ين م ٠ ٧١ إلى ٤٠ ٩٧٥ م و تي أسند وضعها لخبراء سوفيت. ولكن عدلت هذه الخطة بخطة أخرى سميت الخطة الخمسية المعدلة في ٢ ٩٧٣ م. حيث تخذ العهد المايوي منهجية شتراكية ولكن تم التراجع عن هذه المنهجية في عا ٩٧٢ م فتاه المنهج التخطيـ ي بين المنهج الاشتراكي، ومنهج التخطيط المختلط. (أيوب س د أحمد ٠١٥ ، ص ١٤)

دأ النظام المايـ ي بالتوجه الاشتراكي الرامي إلى التحول الاشتراكي في نظام الحكم والاقتصاد، وعليه فقد قام النظام بمصادرة وتأميم استثمارات القطاع الخاص القائمة والنشاط

التجاري والقطاع المصرفي بأكمله، وقام بتفعيل وتشديد القوانين المقيدة للحركة الاقتصادية. كما قام النظام بالتحكم في الأسعار في مستويات الإنتاج والاستيراد والتوزيع مع تحديد سقوف للأرباح وتشديد الرقابة على تحويلات العملات الأجنبية والتعامل فيها، وتكثيف الرقابة على الأسواق وإقامة محاكم ميدانية لمحاكمة المتجاوزين لقوانين الأسعار (عبد الوهاب شيخ موسى ٢٠٠١ ، ص ٥٠)

وكان الهدف من برامج العمل المرحلية ١٩٧٢ م تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحقيق الوفرة في السلع الزراعية للصادر واستوعبت هذه البرامج في الخطة الخمسية المعدلة بزيادة عامين للخطة الخمسية. (سمير قاسم ٢٠١٤ ، ص ٠)

في النصف الثاني من السبعينيات جاءت الخطة السداسية ١٩٧٧/ ١٩٧٨ ١٩٨٢/ ١٩٨٣ م كخطة طويلة المدى وضعت لتمتد إلى ١٩٨٤/ ١٩٨٥) لتحقيق نمو سنوي للناتج القومي قدره ٥ % وتحسين الخدمات وميزان المدفوعات وتوزيع الاستثمارات وزيادة المشاركة في عملية التنمية في هذه الخطة انفتح الباب واسعاً للاستدانة الخارجية. التي عجلت بالانحراف حو المديونية وأدى ذلك إلى بروز أزمة اقتصادية في ١٩٨٧ م فاهتزت المصداقية والأهلية للاستدانة من الدول والمؤسسات المانحة (أيوب سيد أحمد ٢٠١٥ ، ص ١٧

أعطت هذه الخطة الأولوية للقطاع الزراعي وتبنت ما يسمى بالبرنامج الزراعي ٥ ٠٠٠ م وهو ذومرحلتين الأولى ١٩٨٦ ٥ م والمرحلة الثانية ٥ ٠٠٠ م، وكان من أهداف هذه المرحلة الأولى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء للسودان مع إنتاج فائض للتصدير للدول العربية في المرحلة الثانية – أي بعد ١٩٨٥ م. وكان تقدير حجم الاستثمار الكلي لهذا البرنامج يبلغ أكثر من ٦ مليار دولار أمريكي حيث تزامن مع زيادة حجم الفوائض المالية في الدول العربية النفطية وقيام العديد من مؤسسات التمويل العربية ، اتجاه الدول العربية لدفع التنمية الزراعية في السودان مع برامج العمل المرحلية ا ي وضعت بعد تعديل الخطة الخمسية ١٩٧١/ ١٩٧٢ م ٤ ١٩٧٥) وكذلك الخطة السداسية ١٩٧٧/ ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ – ١٩٨٣ م وتم إنشاء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في السودان للاضطلاع بمهام التنمية الزراعية يه لكن جهودها تعثرت، ولم يستفد السودان من هذه السانحة النادرة لأسباب هم ا سوء الإدارة الاقتصادية والتشوهات في هيكل الاقتصاد السوداني المتمثلة في التوسع المستمر في دعم السلع الاستهلاكية مثل(الخبز، السكر، والمواد البترولية) إلى جانب القيود الإدارية والاقتصادية التي أعاقت حركة الاقتصاد والطاردة للاستثمار، ،تفاقم الخلل في الحساب الخارجي عندما بدأ الارتباك وانفلتت المؤسسية في التعامل مع الاقتراض الخارجي؛

حيث تعددت نقاط الارتكاز وه منة رئاسة الجمهورية على التفاوض مع مصادر التمويل الخارجية للحصول على قروض تجارية صيرة المدى أو تسهيلات ائتمانية، مما أدى إلى مزيد من التدهور في موقف الحساب الخارجي وعجز الدولة عن مقابلة التزامات القروض الخارجية المستحقة، شكلت هذه التسهيلات الائتمانية والقروض التجارية قصيرة ومتوسطة المدى أعباء مالية والتزامات مستحقة لم تستطع الحكومة الإيفاء بها (عبد الوهاب شيخ موسى ٢٠٠١، ص ٨٠)

شهد عهد اثمانيات تفجر الأزمات في السودان حيث أزمة الركود التضخمي، وتفجير حرب الجنوب، والتصحر والجفاف (يوسف خميس وآخرون، ٢٠٠٤، ص ١٠

إن ارتفاع الدين الخارجي واهتزاز العلاقات الدولية بعد موجات الركود التضخمي واشتداد سياسات الحماية في الدول الصناعية وأزمة الديون في عام ١٩٨٢ م والتي تداخلت فيها الأجندة الدولية مع الوطنية ودخلت الدول النامية المدينة ومنها السودان في برا ج التركيز الاقتصادي والإصلاح المالي في إطار برامج استثمار ثلاثية متوالية هدفت إلى معالجة الديون الخارجية وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتحريك قطاع الصا ر وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٨٧ م حيث تم إعداد البرنامج الرباعي ١٩٨٨ - ١٩٩١م ذي لم يحظ بالتنفيذ.

تقييم تجربة التخطيط الاقتصادي في السودان حتى العام ١٩٨٩ م:

مما سبق يتضح إن عملية التخطيط والتنمية في السودان قد عان ت من عدم الاستمرارية حيث لم يتم إكمال أي خطة حتى نهايتها وبالتالي لم تجر عمليات تقييم فاعل لها يتم على ضوئه وضع الخطة التالية على أساس متين من الإدراك بحجم المشاكلات وعظم المتطلبات وطموح الآمال. ولقد عمق هذا الإدراك النتائج المادية التي انتهت عليها تجربة لتنمية الاقتصادية في السودان حتى عام ١٩٨٩ م والتي تمثلت في تعرض الاقتصاد السوداني خلال عقد الثمانينات لفترة كساد تضخمي طويل هبط فيه متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي أقل من ٥ ٪ ، وفقد القطاع الزراعي دوره الرائد في تحريك الاقتصاد الوطني حيث تدنت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١ % مقارنة بمعدل ٠ % خلال الفترة من ١٩٧٥ ١٩٨٤ م وصاحب ذلك سوء إدارة الموارد الطبيعية المتجددة وتدهور عناصرها ومنظومتها البيئية، كما عانى القطاع العام من تزايد عدد المؤسسات العامة خاصة بعد موجة المصادرات والتأميم في أوائل السبعينات، وازدادت بالتالي هيمنته واحتكاره لمفاصل الأنشطة الاقتصادية ولم يصحب ذلك تحسن في أداء هذه المؤسسات

العامة باعتبارها مورداً مهماً للإيرادات القوم ة، إضافة إلى ذلك اعتمدت الموازنة العامة منهج دعم السلع الأساسية من موارد غير حقيقية الأمر الذي قلل من شفافيتها و تأثير في مرونة السوق والأسعار وفي تدهور القطاع خارجي، كما عانت سياسات الاقتصاد لكلي من سيادة النظرة الجزئية وغياب النظرة الشمولية مما أدى إلى ضعف القدرة على التصدي لمشاكـ ت الإنتاج وكسر سياج الركود وانكسار الاقتصاد الوط ي وزاد بالتالي من فترة استمراره، كذلك أدت هيمنة القطاع العام إلى انتهاج سياسات كلية متشددة فبجانب الإصرار على دعم السلع الضرورية، تكثفت عمليات التدخل الإداري في تحديد الأسعار مما ساعد في اتساع السوق الموازي وأدى ذلك إلى الندرة في السلع الأس سية كالبترول والغاز والسكر والصابون وغيره وتأثرت بذلك حركة التجارة الداخلية والخارجية والتي خضعت لنظم معقدة ، ن الإلزام والتسجيل والتسعير، ، فشل استدامة نظام سعر الصرف واستمرار تقييد سعره إدارياً، مع انفلات سعره في السوق الموازي، ، ارتفاع حجم ديون السودان الـ ارجية وحرمان السودان من الاستفادة من موارد صندوق النقد الدولي منذ عام ٩٨٤ . وارتفعت مديونية السودان الخارجية خلال الفترة من ٩٨٤ م حتى عام ٩٩٠ م من ٦ مليار إلى ١٣،٩ مليار دولار وارتفعت المتأخرات إلى ١،٥ مليار دولارعام ٩٨٥ م إلى ٨،٥ مليار دولار في عام ٩٩٠ ، ، هبوط صادرات السودان إلى أدنى مستوى لها بعد ارتفاعها خلال فترة السبعينيات من متوسط ٦٥٦ مليون دولار خلال الفترة ٧٣/ ٤ ٠٠ ٩٨١ م إلى متوسط ٤٩٥ مليون دولار خلال الفترة ٨١ ٢ ٠٩ ٩٩٠ ، ، تدهور دخل الفرد خلال الفتر ٨ – ٩٨٩ م بحوالـ ١ % الأمر الذي نتج عنه ازدياد ، عدل الفقر ، مع توسع الاقتصاد الموازي نتيجة لسياسات التسعير الإداري والقيود على التجارة الداخلية والخارجية، ، تركز العمل المصرفي في المدن دون الأرياف وابتعاده عن صغار الحرفيين والمنتجين نتيجة لسيادة نظم التمويل المصرفي التقليدي، كذلك ساعدت السياسات النقدية في تمويل الأنشطة غير الإن اجية ولم يتم ربط الائتمان بسقوف وأولويات قطاعية محددة لصالح الإنتا ، ، تراجع معدل الادخار المحلي م ٢ % من الناتج المحلي الإجم ي عام ٩٧٦ م إلـ % فقط عـ ٩٨٩ . ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم لى حوالي % في نهاية الثمانينات، ، ارتفاع نسبة الإنفاق العام في الناتج المحلي إلى ٢ % ، ، هبوط معدل الإيرادات من لناتج المحلي إلى ٦ % عام ٩٨٩ م، ، تدهور الحساب الجاري إلى متوسط سالب ٤٠٠ مليون دولار خلال الفترة ٧/ ٨ ٠٩ ٩٩٠ م بدون الفوائد وإلى ١٠٨٩ مليون دولار شاملاً الفوائد. (سمير قاسم، ٠١٤ ، ص ٢)

تكشف المؤشرات الإنمائية عن حصيلة التنمية المخططة خلال فترة السبعينات والثمانينات وبدراسة الأسباب الحقيقية نجد أن الإدارة الاقتصادية في إجمالها كانت السبب المباشر في ذلك وبدأ جلياً أن ضعف الموارد لم يكن السبب الرئيسي فلقد أتيحت للبلاد فرصة ذهبية خلال سبعينات والثمانينات حينما توفر التمويل الخارجي نتيجة لتراكم الفوائض المالية البترولية بمعدل ٨٠٠ مليون دولار في المتوسط السنوي خلال الفترة ٩٧٥ - ٩٨٥ م، أضف لى ذلك الاستقرار الأمني الذي حدث بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا في عام ٩٧٢ م لوقف الحرب في الجنوب وقد نتج عن ذلك قيام مشروعات كبرى في البلاد إلا أن الوضع تأزم منذ بداية عام ٩٨٣ م بعد اشتعال فتيل الحرب مجدداً ودخول البلاد بعد ذلك في مشاكلات سياسية وحالة عدم الاستقرار التي أفضت إلى الأزمة الطاحنة التي شهدتها فترة الثمانينات والتي تفاقمت جراء تضافر الظروف الاقتصادية المتردية والعوامل الطبيعية المتمثلة في آثار التصحر والجفاف التي ضربت البلاد عدة سنوات. الأمر الذي أدى إلى حدوث مجاعات على نطاق واسع وتدهور مؤشرات الأمن الغذائي وما تبع ذلك من حركة انتقال وهجرة داخلية وخارجية متزايدة أدت إلى بداية تفاقم أزمة المدن الضغط على الخدمات. (وزارة المالية، ٢٠١٤، ص ٢)

استمر ذلك التدهور بوتيرة متسارعة جراء مجموعة من العوامل والظروف المحلية والدولية مما أدى إلى تصاعد فجوة الموارد الداخلية والخارجية وتراكم الديون الخارجية وأعباء خدماتها، فتزايد اعتماد البلاد على المساعدات الخارجية خلال تلك الفترة وكان له أثر واضح في حالة الاسترخاء والجمود التي صاحبت الأداء الاقتصادي وعطلت القدرات الوطنية وأضعفت المؤشرات الاقتصادية الكلية (الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، ٢٠٠٤، ص ٥)

أدى كل ذلك خاصة تراجع الإنتاج الزراعي إلى مزيد من التدهور في الحساب الخارجي، ومزيد من الخلل في ميزان المدفوعات؛ حيث توسع تراكم متأخرات الديون الخارجية، مما أدى إلى توقف تدفقات رؤوس الأموال الخارجية وبالتالي إلى مزيد من التدهور في البنيات الأساسية لتوقف صيانة الأصول في القطاعات الإنتاجية والخدمية،مهدداً ذلك بمزيد من التدهور في الإنتاج.ومما أدى إلى تفاقم التدهور الاقتصادي وتأزمه.عدم الاستقرار السياسي وغياب برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي قادرة على إزالة التشوهات في هيكل الاقتصاد الكلي، وتنشيط حركة الاقتصاد التي أصابها الجمود من جراء القيود علي سقوف الأرباح، وتبني نظام سعر صرف غير واقعي ومتعدد وغير مستقر وبسبب اختلال

التوازن في القطاع المالي والنقدي، وتوسع الصرف خارج الموازنة مع تراجع في أداء الإيرادات العامة، مما شكل ضغوطاً علي الطلب الكلي، وبالتالي إلى مزيد من الاختلال في التوازن الداخلي والخارجي ومزيد من تـ ميق الأزمة الاقتصادية (عبد الوهاب شيخ موسى ٢٠٠٢، ص ١٩)

منهجية تطبيق سياسة تحرير الاقتصادي على الاقتصاد السوداني :

فرضت الظروف – التي تمت الإشارة إليها سابقاً – على السودان ضرورة إجراء إصلاحات جذرية عميقة في بنية الاقتصاد السوداني ومؤسساته الاقتصادية وتحويلها من سلطة وإدارة الدولة بالاتجاه نحو اقتصاد تقوده آلية السوق، وذلك بسبب تعثر تجربة قيادة القطاع العام على المدى البعيد في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في الوصول إلى معدلات نمو مرتفع وإحداث تنمية مستدامة، وبالفعل وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تبنى السودان سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير ١٩٩٢ م وفقاً لمنهجية اقتصادية تتبلور أهدافها العامة في تحريك الجمود في الاقتصاد وإزالة التشوهات الهيكلية المتراكمة منذ بداية السبعينيات والتي تركزت على القيود والضوابط التي كبلت حركة التجارة في السوق وخاصة والواردات الصادرات وتحديد أرباح الأعمال وحد أعلى للأسعار في كل المستويات ، الإنتاج التوزيع، وتقييد حركة سعر الصرف الذي لم يعد يمثل سعر الصرف الحقيقي للجنيه السوداني.وقد عاقت هذه السياسات والإجراءات انطلاق الاقتصاد السوداني وخلقت خللاً جسيماً في الوضع المالي، وتراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كما تدهور مستوى أداء الصادر، وبالتالي خلق مزيد من الضغوط على الحساب الجاري وميزان المدفوعات. ويعتبر برنامج التحرير الاقتصادي أول برنامج من نوعه يتم اتخاذه منذ بدأ الخلل يسري في مفاصل الاقتصاد السوداني منذ مطلع السبعينات، حيث اتضح أن تنفيذ هذا البرنامج كان ضرورة قصوى لتحريك القدرات الكامنة في الاقتصاد الوطني، وأول عمل اقتصادي كبير يهدف إلى الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد السوداني الذي يعاني كثيراً من الصعوبات والاختناقات التي ترتبت عليها تشوهات توظيف الموارد وتدهور الإنتاج وخلل في التوازن الداخلي والخارجي وبذلك يعتبر البرنامج نقطة تحول في مسار الاقتصاد السوداني (عبد الوهاب سيخ موسى ٢٠٠١ ، ص ٦)

حيث أن محاصرة مثل هذا الوضع المتأزم كان يتطلب بالضرورة وضع برنامج إصلاح اقتصادي وهيكلي شامل ومتوسط المدى، يهدف إلى إزالة التشوهات وإصلاح مالي ونقدي

ليؤدي إلى رفع الإنتاج واحتواء التضخم الذي بلغ عندئذ معدله ٥ ، وإصلاح نظام سعر الصرف وتحرير القيود على حركة الاقتصاد، ورفع مستوى الصادر، وتشجيع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج. وكان من المؤمل أن يؤدي تنفيذ مثل ذلك البرنامج إلى تحقيق زيادة معدل نمو الادخار المحلي وزيادة حجم الاستثمار من المستوى المتدني آنذاك والبالغ ١ % من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود ٥ . وتخفيض عجز الحساب الجاري من حوالـ % إلى حدود ٥ (عبد الوهاب شيخ موسى ٢٠٠٠ ، ص ٩)

وتعرف هذه الفترة على أنها البدايات الفعلية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في السودان حيث شهدت البلاد حينها المحاولات الجادة لتوفير متطلبات الانتقال من اقتصاد التحكم إلى اقتصاد السوق وذلك بهدف إصلاح الخلل الذي أصاب البنيات الاقتصادية حيث كان ذلك نتاج لأسباب داخلية وخارجية تداخلت مع ظروف سياسية خلقت البداية لأزمات اقتصادية تطورت منذ سبعينات القرن العشرين إلى أن وصلت أواخر الثمانينات من القرن نفسه إلى حالات اختلال مستعصية الحلول الأمر الذي ستدعى ضرورة البحث عن معالجات تفضي إلى قيام البنية المؤسسية اللازمة لإدارة برامج الإصلاح الاقتصادي المتسمة بالكفاءة حيث تتطلب هذه البرامج

١ نظام معلومات كفء قادر على المراقبة والضبط والتنظيم.

٢ نظام مراقبة قادر على تحري الأداء الحر لآلية الأسعار والتعرف على مهددات تفاعل قوى السوق التي تنتج الاحتكار والسلوكيات الساعية للكسب الربحي.

٣ وجود نظام قضائي فاعل يحترم التعاقدات ويمكنه البت بسرعة في المنازعات.

٤ نظام مالي وضريبي فعال يمكن الدولة من الحصول على مواردها لمقابلة التزاماتها أنور أحمد ٢٠١٣ ،ص ٢١)

وهو ما يؤكد دور الدولة في النظام الاقتصادي الحر وأهمية أن يكون لها دور قوي وفعال (Grbowski,R andM,1996, pp273)

أهمية ومبررات تطبيق سياسة التحرير على الاقتصاد السوداني :

إن سياسة التحرير الاقتصادي في السودان تستمد أهميتها من عاملين أساسيين أحدهما خارجي لارتباطه بمستجدات العالم الاقتصادية، وآخر داخلي ذو علاقة بالوضع الاقتصادي الداخلي القائم بالبلاد.

العامل الخارجي لأهمية تطبيق هذه السياسة بالسودان، يأتي من برامج هذه السياسة الي تعتبر في جوهرها عملية توجيه موائمة للاقتصاد الوطني وفقاً لأهداف مستجدة أو

موضوعة سلفاً من أجل تخفيف الآثار السلبية المتولدة عن طبيعة التحولات التي طرأت على بنية ونظم الاقتصاد الدولي؛ حيث تشتمل عمليتي التوجيه والموائمة هذه على أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر على وضعية الدولة. البعد الاقتصادي يأتي في مقدمة الآثار المنطوية على تطبيق هذه السياسة وبما له من علاقة ممتدة مع بقية دول العالم، حيث نجد أن السودان دولة نامية تعاني من أزمات كبيرة في مكونها الاقتصادي وعلاقاتها الاقتصادية مع العالم، حيث تمثل أزمة الدين الخارجي العامل الأبرز في هذه الأزمات، أمر لذي استدعى ضرورة البحث عن آلية لإحداث تحسن في إدارة الدين الخارجي وتوجيهه نحو الموارد الاقتصادية وتخفيض الإنفاق الاستهلاكي الاقتصادي، بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهود لاستعادة الثقة مع الدائنين وتأسيس علاقة ايجابية مع مؤسسات العالم الاقتصادية من أجل إحد ث انفراج يؤدي إلى تدفقات العون الخارجي خاصة بعد توقف آخر قنوات الدعم المتمثلة في دول الخليج العربي بعد أزمة الخليج الثانية، وما تبعها من مواقف سياسية أدت إلى انقطاع العون الخارجي من هذه الدول، فكان لابد من معالجة جذرية لهذه الأزمة لتمكين البلاد من رفع قدر تها في إنفاذ البرامج التنموية ومقابلة نفقات الأنشطة الاقتصادية، حيث أصبح أمر القيام بالإصلاحات الاقتصادية وإطلاق الحريات في النشاط الاقتصادي، ضرورة اقتضتها الشروط الموضوعة من دول العالم الصناعية والمؤسسات الاقتصادية العالمية، للدول الساعية لإقامة علاقات ا جابية مع هذه المؤسسات والدول، وذلك انطلاقا من التوجه الفكري السائد في نمط العلاقات الاقتصادية العالمية حديثاً.

أما العامل الداخلي يرجع إلى أن أهمية تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي يكمن في قدرة آليات تطبيقها على مواجهة حالة التردي والاختلال الاقتصادي لذي أصاب نظ م وأنشطة الاقتصاد السوداني وأدى إلى انهيار مؤسساته؛ حيث تجلت أبرز مظاهر هذه الأزمات تدني مستوى القدرات الإنتاجية للأنشطة الزراعية , تدني إنتاجية القطاع الصنا ي الذي يعتمد بشكل أساسي على مخرجات القطاع الزراعي , لا، تلال في القطاعين النقدي والمالي , ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ضعف مكون النقد الأجن ي الكافي لمقابلة متطلبات الدولة، عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد مع بالإضافة إلى الاختلال الهيكلي ي مؤسسات القطاع العام بالبلاد والذي يتصف بجملة من الخصائص:

- تدني مستوى الكفاءة الذي أدى بدوره إلى تدني حجم الإنتاج ومعدلات لإنتاجية.
- ضعف آليات الرقابة والمحاسبة مما أدى إلى غياب الضبط وانتشارالفساد بهذه المؤسسات.

• ارتفاع معدلات السياسة الحمائية الأمر الذي يفقد هذه المؤسسات الميزات التنافسية ي الأسواق بسبب ارتفاع القيمة الحقيقية لتكلفة إنتاجها.

• ضعف أداء الكفاءات العاملة بهذه المؤسسات وافتقارها أحياناً لبرامج التدريب والتطوير لرفع مستوى مهاراتها مع كثرة حالات الهجرة للفئات الماهرة بحثاً عن أوضاع أفضل مما أدى إلى تدني عائد هذه المؤسسات.

• غياب الدافعية في أداء عنصر العمل بهذه المؤسسات لانخفاض العائد عن مثيله في مؤسسات القطاع الخاص أنور أحمد ٠١٣ ، ص ١٠)

أهداف سياسة تحرير الاقتصادي السوداني :

هـدفت سياسة تحرير الاقتصاد السوداني إلى تحريك جمـود الاقتصـاد السـوداني وتوجيهه نحو الإنتاج، وحشد كل الطاقات المتاحة لكل من يرغـب داخليـاً وخارجيـاً فـي المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لفتح باب المشاركة للجميع، وتحقيق توازن اجتماعي بحيث لا تتم عملية تحريـك الاقتصـاد على حساب الفئات الضعيفة اقتصادياً وقد حددت الوسائل العامة للبرنامج في التركيز بصورة كبيرة على التنمية الزراعية، وتحرير الصادر وتقديم الدعم اللازم له، وتوفير موارد داخليـة وخارجية حقيقية من العملات الصعبة للمساعدة في تحقيق أهداف البرنامج. (محمد رحمة، (ب،ت)، ص ٨٢)

كما هد ت سياسة التحرير في المدى القصير (التثبيت الهيكلي) إلى إعـادة التـوازن الداخلي في ا قتصاد بإتباع سياسة انكماشية تؤدي إلى ضغط الطلب الكلـي حيـث تتمثـل إجراءات هذه السياسة في خفض قيمة العملة الوطنية، وخفض الإنفاق العام برفع الدعم عـن السلع والخدمات ورفع كفاءة الأجهزة الإيرادية لزيادة إيرادات الدولة ويتم ذلـك مـن أجـل تخفيف العجز في الموازنة العا ة، , خفض معدلات التضخم وذلك عبر التحكـ فـي عـرض النقود بامتصاص فائض السيولة الزائدة غير المقيدة وتحرير أسعار الفائدة الدائنـة والمدينـة وتوحيد سعر الصرف ، , إلغاء القيود الحمائية من أجـل رفـع القـدرات التنافسـية للسـلع والخدمات المنتجة محلياً ويتم ذلك عبر الإلغاء الكـ مل لقيود الاستيراد، إصـلاح السياسـة التجارية عبر التخفيض من قيود نظام الحصص والتعريفات الجمركية، إصـلاح الجانـب المالي وتعزيز دور أسواق المال في تنمية النشاط الاقتصادي ، , تعزيز دور القطاع الخـاص في إدارة النشاط الاقتصادي ويتم ذلك عبر تعزيز مفاهيم الملكية الخ صة ودعـم مشـاركة رأس المال الخاص الأجنبي في الأنشطة الاقتصادية، وذلك برفع كافة القيـود التـي تعيـق

الاستثمار وحركة رؤوس الأموال والعمل داخل الدولة مع حرية التعامل بالصرف الأجنبـــي وبما يخدم تعزيز مفاهيم الاستثمار بالدولة.

بالإضافة إلى ذلك هدفت سياسة التحرير في المدى المتوسط والطويل (التكييف الهيكلي) إلى انسحاب الدولة كلياً من النشاط الاقتصادي وترك النشاط لمبادرات القطاع الخاص الأجنبي والمحلي، مع تشجيع وتعزيز دور هذه المبادرات من جانب الدولة من خلال وضع الأطر واللوائح المشجعة للقطاع الخاص، وذلك في إعادة لتوزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، , تخفيف الضغط على الموازنة العامة بخروج المؤسسات الإنتاجية المدعومة عبر آليات الخصخصة واقتصار نشاط الدولة على المؤسسات الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية، , تطوير أداء الأسواق المالية وتنمية قدراتها، خلق المناخ الجاذب للاستثمار وتشجيع رأس المال المحلي الأجنبي للدخول في النشاط الاقتصادي بالدولة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة مثل النقد الأجنبي ومصادر الطاقة ورأس المال وذلك بإحداث التوازن عند السعر الملائم لهذه الموارد. (أنور أحمد ٢٠١٣ ، ص ١٩)

آليات تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان :

تمثلت آليات تحرير الاقتصاد السوداني في مجموعة برامج الإصطلاح الاقتصادي والهيكلي التي طالت القضايا والموضوعات الآتية :

تحرير الأنظمة السعرية من التحكم الإداري مع ترك ذلك لقوى السوق"العرض والطلب" بجانب إلغاء الرقابة على سعر الصرف وكل أشكال الدعم سواء للسلع الأجنبية أو الوطنية وإلغاء أنظمة الاحتكار والامتياز، وتفادي كل أنماط المعالجات التي تفضي إلى بعض حالات التضخم مثل التمويل بالعجز، إضافة إلى تحفيز قوى الاستثمار والإنتاج والعمالة من أجل المشاركة في قيادة الأنشطة الاقتصادية. , يراعى في تنفيذ هذه الآلية ضرورة تعزيز دور البنك المركزي ورفع مستوى قدراته التصحيحية بشكل يجعله قادر على التدخل التلقائي من خلال أدوات السياسة النقدية غير المتعارضة مع مفهوم التحرير وإعادة ضبط مسار الأنشطة الاقتصادية بهذه الأدوات حتى لا تستغل بشكل سالب. (الإستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٢ ، ص ٨٩)

' معالجة الاختلال الاقتصادي والهيكلي الداخلي والخارجي(العرض الكلي والطلب الكلي، الادخار والاستثمار، الصادرات والواردات، الإيرادات العامة والإنفاق العام).

" تحرير الأسعار من التحكم الإداري ووقف دعم السلع والخدمات بغرض استمرار توفرها وخفض تكلفتها.

: تبني أسلوب التخطيط التأشيري وإلغاء مجلس التخطيط القومي وتحويله لمجلس تخطيط استراتيجي.

د العمل بالنماذج الاقتصادية الكلية باعتباره أساساً للبرمجة المالية والنمو والتنم ة الاقتصادية.

ا إعادة هيكلة وزارات ووحدات لقطاع الاقتصادي لتنسّق مع سياسات التحرير ومتطلبات النمو الاقتصادي.

/ توفيق أوضاع الهيئات والشركات العامة عن طريق إعادة هيكلتها وإصلاح أوضاعها المالية والمحاسبية وزيادة رؤوس أموالها وتحريك قدراتها الذاتية التشغيلية والتمويا ة.

ا مراجعة قانون الإجراءات المالية ، المحاسبية وإعداد موجهات وإرشادات للمشتريات الحكومية.

ا حصر ممتلكات الدولة والتخلص من الهالك منها وتجديد بعضها.

. قليص دور الدولة في النشاط الإنتاجي من خلال تنفيذ برامج خصخصة واسعة لمرافق , القطاع العام منذ بداية التسعينات شملت قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات الاقتصاد ة لوقف الضغط على الموازنة العامة وإفساح المجال للقطاع الخاص والمشترك لقيادة عملية الإنتاج والنمو. وذلك بتشجيع القطاع الخاص وتنميته بتقديم الحوافز والإعفاءات والضم نات والعمل على إزالة العقبات القانونية والإدارية والمالية التي تحد من نشاط . (سمير اسم، ٢٠١٤، ص ٠)

فقد تم فتح المجال أمام المبادرات الخاصة وتشجيع دور الملكية الخاصة في قيادة لنشاط الاقتصادي بحيث تتبنى الدولة سياسات اقتصادية تكفل أشكال عريضة من الملكية الخاصة وتشجيع قيام الاستثمارات الصغيرة والمشروعات الإنتاجية صغيرة الحجم وسد الفجوة بين العمل ورأس المال حيث يهدف هذا الإجراء إلى استبدال رأسمالية الدولة بالملكية الشعب ة الخاصة والملكية الفردية الخاصة.

١ . تقوية الأداء الحكومي ومؤسسات القطاع العام في ضبط آليات الخصخصة، حيث يستدعي هذا الأمر ضرورة ابتداع أنظمة فاعلة لمعالجة فائض العمالة وإعادة توجيهها نحو مجالات الإنتاج وضبط وخفض نفقات استخدام الأصول الحكومية.

٢ . إفراد عناية خاصة لتطوير وتوسيع الملكية التعاونية باعتبارها أقدم صيغ الملكية الجماعية الشعبية ولاعتبارات قدرتها على تعبئة المدخرات الصغيرة وتفعيل ديمقراطية المشاركة في النشاط الاقتصادي وبخاصة في القطاع الزراعي والعمل على خروج فلسفة

التعاون من حيز الاستهلاك إلى مضامين الإنتاج والتوزيع وبما يساعد على استقرار الأسعار الإستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٢ ، ص ٨٩)

٣ . توزيع المسئوليات الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص الشعبي والفردي في مجال إنتاج السلع والخدمات وذلك بإحداث تغييرات مؤسسية تتمثل في برامج الخصخصة من أجل إيلاء دور أكبر للقطاع الخاص للقيام بإنتاج السلع والخدمات في إطار تتحكم الدولة و مجتمع بمسئولية تنظيم الإنتاج فيه حيث تتضمن أنظمة التخصص: أنور أحمد ٠١٣ ، ص ١٥)

تخصيص العمليات وذلك بنقل مسئولية بعض مسئوليات عمليات الإنتاج والخدمات إلى القطاع الخاص مثل خدمات النظافة والمياه وأعمال الصيانة وعمليات الحرث ورش المبيدات.

د - تخصيص الامتيازات وذلك بإشراك القطاع الخاص في إدارة وتأسيس بعض المرافق العامة للدولة مثل بناء بعض مشروعات لبنية التحتية وتحصيل رسوم الطرق والجسور حيث يقوم القطاع الخاص بهذا الدور بتكليف من الدولة.

د - نقل ملكية بعض منشآت القطاع العام الإنتاجية إلى القطاع الخاص أو بالاشتراك مع القطاع العام وذلك تأميناً على دورالحوافز في القطاع الخاص في تنشيط المشاريع الإ اجية لاه مامها بالدوافع الفردية المتمثلة في رغبة الحصول على الأرباح وحوافز الإنتاج.

المبحث الثاني

خطط وبرامج الاقتصاد السوداني خلال فترة التحرير الاقتصادي

واجهت الحكومات السابقة مجتمعة ضغوط من صندوق النقد الدولي لتنفيذ العديد من الشروط حتى يتواصل أو يتطور تعاونه مع السودان ولعل أهم تلك الشروط تتمثل في خفض معدل زيادة عرض النقود من ٤٠ % إلى ٣٠ %، وزيادة سعار بعض الخدمات مثل الكهرباء والمياه والمواصلات، وتحديد الدعم المدعومة(ما هي كم)، تقليل ميزانية الفصل الأول (الأجور والمرتبات)، تقليل العجز في الميزانية عن طريق زيادة الإيرادات (الضرائب والجمارك)، تحرير الأسعار والأرباح، وزيادة رسوم الأرض الماء، وسداد مستحقات صندوق النقد الدولي (محمد سليمان ٢٠٠٠، ص ١٠٩)

ومن أجل تنفيذ هذه الشروط والمتعلقة بتحرير الاقتصاد السوداني تم تباع مجموعة من البرامج و خطط في مختلف لمجالات ، كما هدفت عملية التخطيط الاقتصادي إلى وضع إطار فكري ومنهجي لبناء دولة السودان من خلال ترابط حلقات النمو الاقتصادي والسياسات المالية والتجارية والاجتماعية و تنفيذ برامج تسعى في مجملها إلى (أيوب سيد أحمد ٢٠١٥، ص ٢٩)

- إيقاف التذبذب في سعر الصرف الذي أثر سلباً على الحساب الجاري وزاد معدلات تضخم الناتج عن زيادة التكلفة الدافعة للتضخم.
- إيقاف الاتجار والمضاربة في العملات وبعض السلع الإستراتيجية.
- وضع سياسات مالية ونقدية وإصلاح نظام الصرف لخفض معدلات التضخم.
- تطبيع العلاقات الخارجية لضمان تدفق الموارد الأجنبية.

الإستراتيجية القومية الشاملة :

لقد تم تضمين معظم الأهداف والسياسات الاقتصادية التي وردت في الإستراتيجية القومية الشاملة في البرنامجين الأول والثاني بصيغة مباشرة أو غير مباشرة حيث تم إعداد البرنامجين الأول والثاني للفترة ٢٠٠٣ ٩٩٣ ١٤٠٠ ٩٩٥ م ٩٩٦ ٩٩٨ م على التوالي انطلاقاً من مقاصد الإستراتيجية القومية الشاملة التي استهدفت في مجموعها تحقيق الرؤية القومية من خلال تأسيس نهضة تنموية وحضارية شاملة بحلول عام ٢٠٠٠ م تمكن السودان من تحقيق ذاته ، وقد ارتكزت في سبيل ذلك على إستراتيجية الاعتماد على الذات وقوامها الأساسي تحرير الاقتصاد السوداني وفك قيوده تعزيزاً لاقتصاديات السوق المرشدة وتحرك آلية العرض والطلب عن طريق اعتماد سياسات تزيل التشوهات من البيئة الاقتصادية. (الإستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٣ ٩٩٨ م ٩٩٨، ص ٠)

البرنامج الأول والثاني ١٢ ١٣ ١٤ ٩٩٥ م ٩٩٦ ٩٩٨ م):

تمثلت أولى المبادرات لوقف تدهور الاقتصاد السوداني في عقد المؤتمر القومي للإنقاذ الاقتصادي في أكتوبر ٩٨٩ م والذي أقر البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي ٩٩٠ – ٩٩٣ م) وهو برنامج هدف إلى وضع السياسات العاجلة وبأهداف محددة تركزت في الآتي: (سمير قاسم ٠١٤ ، ص)

تحريك جمود الاقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج.

- حشد الطاقات المتاحة وفتح الباب لها للمشاركة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لتوسيع قاعدة المشاركة.
- تحقيق التوازن الاجتماعي بحيث لا تتم عملية تحريك الاقتصاد على حساب الفئات الضعيفة اقتصادياً.

وقد شكل هذا البرنامج نقطة تحول في السياسات الاقتصادية الكلية والنظام الاقتصادي السوداني برمته ذلك لأنه تضمن لأول مرة إلغاء احتكار الدولة لمجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق الداخلي والخارجي وفي مجال الخدمات الاقتصادية وفتح الباب لمن يريد العمل في أيٍ من هذه المجالات ولا يستثنى من ذلك إلا قطاع التنقيب وإنتاج البترول، كما انه أقر لأول مرة خصخصة المؤسسات العامة الخاسرة وحددها بالإسم، وقد مهد هذا البرنامج لعملية تحول كبرى في الفكر الإنمائي في السودان ؛ وذلك بعقد مؤتمر الإستراتيجية القومية الشاملة الذي أصدر وثيقة الإستراتيجية القومية الشاملة والتي شكلت ولأول مرة منهجاً إنمائياً واضح المستوى السياسي والفني (يوسف أبو فارس وآخرون ٠٠٤ ، ص ١٦)

وعندما بدأ العمل في وضع الإستراتيجية القوية الشاملة كخطة قومية طويلة المدى تمتد لفترة عشرة سنوات كانت هنالك فلسفة ورؤى محددة مستمدة من النظام الإسلامي الذي يمكن بلورته في شكل مناهج متكاملة تستوعب كل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ارتكزت رؤية البرنامجين نحو مستقبل السودان على افتراضات محددة تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي بمعدلات عالية والتعجيل بالتنمية والاستثمار وفق معدلات سنوية متضاعفة، وكانت أهم هذه الافتراضات تحقيق الأمن والاستقرار في كل أجزاء البلاد، وتحرير الاقتصاد من كل القيود التي كانت تكبله، وتفجير طاقات المجتمع بهدف استغلال موارد وثروات البلاد الضخمة الموجودة فوق سطح الأرض في باطنها، وضمان استمرار القروض والمساعدات الخارجية، مع تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي عن طريق قانون تشجيع الاستثمار بعد تكوين الهيئة العامة للاستثمار، بالإضافة إلى انتهاج أسلوب

التخطيط الشامل والتخطيط الاقتصادي التأشيري للقطاع الخاص، وإنشاء آلية لمتابعة وتقويم الأداء. (تقويم البرنامجين الأول والثاني من الإستراتيجية القومية الشامل ٩٩٣ ٩٩٨ م ١٩٩٨ ،ص ٣٠)

هدفت الإستراتيجية إلى تحرير الاقتصاد وتحرير العمة الوطنية / داتين هامتين ن الأدوات اللازمة لتحريك الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص ، وكانت الغاية التي بنيت عليا الإستراتيجية هي تحقيق قفزة هائلة في أداء كل القطاعات الرئيسية ومن بينها القطاع الاقتصادي، لذا كان الهدف الأساسي، الذي تفرعت منه الأهداف الأخرى، هو مضاعفة الناتج القومي عشرين ضعفاً بنهاية سنوات الإستراتيجية العشر.كما هدفت إلى تمويل الإنفاق الحكومي ليتواءم مع النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي ومكافحة التضخم واستقرار القيمة الداخلية والخارجية للعملة الوطنية، وزيادة التبادل التجاري وتسهيله بين الولايات و حصيل الزكاة ومضاعفة موارد صناديق التأمين والتكافل الاجتماعي، إضافة إلى ذلك فقد هدفت الإستراتيجية إلى زيادة الادخار عشرة أضعاف عند نهاية سنوات الإستراتيجية وحتى يتمكن / قتصاد الكلي من إحداث مضاعفات أخرى في الناتج القومي ولتسيير الاقتصاد بعد ذلك بخطى ثابتة لتحقيق غاية الوصول بالبلاد إلى ركاب الدول العظمى (تقويم البرنامجين الأول والثاني ن الإستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٣ ٩٩٨ م ١٩٩٨ ،ص ٤٠)

ومن أهداف الإستراتيجية التي جاءت في البرنامجين الأول والثاني في مجال الاقتصد العام ابتداع أنظمة تكفل مشاركة المبادرات الخاصة وبناء مشروعات البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن معاملتها معاملة السلع الخاصة وتحصيل سعر خدماتها على وجه محدد من المستهلكين المعنيين كرسوم الطرق والجسور ، والتركيز على تنمية بيوت الخبرة السودانية في التصميم والتنفيذ والمتابعة والتقويم. وتشجيع قيام تجمعات المنتجين في شكل اتحادات وجمعيات تعاونية وتيسير التمويل اللازم لها. (تقويم البرنا جين الأول والثاني من الإستراتيجية القومية الشامل ٩٩٣ ٩٩٨ م ١٩٩٨ ،ص ٥٠)

وتضمنت الموجهات الأساسية للبرنامج الثا ثي الآتي: التركيز بصورة كبرة وأساسية على التنمية الزراعية، تحر ر الصادر وتقديم الدعم اللازم له، توفير موارد داخلية وخارجية لمساعدة في تحقيق أهداف البرنامج، إزالة كآفة العقبات الإدارية والقانونية أمام رجال الأعمال والمستثمرين تعزيزاً للمساهمات الخاصة ؛ لاستثمار. بالإضافة إلى معالجة الخلل في النظام الاقتصادي عبر إجراءات إصلاحية تستهدف تخفيض عجز الموازنة العامة بالحد من الاستدانة من النظام المصرفي ومحاربة التضخم والتقليل من حدة ارتفاع معدلاته وترشيد معدلات الاستهلاك العام والخاص لمصلحة الادخار والاستثمار، ويتم ذلك عبر

استحداث وسائل غير تقليدية تمثلت في إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية عام ١٩٩٥ والذي كان مجرد فكرة منذ الثمانينات حتى أجيز إنشاءه في عام ٩٩١ م، ومن ثم صدور قرار مزاولة نشاطه في عام ٩٩٥ م بغرض تشجيع وتنمية الوعي الادخاري من أجل إحداث التراكم الر أسمالي اللازم للاستثمار عبر توسيع قاعدة الملكية الخاصة بمشاركة في تنمية وتطوير إصدارات الأوراق المالية، وهو أمر من شأنه أن يخلق مصادر تمويل حقيقية في الدولة ويوسع من حركة اقتصادها (أنور أحمد ٠١٣ ، ص ٢٣)

أهتم البرنامج بمعالجة المشاكلات الهيكلية التي أعاقت النمو الاقتصادي حيث سـ ى إلى تحريك جمود الاقتصاد في المدى القصير من خلال: (أيوب سيد أحمد ٠١٥ م، ص ٢٥)

زيادة إنتاج القطاعات الاقتصادية حيث اتبع البرنامج سياسة تحرير الاقتصاد إنتاجاً وتوزيعاً.

' إزالة التشوهات في الاقتصاد من خلال إيقاف دعم السلع وهيكلة المؤسسات وتوحيد سعر الصرف للوصول لسعر صرف حقيقي وانعكس هذا على خفض الضغوط التضخمية على الحساب الجاري وتحقيق التوازن في الحساب الخارجي.

" تمكين القطاع الخاص.

لكن الشاهد أن البرنامج قد أخفق في المدى القصير وذلك ! هتمامه بالإصلاح الهـ ي دون الإصلاح الاقتصادي الشامل، واعتماده على موارد محلية مع ضعف تدفق العون الأجنبي هذا الوضع أدى إلى زيادة الطلب الكلي فنتج عن ذلك ضغوط تضخمية. إضافة إلى ذلك ظهر نظام الصرف المتعدد في حين تمسكت الدولة بنظام غير واقعي ' يعكس الأسعار الحقيقة مما أدى لاهتزاز ثقة القطاع الخاص. وصاحب كل ذلك فترة الجفاف التي أصابت البلاد وأضعفت مردود القطاع الزراعي وترتب على ذلك تدني معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

إن تداعيات التطورات السالبة في الاقتصاد السوداني انعكست بصورة خطيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في النصف الأول من عا، ٩٩٦ ، إذ بدأ ا' قتصاد يزحف نحو حافة الانهيار مهدداً بذلك الـ ذ ومة السياسية والاجتماعية للبلاد، ومما زاد في تعميق الأزمة وتعقيدها الفوضى في القطاع المالي وقصور الضوابط المالية والتراخي في تطبيق القوانين المالية، ففي القطاع النقدي أدى انفلات الانضباط في الموازنة العامة إلى ازدياد معدل الاستدانة من القطاع المصرفي ووصل معدل التضخم في يناير ٩٩٦ م إلى ٣,٩ %

وأزداد الصرف خارج الميزانية. أما القطاع الخارجي ظل الميزان التجاري يسجل عجزاً مستمراً (عبد الوهاب شيخ موسى ٢٠٠١، ص ٤٤)

حاولت الحكومة التصدي لهذا الموقف المتدهور للاقتصاد من خلال برامج تسعى في مجملها إلى إيقاف التذبذب في سعر الصرف الذي أثر سلباً على الحساب الجاري وزاد معدلات التضخم الناتج عن زيادة التكلفة الدافعة للتضخم، كما هدف البرنامج إلى إيقاف الاتجار و مضاربات في العملات وبعض السلع الإستراتيجية، ووضع سياسات مالية ونقدية وإصلاح ظام الصرف لخفض معدلات التضخم، مع تطبيع العلاقات الخارجية لضمان تدفق الموارد الأجنبيا .(أيوب سيد أحمد ٢٠١٥ م، ص ٢٩)

جاء برنامج (يونيو ١٩٩٦ - ديسمبر ١٩٩٦): وهو برنامج قصير جداً(برنامج الصدمة) هدف إلى إزالة تشوه ت القطاع المالي والقطاع النقدي، وخفض الضغوط على العملات الأجنبية والطلب الكلي.و تبع البرنامج عدة آليات منها ضبط تنامي النشاط هامشي على حساب القطاع الإنتاجي، رفع الدعم عن المواد البترولية، إلغاء الإعفاءات الجمركية و زالة الضغوط على الطلب الكلي..الخ (أيوب سيد أحمد ٢٠١٥ م ص ٢٩)

هدف برنامج ١٩٩٧ م إلى تخفيض معدلات التضخم إلى حدود ٥ % بنهاية ١٩٩٨ م، وتحقيق معدل نمو اقتصادي بمعدل ٦ % في العام. إضافة لى خفض العجز في الحساب الخارجي (أصل الدين) من ٥,١ % إلى ٣ % من النا ج المحلي الإجمالي بنهاية ١٩٩٩ م، وبذل مزيد من الجهد لتطبيع العلاقات الخارجية. (أيوب سيد أحمد ٢٠١٥ م ص ٣٠)

كما تمثلت أهداف البرنامج الثالث ١٩٩٨ م في خفض العجز النقدي إلى المستوى المستهدف ٦ % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإيرادات وبالتالي زيادة استثمارات القطاع العام. واستصحاب إجراءات وقوانين مالية لتحقيق موارد ضافية بمقدار ٩ % من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة عتمادات التنمية الاجتماعية والمحلية على مستوى الولايات (أيوب سيد أحمد ٢٠١٥ م ص ٣٣)

البرنامج الاقتصادي الثالث ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ م):

تم في إطار الإستراتيجية القومية الشاملة تنفيذ البرنامجين الأوليين ١٩٩٢ - ١٩٩٨ م)، وقد صاحب هذه الفترة حدوث العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل وخارج البلاد مما استوجب إعادة صياغة الموجهات والأهداف والسياسات العامة لتعمل في إطارها الخطط والبرامج والمشروعات القطاعية والولائية خلال فترة البرنامج الثالث من

الإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٩ ٢٠٠٢م . وقد شملت محاور البرنامج متوسط المدى الشمولية من حيث الاستمرار في سياسة التحرير الاقتصادي من خلال سياسات التسعير والتجارة الخارجية والتعامل بالنقد الأجنبي والخصخصة والتدرج في توحيد سياسات سعر الصرف ليكون ذلك مواكباً للتكييف الهيكلي بمعنى ربط الإصلاح الهيكلي بالإصلاح الاقتصادي حتى يحقق البرنامج أهدافه ويحقق مردوداً إيجابياً في مسار الاقتصاد الكلي في كل مؤشراته، حتى لا تتكرر الإفرازات السالبة للتجربة التخطيطية للفترة من ٢ – ٦).وهدف البرنامج إلى التحكم في نمو الكتلة النقدية وضبط معدل التضخم، وترشيد السيولة من خلال آليات الاحتياطي القانوني، حيث تمثلت الموجهات العامة للبرنامج والتي أعد على هديها البرنامج الثالث من الإستراتيجية القومية الشاملة في استقراء المتغيرات والظروف المحلية والإقليمية والدولية التي صاحبت تنفيذ البرنامجين الأول والثاني، والتحديات والتوقعات المستقبلية التي فرضت وجودها على الدول النامية – كظاهرة التجارة الدولية والعولمة وأثرها على الاقتصاد القومي والتجارة – مع استصحاب النتائج والدروس المستفادة من التقييم للبرنامجين الأول والثاني من الإستراتيجية، بالإضافة إلى التوجه الحضاري للبلاد بغرض تمكين قيم الدين الإسلامي في أداء سلوك الدولة ككل . أما الموجهات الاقتصادية للبرنامج فقد تمثلت في الاستمرار في سياسة الاعتماد على الذات، وتحريك الإنتاج وتعظيمه في المشاريع القائمة الزراعية والصناعية. واستغلال الموارد المتجددة، واستقطاب الإمكانات المادية والبشرية محلياً وخارجياً لدفع عجلة الإنتاج، والسعي لاستنباط موارد مالية من مصادر محلية جديدة لتمكين البلاد من مقابلة مرحلة الانفتاح الاقتصادي. مع انتهاج سياسة التخطيط التأشيري وتعزيز قدرات التخطيط القطاعي، ومراعاة تناسق التخطيط المحلي والولائي والاتحادي، وحفز القطاع الأهلي والشعبي لتوسيع مشاركته في عملية التنمية، وتحقيق التكامل بين القطاعات تحقيقاً للتنمية المستدامة ، بالإضافة إلى ذلك فقد تضمنت ، وجهات البرنامج التأكيد على سياسة التحرير واقتصاديات السوق الحر المرشدة وتشجيع المبادرات الخاصة والاستثمار والادخار مع تطوير سوق الأوراق المالية وآليات سوق العمل، وتشجيع شركات المساهمة العامة وتهيئة الاقتصاد للانطلاق في مرحلة مساهمة البترول والتعدين والاستعداد لهذه المرحلة واحتمال ما يصاحبها من هجرة وافدة من الدول المجاورة، مع الاستمرار في تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي والتوسع في برنامج الاستخصاص، والعمل على تشغيل الشركات والمؤسسات الحكومية المتبقية على أسس

تجارية، والاهتمام بالتحفيز لرفع الإنتاج ة وتحسين لأداء، والاهتمام بالمتأثرين وإدماجهم في النشاط الاقتصادي بالمجتمِ ، واستكمال إعادة تأهيل البنيات لتحتية الأساسية لتحقيق التنمية، وإعداد الاقتصاد السوداني لمرحلة العولمة وفتح الأسواق العالمية مما يتطلب تعديل القوانين والتشريعات والإجراءات الاقتصادية خاصة ضريبية، والعمل على تجويد الإنتاج المحلي في جميع القطاعات حتى ينافس في السوق لمفتوح مما يتطلب تعديل السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والتعليمية. مع وضع برامج الإستراتيجية على أسس علمية تستخدم فيها المعلومات الحديثة والدقيقة الموثقة لتمكين البلاد من المنافسة العلمية، وتطبيق برامج التحالف من أجل الصناعة في أفريقيا.مع الاهتمام ببرامج التنمية البشرية والاجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة (الإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٩ - ٢٠٠٢م) ٩٩ ص)

في إطار التنمية الاقتصادية فقد هدف البرنامج الثالث إلى تحقيق معدل نمو في لناتج المحلي الإجمالي قدره ٦ % في المتوسط وتتزايد معدلات النمو السنوية من ٢ % عام ١٩٩٩ م إلى ١ % عام ٢٠٠٢ م، وتخفيض متوسط معدل التضخم السنوي من ١ % عام ١٩٩٩ م إلى ٠ % عام ٢٠٠٢ م، مع التركيز على تخفيض معدل التضخم بنهاية كل عام من ٤ % عام ١٩٩٩ م إلى % عام ٢٠٠٢م، وتنمية الموارد المحلية على المستويات المختلفة، وتشجيع الادخار الخاص والاستمرار في تفعيل سياسات الإصلاح الضريبي، وتحقيق النظام الإسلامي في المجال المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، وزيادة الموارد الخارجية عن طريق التركيز على القطاع الخارجي وبالأخص صادرات البترول ومنتجات البحر الأحمر والمعادن، بالإضافة إلى صادرات الثروة الحيوانية والقطاع الصناعي والزراعي التقليدية الأخرى، والعمل على جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج وتوجيهها لخدمة التنمية القومية، وجذب رؤوس الأموال عربية والأجنبية. بالإضافة ى الاستمرار في سياسة الاستخصاص عدا المنشآت الإستراتيجية والعمل على تشغيل المؤسسات الأخرى على أسس تجارية بحتة مع الاهتمام بالمتأثرين.

أما في إطار التنمية الاجتماعية فقد هدف البرنامج إلى تعميم التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، وتوفير فرص العمل وتوسيع قاعدة الدعم الاجتماعي والتعليم المهني والفني والحرفي والاجتماعي ،وتعزيز فرص الاستخدام المنتج لخريجي الجامعات مع قصر التوظيف العام على الاحتياجات الفعلية ورفع كفاءة العاملين بالدولة عن طريق التدريب وتأهيل المتواصل واستخدام التقانة الحديثة لمقابلة التغييرات والعولمة. مع إعادة تأهيل

وتدريب المتأثرين ببرنامج الاستخصاص، وتقليل معدلات البطالة إلى حوالي ٪ ومعالجة مظاهر التشغيل القاصر. وغيرها من الأهداف الاجتماعية. (الإستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٩ - ٢٠٠٢م)، ٩٩٨ م، ص ٢.)

البرنامج الاقتصادي متوسط المدى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦م):

من أجل سد الفجوة بين نهاية برنامج الإستراتيجية القومية الشاملة والإستراتيجية ربع القرنية المتوقعة تم إعداد وتنفيذ برنامجاً طارياً للسياسات الاقتصادية الكلية في عام ٢٠٠٣ م، تلاه إعداد برنامج اقتصادي متوسط المدى، عُدل ليستوعب متطلبات مرحلة السلام ويغطي الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩م، تصاحبه ميزانية دائرية لفترة ثلاث سنوات، وذلك في إطار أهداف وأولويات وموجهات إستراتيجية الدولة خلال العقدين لقادمين والتي يجري اعتمادها من قبل الدولة وإستراتيجية التخفيف من وطأة الفقر وهي في طور إعداد برنامجها المرحلي وبرنامج العمل القطري (دول الأقل نمواً ٢٠٠١ - ٢٠١٠م). كما يغطي الفترة المتبقية من برنامج الولاية الرئاسية ٢٠٠١ ٢٠٠٦م). (برنامج عمل الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج للعام ٢٠٠٣م

يسعى هذا البرنامج إلى الربط بين الأهداف متوسطة المدى وطويلة الأمد وهو بداية في سلسلة من البرامج المرحلية المتحركة هدفها تهيئة البيئة المواتية للارتفاع بمعدلات النمو وعدالة توزيع المنافع بين القطاعات وشرائح المجتمع وفق مجموعة من المبادئ والمرتكزات تمثلت في تعميق النهج الإصلاحي وفق ما حققته تجارب الإصلاح الاقتصادي السابقة في إستراتجية الاعتماد على الذات، وتطوير النموذج الاقتصادي الكلي بهدف تحسين إدارة الاقتصاد، ومقابلة التزامات مابعد السلام، والاستفادة من مزايا العولمة وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الخارجي المباشر مع التحسب لمخاطرها، وتطوير أجندة عملية وفاعلة مع الشركاء الدوليين، مع اعتماد مبادئ المشاركة الشعبية والديمقراطية والحكم الرشيد.

وتمثلت أهم أهداف هذه المرحلة في ضمان استمرار الاستقرار الاقتصادي عن طريق الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في جميع القطاعات الاقتصادية الموجبة لتحريك الإنتاج وذلك عن طريق توفير البيانات والمعلومات الإحصائية القاعدية،وبناء القدرات البشرية والإدارية الشاملة،وتقييم أداء السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية وأثرها على الإنتاج والإنتاجية والصادرات، مع إجراء الدراسات التحليلية النوعية المتعلقة بإدماج القطاعات الاقتصادية الرسمية والموازنة مع القطاع المالي، وتشجيع وبناء قواعد التقانة والمعلومات والمعرفة والبحث العلمي والتطبيق. (البرنامج الاقتصادي متوسط المدى ٢٠٠٤ ٢٠٠٦م ٢٠٠٤م،ص ٢)

البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١م :

تمثلت أهم مرتكزات هذا البرنامج في معالجة قضايا الفقر من منظور وغايات الألفية الثالثة، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلى معدلات النمو الموجبة والمستدامة في الاقتصاد ومؤشرات أدائه الإيجابية ومراعاة عدالة توزيع العائد لصالح تقوية وحدة النسيج الاجتماعي بين ذ اته المختلفة من خلال التنسيق الكامل بين محاور السياسات النقدية والتمويلية والمصرفية من جانب ومحاور السياسات المالية من جانب آخر على مستوى المركز من جهة ومع حكومة الجنوب والولايات من جانب آخر وذلك للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي الداخلي و خارجي الدافع للنمو، وزيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد لاستقبال التدفق الكبير المتواصل للاستثمارات الدولية المباشرة(إزالة العقبات، والمعوقات)، وتنمية الموارد المالية الداخلية والخارجية والمحافظة على توازنها لضمان الاستقرار الاقتصادي، وإجراء الإصلاحات والتر تيبات الإدارية وإعادة بناء النظم والقدرات البشرية المحورية وتحريك عناصر التميز فيها لتمكينها من سد الثغرات ومواجهة تحديات المرحلة الانتقالية في الجوانب الاقتصادية والمالية، وتحقيق النفرة الزراعية والصناعية بتوجيه الموارد والطاقات المالية والمادية نحو حل مش اكلات تدني الإنتاجية بالقطاع الزراعي والصناعات التحويلية وتبني حزمة من السياسات الكلية والقطاعية والمواتية لرفع مستوى التنافسية وتشجيع الصادرات غير البترولية، ومعالجة مشاكل البطالة والتشغيل للعمالة السودانية، وتنفيذ التزامات ومتطلبات اتفاقية قسمة الثروة و ق ميزان العدالة والاحتياجات الملحة والطاقات الاستيعابية ودرجات الاستعداد على الصعيد الولائي، مع استيعاب الترتيبات والالتزامات الواردة بالدستور الانتقالي القاضية بإنشاء المفوضيات والمجالس والآليات الأخرى المتفق عليها في إطار ترتيبات تنفيذ اتفاقية السلام، و سط هيبة الدولة وسلطة القانون للمحافظة على الأمن والاستقرار وتوفير المزيد من الموارد لمقابلة الأوضاع الناشئة عن هذه الخطوات وعمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة دمج العسكريين المسلحين في الحياة العامة، والاستعداد لمقابلة الالتزامات الناشئة عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتجمع الكوميسا والمنطقة العربية الحرة الكبرى ومفاوضات الشراكة في إطار اتفاقية كوتونو مع الاتحاد الأوربي، ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية في أفريقيا، بالإضافة إلى الإعداد للخطوات اللازمة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية في إ طار مبادرة الهيبك وبذل جهود سياسية ودبلوماسية مكثفة لتحريك المجتمع

الدولي للحاق بالقيد الزمني النهائي المحدد بنهاية عام ٢٠٠٧ م ، وضمان تدفق الموارد الخارجية الداعمة للاستقرار الاقتصادي والتنمية، وبناء قاعدة معلومات قوية عن طريق التعداد السكاني ومسح ميزانية لأسرة وحصر الموارد وجميع المسوحات المرتبطة بتقييم الأداء في إطار أهداف الألفية الثالثة. (الإطار الكلي للخطة الخمسية للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١م، ص ٢٠٠٧م، ص ٢٠ .

البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٤م):

تعرض الاقتصاد السوداني خلال العقد الماضي العديد من الصدمات التي أدت إلى عودة الاختلال بين الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي وبين الصادرات والواردات هدفت عملية الإصلاح الاقتصادي خلال هذه الفترة إلى إدارة الطلب الكلي وتحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي ،عن طريق حزمة من الإجراءات أهمها محاربة البطالة والتضخم والفقر، وتعبئة كافة الطاقات المادية والبشرية في الداخل والخارج للتأثير على عملية التنمية الشاملة بالترابط الوثيق مع الاقتصاد العربي من حولنا، وزيادة الكفاءة في استغلال وتوزيع الموارد وتفعيل الأداء الاقتصادي للدولة مع تعزيز الشفافية التي ترتكز على التدفق الحر للمعلومات لجهات الاختصاص وتهيئة البيئة الاستثمارية المحفزة للاستثمار قصير وطويل الأجل مع توفير الفرص المتكافئة لكافة فئات المجتمع من خلال بيئة تنظيمية وتشريعية سليمة لعمل كل من القطاعين العام والخاص وزيادة قدرة كل منهما على التحرك السريع لمواجهة متطلبات السوق المتغيرة باستمرار، وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي عموماً والعربي خصوصاً مع توجيه هذا الاستثمار نحو أولويات التنمية المحلية من خلال التحفيز الملائم لذلك، ومنع الاحتكارات لأي من القطاعات سواء من القطاع الخاص أو العام وتعميق المنافسة المنضبطة في السوق لكافة المستثمرين في إطار أهداف وشروط الخطة التنموية الوطنية، والحفاظ على الثروة البشرية في الاستثمار والابتكار والتحديث في أوجه الاقتصاد الوطني بدلاً عن هجرتهم للخارج دون التراجع عن أهمية البحث عن فرص العمل المناسبة للعاطلين عن العمل في سوق العمل العربي ، مع توفير فريق عمل متخصص ومتجانس في الإعداد والتطبيق على أن يتم تشكيل هذا الفريق من عناصر مشهود لها بالمصداقية والكفاءة العالية والخبرة، وتعميق ثقافة المؤسسية والإدارة الصحيحة العصرية للنظام السوداني، بحيث يشمل إصلاح كافة مؤسسات وأجهزة السلطة الحكومية والأهلية دون أي استثناءات أو اعتبارات خاصة، ووضوح استقلالية أجهزة القضاء والرقابة حسب كفاءة والخبرة في اتخاذ القرارات، والحد من ازدواجية الصلاحيات في مؤسسات الدولة بما يوفر الشفافية والكفاءة

في تقديم الخدمات وتطبيق برامج الإصلاح المقترة بإجماع وطني نحو تحقيق الأهداف، , التوقف عن الانطلاق من مفهوم القرار السوداني المستقل بمعنى أن عملية الإصلاح يجب أن تنطلق من وضوح الرؤية الإستراتيجية السودانية في إطار الرؤية الإستراتيجية العربية التي تخدم القرار الوطني بما يحقق المصالح الاقتصادية السودانية، كما يجب الأخذ عين الاعتبار بأن الإصلاح الاقتصادي لا ينحصر في عدد من الإجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بل يتطلب تغييرات أساسية في الأطر المؤسسية والقانونية والسياسية لضمان العدالة والاستقرار في الانتاج في ظل وجود نظام وطني يقوم ويستند على ثوابت و هداف وطنية وتنموية دون الاعتماد على أوامر وشروط المقرر والمصلح الخارجي (سمر سري ٢٠١٦، ص ٣٦)

البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي للفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٩م :

جاء إعداد البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصاد: ٢٠١٥ / ٢٠١٩م تحت شعار الإنتاج من أجل التصدير وتحسين مستوى المعيشة وذلك بالتركيز على الإنتاج الصناعي التحويلي والاستخراجي كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي عبر الشركات مع القطاع الخاص والتوسع في المناطق الحرة وإنشاء المناطق الاقتصادية، وقد هدف البرنامج إلى استعادة النمو الاقتصادي بوتيرة عالية ومتسارعة ومستدامة مع تحقيق العدالة والتنمية الشاملة والمتوازنة وضمان العيش الكريم لكافة المواطنين وإقامة دولة الرعاية والعدالة الاجتماعية، حيث ارتكز البرنامج على القيام وفق هدي وحاكمية ومبادئ الشريعة الإسلامية وانتهاج مبدأ الوسطية الاقتصادية والالتزام بالمنهجية العلمية والواقعية، وتوفير البيئة المناسبة لتنفيذ البرنامج من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، والالتزام بمبادئ اقتصاديات السوق وحرية النشاط الاقتصادي وأسس التحرير والانفتاح الاقتصادي، وتأكيد الدور الريادي للقطاع الخاص(المحلي , الأجنبي) لقيادة النشاط الاقتصادي ولتحقيق أهداف البرنامج، و أمين مقومات تحسين مستوى المعيشة والعيش الكريم للمواطنين، مع ضمان تحقيق عدالة توزيع الدخل القومي بين المواطنين في كافة الولايات والمحليات وإقامة دولة الرعاية والضمان الاجتماعي التي تستند على قيم العدالة والتكافل، والالتزام بمبادئ وأسس الاعتماد على الذات وطنياً وإقليمياً خاصةً في مجالات الأمن الغذائي والقومي، والالتزام بمقومات الحكم الراشد وديمقراطية وشفافية الأداء وسيادة حكم القانون البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصاد: ٢٠١٥ ٢٠١٩م، ٢٠١٥م، صـ ١٤)

المبحث الثالث

سياسات وإجراءات الاقتصاد السوداني في ظل سياسة التحرير الاقتصادي

السياسات الاقتصادية خلال البرنامجين الأول والثاني (١٩٩٢ - ١٩٩٨ م):

السياسات المالية:

في مجال السياسات المالية للبرنامجين الأول والثاني تم تضمين ميزانية الزكاة للميزانية العامة للدولة بغرض تحديد مساهمة الزكاة في الاقتصاد القومي مع تحصيل الزكاة من كل من تجب عليه ومضاعفة موارد وصناديق التأمين والتكافل بنسبة مضاعف الدخل، وتوحيد التبويب والشكل والإجراءات المالية والمحاسبية لخدمة أغراض التخطيط المالي والرقابة والمتابعة المالية، كما تم اعتبار ميزانية الولايات برنامجاً اقتصادياً متكاملاً يعمل على تحقيق أهداف معينة داخل الولايات والاقتصاد القومي. (تقويم البرنامجين الأول والثاني من الإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ ، ص ٥.)

كذلك تم الامتناع عن تمويل عجز القطاع العام من الإستراتيجي ، مع السيطرة التامة على مصروفات الحكومة بالكيفية التي تتواءم مع اهداف النمو والاستقرار النقدي ومكافحة التضخم، كما تم تطبيق سياسات مالية فعالة تأخذ في الاعتبار جانبي العرض والطلب الكليين والتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى، وإزالة العجز الكلي في الميزانية العامة وتخصيص فائض سنوي وإزالة الدعم تدريجياً وعدم تمويل الميزانية الجارية من النظام المصرفي إلا في الحدود التي يسمح بها بنك السودان، مع رفع متوسط نسبة الإيرادات إلى ١٥ % من إجمالي الناتج القومي الإجمالي على أن لا تتعدى نسبة مصروفات الحكومة الاتحادية ١٠ % من الناتج القومي الإجمالي، والاعتماد على الضرائب المباشرة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل نسبة الاعتماد على الضرائب المباشرة والوسع في مجال الإيرادات غير الضريبية واستنباط موارد جديدة من الإيرادات وتطبيق سياستي المشاركة في التكلفة والتكافل الاجتماعي، وإيقاف العمليات خارج الميزانية ووضع ميزانية نقدية سنوية تأخذ في الاعتبار جاري المخزون، كما تم إلزام الولايات بالاعتماد على إيراداتها الذاتية وتطوير نسبتها إلى إجمالي الناتج القومي الإجمالي وتوجيه المخصصات المالية الاتحادية للولايات لأغراض توسيع القاعدة الإيرادية وزيادة الإنتاج، وعلى وزارة المالية والاقتصاد أن تنشئ الوحدات الاقتصادية والمالية في الوزارات والأجهزة الحكومية لمتابعة الأداء الاقتصادي والمالي وغيره من أعمال المالية العامة، واعتماد نظام ميزانية أداء وتقليل حجم

الميزانية القومية الممركزة تدريجياً واستعمال الميزانية النقدية لتوزيع السيولة بن القطاعات المختلفة، وتطبيق الميزانية الصفرية تدريجياَ، وزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة خاصة التصاعدية وتعديل فئاتها، مع تطوير الإدارة الضريبية لرفع كفاءتها، وإجراء تعديل جذري في القوانين والإجراءات الضريبية والرقابية والحسابية، ومراجعة النصوص الخاصة بالعقوبات والتحفيز في قانون الضرائب لإعفاء السلع والخدمات الأساسية ولدعم السياسات الإصلاح لضريبي، وتحسين وسائل جباية الزكاة وتحقيق التنمية الريفية والمجتمعية تقويم البرنامجين الأول والثاني من الإستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٢ ٩٩٨ ، ٩٩٨ ، ص ٢٠)

السياسات ا نقد ية:

في إطار إجراء استبدال ، الإبقاء على سياسة سقف التمويل ومتطلبات الاحتياط نقدي لدى البنك السودان تم الإفراج عن الأرصدة المحجوزة كما تم السماح للمصارف بتحديد ا ات الرسوم وهوامش الأرباح للودائع (عبد الوهاب شيخ موسى ٠٠١ ، ص ٨٠)

الانضباط الصارم في تنفيذ الميزانية وخفض الاستدانة ن النظام المصرفي والسيطرة على عرض النقود دعماً لسياسة الدولة الخاصة بتخفيض التضخم عن طريق العمل على تخفيض معدل نمو كتلة النقدية، وانتهاج سياسات تمويلية مشجعة للاستثمار الإنتاجي وتعزيز ثقة المستثمر في النظام المصرفي، وتوجيه الائتمان للعمليات الإنتاجية ا اجد ، والكف عن تمويل العمليات غير الإنتاجية(شراء المباني، العقارات، والمضاربة على الند د الأجنبي) ومضاعفة شبكات الوحدات المصرفية خمسين ضعفاً ودعم انتشارها في الريف، مع تحديد السقوف الائتمانية كلية وقطاعية للتمويل الداخلي للقطاعات الإنتاجية ذات الأولوية، ور ط السقوف الائتمانية بحجم الودائع حتى يتم التمويل من موارد حقيقية، وربط رؤوس أموال المصارف المتخصصة على أن تدفع الزيادات من فوائض موارد البنك المركزي حتى لا يكون الأثر تضخمياً، وتعميق الوعي الادخاري والاستثماري ، وإنشاء سوق للأوراق المالية، وإنشاء مؤسسات مويلية متخصصة، مع تخصيص قنوات تمويلية لصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين، وتعميم صيغ الاستثمار المختلفة وتطويرها، واعتماد أسلوب المد فظ والتمويل الجماعي لتمويل المشاريع التنموية الكبيرة، وتبسيط الإجراءات الضريبة لكا ة أنواع الضمان، وأن تتولى وزارة المالية أسلمة مؤسسات التمويل وتوجيه السياسة الائتد انية لتمويل قطاع الصادر تقويم البرنامجين الأول والثاني من الإستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٢ ٩٩٨ ، ٩٩٨ ، ص ٢٠)

إضافة إلى ذلك تم استخدام الأدوات القائمة وتطوير المزيد من الأدوات قصيرة لمدى

لإدارة سيولة في إطار الصيغ الإسلامية. ،تم هذا في إطار تحريك هوامش المرابحات لتتمشى مع حركة معدلات التضخم وذلك للوصول إلى التكلفة الحـ يقية للاستدانة بنظام المرابحة، مع تطوير خطة العمل لتقوية الإشراف الاحترازي والبدء في اتخاذ الإجراءات وتحديد حدود الانكشاف في مجال النقد الأجنبي، وذلك بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي (عبد الوهاب شيخ موسى ٢٠٠١ ، ص ٦٧)

اتجهت السياسة النقدية في برنامج ١٩٩٨ م نحو خفض التضخم عبر سياسة ائتمانية محكمة، كما تم رفع حصة لقطاع الخاص من التمويل، ـ يث تم تحديد مستو ي نمو الكتلة النقدية بنسبة ٤ ٪ ،وتحقيق ذلك عبر التوسع في صافي الائتمان المحلي للنظام المصرفي وتحقيق زيادة معتبرة في صافي الأصول الأجنبية، ،تحديد زيادة في صافي الائتمان المـ ي نسبة ١ % من القاعدة النقدية، وتخفيض استدانة الـ ـومة لنسبة % من القاعدة لنقدية مقارنة بنسبة % عـ ١٩٩٧ م، كما تم تحديد الائتمان للقطاع الخاص بنسبة % من القاعدة الـ قدية مقارنة بنسبة % فعام ١٩٩٧ م، ، الائتمان للقطاع الخاص بنسبة % من القاعدة النقدية بمعناها الواسع ويحقق نسبة نمو % حيث تتوافق مع أهداف موازـ ة العام ١٩٩٨ م الخاصة دعم الإنتاج، مع المراجعة الدورية لتكلـ ة التمويل لمواكبة التضخم، كما قام لبنك بخفض هامش الأدنى للمرابحة في يناير ١٩٩٨ م لمختلف القطاعات تبعته سلسلة من المراجعات وفق معدلات التضخم والسيولة المحلية وظروف التطورات في سعر الصرف.

وفي إطار جهود إصلاح الأداء في القطاع النقدي في المدى المتوسط اسـ خدم الـ ك المركزي أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (إدـ ال شهادات مشاركة البنك المركزي)، ما في عام ١٩٩٨ م فقد تم رفع حصة القطاع الخاص من سقف التمويل المتاح والتي تتفق وأهداف البرنامج التي ترمي إلى مناخ ملائم للنظام المالي والاستثماري، كما تم تحديد الائتـ ن للقطاع الخاص بنسبـ ٥٪ من القاعدة النقدية معناها الواسـ ، كما اهتم برنامـ ١٩٩٨ م بتنظيم المعلومات والإحصائيات الواردة في المصارف التجارية خاصة تلك التي تحتوي على المعلومات عن حركة والودائع والإقراض (عبد الوهاب شيخ موسي ٢٠٠١ ، ص ٧٩)

سياسات قطاع التجارة الخارجي :

يؤثر قطاع القطاع الخارجي في الاقتصاد القومي من خلال الصادرات والواردات والمتحصلات والمدفوعات وانسياب الموارد الأجنبية الداخلة والخارجة. تهدف سياسات القطاع الخارجي بصورة عامة إلى إزالة الاختلال والتشوهات المتمثلة في القيود على حركة

الصادر ونظام سعر الصرف، وذلك بهدف زيادة القدرة التنافسية الخارجية للصادرات الوطنية، وزيادة قيمة المتحصلات. وقد هدفت سياسات القطاع الخارجي خلال البرنامجين الأول والثاني من الإستراتيجية القومية الشاملة ١٢ ٣ ٩٩٨ م) إلى استخدام القروض والمنح لفك اختناقات ميزان المدفوعات وتوفير مدخلات الإنتاج وفك ضائقة الديون الحرجة، وزيادة الصادرات بمعدل يتوافق مع تحقيق النمو المرجو للدخل القومي ويضمن تمويل الواردات لأغراض الاستثمار والاستهلاك، والاعتماد على الموارد الذاتية والعمل على تشجيع تدفق الموارد الأجنبية من الصادرات والقروض والعون الخارجي المتاح بشروط مقبولة وتنشيط التعاون الثنائي، وتقوية موقف الاحتياطي الخارجي ومعالجة الاختلال في الموازنة الخارجية، إلغاء أو تخفيض الضرائب على السلع المصدرة ودعم تحرير خدمات القطاعات المساعدة في عمليات التصدير، والعمل على فتح أسواق جديدة للصادر. وا/ هتمام بضبط جودة الصادر، وإشراك القطاع الخارجي في وضع القوانين والسياسات وفي الوفود والبعثات الخارجية، وإنشاء غرفة لصادر الماشية، ومنح إنتاج وصادر الصمغ الامتيازات والإعفاءات المنصوص عليها في لائحة الهيئة العامة للاستثمار والإسراع في إنشاء المجلس القومي ا قطن، واستمرار سياسة تشجيع التوسع في زراعة القطن المطري، وإنشاء صندوق لدعم الصادرات لمواجهة تقلبات الأسعار، والاستغلال التجاري لثروات البترول لمضاعفة عائد الصادرات تقويم البرنامجين الأول والثاني من الإستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٢ ٩٩٨ ، ٩٩٨ ، ص ٠٣)

وبالفعل اتجهت الدولة نحو سياسات توحيد أسواق أسعار الصرف السائدة عندئذ وهي السعر الحر وسعر الصرف الخاص بالاستثمار التجاري ، وتم تكوين لجنة من ممثلي المصارف التجارية لتحديد سعر الصرف الموحد دون أي تدخل رسمي من بنك السودا ، والسعر الموحد الذي تحدده اللجنة هو السعر المعلن والذي يتعامل به في جميع المصارف ، , تحويل المصارف التجارية للتعامل في بيع النقد الأجنبي لتمويل استيراد السلع ما عدا السلع المحظورة إلى جانب السماح بالتحويلات رأسمالية والتحويلات غيرر المحظورة، كما تم السماح بتحويل العملات الأجنبية إلى داخل البلاد وخارجها للمغتربين وغيرهم دون أي يود كما تم إلغاء كل القيود على الحسابات بالعملات الأجنبية لدى المصارف كما تم إلغاء ر ص الاستيراد ما عدا الرخص الخاصة بالسلع المستوردة في إطار اتفاقيات البروتوكولات الثنائية. , إلغاء رخص الصادر لكن تم حديد أسعار سلع لصادر على أن ورد حصيلة الصادر إلى المصارف التجارية وتحاسب الحصيلة. (عبد الوهاب شيخ موسى ٠٠٢ ، ص ٠٩)

في عام ٩٩٧ م اتجهت الدولة نحو تبني سعر صرف شفاف وموحد قائم على قوى السوق. حيث يتم يومياً تحديد المدى الذي يتحرك فيه سعر الصرف بحيث يترك للمتعاملين حرية تحديد السعر المتوسط بحرية كاملة. وذلك بهدف تخفيض الفجوة بين سعر الصرف المتعامل به في ظل هذا النظام والسعر في السوق الموازي. في سبيل تحقيق مرونة في سعر الصرف وتعميق التداول في السوق مابين الصرافات يعدل مدى تحرك سعر الصرف السائد حول السعر الذي تحدده اللجنة المختصة يومياً، وكذلك يتم إلغاء إلزام الصرافات تسليم قيمة التعاملات في الصرافات غير البنكية من متحصلات غير منظورة لبنك السودان المركزي، وكذلك يتم إلغاء كل الالتزامات الخاصة بتوريد حصيلة الصادر من المصارف التجارية لبنك السودان تدريجياً، ويستصحب ذلك تحويل استيراد القطاع العام إلى المصارف التجارية ويقوم بنك السودان بوضع جدول زمني لإجراءات تقوية الأداء في سوق الصرف بما في ذلك وضع لائحة تحكم الممارسات في سوق التعامل في تجارة العملة لتأسيس الممارسات الوقائية المناسبة لموقف المتعاملين في النقد الأجنبي.

في مجال سياسات التجارة كان من المخطط إعداد برنامج تحرير التجارة وإصلاح نظام التعريفة الجمركية في المدى المتوسط مما يجعل النظام أكثر شفافية، بالإضافة إلى ذلك تتم إعادة النظر في قيود الصادر بما في ذلك الحد الأدنى لأسعار الصادر وإلغاء الضريبة عليه تدريجياً. و نحت الدولة أهمية وأولوية كبرى لتطبيع علاقاتها المالية مع المانحين الخارجيين ، كما تم إجراء ترتيبات مؤسسية مدعومة بأدوات مبنية على قوى السوق لإدارة السيولة في المدى القصير لتضييق الفجوة بين سعر اللجنة المشتركة والسعر الحر لتصل لى حدود ٥ % تم ذلك وفق خطة وصول إلى توحيد سعر الصرف بمنتصف عام ٩٩٨ م. , اعتمدت استراتيجية توحيد سعر الصرف في العام ٩٩٨ م على إجراءات إدارية دون دعمها بالسياسات المالية والنقدية دون إيجاد التناسق الداخلي والتوازن بين ومؤشرات الاقتصاد الكلي المتغيرة (عبد الوهاب شيخ موسي ٠٠١ ، ص ٧٩)

تم رفع عائدات الصادر، والتدرج في اتخاذ سياسات وإجراءات اقتصادية مهمة تدعم التخفيض التدريجي لحصيلة الصادر المقرر توريدها لحساب بنك السودان وفي نفس الوقت تحويل تمويل العديد من واردات القطاع العام إلى المصارف التجارية، كما تم إلغاء كل شروط توريد حصيلة الصادر لحساب بنك السودان بنهاية عام ٩٩٨ م , تطوير قدرات بنك السودان في التدخل في سوق سعر الصرف وتحويل مزيد من واردات القطاع العام لتمول

من خارج بنك السودان ، إضافة إلى ذلك م إصدار لائحة تنظيم أداء العمل في سوق النقد الأجنبي خاصة في مجالات المعاملات التجارية والوظائف الأساسية الأخرى لسوق النقد الأجنبي وتم تطبيق هذه اللائحة نهاية يونيو ٩٩٨ م، وفي نفس الإطار ودعماً لتوحيد سعر الصرف تم تعديل دور اللجنة المشتركة للنقد الأجنبي ليكون دوراً توجيهياً إرشادياً، وبذلك صارت المصارف التجارية و صرافات حرة في تحديد سعر الصرف المتعامل بـ ، وتم تطوير سياسة نقدية مرنة كأداة لإدارة السيولة في المدى القصير، وإدارة العمليات النقدية الأخرى يعتبر شرطاً أساسياً لإصلاح سوق النقد الأجنبي وضمان استقرار نظام سعر الصرف ، ، في مجال التحرير التجاري ولتحقيق أهم أهداف برنامج ٩٩٨ م قامت الدولة بإلغاء الضرائب على الصادر؛ حيث تم إلغاء الضرائب في المدى الأدنى (صفر، %) وذلك في معرض موازنة ٩٩٨ م(أدت إلى تخفيض فعال في العبء الضريبي بحوالي الثلثين) على أن يتم مزيد من الإلغاء في موازنة ٩٩٩ م. كما تم إلغاء الأسعار الدنيا للصادر بمنتصف عام ٩٩٨ ، وتم تبسيط إجراءات الصادر المتعلقة بإصدار التراخيص كما قامت الدولة بمراجعة دور لجان الصادر لضمان عدم إعاقتها لنشاط التصدير والمصدرين. كذلك هدف برنامج ٩٩٨ م في جانب الواردات إلى إعادة هيكلة التعريفة الجمركية وتخفيض عدد شرائح الفئات الجمركية من ٧ إلى ٥ شرائح مع خفض الحد الأعلى للتعريفة من ٥٠ % إلى ٣٠ % ورفع الحد الأدنى من % إلى % بالتدرج، إعادة ترتيب فئات قيمة الشرائح الجمركية بما يتناسب مع هدف إزالة الحواجز الجمركية والحفاظ في نفس الوقت على مستوى الإيرادات وإعادة هيكلة ضريبة الإنتاج لضمان المعاملة المتساوية لكل السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة. وتم إلغاء ضريبة الدفاع التي تفرض على الواردات انسجاماً مع تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ، كما هدف برنامج عام ١٩٩٨ م إلى المزيد من التحرير في القطاع التجاري والجمركي وذلك عن طريق خفض الحد الأعلى لعدد شرائح التعريفة الجمركية بهدف تخفيض متوسط التعريفة الجمركية في النهاية (عبد الوهاب شيخ موسى ٢٠٠١ ، ص ٨٢)

السياسات الاقتصادية خلال البرنامج الثالث ٩٩٩ - ٢٠٠٣م)

جاء برنامج الإصلاح الهيكلي متوسط المدى ١٩٩٩ - ٢٠٠٢) ممثلاً المرحلة الثالثة والأخيرة لتنفيذ الإستراتيجية القومية الشاملة، حيث هدف إلى الاستمرار في سياسة التحرير الاقتصادي من خلال التدرج في توحيد سعر الصرف ، والتحكم في نمو الكتلة النقدية وضبط

معدل التضخم، وترشيد السيولة من خلال آليات الاحتياطي القانوني. وهو ش ا رباح وشهادات المشاركة الحكومية، وا كون ذلك مواكباً للتكييف الهيكلي (ربط الإصلاح الهيكلي بالإصلاح الاقتصادي) (أيوب سيد أحمد، ٢٠١٥ ، ص ٣٧)

السياسات المالية:

في مجال الإيرادات هدفت السياسة المالية إلى زيادة حصيلة الإيرادات العامة لناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق زيادة الضرائب المباشرة والرسوم الحكومية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة إيرادات الهيئات والمؤسسات العامة، وزيادة الإيرادات ا مة عن طريق الخصخصة، وتخفيض معدلات الإنفاق العام تدريجياً خلال سنوات البرنامج الثالث، مع الاستمرار في الحد من الإعفاءات لتقليل الفاقد الإيرادي، واستكمال برنامج الإصا ح الضريبي. الإستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٩ ٢٠٠٢ ٠٠٨ ، ص ٢٠)

أما في مجال الإنفاق العام فقد هدفت السياسة إلى ترشيد الطلب الكلي، وضبط ا نفاق وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية، مع الاستمرار في سياسة الانضباط المالي وتأمين ولاية وزارة المالية والاقتصاد الوطني على المال العام ووحدة الموازنة، وا ستمرار في دفع القوة الأمنية وتحقيق السلام ومقابلة متطلباته، والاهتمام بمشروعات التنمية وبالذات الإستراتيجية والمرتبطة بتمويل أجنبي لدعم مساه ات الجهد الشعبي والمشروعات ذات العائد السريع، والاستمرار في برامج التحرير الاقتصادي مع تطبيق برامج الدعم الاجت اعي لاحتواء الآثار السالبة لسياسة التحرير الاقتصادي، والمحافظة على القيمة الحقيقة لا جور والمرتبات وخدمات التسيير بالوزارات والوحدات الحكومية ا ستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٩ ٢٠٠٢ ، ٠٠٨ ص ٥٠)

السياسات ا نقد ية:

هدفت السياسات النقدية للفترة من ٩٩٩ ٠٠٣ م) إلى ثبيت واستقرار واتساق السياسات النقدية والعمل على استقرار وتوحيد سعر الصرف، وإتباع سياسات تراعي توزيع موارد النقد الأجنبي بين القطاعين العام والخاص بما يخدم أهداف التنمية، وتشجيع وج ب مدخرات العاملين الخارج، وتشجيع الاستفادة من القطاع المصرفي وتوجيه الائتمان المصرفي لصالح دعم الصادر والإنتاج، والسعي إلى توفير التأمين للتمويل بتوفير الضم نات الائتمانية. الإستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٩ ٢٠٠٢ ٠٠٨ ، ص ٥١)

سياسات قطاع التجارة الخارجي :

اهتمت سياسات التجارة الخارجية خلال هذه الفترة بتفعيل دور رجال الأعمال في عمل

التجاري وتشجيع قطاع الصادر بإزالة الحواجز الإدارية والعبء الضريبي وتفعيل وتوجيه السياسات التجارية والمالية لخدمة القطاع، والعمل على إنشاء المناطق الحرة لتشجيع و توفير المواد الخام لها ومكافحة التهريب الإستراتيجية القومية الشاملة ٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٨ ، ص ٣٠)

السياسات الاقتصادية خلال برنامج ٢٠٠٤ /٢٠٠٦):

السياسات المالية:

زيادة الجهد المالي خلال فترة البرنامج ليصل إلى مستوى يتماشى مع النمو في لناتج المحلي الإجمالي ويقتضي ذلك تنفيذ سياسات في مجال الضرائب غير المباشرة (الجمارك ورسوم الإنتاج) حيث تهدف الضرائب في هذا المجال إلى رفع القدرة التنافسية في إطار التعريفة الجمركية، وربط العائد الضريبي بالإنتاج والعمل على توسيع القاعدة الضريبية مع مراعاة عدم المساس بالقدرة التنافسية الحالية أو الكامنة للمنتج المحلي ومستوى الحماية المطلوب، وتعديل فئات التعريفة الجمركية على بعض السلع الزراعية، وزيادة فئة رسم الوارد على عدد محدود من السلع المنافسة للمنتج المحلي، وتطبيق نظام الحصص عن الاستيراد على عدد من السلع الزراعية الأساسية، وإزالة التشوهات في تصنيف الشرائح الجمركية، وتهدف السياسة في جانب توسيع قاعدة الضريبة على القيمة المضافة إلى تعديل فئة الضريبة على القيمة المضافة أما بالرفع الفئة السارية أو تطبيق أكثر من فئة بأس محددة، وتطبيقها على المواد البترولية في كل المراحل، وتعديل لحد التسجيل، وإلغاء لجزء الأكبر من الإعفاءات كمرحلة أولى بما في ذلك الإعفاءات على السلع الرأسمالية والواردات، وإلغاء كافة الإعفاءات على القيمة المضافة عدا الهيئات الدبلوماسية، واعتماد بدل مزانية لمقابلة القيمة المضافة لمشتريات القطاع العام.وترمي السياسات في مجال الضرائب المباشرة إلى زيادة نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة وذلك عن طريق توسيع المظلة الضريبية بالمتابعة اللصيقة للمشروعات الاستثمارية، وفرض ضريبة دخل جديدة على كل القطاعات، وتعديل قانون دمغة الجريح، ومراجعة إعفاء ضرائب الدخل على العائد من شهادات شهامة.

أما في مجال الإنفاق العام فقد هدفت السياسات إلى الاستمرار في تحقيق وحدة الموازنة العامة وقوانينها، وتقوية الإدارية والمحاسبية، والمحافظة على المخزون الإستراتيجي واستخدامه لتركيز أسعار المواد الغذائية، والاستمرار في برنامج الدعم الاجتماعي، ومعالجة الدون الخارجية لتوفير موارد للقطاع الخاص، وزيادة مخصصات الولايات، وضبط العجز الكلي في الموازنة العامة والحد من الاستدانة من الجهاز المصرفي، وتسريع تنفيذ برامج

الخصخصة الموسعة، و ضبط الأداء المالي للمؤسسات والمرافق العامة، ومقابلة التزامات ما بعد السلا . (البر امج الاقتصادي متوسط المدو ٢٠٠٤ ٢٠٠٦ م، ٢٠٠٤ م، ص).

السياسات النقدية:

هدف البرنامج ٢٠٠٤ ٢٠٠٦) إلى مو اصلة السياسة النقدية والتمويلية والسياسة المصرفية لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي ودعم وتطوير أداء المصارف والمؤسسات المالية وذلك عن طريق المحافظة . لى معدلات التضخم في مستويات أحادية منخفضة، واستقرار سعر الصرف مع تحقيق قدر معقول من المرونة في حركته وتوفير حجم من السيولة يتناسب مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد ومعدلات النمو المستهدفة، وتنمية الموارد الداخلية , الخار ية وبناء الاحتياطي من النقد الأجنبي، و كمال هيكلة الجهاز المصرفي , تعميق أسلمته وتف يل دور الأجهزة الرقابية والضبط المؤسسي بها، مع تش يع إنشاء شركات توظيف الأموال والصناديق الاستثمارية، ومواصلة تحرير سوق النقد الأجنبي، واستمرار العمل في تطوير أدوات ووسائل التمويل الحكومي، والسعي من خلال تنفيذ إستراتيجية الدين الخارجي لـ هيل البلاد للاستفادة من مبادرات الدول الفقير ة والمثقلة بالديون HIPCS) في معالجة مشكلة المديونية الخارجية،واستخدام النظم المحاسبية الحديثة، , العمل على توسيع سوق الخرطو م لأوراق المالية، وتفعيل الشراكة مع الجهات المانحـ .(البرنامج الاقتصادي متوسط المدو ٢٠٠٤ ٢٠٠٦ م)، ٢٠٠٤ م، ص).

سياسات قطاع التجارة الخارجي :

في مجال القطاع التجارة الخارجية هدفت السياسة إلى تنمية الصادرات التقليدية وتنويعها كمحور أساسي للنمو والتنمية عن طريق إزالة الاختناقات في البنيات والهياكل الأساسية، ومعالجة الجوانب القانونية والإدارية والمحاسبية والتسويقية والمالية المتعلقة بتحريك الإنتاج والقوى العاملة، ورفع قدرات العـ ملين المعرفية والتقنية، والاستفادة من مبادرة الاتحاد الأوربي بدخول كل السلع للأسواق عدا السلاح، والاستفادة من الترتيبات الدولية والإقليمية في النفاذ إلى الأسواق، وتوثيق الصلات وتعميق العلاقات مع المنظمات الإقليمية والبنوك الخارجية لتوفير فرص لتمويل الصادر ات والحصول على الخبرات وفرص التدريب، وتكثيف الوعي لدى رجال الأعمال للمشاركة في المنظمات الإقليمية والعالمية والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، وتشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية والتمويل الرسمي الخاص، وتشجيع التنقيب واستغلال المخزونات المضمونة، وتشجيع س اسة التصنيع الزراعي والحيواني، وتشجيع الاستثمار في الصادر وفي الخدمات المساعدة لسلع

الصادر وقيام شركات متخصصة في الصادر، والاستفادة من مؤسسة تأمين وضمان الصادرات الإقليمية والدولية، وتفعيل دور المجلس القومي للصادرات، والاهتمام بالأنشطة الترويجية وتوسيع قاعدة التمثيل التجاري في أفريقيا، مع الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات (البرنامج الاقتصادي متوسط المدى ٢٠٠٤ ٢٠٠٦م، ٢٠٠٤ م، ص).

السياسات الاقتصادية خلال برنامج ٢٠٠٧ ٢٠١١م :

هدفت السياسات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومراعاة عدالة توزيع عائده لصالح الفقراء وفق موجهات إستراتيجية القضاء على الفقر بما يحقق التوازن ووحدة النسيج الاجتماعي، وإزالة كافة أشكال الاحتكار العام والخاص، والاستمرار في برامج الخصخصة، بالإضافة إلى رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي من خلال زيادة الإنتاج الإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج السلعي والخدمي وتحسين الجودة الكلية والمواصفات القياسية، وتهيئة البيئة المواتية لتنمية الموارد وتحسين كفاءة استخداماتها وتشجيع الاستثمار من خلال زيادة الجهد المالي خاصة في جانب الضرائب المباشرة والرسوم المصلحية، وترشيد الإنفاق العام وتقوية قدرات التخطيط والبرمجة والتحليل بالقطاع المالي والاقتصادي، وتبسيط الإجراءات الإدارية والمتطلبات القانونية لصالح تدفق الاستثمارات الخارجية والمحلية، وتطوير سوق الأوراق المالية وإنشاء المزيد من صناديق ومحافظ الاستثمار والودائع الادخارية، والاستمرار في استخدام نظام مزادات السندات الحكومية في تمويل الدين العام، وتقوية القطاع المصرفي وجعله أكثر قدرة على مقابلة احتياجات الاقتصاد مع فتح المجال للاستثمارات الخاصة، والتنسيق الكامل بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتحسين القدرات الإدارية والمالية والمحاسبية وتقوية الأجهزة ودعم الهياكل. (الإطار الكلي للخطة الخمسية للفترة ٢٠٠٧ ٢٠١١م، ٢٠٠٧ م،ص ٦٠

السياسات المالية:

تمثلت السياسات المالية جانب الإيرادات في وضع تقديرات واقعية للإيرادات، والعمل على زيادة الإيرادات العامة من مصادر حقيقية ورفع معدلات نموها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتطبيق الإصلاحات الضريبية الواردة في البرنامج الاقتصادي، ورفع كفاءة وتوسيع القاعدة الضريبية أفقياً ورأسياً بالإضافة إلى مواصلة برامج الإصلاحات الإدارية ومعالجة السلبيات، ومواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح في التعريفة الجمركية، وتنمية

الإيرادات غير البترولية، وتحقيق ولاية وزارة المالية على المال العام، والاستمرار في إجراءات تحقيق وحدة وشفا ية الموازنة العامة، ومراجعة قرارت ولوائح تحصيل الرسوم الإضافية على الخدمات المقدمة بواسطة الوحدات الحكومية، واستمرار تنفيذ برامج التصرف في المرافق العامة، وإجازة مشروع قانون الجمارك المعدل للإسهام في استيعاب التقييم الجمركي بنظام منظمة التجارة العالمية، و لعمل على إزالة كافة العوائق غير الجمركية والاستمرار في التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات، والحد من الإعفاءات الجمركية، وإحكام الرقابة على السلع ومدخلات الإنتاج المعفاة، والعمل على تقليل الفاقد الضريبي، واستمرار حساب تركيز أسعار البترول (الإطار الكلي للخطة الخمسية للفترة ٢٠٠٧ ٢٠١١م، ٢٠٠٧م،ص ٧٠ .

أ ا السياسات المالية في جانب الإنفاق العام فجاءت في تشديد الرقابة عليه، وذ عيل ضبط وتقنين المشتريات الحكومية، وزيادة الإنفاق على القطاع الزراعي، وتبني سياسات كلية وقطاعية مناصرة للفقراء، مع ضبط العجز الكلي في الموازنة العامة إلى أدنى حد ممكن، والسعي إلى لتض يق مفارقات الأجور وإزالة التشوهات الهيكلية، وخلق فرص عمل للخرجين خارج إطار الدولة، وربط إعتمادات الإنفاق العام بأهداف كمية وبرامج عمل للوحدات، والاستمرار في برامج الدعم الاجتماعي، والاستفادة القصوى من مال تركيز أسعار البترول وعائدات الصكوك وشهادات الحكومة، مع التركيز على إعمار الجنوب ومناطق الحرب، بالإضافة إلى توفير موارد حقيقية لتمويل عجز الموازنة العامة. (الإ ار الكلي للخطة الخمسية للفتر ٢٠٠٧ ٢٠١١م، ٢٠٠٧م،ص ٠٠ .

السياسات النقدية:

هتمت لسياسات النقدية خلال هذه الفترة بإيجاد آلية لتحديد سعر الفائ ة الخاص باقتراض البنوك من البنك المركزي واقتراض الجمهور من البنوك التجارية والعائد على الودائع الاستثمارية والادخارية وتحديد سعر مرجعي ليشكل تكلفة التمويل في كلا النظامين، وتحديد آلية فعالة لتنشيط سوق مابين البنوك، وتحديد تركيبة الودائع الخاضعة لنسبة الاح ياطي النقدي القانوني في ظل النظام المصرفي المزدوج، مع تحديد دور البنك المركزي كمقرض أخير للبنوك في النظام التقليدي(الجنوب، الشمال)، والعمل على إيجاد آلية لمعالجة الديون المتعثرة للبنوك التجارية ومديونية الحكومة طويلة الأجل لبنك السودان، مع النظر في إمكانية تحويل جزء من ودائع المؤسسات العامة طرف بنك السودان للبنوك العاملة لدعم

مواردها قصيرة الأجل، والعمل على إزالة القيود الموضوعة على بعض صيغ التمويل الإسلامي وتفعيل ضوابط التطبيق السليم لها تمهيداً لإعطاء المصارف الإسلامية الحرية الكافية في منح التمويل الإسلامي، وترقية وتطوير نظم الدفع الوطنية والإقليمية بغرض تسهيل انسياب التجارة البينية، مع ضرورة توحيد التعامل مع العالم الخارجي خاصة فيما يتعلق بالاقتراض، وتوفير وتأهيل الكادر البشري المطلوب لإدارة النظام المصرفي، وحث المصارف على الاهتمام بالبحوث والدراسات وبناء القدرات وترقية الخدمات التسويقية والاهتمام بالعملاء (الإطار الكلي للخطة الخمسية للفترة ٢٠٠٧م ٢٠١١م، ص ٢٠٠ م، ص ١٠٠ .

سياسات قطاع التجارة الخارجية :

دعمت سياسات القطاع التجارة الخارجية خلال هذه الفترة وضع برنامج اقتصادي فعال وفق طاقة الاقتصاد القومي للاقتراض الأجنبي يقوم على أسس علمية، والاستمرار في تطبيع العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية، والسعي لحل مشكلة تراكم الديون، بالإضافة إلى الاستعداد لمقابلة التزامات الانضمام لمنظمة التجارة لعالمية وتجمع الكوميسا، والمنطقة الحرة العربية الكبرى، ومفاوضات الشراكة في إطار اتفاقية كوتونو مع الاتحاد الأوربي ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا وتعزيز فرص الاستفادة منها في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي والتكامل مع السوق العالمي . (الإطار الكلي للخطة الخمسة للفترة ٢٠٠٧ ٢٠١١م، ص ٢٠٠ م، ص ٢٠٠ .

السياسات الاقتصادية خلال لبرنامجين ٢٠١٢م ٢٠١٤ ٢٠١٦م)

السياسات المالية:

خلال العام ٢٠١٢ م تم زيادة فئة ضريبة أرباح الأعمال على قطاع الاتصالات والبنوك ، رسوم المغادرة للسفر الداخلي والخارجي، ، تحصيل نسبة سداد مقدم لضريبة إرباح الأعمال على وكالات بيع الذهب، ، زيادة فئة ضريبة التنمية على الواردات علماً بان مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية والأدوية معفاة من هذه الضريبة، ، تعيير وقود الطائرات بالعملة الحرة، ، إخضاع بعض السلع المستوردة للضريبة على القيمة المضافة و غاء الإعفاء الممنوح لبعض السلع، كما تم فرض التحصيل بالعملات الحرة قيمة الخدمات المقدمة بالفنادق ، ضريبة القيمة المضافة على النزلاء الأجانب، ، إصدار العديد من القرارات والمنشورات في مجال رسوم الخدمات الحكومية لإحكام الرقابة المالية وتحقيق مبدأ الشفافية، مع الاستمرار في خفض الرسوم الجمركية علي بعض السلع الاستهلاكية ، إعفاء الرسوم

الجمركية المقررة على ا جهزة التعويضية للمعوقير ، وإعداد البرامج اللازمة لبناء القدرات للعاملين بالوحدات الإيرادية لتمكينهم من ترقية وتطوير تحصيل لإيرادات، وتكثيف نشاط مكافحة التهرب الجمركي والضريبي، وتحرير أسعار المحروقات، بالإضافة إلى مكافحة عمليات تجنيب الإيرادات ومنع فرض أي رسوم غير مقننة والالتزام بتوريد كافة الإيرادات المحصلة للخزينة العامة. (موازنة العام المالي ٢٠١٣ م، ص ٨)

في مجال تخفيض العبء على المواطن تم وضع ترتيبات لتوفير سلعتي القمح والسكر من خلال توفير تمويل الاستيراد عبر البنك المركزي بالسعر الرسمي للدولار، واستمرار إعفاء السكر المستورد من رسم الوارد وضريبة التنمية والرسم الإضافي والضريبة علي القيمة المضافة ورسوم هيئة الموانئ ورسوم هيئة المواصفات، والاستمرار في السياسات القاضية بدعم الشرائح الضعيفة وتوفير الاحتياجات اللازمة لدرء الكوارث وتحمل قيمة الرسوم الجمركية والقيمة المضافة للسلع الإستراتيجية، ورفع الحد الأدنى للمعاشات ليصل إلى ٢٥٠ جنيه. (موازنة العام المالي ٢٠١٣ م، ص ٩)

في مجال خفض الإنفاق الحكومي ٢٠١٢ م استمر ترشيد الإنفاق، وتم ضبط إجراءات الشراء والتعاقد لمشتريات الحكومة القومية والتركيز على المشتريات من السوق المحلي، والاستمرار في إيقاف التعاقدات الجديدة للمشروعات وشراء العربات والأثاثات والمباني ، مع الاستمرار بالالتزام بالقرارات المتعلقة بخفض الإنفاق الحكومي على المؤتمرات الداخلية والسفر الخارجي، وخفض إعتمادات البعثات الدبلوماسية (موازنة العام المالي ٢٠١٣ م، ص ١٠)

أما أهم السياسات المالية التي تم تنفيذها خلال العام ٢٠١٣م والعام ٢٠١٤م زيادة معدلات نمو الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي بإدخال الإصلاحات الضريبية وتنفيذ سياسة رفع الدعم عن المحروقات تدرجياً، وتطوير آليات تحصيل الإيرادات خاصة القيمة المضافة على المعاملات المحلية باستخدام النظم الالكترونية، واستيعاب الزيادة المقررة في هيكل الأجور والمرتبات للحد الأدنى ٤٢٥ جنيه، وضبط ومراجعة بند تعويضات العاملين والعمل على سداد الأجور الكترونياً بالتنسيق مع الجهاز المصرفي ، واستيعاب مرتبات المشروع القومي لاستيعاب ٢٥ ألف من الخريجين مع الاستمرار في إيقاف العمالة المؤقتة وترشيد الإنفاق في جانب شراء السلع والخدمات للوحدات بالحد الذي يضمن تسيير دولاب العمل، وترشيد الاستهلاك في جانب الوقود والكهرباء للوحدات الحكومية، وتوفير موارد لبسط هيبة الدولة والمحافظة على الأمن والاستقرار ومقابلة المهددات الطبيعية ، المساهمة في

المنظمات الدولية والإقليمية لضمان استمرار العلاقات الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي ، الزيادة في برامج الدعم للشرائح الضعيفة في المجتمع وزيادة عدد الطلاب المكفولين وإدخالهم في مظلة التامين الصحي مع توفير الاحتياجات اللازمة لدرء آثار الكوارث ، وحشد الموارد وتوجيهها نحو زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحريك الطاقات الإنتاجية العاطلة والتوسع في مشروعات البنية التحتية ، ودعم وتفعيل دور السفارات لتحقيق أهدافها في تطوير العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية ، والاهتمام بالتدريب وبناء القدرات تماشياً مع سياسة التركيز على تطوير الموارد البشرية ، والعمل على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لإنتاج سلع الصادر ذات القدرة التنافسية ، ومواصلة السعي في جذب الموارد الخارجية وتوجيهها نحو المناطق الريفية والأقل نمواً، وربط سياسات إصدارات الأوراق المالية بالسياسة التمويلية للدولة ، والالتزام بسداد مستحقات الأرباح والأصل في الوقت المحدد، والتوسع في إصدارات صكوك التنمية بحجم يتناسب مع مقدرة الدولة في سداد الالتزامات، مع الالتزام بتخصيص الموارد المتحصل عليها لتنفيذ مشروعات إنتاجية ومشروعات بنية أساسية تساعد على تقوية الاقتصاد وحفز النمو . (موازنة العام المالي ٢٠١٥، ص ١)

أما أهم الإجراءات المالية التي تم تنفيذها خلال العامين ٢٠١٥م ٢٠١٦م الاستمرار في برامج سياسات الإصلاح الضريبي (المؤسسي والإداري) في مجال الإيرادات الضريبية (مباشرة غير مباشرة)، تكثيف إجراءات إنفاذ برامج الإصلاح المؤسسي والهيكلي لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتقوية وتطوير الأداء الاقتصادي المالي، ترشيد واردات السلع الكمالية وذلك بتعديل فئات الرسم الإضافي لبعض السلع الكمالية المستوردة وإصدار قائمة منع الاستيراد لبعض السلع غير أساسية أو منتجة محلياً ، حوسبة العمل بديوان الضرائب وديوان الزكاة حيث تم إعلان عام ٢٠١٥م عام التقنية بالديوان، وبدء انفاذ موجهات البرنامج الخماسي في مجال استخدام التقنية في العمل المالي وحوسبة التحصيل باستخدام أورنيك ٥) الالكتروني، وإحكام الرقابة المالية والمحاسبية بالوحدات الحكومية لتأكيد ولاية وزارة المالية على المال العام ، استمرار هيكل التعريفة الجمركية الحالي دون أي تعديل مع مراجعة آليات وسياسات الرسوم الإدارية لتقديم خدمات فضل مع مراعاة تكلفة تقديم الخدمات ، الاستمرار في إجراءات الإصلاح المالي والهيكلي للهيئات العامة والشركات بهدف زيادة الإيرادات المحصلة بزيادة الموارد وتحديد أولويات الصرف، وزيادة الدعم اللوجستي) للولايات لزيادة الإيرادات الذاتية، وتنظيم وفتح التجارة الدولية مع دول الجوار عبر المعابر

المحددة بالولايات الحدودية لمنع التجارة غير المشروعة، وتكوين قاعدة متكاملة للمعلومات الاستكشافية للبترول وتقوية بنيات وآليات البحث والتقنية بغرض تطوير الصناعة النفطية والاستخراجية وزيادة إنتاج البترول والاستفادة من إنتاج الغاز ومواصلة الترويج للقطاعات الاستكشافية للمعادن لجذب المزيد من الاستمارات الأجنبية لزيادة انتاج من الذهب والمعادن الأخرى، وتطوير مستوي الخدمات المقدمة بواسطة الهيئات ذات العلاقة بالصادرات (الموانئ البحرية، المطارات والمشروعات الإنتاجية)، والالتزام بتوفير الموارد لقطاع الدفاع والأمن لمقابلة متطلبات تحقيق الأمن والسلامة والاستقرار في ذلك كأولوية وإستراتيجية، وتحسين شروط خدمة العاملين بالدولة بتعديل البدلات والعلاوات وفقاً لمرتبات ٢٠١٣م بدلاً عن مرتبات ٢٠٠٤م بتكلفة إجمالية ٢,٢ مليار جنيه في العام وبدأ التطبيق اعتباراً من أول يونيو ٢٠١٥م، وتطوير آليات الرقابة لبند تعويضات العاملين والمساهمات الاجتماعية على المستويين الاتحادي الولائي وفقاً للهياكل التنظيمية والوظيفية وشروط الخدمة المجاز، الاستمرار في تعديل استحقاقات العاملين وفق الهيكل الوظيفي وجدول الأجور لعام ٢٠١٣م وذلك من خلال تعديل بعض البدلات والعلاوات للعام ٢٠١٦م، ومواصلة المراجعة الدورية للأجور والمعاشات من خلال تعميم صرف الرواتب عن طريق الصراف الآلي، مع ضبط ومراجعة الصرف على تعويضات العاملين من خلال سداد المرتبات آلياً لبعض - وزارات والوحدات عن طريق الرقم الوطني. وتوفير قوت العاملين (ذره، قمح، سكر، دخر) بشروط ميسرة، مع الالتزام بإنفاذ البرامج الخاصة بدعم الشرائح الضعيفة بنسبة ٥٠ % للسداد النقدي ليصل العدد المستهدف إلى ٥٠٠ ألف أسر، وزيادة الصرف على خدمات الصحة والتعليم وحصاد المياه وتوفير مياه الشرب، وسداد مساهمة السودان في المنظمات الإقليمية والدولية، والانتظام في تحويلات أنصبة الولايات وفق قانون تخصيص الموارد وتحويل أنصبة الولايات المنتجة للنفط وفق متوسط الأسعار العالمية، والاستمرار في دراسة إعادة هيكلة دعم المحروقات وتعريفة الكهرباء والبدء في تطبيق إجراءات استيراد المحروقات بواسطة القطاع الخاص، وتطبيق سياسات التحرير الجزئي لدعم سلعة القمح (من ٢,٩ الي ٦,٠ جنيه للدولار) دون التأثير على سعر المستهلك، وتحديد أولويات الإنفاق الحكومي لتوجيه الموارد للقطاعات الإنتاجية والخدمات الأساسية وفق موجهات البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (٢٠١٥ - ٢٠١٩م) بدء الانفاق على بعض المشروعات المرتبطة بأولويات البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي

في مجالات التوسع في توليد الكهرباء ومشروعات الصناعة والتصنيع الزراعي، واستكمال برامج تأهيل البنيات الأساسية والاستمرار في توصيل كهرباء المشاريع الزراعية القومية والتوسع في المحاصيل البستانية إنفاذا لأهداف البرنامج الخماسي لزيادة الإنتاج والإنتاجية ، البدء في إنفاذ سياسة الشراكات مع القطاع الخاص لتمكينه من القيام بدوره في زيادة الاقتصاد الوطني، ومواصلة السعي في جلب الموارد الخارجية وبصفة خاصة تحرك وجهود القيادة السياسية في تفعيل التعاون مع السعودية ودول الخليج والصين والهند وروسيا، ومواصلة التحرك السياسي لتقليل أثار الحصار الاقتصادي ومعالجة الديون الخارجية للبلاد (موازنة العام المالي ٢٠١٦م، ص ١ .

وتخفيض نسب الواردات المعفاة من ضريبة الوارد والضريبة على القيمة المضافة على الواردات بواقع ٥% ، وتعديل فئة ضريبة الدخل على شركات الاتصالات، والاستمرار في مراجعة فئات رسوم الخدمات الحكومية بما يناسب وتكلفة الخدمة المقدمة، وإطلاق مرحلة الدفع الالكتروني في إطار الحكومة الالكترونية واتخاذ الإصلاحات المالية والقانونية المطلوبة، والاستمرارفي عادة تقييم أصول الهيئات والشركات والتي لم يتم تقويمها لأكثر من خمس سنوات تمشياً مع قانون الهيئات العامة والشركات وتحديد أولويات لمصروفات الإدارية للهيئات العامة والشركات وتحسين مستوي الخدمات المقدمة وزيادة العائد منها، وتحديد أولويات الإنفاق في جانب السلع والخدمات للبرامج المرتبطة بالإنتاج، ومواصلة سياسة التركيز على الدعم الاجتماعي والدعم المباشر للأسرة الفقيرة، والاستمرار في برامج التدريب وتنمية المقدرات البشرية الالتزام بتمويل البرامج البحثية بالوزارات والوحدات الحكومية ومراكز البحوث، وتطبيق سياسة عادة هيكلة دعم السلع الإستراتيجية بالتدرج من خلال : وضع الضوابط المنظمة لرصد الاستهلاك الفعلي للمنتجات النفطية بالولايات لضمان التخطيط السليم لانسياب الإمدادات ورفع الوعي لدي المواطنين تجاه ترشيد استهلاك الطاقة عن طريق الحملات الإعلامية، عادة هيكلة دعم تعريفة الكهرباء، ورفع الدعم كلياً من منتج البنزين والغاز والفيرنس وغاز الطائرات وجزئياً من الجازوين، مع الاستمرار في إعادة هيكلة الدعم والخروج من دعم الاستهلاك وتحويله إلى دعم الإنتاج.

السياسات النقدية :

هدفت السياسات النقدية خلال هذه الفترة إلى تحقيق الاستقرار المالي من خلال تفعيل أساليب الإشراف والرقابة المصرفية وتطبيق مؤشرات الاستقرار المالي والمعايير الدولية

والإسلامية ويتطلب ذلك الاستمرار في برامج إعادة الهيكلة، والحد من التعثر، وتفعيل وتطوير آليات الرقابة غير المباشرة ، واستمرار تطوير وتطبيق نظم التقنية وتطوير وترقية نظم الدفع، , المحافظة علي العملة النظيفة وضمان توفيرها دون إفراط من خلال تحديد الحجم الأمثل للإصدار ، وبالإضافة إلى تطوير نظم الدفع الالكترونية والتقنية من خلال تطوير محول القيود القومي لمقابلة الزيادة في عدد ماكينات الصرافات الآلية وزيادة الربط الإقليمي كما يمكن إكمال مشروع المقاصة الالكترونية لكافة الولايات الشمالية والجنوبية واستكمال مشروع نظام المدفوعات القومية الآلية، مع استدامة التنمية المتوازنة وتحقيق هدف الانتشار الأمثل لفروع المصارف لخدمة الأهداف التنموية وتخفيف أعباء المعيشة للمواطنين وذلك من خلال تشجيع منح التمويل في الولايات حسب الميزة النسبية للقطاعات الإنتاجية والخدمي ، تشجيع قيام بنوك ولائية والعمل على انتشار الفروع واستكمال إجراءات إنشاء بنك تنم ة وإعمار دارفور، , استكمال بناء قطاع التمويل الصغير والأصغر وتشجيع التمويل المصرفي ذو البعد الاجتماعي لصغار المنتجين والخريجين والشرائح الضعيفة في لمجتمع من خلال المؤسسات المعني (موازنة العام المالي ٢٠١١م، ص)

سياسات قطاع التجارة الخارجي :

في العام ٢٠١١م تم تفعيل وتوسيع الشراكات الإستراتيجية في المجال الصناعي والزراعي لإحلال الواردات وترقية وزيادة الصادر. كما تم رصد إعتمادات مالية مجزية لمشاريع الصادر في إطار برنامج تنسيقي بين الوحدات والوزارات والهيئات البحثية والمشاريع المختصة بالقطاعين المروي والتقليدي وذلك عبر برامج المحاصيل وصناعة البذور لوزارة الزراعة. , رصد إعتمادات مالية لتنفيذ برنامج وزارة الثروة الحيوانية لخاص بإنشاء وتكملة المحاجر البيطرية بمن فذ الصادر والحزام الخالي من ا مراض مع الاستد رار في برنامج التطعيم ومكافحة الوبائيات. (موازنة العام المالي ٢٠١١م، ١ ص)

إما إجراءات قطاع التج رة الخارج ة في العام ٢٠١٢م ٢٠١٣ م فتمثلت في الاستمرار في إجراءات ترشيد النقد الأجنبي لكافة المؤسسات والوحدات , شراء الذهب من السوق ومن الولايات المنتجة بأكبر كمية ممكنة لتقوية موقف احتياطات النقد الأجنبي ، , الاهتمام بإصلاح سوق النقد الأجنبي وتقليل اعتماد شركات الصرافة على الضخ بالعم ة الأجنبية وتشجيع شركات الصرافة للعمل على استقطاب مدخرات المغتربين والموارد الأخرى غير الرسمية، ووضع ضوابط للتحويل لغرض السفر(علا - دراس - حج وعمر ،

، العمل بنظام التامين على حصيلة صادرات الثروة الحيوانية ومنتجاتها ، والالتزام بتقديم الخدمات الفندقية للأجانب بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى إصدار قرار للمصارف بالعمل بنظام الضمان البحري في صادرات الثروة الحيوانية موازنة العام المالي ٢٠١٣م،ص ٨)

أما سياسات القطاع النقدي و قطاع التجارة الخارجية للعام ٢٠١٤م تمثلت في معالجة التوسع النقدي وفق الحاجة والطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، توجيه القدر الأكبر من صافي التمويل المتاح إلي القطاع الخاص وتوازن الاستدانة من النظام المصرفي، ، تشجيع المصارف التجارية للدخول في التمويل الصناعي والزراعي (بشقيه الحيواني والنباتي ، والحد من الآثار التضخمية بإحكام السياسات النقدية . (موازنة العام المالي ٢٠١٥م ،ص ٣)

تضمنت إجراءات العام ٢٠١٥م والعام ٢٠١٦م الاستمرار في السياسات التي اتخذت في الأعوام السابقة مع تشجيع برامج ترقية الصادرات غير البترولية وتوفير التمويل اللازم لها ودعم سياسة إحلال الواردات، والتركيز على سياسات الإصلاح المصرفي لتطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي ومواصلة تنفيذ سياسات الشمول المالي، ، بذل الجهود لتخفيض حدة الاثار الخارجي على القطاع المصرفي، والتوسع في توفير التمويل الصغير والأصغر. والمحافظة على استمرارية تدفق القروض والمنح من دول التعاون الانمائي لتمويل المشروعات المتسقة مع البرامج الخماسي، ، استمرار في الجهود السياسية لجذب الموارد الخارجية لقطاعات الإستراتيجية وتخفيض آثار الحصارالاقتصادي، ، سداد المديونيات الحرجة للمؤسسات الدولية والاقليمية ، الإعداد لمطلوبات مبادرة السودان لتحقيق الامن الغذائي العربي بالتنسيق مع مؤسسات التمويل العربية، والاسراع بإكمال الإجراءات الخاصة بانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى التوسع في صادرات الصكوك لتمويل مشروعات التنمية واستغلالها في تمويل المشروعات التي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو، ، ربط إصدارات الاوراق المالية بالسياسة التمويلية للدولة وحجم الاستدانة بتقديرات الاقتصاد الكلي ، ، ترقية وتشجيع الصادرات وإقامة شراكات مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، لتركيز على القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة والتعدين ، وإحلال الواردات من سلع القمح ، السكر والأدوية وتشديد القيود الكمية والنوعية على استيراد هذه السلع لإعطاء ميزة تنافسية للإنتاج المحلي، والعمل على زيادة انتاج الذهب والكروم واستمرار العمل في تطوير قطاع التعدين التقليدي، ، اتخاذ السياسات والإجراءات المرتبطة باستقرار سعر الصرف. (موازنة العام المالي ٢٠١٧ ، ص ٥)

الفصل الرابع

الدراســـة التطبيقية

المبحث الأول: أداء متغيرات لدراسة خلال فترة تحرير الاقتصاد الـ ودانـي

المبحث الثانـي: منـهجية وإجراءات الدراـ ة

المبحث الثالث : عــرض وتحليل ومناقشة الـ ــيـ ات

ـ دراسة الذ ـ بيقية

يشتمل هذا الفصل على تحليل وصفي لمؤشرات الدراسة ومن ثم الطريقة والمنهجية والأسلوب القياسي والنتائج التي تم الوصول إليها من خلال تطبيق الأساليب القياسية على بيانات الدراسة ومن ثم تحليلها إحصائياً، وإيجاد التفسيرات والتعديلات الاقتصادية التي ؛ ناسب مع نتائج لتحليل القياسي. حيث أحتوى المبحث الأول من هذا الفصل تحليل وصفي لمؤشرات الدراسة وتضمن المبحث الثاني عرض المنهجية القياسية والإحصائية المتبعة في التحليل، وذلك من خلال استخدام المناهج والأساليب القياسية لحديثة التي تدرس العلاقات والتأثيرات طو لة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، والتى تتمثل ي أساليب تحليل نماذج انحدار السلاسل الزمنية المتكاملة وذلك من خلال دراسة جذور الو دة للسلاسل الزمنية لتحديد درجة سكونها (تكاملها)، ومن ثم تحليل التكامل المشترك للتد ق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الـ تغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن ثم ؛ دير ه ه العلاقة بأستخدام منهجية ARDL) .

أما المبحث الثالث فيعرض أهم نتائج التحليل الإحصائى والقياسى ومن ثم يتم تقدير نموذج الدراسة وذلك بغرض معرفة أثر سياسة التحرير الاقتصادى على ميزان المدفوعات في الاقتصاد السودانى خلال الفترة ٩٩٢ - ٢٠١٦م).

المبحث الأول

أداء متغيرات لدراسة خلال فترة تحرير الاقتصاد السوداني

تمثلت مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تم اختيارها لإجراء هذه الدراسة في:

- **مؤشرات القطاع الإنتاجي** : نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
- **مؤشرات القطاع المالي** : أداء الموازنة العامة.
- **مؤشرات القطاع النقدي** : التضخم عرض النقود، سعر الصرف
- **مؤشر قطاع التجارة الخارجي** : درجة الانفتاح الاقتصادي.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوداني :

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع قيم السوق للسلع والخـــدمات النهائية المنتـ ة فى الدولة خلال فترة زمنية محددة (عادة عام) (تقريربنك السودان المركزي، الخامس والخمسون ٢٠١٥ ص ١٥ م)

جدول رقم ( )

الناتج المحلي الإجمالي في لسودان خلال الفترة ١٩٩٢ ٢٠١٦ م

بالأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	(GR) معدل النمو الاقتصاد %	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	(GR) معدل النمو الاقتصاد %
1992	421.82	6.6	2005	83,298.02	5.7
1993	948.45	4.6	2006	96,611.45	9.9
1994	1,881.29	1.0	2007	106,527.05	8.1
1995	4,049.74	6.0	2008	124,609.14	7.8
1996	10,478.14	11.6	2009	135,658.99	6.1
1997	16,137.37	6.1	2010	162,203.85	5.2
1998	21,935.91	8.2	2011	186,556.30	1.9
1999	27,058.81	4.2	2012	243,412.90	1.4
2000	33,770.57	8.4	2013	342,803.26	4.4
2001	40,658.56	10.8	2014	471,295.49	3.6

2002	47,756.11	6.0	٢٠١٥	582,937.43	٤,٩
2003	55,733.78	6.3	٢٠١٦	693,514.00	٣
2004	68,721.39	5.1	–	–	–

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي ، من ٩٩٢ ٢٠١٦.

من خلال لجدول رقم) يمكن ملاحظة التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي من خلال النظر إلى معدل النمو الاقتصادي حيث كانت معدلات نمو موجبة والتي بلغ أعلى معدل فيه ١,٦ % في العام ٩٩٦ م بينما سجل العام ٩٩٤ م ى مع ل نمو موجب والذي بلغ ٪ . وذلك نتيجة لتحرير الاقتصاد وإزالة القيود السعرية من القطاعين الداخلي والخارجي وزيادة الإنتاج الزراعي، جاء ذلك متزامناً مع ظروف طبيعية غيرمواتية. أما العقد الأول من الالية الثا ة فقد سجل معد ت نمو موجبة بلغت في المتوسط ٢ % عام ٩٩٨ م حيث بلغ أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة ٨,٠ % في العام ٠٠١ م. بينما بلغ أدنى معدل نم ١ % في العام ٠٠٤ م و ع ى معدلات النمو الإيجابية والمتزايدة خلال هذا العقد إلى إنتاج وتصدير البترول السوداني الذي نعكس في شكل زيادة حقيقية في النشاط الاقتصادي وفي مس ى المعيشة ى فراد المجتمع . و يضاً من سباب تحقيق معدلات النمو المتزايدة خلال العقد الأول من الالفية الثالثة تو يع اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية تحرير السودان مما أدى إلى الاستقرار ا مني و نعكس ذلك على زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية ، وتعتبر هذه الفترة بداية تعافي الاقتصاد السوداني مما كان عا ه في العقد السابق له. خلال الفترة من ٠١٠ - ٢٠١٤ حد ت تغيرات كبيرة دت إلى عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي التي بد ت في العقد السابق وسُجل خلال تلك الفترة تراجع في معدلات النمو الاقتصادي بلغت ٢,د % ٩ ٪ ، ٤ ٪ ، ٤ ٪ ، ٣,٦ على التوالي ويع ى ذلك تراجع إلى: انفصال جنوب السودان عن شه. ه وتكوين دولة قائمة بذاتها مما أدى إلى فقدان ما يقارب % من إنتاج البترول لدولة السودان الأمر الذي نعكس في تراجع إنتاج القطا ات الإنتاجية المختلف . كما أن انعكاس ثار ا زمة المالية العالمية على الاقتصاد السوداني خاصة في الدول التي يستورد منها السودان جزء ا كبر من الاحتياجات ، ولكن يلاحظ بعد ذلك زيادة معدل النمو الاقتصادي في ا عوام ٠١٣ ٢٠١٥ مما يشير إلى بوادر تعافي في الاقتصاد السوداني ، إلا أنه في

العاد ٢٠١٦ م تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى % ويعزى ذلك إلى التراجع في حجم تدفقات الاستثمار ت الأجنبية بسبب عدم استقرار الصرف الأجنبي الذي دفع المستثمرين الأجانب إلى التوجه للاستثمار في دول أخري .

. أداء الموازنة العامة في الاقتصاد السودانـ :

يتكون هيكل الموازنة العامة وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة - الذي أصدره صندوق النقد الدولي في العاد ٢٠٠١ من الإيرادات العامة والمصروفات العامة والفائض أو العـ ز الكلي ومصادر تمويله، حيث تشمل الإيرادات العامة كلاً من الإيرادات الضريبية والإير دات غير الضريبية والمنح، وتتمثل أهم مصادر الإيرادات الضريبية في ضريبة الدخل وأرباح الأعمال ومكاسب رأس المال وضريبة القيمة المضافة والضرائب علي التجارة الدولية والإنتاـ ، وتتكون الإيرادات غير الضريبية من مبيعات السلع والخدمات ودخل الملكية والرسوم . أما المصروفات العامة فتنقسم إلي ثلاثة فصول يعكس الفصل الأول تعويضات العاملين وشراء السلع والخدمات و لدعم الاجتماعـ ، ويشمل لفصل الثاني التحويلات التي تقدم للولايات لتمويل جـ ء من صرفها الجاري والتنموي، ويتناول الفصل الثالث الصرف علي مشروعات التنمية القومي ، أو ما يسمى باقتناء الأصول غير المالية ، ويعكس الجزء الأخير من هيكل الموازنة الفائض أو العجز المالي الكلي ومصادر تمويله (تقرير بنك السودان السادس والخمسون ٢٠١٦ م، ص ٩٠)

وفيما يلي استعراض للموازنة العامة في الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة :

جدول رقم ( )

الموازنة العامة في لسودان خلال الفتر ٩٩٢ ٢٠١٦ م

السنة	الموازنة العامة	السنة	الموازنة العامة
1992	-25.838	2005	-1663
1993	-13.706	2006	-3178
1994	-36.535	2007	-2508.6
1995	481.8	2008	1983.1
1996	-210.29	2009	-980.3

1997	-195.28	2010	-3424.2
1998	-162	2011	-9426.1
1999	-217	2012	-7653.4
2000	-182	2013	-6456.5
2001	-534	2014	-4424.9
2002	-456	٢٠١٥	-6976.4
2003	-326	٢٠١٦	-11234.9
2004	-799	-	-

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي ، من ٩٩٢ ٠١٦.

من خلال الجدول رقم ( ) يلاحظ ن الموازنة العامة سجلت عجزاً مستمراً خلال فترة الدراسة وهذا يشير إلى عدم ووجود استقرار مالي بالمالية العامة في الاقتصاد السوداني. وقد استخدمت الدول حزمة من السياسات والإجراءات لإدارة الاقتصاد العام (سياسة التحرير الاقتصادي)، ومن خلال الملاحظة لمؤشر عجز الموازنة كان من خلال انتهاج حزمة السياسات و لإجراءات لإدارة الاقتصاد العام الأمر الذي يشير إلى عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد العام خلال الفتر ٩٩٢ ٠١٦.

يلاحظ من خلال الجدول أن الموازنة العامة سجلت قل عجز لها في العام ٩٩٣ م والذي بلغ 13.706- مليون جنيه بينما بلغ أعلى عجز لها 11234.9- مليون جنيه وذلك في العام ٠١٦ . وقد أت وزارة المالية الاتحادية غط ة العجز في الموازنة العامة بالاقتراض من البنك المركزي (التمويل بالعجز) مما ى إلى التأثير بصورة كبيرة في زيادة المستوى العام لأسعار وارتفاع معدلات التضخم الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى معيشة .

معدل التضخم :

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار لسلع والخدمات (خالد الوزني وأحمد الرفاعي ٠٠٣ م،ص ٤٩

ويعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الشائعة ، ويحدث التضخم تشوهات أساسية في الاقتصاد، ويعيد توزيع الدخل بطريقة عشوائية لصالح أصحاب الـــدخول المفتوحـــة، بينمـــا تتآكل القيم الحقيقية للأصول النقدية ودخول أصحاب الدخل المحدود. ويخلق التضخم نوعـــاً من عدم اليقينية يصعب معها اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويتعطل الاس ثمار ويتراجع الإنتاج والإنتاجية، ومن المعلوم أن التضخم يؤثر بصورة أكبر في الشرائح الضعيفة وذوي الـــدخل المحدود.

وفيما يلي استعراض لمعدلات التضخم بالاقتصاد السوداني خلال فترة الدراس :

جدول رقم (٤)

معدلات التضخم في السودان خلال الفترة ١٩٩٢ م ٢٠١٦

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
1992	119.24	2005	8.5
1993	101.18	2006	7.2
1994	115.93	2007	8,8
1995	68.97	2008	14.3
1996	130.41	2009	13.4
1997	47.19	2010	15.35
1998	17.51	2011	18.1
1999	16.16	2012	44.4
2000	8.02	2013	41.9
2001	4.9	2014	25.7
2002	8.3	٢٠١٥	12.6
2003	8.3	٢٠١٦	30.3
2004	7.3	-	-

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، من ١٩٩٢ م ٢٠١٦ م.

بالنظر إلى الجدول ( ) يلاحظ أن أعلى معدلات تضخم كانت في مطلع التسعينات من القرن الماضي سجل العام ١٩٩٦ أعلى مستوى لمعدلات التضخم وكان ذلك نتيجة التزايد المستمر في التوسع النقدي والانفلات في حجم السيولة وأداء الموازنة لعامة نتيجة قصور الضوابط المالية وارتفاع تكلفة الإنتاج وتدهور أسعار الصرف وتفاقم عجز القطاع الخارجي وعدم استصحاب إصلاحات في السياسات النقدية والمالية الأمر الذي مثل أهم معوقات سياسة التحرير الاقتصادي التي ألقت بظلالها علي جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية .(عبد الوهاب شيخ موسى ٢٠٠١ م،ص ٢٠)

في نهاية التسعينات أيضا حدث تأرجح في معدلات التضخم بين الزيادة والنقصان من عام إلي آخر مع وجود نوع من الاستقرار بعد إنتاج النف ٠٠٠ م وتوقيع اتفاقية السلا م الشام ٢٠٠٥ وحتى العاء ٢٠٠٨ ثم بدأ في الارتفاع مره أخري حيث شهدت السنوات التي بعد انفصال جنوب السودان ارتفاع في المعدلات مرة أخري من عام إلى آخر ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها ازدياد ضغوط صرف الناتج عن الأوضاع الأمنية وتدهور العلاقات الخارجية وانحسار تدفق المساعدات والعون الخارجي وخروج % من النفط من الميزانية , الضغوط المتزايدة على الموارد الخارجية والخلل فى الحساب الخارجي وتذبذب أسعار الصرف وغيرها من الأسباب .

ويعتبر التضخم في السودان ظاهرة مركبة ومعقدة ناتجة عن تفاعل وتداخل عدة مسببات سواء من ناحية الطلب الكلي أو مستوى تكلفة الإنتاج أو العوامل الهيكلية. وتشير الدراسات التي تمت صندوق النقد الدولي وبنك السودان المركزي » لظاهرة التضخم في السودان، إلى أن أهم التطورات المولّدة للضغوط التضخمية ترتبط بأداء سعر الصرف ونمو عرض النقود وارتفاع تكاليف الإنتاج ، وتوضح نتائج تلك الدراسات أنّ أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان أكبر وأهم من أثر المتغيرات النقدية، أي أثر نمو الكتلة النقدية، وهذا مخالف لما هو معروف عن مسببات التضخم في الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى أن المتغيرات النقدية والتوسع النقدي هو السبب الرئيس للتضخم. ومن أسباب التضخم ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة التضخم المستور ، وتدهور سعر صرف العملة الوطنية، فهناك علاقة طردية قوية بين معدلات التضخم السائدة محلياً ومعدلات ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة. ومن العوامل التي أسهمت بصورة مباشرة في ارتفاع التضخم تدني الإنتاج المحلي وارتفاع تكلفته، فقد شهد الاقتصاد السوداني تدنياً واضحاً في معدلات النمو في الناتج الإجمالي المحلي ، وذلك نسبة لخروج مورد الـ نفط من الموازنة العام . وقد لعبت لعوائق الهيكلية التي تحد من الإنتاج دوراً إضافياً في استمرار تدني معدلات النمو، مما أدى إلى زيادة الاستيراد لسد فجوة الاستهلاك المحلي وزيادة آثار التضخم المستورد على الأسعار المحلي ، ومن أسباب التضخم أيضاً ما تسمى التوقعات التضخمية، ويقصد بها لحالة التي تصبح بها توقعات المتعاملين في السودان للمعدلات المستقبلية للأسعار وسعر الصرف عاملاً مهماً في تقدير التكلفة الآنية، حيث يتم تقدير التكلفة الحالية على أساس سعر الصرف المتوقع ومستوى الأسعار المتوقعة في المستقبل، وعندما

تتمكن هذه الظاهرة يدخل التضخم في حلقة مفرغة وينتج عنها الارتفاع التلقائي في مستوى الأسعار. وفي هذه المرحلة تصعب السيطرة على التضخم عن طريق الإجراءات النقدية وحدها، ويحتاج الإصلاح إلى إجراءات أخرى ومن هنا تصبح التوقعات التضخمية واحدة من أهم ا سباب ، العوامل المساهمة في ارتفاع معدلات تضخم.

٢ . سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من عملة ما مقدراً بوحدات عملة أجنبية أخرى .
(مجيد حسين وعفاف سعيد ٢٠٠٤ م،ص ٨١)

وفيما يلي استعراض لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (١)

سعر الصرف في السودان خلال الفترة ١٩٩٢ ٢٠١٦م

الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
1992	0.15	2005	2.44
1993	0.132	2006	2.17
1994	0.216	2007	2.02
1995	0.4	2008	2.09
1996	1.25	2009	2.31
1997	1.58	2010	2.32
1998	1.99	2011	2.66
1999	2.52	2012	3.57
2000	2.57	2013	4.74
2001	2.59	2014	5.72
2002	2.63	٢٠١٥	6.02

2003	2.61	٢٠١٦	6.39
2004	2.58	-	-

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي ، من ٩٩٢ ٠١٦

يلاحظ من الجدول رقم ( ) وجود استقرار أو تغير طفيف في سعر الصرف خلال الفترة من ٩٩٢ ٠١١ م وكان ذلك سبب توفر احتياطيات النقد الأجنبي مع زيادة في حجم الصادرات خاصة بعد دخول النفط في هيكل الصادرات السودانية مطلع الألفية الثالثة ولكن بعد انفصال جنوب السودان في العام ٠١١ م وخروج نسبة % من النفط الخاص بدولة جنوب السودان أدي ذلك إلي زيادة في سعر الصرف وانخفاض ملحوظ في قيمة الجنيه السوداني حيث سجل في العام ٠١٢ م ٣,٥٧ وتوالت الزيادة إلى أن بلغت ٦,٣٩ في العام ٠١٦ م ويعزى ذلك إلى الشح الكبير فى موارد النقد الأجنبي نتيجة عدم الاستقرار في نظام سعر الصرف والسياسات المتعلقة به إلى جانب عدم القدرة على ضبط السوق الموازي ومواكبة التطورات التي تحدث فيه.

٤. عرض النقود:

يعرف عرض النقود بأنّه الرصيد الكليّ من العملات، والأدوات الماليّة السائلة التي يتمّ تداولها في اقتصاد دولة معين . كما يُعرف أيضا بأنه الكمية المطلقة المتداولة من لنقود في المجتمع الاقتصادي أو هو الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية المتوفرة في المجتمع ويقصد بوسائل الدفع هي تلك النقود في صورها الثلاثة M1 و M2 و M3 وقد يختلف تعريف كل جزء من هذه الأجزاء من بلد إلى اخر بما يلائم الوضع النقدي والاقتصادي لها ففي الدول النامية يشكل M1 . وفيما يلي استعراض لعرض النقود بمعناه الواسع M2 خلال فترة الدراسة.

جدول رقم ( )

عرض النقود في السودان خلال الفترة ١٩٩٢ ٢٠١٦م

السنة	عرض النقود	السنة	عرض النقود
1992	168.7	2005	46.1
1993	89.7	2006	27.4
1994	50.9	2007	10.3
1995	74.1	2008	16.3
1996	65.2	2009	23.5
1997	36.9	2010	25.4
1998	29.7	2011	17.9
1999	24.6	2012	40.2
2000	34.4	2013	13.3
2001	24.7	2014	17
2002	30.3	٢٠١٥	20.5
2003	30.3	٢٠١٦	29
2004	30.8	–	–

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي ؛ من ١٩٩٢ ٢٠١٦م

من الجدول رقم ( ) يلاحظ أن العام ١٩٩٢ م سجل أعلى مستوى لعرض النقود بينما سجلت الأعوام التي جاءت بعدها انخفاض ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم التي كانت تمثل أرقام ثلاثية حيث قامت الدولة بتغير للعملة مرتين مما أسهم ذلك في تقليل معدل عرض النقود ، سجلت سنة ٢٠٠٧ أدنى مستوى لعرض نقود خلال فترة الدراسة بلغ ١٠,٣ مع وجود استقرار في الأعوام التالية لها حتى العام ٢٠١١ وبعد انفصال الجنوب يلاحظ تزايد في عرض النقود نتيجة لعجز الموازنة العامة واتجاه إلى تمو ل هذا العجز عبر الاستدانة من الجهاز المصرفي مما أسهم في زيادة عرض النقود، بينما انخفض عرض

النقود في الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٤م مما كان عليه في العام ٢٠١٢ م ويعزى ذلك إلى التطور الذي حدث في الجهاز المصرفي والذي أصبح يقوم بدور مساند للسياسة النقدية أما الأعوام ٢٠١٥ ٢٠١٦م فقد شهدت زيادة فى عرض النقود نتيجة لزيادة فرق السعر الناتج عن عمليات شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية، بالإضافة إلى ارتفاع التمويل المقدم للقطاع الخاص وزيادة فروقات سعر دعم القمح وارتفاع التمويل المقدم من البنك المركزي للمصارف.

٤ الانفتاح الاقتصادي :

عرَّف الانفتاح الاقتصادي على أنه الدرجة التي تصل إليها المُعاملات الاقتصادية غير المحلية (الاستيراد والتصدير) في الحدوث وتأثيرها علي حجم ونمو الاقتصاد القومي. درجة الانفتاح تُقاس بالحجم الفعلي للصادرات والواردات المُسجلة بالاقتصاد القومي .و يعرف الإنفتاح الاقتصادي أيضاً بأنه إزالة القيود القائمة في وجه رؤوس الأموال الأجنبية وفي وجه الاستثمارات المحلية الخاصة المدفوعة بدافع الربح وحده، والتخلي التدريجي عن الملكية العامة في الصناعة وعن تدخل الدولة في الاقتصاد، بل التخلي التدريجي عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية للمنافسة الأجنبية .

وفيما يلي استعراض للانفتاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة:

جدول رق ( )

الانفتاح الاقتصادي للسودان خلال الفترة ١٩٩٢ ٢٠١٦م

السنة	الانفتاح الاقتصادي	السنة	الانفتاح الاقتصادي
1992	27	2005	33
1993	19	2006	30
1994	19	2007	33
1995	17	2008	32
1996	25	2009	30
1997	23	2010	33
1998	23	2011	28
1999	20	2012	20
2000	26	2013	23
2001	25	2014	17
2002	24	٢٠١٥	13
2003	25	٢٠١٦	11
2004	29	-	-

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، مز ١٩٩٢ ٢٠١٦م

من الجدول رقم ( ) يلاحظ استقرار وسكون نسبي في درجة الانفتاح الاقتصادي بالاقتصاد السوداني مع الاقتصاد العالمي حيث سجلت في المتوسط خلال فترة الدراسة ٢٥ بينما سجلت انخفاض ملحوظ خلال الفترة لعام ٢٠١٢ ٢٠١٦ و الذي سجلت فيه قل درجة للانفتاح الاقتصادي ويع ى عدم تطور درجة الانفتاح الاقتصادي بشكل عام خلال فترة الدراسة أو : لضعف تنافسية الصادرات السودانية وعدم استقرارسياسات القطاع الخارجي والتراجع في القطاعات الإنتاجية في السودان بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة وعدم الاستقرار ا منى بالإضافة إلى لعقوبات الاقتصادية الأمريكية الم روضة على

الاقتصاد السوداني من تسعينات من القرن الماضي وحتى العام ٢٠١٦ والتي أثرت على حركة التبادل التجاري بين السودان وبقية دول العالم الأخرى من صعوبة المعاملات المالية كل ذلك انعكس على انخفاض درجة الانتاج الاقتصادي.

جدول رقم ( )

ميزان المدفوعات السوداني ١٩٩٢ ٢٠١٦م)

بملايين الدولارات الامريكية

السنة	الحساب الجاري	الميزان التجاري	حساب الخدمات والدخل والتحويلات	الحساب الرأسمالي والمالي	الميزان الكلي
1992	(415.6)	(668.8)	253.2	383.3	(29.4)
1993	(456.7)	(527.6)	70.9	186.6	(37.7)
1994	(624.3)	(637.5)	13.2	230.9	(30.4)
1995	(576.2)	(629.1)	52.9	391.5	(7.1)
1996	(873.0)	(884.2)	11.2	90.1	(63.9)
1997	(827.3)	(827.7)	0.4	182.7	(36.2)
1998	(957.4)	(1,136.5)	179.1	379.1	25.1
1999	(431.4)	(476.1)	44.7	413.2	111.2
2000	(540.2)	440.3	(980.5)	299.7	108.0
2001	(1,284.9)	(326.1)	(958.8)	490.5	(127.6)
2002	(962.7)	(203.7)	(759.0)	841.5	300.1
2003	(938.6)	6.7	(944.7)	1,389.9	422.6
2004	(818.2)	191.6	(1,009.8)	1,353.9	730.1
2005	(2,830.3)	(1,121.7)	(1,708.6)	2,427.2	530.5
2006	(4,919.4)	(1,448.1)	(3,471.3)	4,611.0	(208.6)

2007	(3,268.2)	1,156.8	(4,425.0)	2,945.5	(282.0)
2008	(2,508.3)	3,441.1	(5,949.4)	439.5	21.1
2009	(4,926.6)	(270.9)	(4,655.7)	4,747.3	(555.7)
2010	(1,715.0)	2,564.9	(4,279.9)	2,671.5	(26.8)
2011	(2,652.9)	2,065.9	(4,718.8)	2,729.9	(688.3)
2012	(6,259.1)	(4,056.2)	(2,202.9)	3,915.3	(24.7)
2013	(5,822.1)	(3,938.2)	(1,883.9)	4,422.3	(17.6)
2014	(3,545.5)	(3,652.2)	106.7	2,106.4	(3.3)
2015	(5,460.7)	(5,199.0)	(261.7)	5,375.7	38.4
2016	(4,127.4)	(4,231.0)	103.6	3,517.8	(18.7)

لمصدر: تقارير بنك السودان المركزي ، مز ٩٩٢ ٢٠١٦ م

شهد ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٩٩٢ وحتى العام ٩٩٧ م (بداية سياسة التحرير الاقتصادي)عجزاً مستمراً تراوح بين 63.9 ، ٧,١ مليون دولار حيث بلغ أقصاه فى العام ٩٩٦ م نتيجة الزيادة الملحوظة فى عجز الحساب الجاري والميزان التجاري وانخفاض فائض الحساب الرأسمالي والمالي ويعزى ذلك لانحسار العون الخارجي خلال هذه الفترة، إلا أن ناك تحسن ملحوظاً فى الميزان التجاري ع ٩٩٣ م ، الحساب الجاري بلغت نسبته ١,٤ % حيث انخفض العجز فيه بمقدار ٢٠١,٢ مليون دولار عن العام السابق. وقد نتج هذا التحسن عن الانخفاض الكبير فى عجز الميزان التجاري الذي انخفض بنسبة ٧,٣ % من ٦٦٨,٨ مليون دولار فى العام سابق ليصل إلى ٢٨٥,٦ مليون دولار فى ع ٩٩٣ م. وقد تم تمويل العجز الكلي فى الحساب الجاري البالغ ٢١٤,٧ مليون دولار جزئياً بتدفقات رأسمالية صافية قدرها ١٨٦,٦ مليون دولار ليصل العجز الكلي فى ميزان المدفوعات إلى ٣٧,٧ مليون دولار (يشتمل على مدفوعات غير مبوبة مقد ره ٩,٦ مليون دولار)، بعد ذلك شهد الميزان فائضاً تراوح بين ٢٥,١ ١١١,٢ مليون دولار ، ويعزى ذلك لزيادة الحساب الرأسمالي والمالي نتيجة الزيادة التي طرأت فى حجم الاستثمارات خاصة فى مجال البترول والنقل والتعدين وانخفاض عجز الحساب الجاري فى العام

٩٩٩ م، كما أظهر الميزان التجاري تحسناً ملحوظاً خلال عام ٢٠٠٠ م حيث تحول العجز البالغ قدره ٤٧٦ مليون دولار فى عام ٩٩٩ م إلى فائض قدره ٤٤٠,٣ مليون دولار بسبب الإرتفاع الكبير فى عائد البترول ومشتقاته. وبالرغم من ذلك فإن الزيادة الكبيرة فى عجز حساب الخدمات والدخل والتحو لات قد فاقت فائض الميزان التجاري وأدت إلى تفاقم العجز فى الحساب الجاري بنسبة % كما يتضح من الجدول أعلاه.

سجل الحساب الجاري عجزاً مستمراً وصل فى عـ ٢٠٠١ إلى 1,284.9 مليون دولار، ثم بدأ العجز فى الانخفاض فى عام ٢٠٠٢ ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ حيث بلغ 962.7 38.6، 818.2 مليون دولار على التوالي. كذلك شهد حساب رأس المال والحساب المالي تحسناً مستمراً حيث رتفع م 490.5 مليون دولار فى عام ٢٠٠١ م إلى ٨٤١،٤٥ مليون دولار فى عام ٢٠٠٢ م ١٣٨٩،٩٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣ م ، مما أدى إلى تحسن الموقف الكلي وزيادة الأرصدة من العملات القابلة للتحويل من ١٢٧،٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ م إلى ٣٠٠،١ مليون دولار فى عام ٢٠٠٢ م وإلى ٤٢٢،٥٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣ م.

استمر الموقف الكلي لميزان المدفوعات مسجلاً فائضاً عام ٢٠٠٤ م بزيادة قدرها ٩٧,٣٠ مليون دولار مقارنة بالعام ٢٠٠٣ م حيث حقق فى العـ ٢٠٠٤ م فائضاً قدره ٧٣٠,١٨ مليون دولار مقارنة بفائض قدره ٤٢٢,٥٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣ م. أما فى عام ٢٠٠٥ م فقد حقق الموقف الكلي لميزان المدفوعات فائضاً قدره 530.5 مليون دولار والذي نتج عن زيادة الحساب الرأسمالي والمالي م ١،٣٥٣,٨٨ مليون دولار عام ٢٠٠٤ م إلى 2,427.2 مليون دولار عام ٢٠٠٥ م ، فى حين سجل الحساب الجاري عجزاً كبيراً قدره 2,830.3 مليون دولار مقارناً بعجز قدره ٨١٨,٢٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤ م مما نتج عنه إنخفاض نمو الموقف الكلي لميزان المدفوعات لعام ٢٠٠٥ مسر .

سجل الميزان التجاري فى عام ٢٠٠٥ م عجزاً قدره ١،١٢١,٧١ مليون دولار مقارناً بفائض قدره ١٩١,٥٧ مليون دولار فى عـ ٢٠٠٤ م ، ويعود ذلك إلى إرتفاع الواردات من ٣،٥٨٦,١٨ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤ م إلى ٥،٩٤٥,٩٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥ م ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع واردات القطاع الخاص والواردات الحكومية . كما تضح من لجدول أعلاه أن هناك ارتفاع فى عجز حساب الخدمات والدخل والتحويلات من ١،٠٠٩,٨٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤ م إلى 708.6 مليون دولار فى عام ٢٠٠٥ م.

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره ٥٣٠,٥ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥م إلى عجز قدره ٢٠٨,٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠٦م، وقد أنعكس ذلك سلباً بنفس القدر على الأصول الاحتياطية با قد الأجنبي (تدفق) لدى بنك السودان المركزي. يرجع ذلك إلى ارتفاع العجز فى الحساب الجاري من ٢،٧٦٩,١ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥م إلى ٤،٣٣٨,٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠٦ م بمعدل ١,٧ % ، بالإضافة إلى مدفوعات غير مبوبة بمبلغ ٣٥٣,١ مليون دولار، وزيادة الحساب الرأسمالي والمالي من ٢،٤٢٧,٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥ م إلى ٤،٤٨٢,٧ مليون دولار فى عام ٢٠٠٦ م بمعدل ٤,٧ % .

ارتفع العجز فى الموقف الكلي لميزان المدفوعات من ٢٠٨,٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠٦ م إلى ٢٨٢,٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٧ م نتيجة لانخفاض الحساب الرأسمالي والمالي من ٤،٦١١,٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٦م إلى ٢,٩٤٥,٥ مليون دولار فى عام ٢٠٠٧ م بمعدل ١,١ % . كما انخفض العجز فى الحساب الجاري من ٤،٩١٩,٤ مليون دولار فى عام ٢٠٠٦م إلى ٣،٢٦٨,٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠٧م بمعدل ٣,٦ % ، وذلك لتحول الميزان التجاري من عجز قدره ١،٤٤٨,١ مليون دولار فى عام ٢٠٠٦م إلى فائض قدره ١،١٥٦,٨ مليون دولار فى عام ٢٠٠٧م.

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ ٢٨٢,٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٧م إلى فائض بمبلغ ٢١,١ مليون دولار فى عام ٢٠٠٨ م نتيجة لزيادة الفائض فى الميزان التجاري من ١،١٥٦,٨ مليون دولار فى عام ٢٠٠٧م إلى ٣،٤٤١,١ مليون دولار فى عام ٢٠٠٨ م بمعدل. ١٧,٥ % وبالرغم من الانخفاض فى الحساب المالي والرأسمالي من ٢،٩٢٥,٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٧م إلى مبلغ ١،٤٦٥,٩ مليون دولار.

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض بمبلغ ٢١,١ مليون دولار فى عام ٢٠٠٨م إلى عجز بمبلغ 555.7 مليون دولار فى عام ٢٠٠٩م ، ويعزى ذلك لتحول الميزان التجاري من فائض بمبلغ ٣،٤٤١,١ مليون دولار فى عام ٢٠٠٨ م إلى عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار فى عام ٢٠٠٩م ، بالرغم من انخفاض العجز فى حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل ٩,٥ % وارتفاع الحساب المالي والرأسمالي بمعدل ١٢,٧ % .

انخفض العجز فى ميزان المدفوعات من 555.7 مليون دولار فى عام ٢٠٠٩ م إلى ٢٦,٨ مليون دولار فى عام ٢٠١٠م ، وذلك لا نخفاض الكبير فى عجز الحساب الجاري

بمبلغ 4,926.6 مليون دولار فى عام ٢٠٠٩م إلى بمبلغ 1,715.0 مليون دولار فى عام ٢٠١٠ م نتيجة لتحول الميزان التجاري من عجز بمبلغ ٢٧٠,٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠٩م إلى فائض بمبلغ ٢،٥٦٤,٩ مليون دولار فى عام ٢٠١٠ م على الرغم من ارتفاع العجز فى حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل ٢١,١ وانخفاض التدفقات فى الحساب المالي والرأسمالي بمعدل ٤,٠ %.

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى ارتفاع العجز من ٢٦,٨ مليون دولار فى عام ٢٠١٠ م إلى 688.3 مليون دولار فى عام ٢٠١١ م على الرغم من تحسن فائض الحساب المالي والرأسمالي من 2,671.5 مليون دولار فى عام ٢٠١٠ م إلى 2,729.9 مليون دولار فى عام ٢٠١١م ويعزى ارتفاع العجز فى الميزان الكلي إلى زيادة العجز فى الحساب الجاري من 1,715.0 مليون دولار فى عام ٢٠١٠ م إلى 2,652.9 مليون دولار فى عام ٢٠١١م نتيجة لانخفاض الفائض فى الميزان التجاري من ٢،٥٦٤,٩ مليون دولار فى عام ٢٠١٠ م إلى 2,065.9 مليون دولار فى عام ٢٠١١ م وارتفاع بند الأخطاء والمحذوفات (مدفوعات غير مبوبة) من ٨٧٢,٥ مليون دولار فى عام ٢٠١٠م إلى ٢،٨٠٤,٢ مليون دولار عام ٢٠١١م.

انحفض عجز الميزان الكلي من 688.3 مليون دولار في العام ٢٠١١ م إلى 24.7 مليون دولار في العام ٢٠١٢ م، ويعزى ذلك إلى تحسن موقف الحساب الرأسمالي والمالي من فائض بمبلغ 2,729.9 مليون دولار في العام ٢٠١١م إلى فائض بمبلغ 3,915.3 مليون دولار فى عام ٢٠١٢م.

فى العام ٢٠١٣ إنخفض عجز الميزان الكلي من ٢٤,٧ مليون دولار في العام ٢٠١٢م إلى ١٧,٦ مليون دولار، ويعزى ذلك إلى تحسن العجز فى الحساب الجاري من 6,259.1 مليون دولار في العام ٢٠١٢م إلى 5,822.1 مليون دولار فى العام ٢٠١٣م.

انخفض عجز الحساب الجاري من 5,822.1 مليون دولار في العام ٢٠١٣م إلى 3,545.5 مليون دولار في العام ٢٠١٤ م مؤدياً إلى العجز فى الميزان الكلي من ١٧,٦ مليون دولار فى العام ٢٠١٣ م إلى 3.3 مليون دولار في العام ٢٠١٤ م، حيث تم تمويل عجز الحساب الجاري من تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي بنسبة ٨,٠ % لعام ٢٠١٣م ٢,٨ % لعام ٢٠١٤م (تقريربنك السودان ٢٠١٤ ،ص ٧٨)

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ ٣,٣ مليون دولار في العام ٠١٤ م إلى فائض بمبلغ ٣٨,٤ مليون دولار فى العام ٠١٥ م. ويعزى ذلك للزيادة الملحوظة فى فائض الحساب والرأسمالي المالي م 2,106.4 مليون دولار في العام ٠١٤ م إلى 5,375.7 مليون دولار فى العام ٠١٥ م.نتيجة ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي الاستثمارات الأخرى، كما تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدر ٣٨,٤ مليون دولار فى العام ٠١٥ م إلى عجز بمبلغ ١٨,٧ مليون دولار فى العام ٠١٦ م، وذلك نتيجة لانخفاض تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي 5,375.7 مليون دولار فى العام ٠١٥ م إلى 3,517.8 مليون دولار فى العام ٠١٦ م، رغم التحسن الملحوظ فى أداء الحساب الجاري حيث انخفض العجز فيه م 5,460.7 مليون دولار فى العام ٠١٥ م إلى 4,127.4 مليون دولار فى العام ٠١٦ م نتيجة التحسن فى موقف الميزان التجاري.

مما سبق يلاحظ أن معظم سنوات الدراسة عدا الأعوام 998، ٩٩٩ ، ٢٠٠٢،٠٠٠ ، ٠٠٣ ، ٠٠٤ ، ٠٠٥ ، ٠٠٨ ، ٠١٥ ، وهي تسع سنوات فقط من خمسة وعشرون عاماً فترة الدراسة)، كانت تسجل فائضاً. ويعزى فائض الميزان خلال فترة التسعينات ٩٩٨،١٩٩٩ م) إلى الزيادة فى فائض الخدمات والحساب الرأسمالي والمالي حيث لم يحقق الميزان التجاري فائضاً إلا أنه كان هناك تحسن ملموس من خلال انخفاض عجزه من 957.4 إلى 431.4 مليون دولار .

فى العام ٠٠٠ م سجل الميزان الكلي فائضاً قدره 08.0 الذي كان يسجل عجزاً مستمراً متذبذباً بين الزيادة والنقصان خلال تلك الفترة. ولكن إذا نظرنا إلى الفائض اله حقق في السنوات نجده قليلاً وضعيفاً مقارنة بالعجز في ستة عشر سنة الباقية . بالنظر إلى العجز الدائم في ميزان المدفوعات السودي في فترة سياسة التحرير الاقتصادي نجد أن ذلك كان سبب السياسات الاقتصادية والتجارية التي تعيق تصدير، اعتماد الدولة على تصدير المحاصيل الزراعية بصفة أساسية والتي اتسم إنتاجها بالتذبذب وعدم الاستقرار، وتدهور البنيات الأساسية وضعف السياسات التسويقية وضيق السوق الخارجية واستيراد سلع مصنعة من الخارج حيث كان معظم هيكل الصادرات السودانية عبارة عن مواد أولية تصدر وتستورد مصنعة وبالتالي يصبح معدل التبادل التجاري دائما في صالح الدول المستوردة له .

يلاحظ كذلك أن معظم العجز في ميزان المدفوعات هو ن ج من عجز في الميزان التجـــاري الذي يمثل المكون الأكبر في ميزان المدفوعان . ، لتصحيح الاختلال في ميزان المـــدفوعات يجب اولاً تصحيح الاختلال في الميزان التجاري .

كما يلاحظ أن فرض العقوبات الاقتصا ية من قبل الولايات المتحدة ا مريكية مطلـــع تسـ نيات القرن الماضي على السودان أثر على الصادرات السودانية وخ صة القطن كما ثر يضاً على عدم تطوير قطاع الصادر بسبب عدم توفر السلع الر سمالية لقيامه ، كذلك فـــإن الاعتماد الكبير ـ ى الو ردات بالاقتصاد السوداني ثر بصورة كبيرة علـــى عجـــز ميـــزان المدفوعات و ثر يضاً على النشاط الاقتصادي ككل في شكل انخفاض في مسـ ى المعيشـــة ل راد المجتمع بالإضافة إلى ذلك انخفاض قيمة الجنيه السوداني مـــام العمـــلات الأجنبيـــة خاصـ ة التدني الذي صـ ه في الفترة الأخيرة.

المبحث ا ثاني

منهجية وإجراءات الدراسة

يتضمن النموذج القياسي المقترح عدد من المتغيرات الاقتصادية يعبرعنها بدالة رياضية يتم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التط يقية، وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يو د دراسة ظ هرة اقتصادية معينة، وهى تعني التعبير عن الظاهرة في سياق رياضي وذلك لعكس العلاقات المختلفة، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوى الاكاديمي مرحلة صياغة الفرضيات وتشمل الخطوات التاليا –

– تحديد متغيرات النموذج .

– تحديد الشكل الرياضي للنموذج .

– تحديد القيم وا/ شارات المسبقة للمعالم .

أولاً: تحديد المتغيرات :

اعتمدت الدراسة في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادر وهى –

مصادر النظرية الاقتصادية.

' المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة .

" المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص.

وبما أن الدراسة تهدف إلى قياس أثر سياسة التحرير الاقتصادي على ميزان المدفوعات في السودان من خلال المؤشرات الاقتصادية فإن المتغيرات تتمثل في:

. **المتغير التابع: مؤشرات ميزان المدفوعات وتتمثل في كل من :**

– الحساب الجاري .

– لحساب الرأسمالي والمالي.

– الميزان الكلي.

/ . **المتغيرات المستقلة:** وهى مؤشرات الاقتصاد الكلي تمثل حصيلة اجراءات السياسة الاقتصادية (مالية، ونقدية، والقطاع الخارجي) خلال فترة تطبيق سياسة التحريرالاقتص دي وتم تحديدها بالمتغيرات التالية:

– نموالناتج المحلي الإجمالي R.GDP).

– سعر الصرف EX).

- عرض النقود M2).
- معدل التضخم INF).
- الموازنة العامة BF).
- الانفتاح الاقتصادي DOP)

ثانياً: الشكل الرياضي لل موذج :

ا ت ت الدراسة المنهج الاقتصادي القياسي لقياس وتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع معبراً عنها بدالة رياضية وكما هو معلوم ا ن النظرية الا تصادية لا تقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة ولذلك يتم الاعتماد على شكل الإنتشار وأ وب التجريب لل شكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة لإختيار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة أقرب للواقع وأكثر تحقيقاً لأهداف الدراسة وب لك تصبح الصيغة النهائية للنماذج المراد تقديرها على النحو التإلي : .

ا نموذج الأول: أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير ا قتص ادي على الحساب الجاري:

$$CA=B_0+B_1R.GDP+B_2EX+B_3MS+B_4INF+B_5BF+B_6DOP+ui \quad \text{(1)}$$

$$B_0,B_1,B_2,B_3,B_6 >0$$
$$B_4,B_5 < 0$$

ا نموذج الثاني: أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير لا صادي على الحساب الرأسمالي والمالي:

$$KA=B_0+B_1R.GDP+B_2EX+B_3MS+B_4INF+B_5BF+B_6DOP+ui \quad \text{(2)}$$

$$B_0,B_1,B_2,B_3,B_6 >0$$
$$B_4,B_5 < 0$$

ا نموذج الثالث: أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير لاقتص ادي على الميزان الكلي:

$$OB=B_0+B_1R.GDP+B_2EX+B_3MS+B_4INF+B_5BF+B_6DOP+ui \quad \text{(3)}$$

$$B_0,B_1,B_2,B_3,B_6 >0$$
$$B_4,B_5 < 0$$

حيث:

CA : الحساب الجاري

A : الحساب الرأسمالي

OB : الميزان الكلي

RGDP : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

X : سعر الصرف.

M2 : عرض النقود.

INF : معدل التضخم.

BF : الموازنة العامة.

OPEN : الانفتاح الاقتصادي .

B0 : الحد الثابت في النموذج .

B1,B2,B3,B4,B5,B6 : معاملات الانحدار .

ui : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

ثالثا : الإشارات المسبقة للمعالم:

بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية وبالرجوع إلى الدراسات التطبيقية يتوقع ان تكون إشارات المعالم كما يلي :

- إشارة الثابت من المتوقع أن تكون موجبة (β_0) حيث يمثل قيمة كل من(ميزان الحساب الجاري، وميزان الحساب الرأسمالي والمالي، والميزان الكلي) عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

- يتوقع أن تكون إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي (β_1) موجبة ، وذلك لوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والتغيرات في الموازين(الجاري،الرأسمالي والمالي، الكلي)

- يتوقع أن تكون إشارة معامل سعر الصرف (β_2) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف والتغيرات في الموازين (الجاري، الرأسمالي والمالي، الكلي).

- يتوقع أن تكون إشارة معامل عرض النقود (β_3) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين عرض النقود والتغيرات في الموازين(الجاري، الرأسمالي والمالي، الكلي).

- يتوقع أن تكون إشارة معامل التضخم (β_4) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والتغيرات في الموازين (الجاري، الرأسمالي والمالي، الكلي).

- يتوقع أن تكون إشارة معامل الموازنة العامة (β_5) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية

بين الموازنة والتغيرات في الموازين(الجاري، الرأسمالي، الكلي).

- يتوقع أن تكون إشارة معامل درجة الإنفتاح الاقتصادي (β6) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين درجة الإنفتاح الاقتصادي والتغيرات في الموازين(الجاري، الرأسمالي والكلي).

رابعاً: بيانات الدراسة:

إن دراسة النماذج القياسية تستوجب الاعتماد في مرحلة ما بعد توصيف النموذج القياسي الحصول على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة في النموذج، ولذلك فأن الدراسة اعتمدت على سلسلة زمنية طويلة نسبياً (١٩٩٢ – ٢٠١٦ م) وهى لفترة التي تم فيها تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان حتى تعكس نتائج واقعية و لضمان دقة واستقرار العلاقات التي يعكسها نموذج الدراسة تم الحصول عليها من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وبنك السودان المركزي.

خامساً: طرق اختبار بيانات النموذج:

اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية (اختبارات جذر الوحدة):

تستخدم اختبارات جذر الوحدة بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة سكونها) حيث يعد شرط السكون شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية وتعتبر السلاسل الزمنية ساكنة إذا تحققت الشروط التالية:

/ ثبات المتوسط الحسابي لا يم عبر الزمن.

' / ثبات التباين عبر الزمن.

" / التغير بين أى قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين و س على القيمة المطلقة للزمن الذى يجب عنده التغير.

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة ، نها:

- دالة الإرتباط الذاتي.
- اختبار جذر الوحدة ، ستخدام اختبار ديكي فولر البسيط (Dickey–Fuller1979) .
- اختبار جذر الوحدة بأستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller, 1981).

- اختبار جذر الوحدة بأستخدام اختبار فيليبس - يرون (Phillips and Perron 1988)

وسوف تعتمد الدراسة على تطبيق اختبار - كي - ولر الموسع للتاكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث أن هذا الاختبار يعتبر الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية القياسية، وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر الموسع ADF)) من خلال إجراء نموذج الانحدار الذاتى الموسع الذى يحتوي على عدد مناسب من حدود الإبطاء للسلسلة الزمنية. ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد ا ن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (p=1 .

) اختبارات التكامل المشترك:

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في لمدى الطويل والذى يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاخ بار غير مستقرة في مستواها ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار، أي نها تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى أو ا ثانية. حيث يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدى التقلبات في إحداهما لالغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ث تة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكا لة من الدرجة نفسها كل على د ى ، بمعنى ن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجـ .(عطية ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٠)

وحسب أدبيات التحليل الكمي للمؤشرات الاقتصادية بعد ا أكد من سكون كل سلسلة زمنية على د ى وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية، والتأكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية معاً ويقال أن هناك تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا ب لاتجاه نفسه أى اذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الأجل.

وحسب منهج ا ياس الاقتصادي هناك العديد من طرق اختبار التكامل المشترك ومن اشهر هذه الطرق:

- طريقة انجل - جرانجر Engle-granger).
- طريقة Johanson).

- اختبار الحدود ويعتبر اختبار كل من جوهانسون واختبار الحدود من أهـــم الاختبـــارات الـ ـ تخدمة في اختبارات التكامل المشترك بين ا ـ تغ رات ويمكن استخدامها والاعتمـــاد على نتائجها في كل من النماذج البسيطة والمتعددة.

طرق تقدير ا نموذج:

تم الاعتماد في تقدير ا نموذج على منهجية ARDL) والتى تعتبر من أحدث الطرق القياسية التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار في كل من الأجل القصير والأ. ل الطويل، وتمتاز منهجيا ARDL بالعديد من المزايا من أهمها:

. / إمكانية تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(0) و (1) ، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل (0) ، وليس ىّ من المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة الثانية (2)) أو رتبة أعلي.

' / نستطيع من خلال منهجية (ARDL) تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغير ات المستقلة في المدى القصير والطويل hort run and Long run S)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

سادساً: البرامج المستخدمة في تحليل بيانات ا نموذج:

اعتمدت الدراسة بشكل اساسي على برنامج التحليل الإحصائي والقياسي Eviews10)، ويعتبر برنامج Eviews من أحدث البرامج الجاهزة في مجال التحليل الاقتصادي وهو عبارة عن إصدارة جديدة لمجموعة من الأدوات تتعامل مع بيانات السلاسل الزمنية. وتم تطويرها أصلاً في أجهزة الحاسب الكبيرة التي تحتوي علي برمج ت معالجة السلاسل الزمنية، والأجهزة الحالية جاءت من معالجة السا سل الزمنية الجزئي وقد ظهرت أول نسخة من هذا البرنامج عام 1981 وعلى الرغم من أن برنامج Eviews تم تطويره بواسطة الإقتصاديين وأن معظم تطبيقاته في الإقتصاد حيث يقدم إمكانيات غير عادية لتحليل البيانات وعلاقات الإنحدار، والتنبؤ بالقيم المستقبلية للبيانات وكذلك عتبر من البرامج المفيدة في التحليل المالي وتحليل التكلف .

سابعاً: الاساليب المستخدمة في تقييم نموذج الدراسة:

بعد اختيار الأسلوب الأمثل في تقدير معالم النموذج ينبغي على الدراسة تقييم الذ ائج بناء على ثلاثة معايير وهى:

أ/النظرية الاقتصادية:

تعتبر النظرية الاقتصادية هي أولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم نتائج التقدير، وتشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها و، ذه الافتراضات تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية حيث تعطي النظرية ا قتصادية والدراسات السابقة وطبيعة الظاهرة محل الدراسة فكرة مبدئية عن إشارات المعلمات المقدرة وحجمها.

ب/ تقييم ا نموذج طبقاً لمصادر النظرية الإحصائية :

ا تى دورالاختبارات الإحصائية بعد تقييم النتائج طبقاً لما تقرره النظرية الا تصادية وتعمل الدراسة من خلال الاختبارات الإحصائية على تحديد مايلى:

- التأكد من سكون المتغيرات المضمنة في ا نموذج لأنها تساعد في الوصول إلى نتائج أكثر دقة.

- استخدام اختبار معامل التحديد لقياس جودة توفيق ا نموذج وذلك لتحديد مقدرة ا نمو ج على تفسير الظاهرة محل الدراسة حيث أنه يحدد النسبة المئوية للتغيرات الكلية في ا تغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة (المفسرة).

- مدى معنوية تقديرات معالم النموذج ويتم ذلك بالتحقق من درجة الثقة في تقديرات معلمات ا نموذج والتي تعبر عن مدى معنوية العوامل المؤثرة في المتغير التابع حيث استخدام كل من اختبار F , ˉ).

ج/ تقييم التقديرات طبقاً للمعايير القياسية:

وتعمل الدراسة على تطبيق عدد من الاختبارات القياسية للتأكد من صحة الافتراض ت الخاصة بالأسلوب القياسي المستخدم في التقدير، كما أنها توضح الخصائص التي تتصف بها المعلمات المرغوب فيها، و فقاً لهذا المعيار القياسي ينبغي التأكد من سلامة النماذج ن مشاكل القياس التي تحد من تطبيق أحد فروض طريقة المربعات الصغرى العادية وتتمثل أهم مشاكل القياس في كل من مشكلة ا رتباط الخطي المتعدد والإرتباط الذاتى للبواقي ومشكلة عدم ثبات التباين وذلك على النحو التالي:

/ مشكلة الارتباط الخطي المتعد :

وتتمثل هذه المشكلة في وجود علاقة رتباط بين المتغيرات المستقلة وطبيعة هذه المشكلة أنها لا تتوافق مع افتراضات طريقة المربعات الصغرى، وعليه فإنه يتم الاعتماد لاختبار هذه المشكلة على مصفوفة الإرتباطات بين المتغ رات المستقلة.ويرى هيرى وديلون

أنه إذا كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط البسيط يزيد عن ٠ % فإن ذلك يعتبر دليلاً على وجود تعدد في المعاملات الخطية، ونخلص من ذلك إلى أن وجود إرتباط بين المتغيرات التفسيرية في الدالة يجعل من الصعب تحديد الأثر المستقل لكل متـ ير تفسيري على المتغير التابع ومن ثم تكون معالم الدالة متحيزة، لهذا فإن الدراسة تعمل على التأكد من عدم وجود إرتباط خطي بين المتغيرات التفسيرية في ا/ نمو ج من خلال تقدير مصفوفة الارتباطات.

' / مشكلة الارتباط الذاتى للبواقي :

ويشير الإرتباط الذاتى للبو قي بوجه عام إلى وجود إرتباط بين القيم المشاهدة لمتغير العشوائي (أي وجود إرتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي وفي هذه الحالة تكون ق مه معامل الإرتباط بين قيم الحد العشوائي أو (معامل التقارير) غير مساوية للصفر. ووجود مشكلة الإرتباط الذاتى يخل بأحد افتر ضات طريقة المربعات الصغرى وهى تعنى أن خطأ ما حادث في فترة زمنية معينة يؤثر في الخطأ الخاص بالفترات المتتالية بطريقة تؤدى ى تكرار نفس الخطأ أكثر من مرة. أي يوجد هناك خطأ واحد ولكنه يتكرر في كل الفترات التالية مما يؤدى إلى ظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية. وللكشف عن هذه المشكلة سوف تعتمد الدراسة على اختبار ديربز – ، اتسون W–( ) حيث تشير قيمة الاختبار إلى مايلى :

– إذا كانت قيمة الاختبار تساوي ') ، ن معامل الإرتباط الذاتي يساوى الصـــفر وبالتـــالي ينعدم الإرتباط الذاتي للبواقي.

– إذا كانت قيمة الاختبار تساوي :) ، ن معامل الإرتباط الذاتي يكون) وبالتالي وجد إرتباط ذاتي سالب .

– إذا كانت قيمة الاختبار تساوي الصفر ، ن معامل الإرتباط الذاتي يساوي ( ) وبالتـــالي يكون هناك إرتباط ذاتي موجب.

' / مشكلة اختلاف التباين:

في تحليل الإنحدار يتضح أن التباين للمتغير العشوائي ساوي قيمة ثابتة أي أن هناك حالة من تجانس التباين ولكن في حالات كثيرة قد لا يساوي التباين قيمة ثابتة وعليه نحصل على قيم تتسم بعدم تجانس التباين ولذلك فإن المتغيرات على الرغم من أنها تحتفظ بالخاصية الخطية ، عدم التحيز إلا أنها سوف تفتقد لخاصية الكفاية وأقل تباين كما تصبح فترات الثقة

أكثر اتساعاً. وحتى يتم التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين في نموذج الدراسة سوف يتم الاعتماد على اختبار breusch-pagan codfrey) للكشف عن هذه المشكلة.

المبحث الثالث

عـــرض وتحـــليل ومناقشة البـــيانـــات

يتناول هذا المبحث نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية للدراسة حيث يحتوي على كل من التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات لعكس تطورات متغيرات نماذج الدراسة خلال الفترة موضع القياس، ثم اختبارات جذورالوحدة (ديكي فولر الموسع ADF) لاختبار صفة السكون لبيانات متغيرات الدراسة، وكذلك اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية بالإضافة إلى نتائج تقدير النموذج؛ وذلك على النحو التالي:

التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة :

أولاً:التحليل الإحصائي لمؤشرات الاقتصاد الكلي:

استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي الوصفي في أولى مراحل التحليل الإحصائي بيانات الدراسة وذلك من أجل وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة موضع القياس وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى لمعرفة أقل و قل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء لتحديد شكل التوزيع للبيانات.

جدول رقم (٢ :)

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ١٩٩٢ ٢٠١٦)

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	معامل الالتواء
١/ الناتج المحلي الإجمالي	142359	188213	693514	421.82	1.75049
٢/ سعر الصرف	٢,٥٥	1.68422	6.39	0.15	0.78571
٣/ عرض النقود	٣٩,١	33.0262	168.7	10.3	2.68256
٤/ معدل التضخم	٣٥,٨	39.4649	130.41	4.9	1.39998
٥/ الموازنة العامة	-2344.٨	3437.39	1983.1	-11234.9	-1.22369
٦/ الانفتاح الاقتصادي	٢٤,٢	6.15088	٣٣	١١	-0.3256

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Views10.٤ ٢٠١٨

يتضح من جدول رقم ( ) ما يلي :

/ الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ متوسط متغير معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ٩٩٢ ٢٠١٦) 42359.) بانحراف معياري 88213) وبحد أعلى مقداره 93514i) مليون جنية وحد أ ى مقداره 21.82)، كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغيرمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء 75049. ، ويظهر ذلك من خلال الشكل رقم ( ) .

شكل رقم ( )

سلسلة بيانات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٩٩٢ ٢٠١٦)

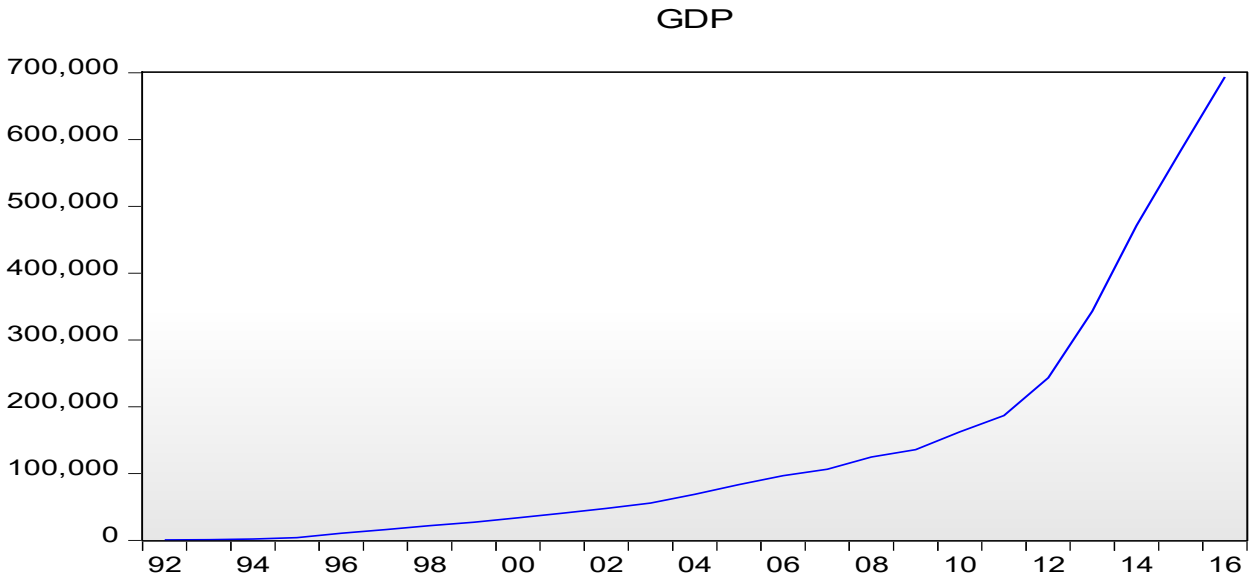

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Views10.E ٢٠١٨

سعر الصرف:

بلغ متوسط متغير سعر الصرف خلال فترة الدراسة ٩٩٢ ٢٠١٦) ٥٥,) بانحراف معياري 68422. ، وبحد أعلى مقداره 39.) ، وحد أ ى مقداره 15.( )، كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير سعر الصرف لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتو ء 78571.(، ويظهر ذلك من خلال شكل رقم ( ) .

شكل رقم (٠ ٠ ٤)

سلسلة بيانات سعر الصرف خلال الفترة ٩٩٢ ٠١٦)

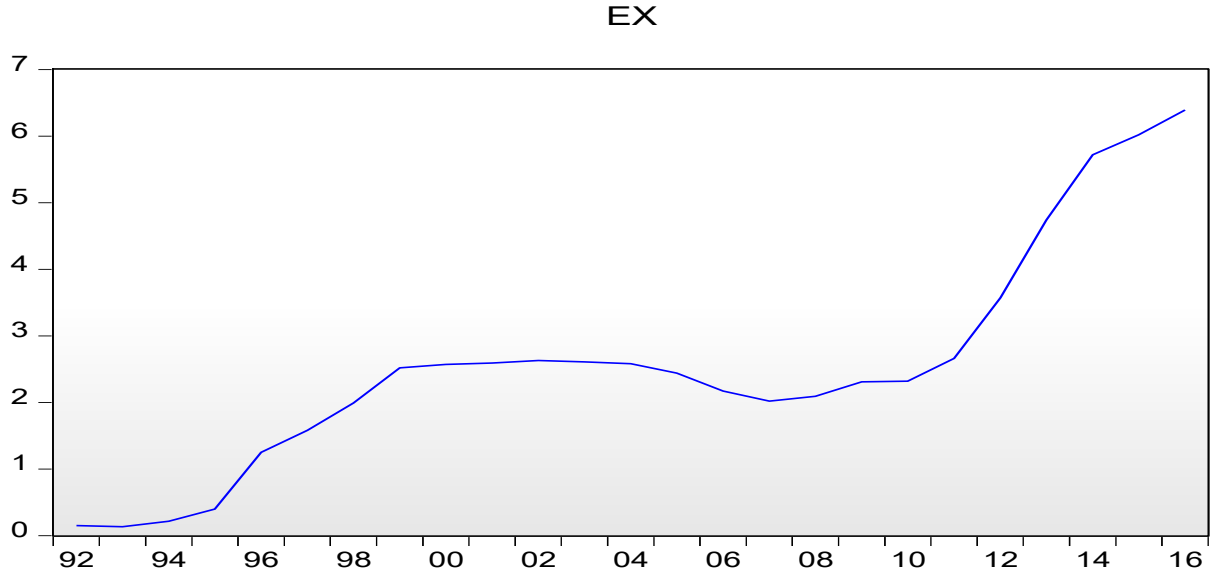

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

٠ / عرض النقود:

بلغ متوسط متغير عرض النقود خلال فترة الدراسة ٩٩٢ ٠١٦) ٩,١٠) بانحراف معياري 3.0262 ، وبحد أعلى مقداره 68.7) وحد أ ى مقداره 0.3)، كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير عرض النقود لا تتوزع توزيع طبي ي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء 68256.) ويظهر ذلك من خلال الشكل رقم ٠ ٠ ٤ .

شكل رقم (٠ ٠ ٤)

سلسلة بيانات عرض النقود خلال الفترة ٩٩٢ ٠١٦)

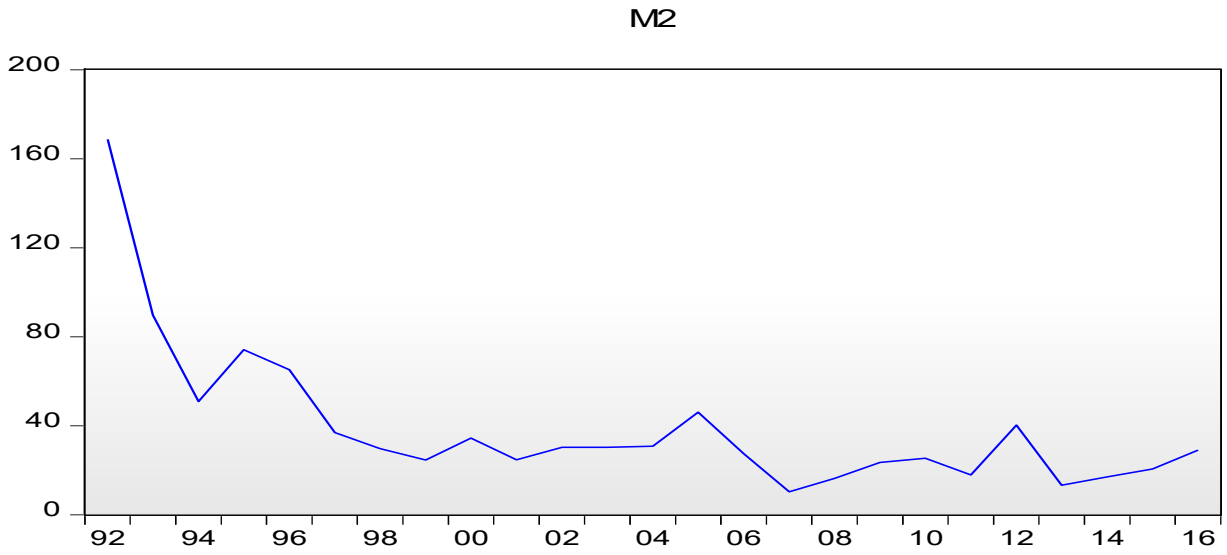

المصدر: عداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

معدل التضخم

بلغ متوسط متغير معدل التضخم خلال فترة الدراسة ٩٩٢ ٠١٦) ٥,٨) بانحراف معياري 9.4649) وبحد أعلى مقداره 30.41) وحد أ ى مقداره 1.9)، كما يدل اختبار الالتواء على ن بيانات سلسلة متغير معدل التضخم لا تتوزع توزيع طـ عي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء 39998.) ويظهر ذلك من خلال الشكل رقم ٠ ٠ ٤ .

شكل رقم (٠ ٠ ٤)

سلسلة بيانات متغير معدل التضخم خلال الفترة ٩٩٢ ٠١٦)

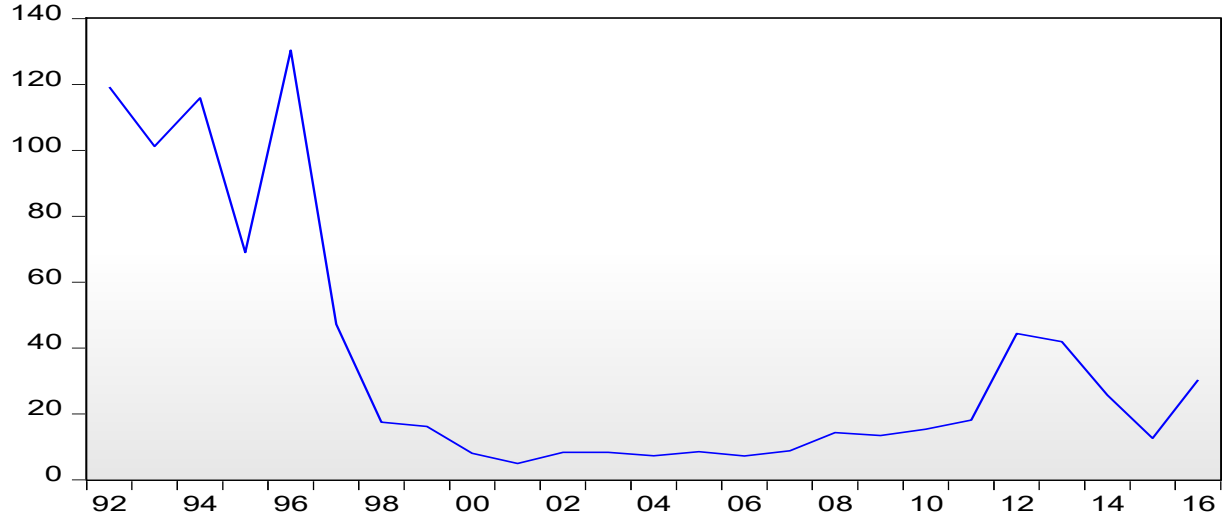

المصدر: عداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

الموازنة العامة

بلغ متوسط متغير الموازنة العامة خلال فترة الدراسة ٩٩٢ ٠١٦) ١ .344 -) بانحراف معياري 3437.39 ، بحد أعلى مقداره 983.1) وحد ى مقداره 1234.9 -)، كما يدل اختبار الالتواء على ن بيانات سلسلة متغير الموازنة العامة لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء سالب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء 1.22369-)، ويظهر ذلك من خلال شكل رقم ٠ ٠ ٠ .

شكل رقم ٠ ٠ ٠)

سلسلة بيانات متغير الموازنة العامة خلال الفترة ٩٩ – ٠١٦)

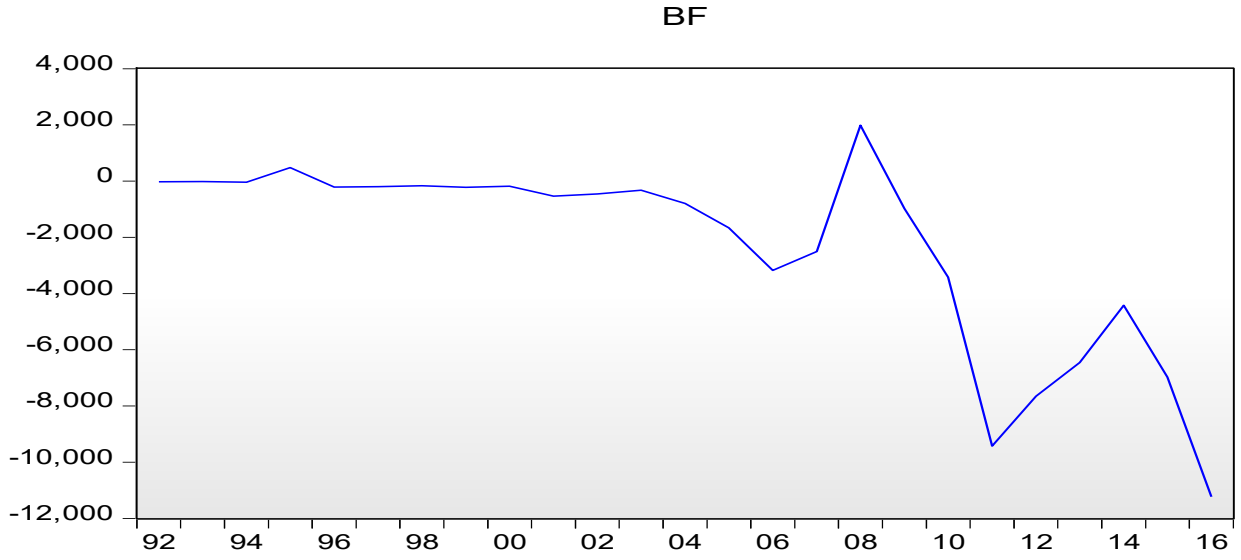

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Views10.Ε ٢٠١٨

درجة الانفتاح ا قتصادي:

بلغ متوسط متغير درجة الانفتاح الاقتصـ ي خلال فترة الدراسة ٩٩٢ ٠١٦) ٤,٢) بانحراف معياري 5.15088 ، وبحد أعلى مقداره ٣) وحد ى مقداره ١)، كما يدل اختبار الالتواء على ن بيانات سلسلة متغير درجة الانفتاح الاقتصـ ي لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء سالب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء 0.3256-)، ويظهر ذ ك من خلال شكل رقم ١ ٠ ٠ .

شكل رقم (٠ ١ ٠)

سلسلة بيانات درجة الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة ٩٩٢ ٠١٦)

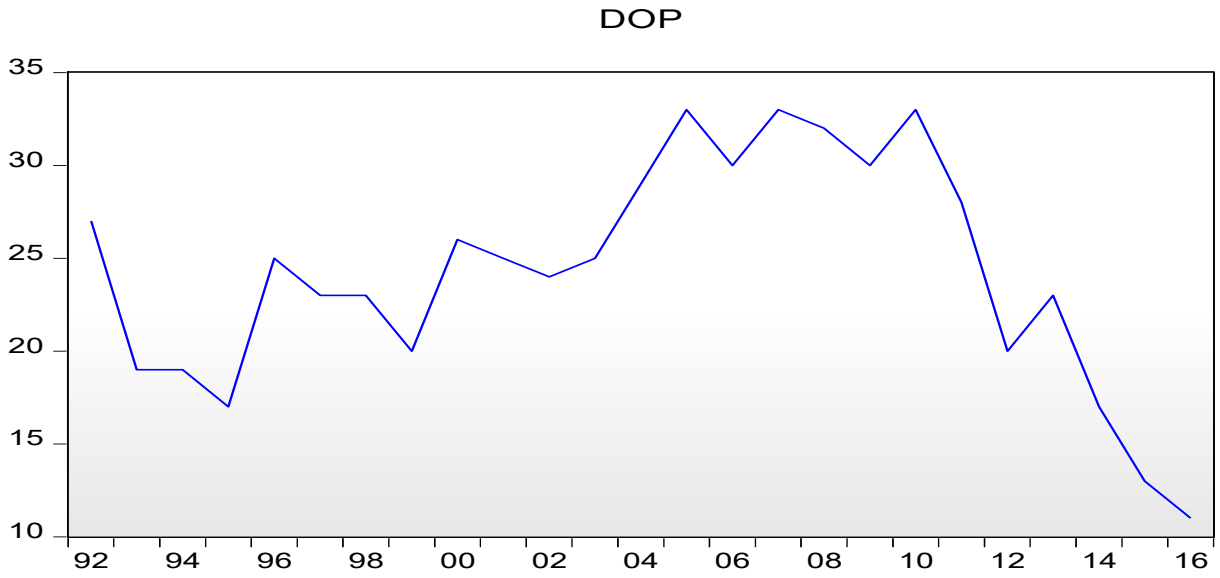

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Views10.Ξ ٢٠١٨

٠)/ التحليل ا حص ي لمؤشرات ميزان المدفوعات:

استخدمت الدراسة التحليل الاحص ي الوصفي في أولى مراحل التحليل الاحص ي في تحليل بيانات الدراسة وذلك من جل وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة موضع القياس وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى لمعرفة أكبر و قل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء ا حديد شكل التوزيع للبيانات.

جدول رقم (٠ ٠ ٠)

التحليل الاحص ي الوصفي لمتغيرات ميزان المدفوعات خلال الفترة ٩٩٢ ٢٠١٦)

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	معامل الالتواء
/ الحساب الجا ي	-2309.68	1943.36	-415.6	-6259.1	-0.73725
١ / الميزان التجـ ي	-814.694	2101.44	3441.14	-5199	-0.27707
٢ / حساب الخدمات	-1494.96	1928.946	253.2	-5949.4	-0.98298
٣ / الحساب الرأسه ي اله ي	1258.257	1904.663	5376.12	90.1	-0.56734
٤ / ارصدة العملات الاجنبية	-5.1692	291.662	688.3	-730.1	4.37835
٥ / الميزان الكلي	5.164	291.66	730.1	-688.3	0.13769

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

يتضح من جدول رقم (٠ ٠ ٠) مايلي:

الحساب الجـ ي :

بلغ متوسط مـ ـ ير الحساب الـ ـ . ي خلال ـ ترة من ٩٩٢ ٢٠١٦ ، -2309.68) بانحراف معياري 1943.36 ، وبحد أعلى مقداره 415.6- ، وحد ى مقداره 6259.1-)، كما يدل اختبار الالتواء على ن بيانات سلسلة متغيرالحساب الـ ـ . ي لا تتوزع توزيع طبيعي (ـ واء سالب) حيث بلغت ـ يمة مـ ـ امل الـ ـ تواء 0.73725- ، ويظهر ذلك من خلال ة كل رقم (٠ ٠ ٠) .

شكل رقم (٠ ٠ ٤)

سلسلة بيانات الحساب الجاري خلال الفترة ٩٩٢ ٠١٦)

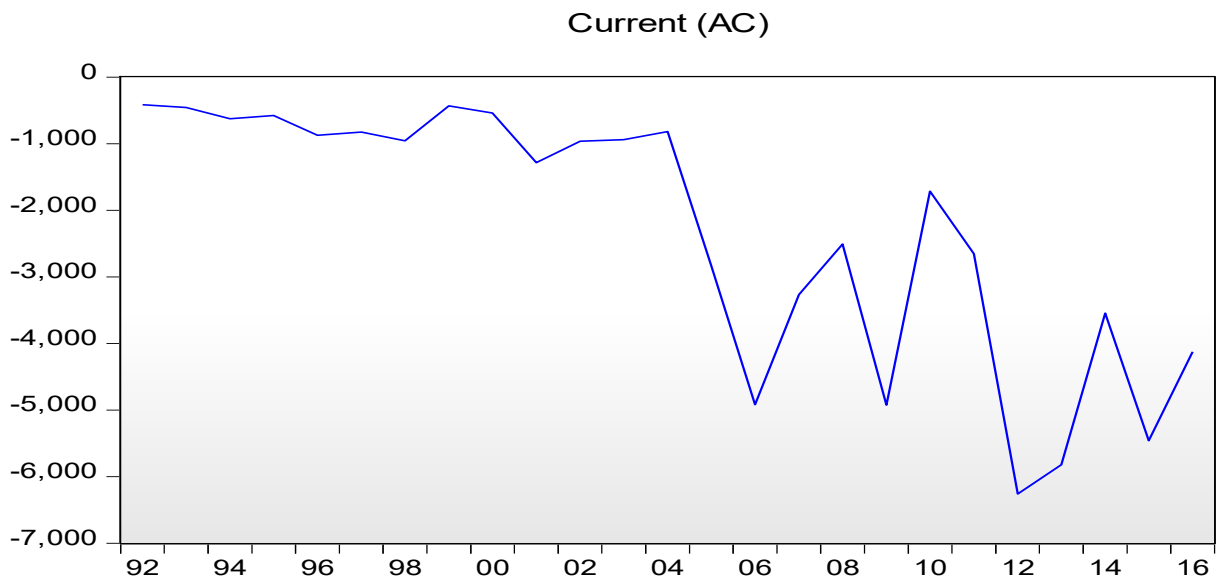

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Views10.Ε ٢٠١٨

الميزان التجـ ي :

بلغ متوسط متغير الميزان التجـ ي خلال فترة الدراسة ٩٩٢ ٠١٦) (-814.694 بانحراف معياري 101.44؛ ، وبحد أعلى مقداره 441.14؛ ، وحد ى مقداره – 199؛)، كما يدل اختبار الالتواء على ن بيانات سلسلة متغير لميزان التجـ ي لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء سالب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء -0.27707 ، ويظهر ذلك من خلال شكل رقم ٠ ٠ ٤ .

شكل رقم (٢ ٠ ٤)

سلسلة بيانات الميزان التجاري خلال الفترة ٩٩٢ ٢٠١٦)

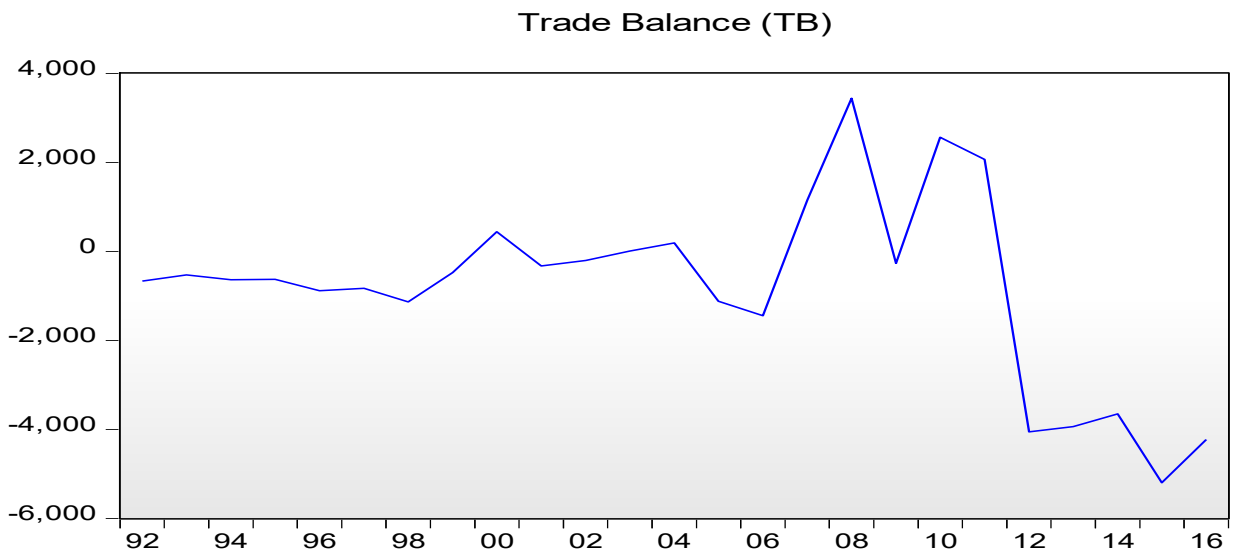

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10. ٢٠١٨

حساب الخدمات:

ـ غ متوسط متغير حساب ا ـ دمات ـ لال فترة الدراسة ٩٩٢ ٢٠١٦)
1494.96-) بانحراف معياري 928.946) و بحد أعلى مقداره 53.2) وحد
ى مقداره 5949.4-)، كما يدل اختبار الالتواء على ن بيانات سلسلة متغير حساب
الخدمات لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء سالب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء –
.98298(، ويظهر ذلك من خلال شكل رقم ١ ٢ ٤ .

شكل رقم (٤ ٢ ١)

سلسلة بيانات حساب الخدمات خلال الفترة ١٩٩٢ ٢٠١٦)

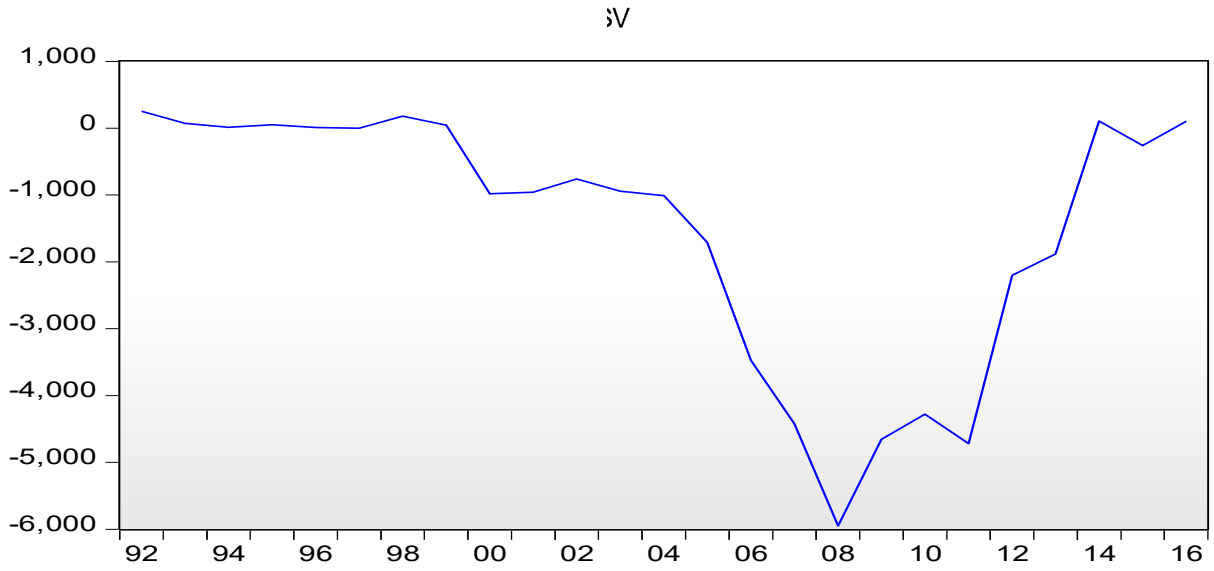

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

الحساب الرأسمالي والمالي:

بلغ متوسط متغير الحساب الرأسمالي والمالي خلال فترة الدراسة ١٩٩٢ ٢٠١٦) 258.257) بانحراف معياري 904.663) وبحد أعلى مقداره 1376.12) وحد أدنى مقداره 4611-)، كما يدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير الحساب الرأسمالي والمالي لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء سالب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء 0.56734- ، ويظهر ذلك من خلال شكل رقم (٤ ٢ ٠) .

شكل رقم ٠ ٢ ٠)

سلسلة بيانات الحساب الرأسمالي والمالي خلال الفترة ٩٩٢ ٢٠١٦)

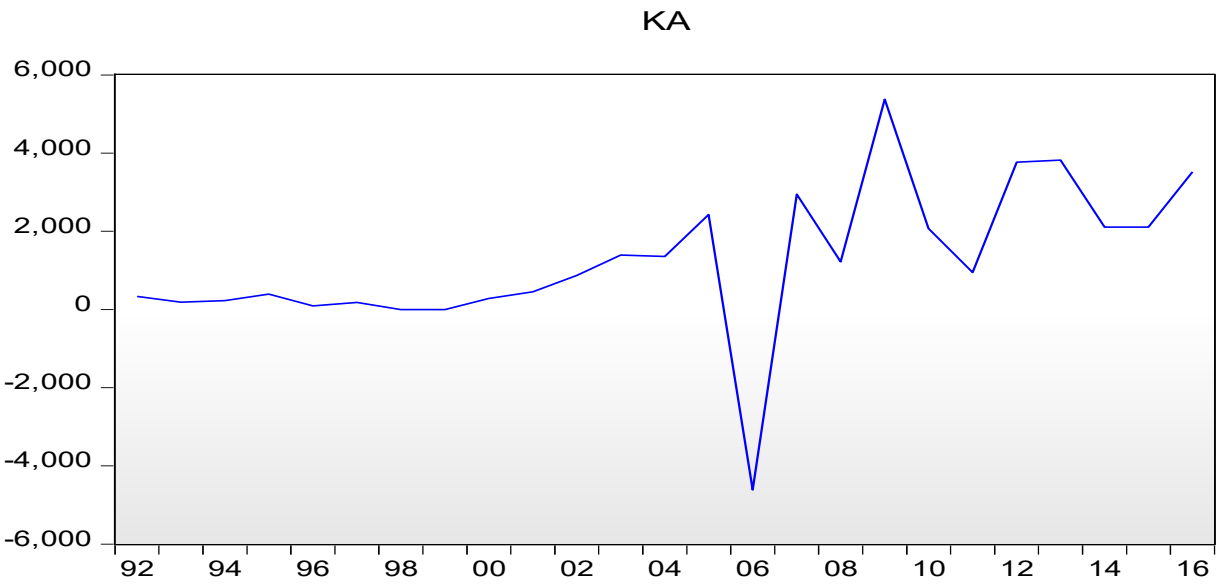

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

أرصدة العملات الأجنبية:

بلغ متوسط متغير رصدة العملات الأجنبية خلال فترة الدراسة ٩٩٢ ٢٠١٦) – 1692.أ) بانحراف معياري 91.662! ، وبحد أعلى مقداره 88.3إ) وحد ى مقداره 730.1-)، كما يدل اختبار الالتواء على ن بيانات سلسلة متغير رصدة العملات الأجنبية لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء 1.37835 ، ويظهر ذلك من خلال شكل رقم ١ ٢ ٠ .

شكل رقم ١ ٢ ٠)

سلسلة بيانات أرصدة العملات ا جنبية خلال الفترة ٩٩٢ ٠١٦ ٢٠١٦)

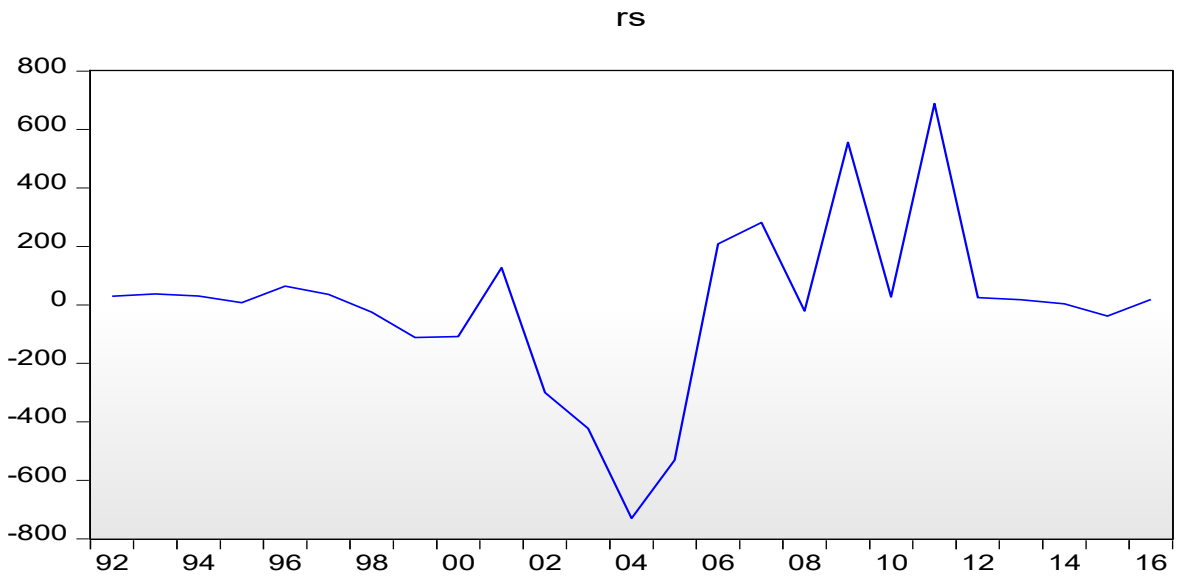

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2018

الميزان الـ ي :

بلغ متوسط متغير الميزان الـ ي خلال فترة الدراسة ٩٩٢ ٠١٦) 164.ز) بانحراف معياري 91.66 ، ، بحد أعلى مقداره 30.1) وحد د ى مقداره 688.3-)، كما يدل اختبار الالتواء على ن بيانات سلسلة متغير الميزان الـ ي لا تتوزع توزيع د بيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء 13769.(، ويظهر ذلك من خلال شكل رقم ٢ ٢ ٠ .

شكل رقم ٢ ٠ ٠)

سلسلة بيانات الميزان الت ي خلال الفترة ٩٩٢ ٢٠١٦)

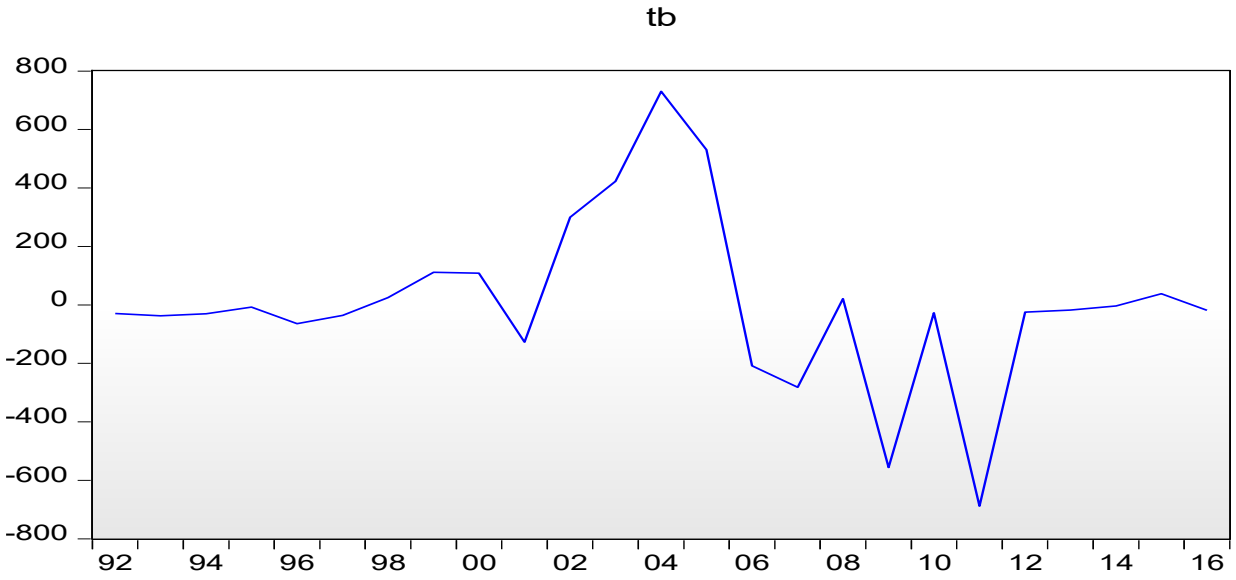

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10. ٢٠١٨

ثانياً: نتائج جذر الوحدة لمتغيرات نماذج الدراسة خلال الفترة ٩٩٢ ٢٠١٦ :

ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار ديكي - فوللر الموسع ADF) وذلك على النحو التإلى:

جدول رقم ( )

نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة خلال الفترة ١٩٩٢ ٢٠١٦)

المتغيرات	المستوى		الفرق الأول	
	P.value	قيمة الاختبار ADF)	P.value	قيمة الاختبار ADF
/ الحساب الج ي	٠,٨٢٧	,٦٩٦ –	٠,٠٠٠٠	,٩٨ –
/ الحساب الرأسما ي وا م ي	٠,٠٠٣٦	,١٧٨ –		
/ الميزان ال ي	٠,٠٣٥٧	,١٥٥ –		
/ الناتج المحلي الإجمالي	٠,٩٩٩	٢,٥٥٥	٠,٠٣٨٦	,١٣٢ –
/ سعر الصرف	٠,٧٦٤	,٩١٦ –	٠,٠١٤٦	,٦١ –
/ عرض النقود	٠,٠٠٠	٧,٢١٣		
/ معدل التضخم	٠,٢١٩	,١٧٦ –	٠,٠٠٠٠	,٣١٣ –
/ الموازنة العامة	٠,٩٩٩	١,٦٢	٠,٠٠٠	,٢٢ –
/ الانف ح ا قتصادي	٠,٧٤٣	,٩٧٩ –	٠,٠٠٠١	,٦٨٦ –

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 ٢٠١٨

يتضح من الجدول رقم ( ) واعتما اً على اختبار ديك فولر الموسع بوجود ثابت فقط أن متغيرات (الحساب الرأسم ي، الميزان ال ي، عرض النقود) سا ة ي مستواها عند مستوى دلالة معنوية ٥٪، مما ي ي أن هذا المتغيرات متكامل من الدرجة (صفر) بينما نجد أن متغيرات (الحساب الج ي، الناتج المح ي الاجم ي، سعر الصرف، عرض النقود، معدل التضخم، الموازنة العامة الانف ح لاقتصادي) غير ساكنة فى مستوياتها ولذلك تم عادة اجراء اختبارات جذر الوحدة مرة خرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق ا ولى عند مستوى معنوية ٥٪) وهذا ي ي أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة ا ولى ا وهذه يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

نتائج التكامل المشترك لنماذج الدراسة خلال الفترة ٩٩٢ ٢٠١٦) :

بعد ما تم الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتم تحديد درجة التكامل لـ ل متغير والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات مختلفة في التكامل ، لذلك ا ن الاختبار المناسب لذلك هو اختبار (الحدود للتكامل المشترك) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة، وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الخطوات التالـ ة :

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجيـ ARDL يستلزم القيام بأربعة إجراءات:

الإجراء الأول:

يتمثل في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصـ يح الخطأ غير المقيـ ECM/) وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد، ويتم تحديد الفترات الزمنية المناسبة باستخدام كل من :

- معيار خطأ التنبؤ النهـ ائي .Final prediction Error (FPE;1969)
- معيار معلومات اكياكى Akaike (AIC;1973)
- معيار معلومات شوارتز Schwarz (SC;1978)
- معيار معلومات حنان وكوين Hannan and Quinn(H-Q;1979)

ويتم اختيار الفترة الملائمة التي تـ لك أقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدرة علاه.

الإجراء الثاني:

يتمثل في تقدير نموذجـ VECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS) ولتحديد النموذج الملائم، ولتحديد النموذج الملائم يتم إتباع اختبار النموذج الذي ينتقل من لعام لى الخاص General to specific) والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لكل متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء T غير معنوية.

الإجراء الثالث:

يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبـ أة لفترة واحدة بواسطة اختبار **Bounds Test** وإحصاء اختبار F والتي لها توزيع غير معياري .

الإجراء الرابع:

يتمثل في مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبـ أة لفترة واحدة بقيمة F الحرجة (الجدولية) المناظرة والمحسوبة من قبل esaran) ونظراً لان

اختبار F له توزيع غير معياري فأن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقره في قيمها الأصلية (أومستواها) بمعنى أنها متكاملة من الرتبة د ـ فر (0))، وقيمة الـ ـ د الأعلى وتفترض أن المـ ـ يرات مستقره في الفروق الأولى لقيمها بمـ نى أنها متكاملة من الرتبة واحد (1)) ويكون القرار على النحو التالي:

/ عندما تكون إحصائية F أكبر من الحد الأعلى نرفض فرض العدم (ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات).

' / عندما تكون إحصائية F أقل من الحد الأدنى نقبل فرض العدم (ومعنى ذلك عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات).

" / أما إذا وقعت إحصائية F بين الحد الأعلى والحد الأدنى يكون الاختبار غير حاسم.

وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنماذج الدراسة خلال الفترة ٩٩٢ ٠١٦' :

) نتائج التكامل المشترك لنموذج أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على الحساب الجاري:

جدول رقم (" :)

نتائج اختبارالتكامل المشترك لمتغيرات نموذج الحساب الجاري خلال الفترة

Value	K	F–statistic
	٦	٢٠,٤٢
Significance	**١٠ Bound**	**١١ Bound**
10%	١,٩٩	٢,٩٤
5%	٢,٢٧	٣,٢٨
2.5%	٢,٥٥	٣,٦١
1%	٢,٨٨	٣,٩٩

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Views10.E ٢٠١٨

يتضح من جدول رقم (" :) نتائج التقدير وبالنظر إلى قيمة إحصاء F تحت العمود Value نجدها ٠,٤٢') وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية %) نجدها أكبر من الحد الأعلى من جدول critical value Bounds والبالغة ٢٨,') وبالرجوع إلى

قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة (مؤشرات الاقتصاد الـ ي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصـ ي) إلى المتغير التابع (ميزان الحساب الجـ ي).

') نتائج التكامل المشترك لنموذج أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على الحساب الرأسمالي والمالي:

جدول رقم (' ٠ ٤)

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الحساب الرأسمالي والمالي خلال الفترة

(٩٩٢ ' ٠١٦)

F–statistic	K	Value
٧,٩٤	٦	
١١ Bound	١٠ Bound	Significance
٢,٩٤	١,٩٩	10%
٣,٢٨	٢,٢٧	5%
٣,٦١	٢,٥٥	2.5%
٣,٩٩	٢,٨٨	1%

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10. ٢٠١٨

يتضح من جدول رقم (' ٠ ٤) نتائج التقدير وبالنظر إلى قيمة إحصاء F تحت العمود Value نجدها (٩٤ ,') وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية (%) نجدها أكبر من الحد الأعلى من جدول critical value Bounds والبالغة (٢٨ ,') وبالرجوع إلى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة (مؤشرات الاقتصاد الـ ي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصـ ي) إلى المتغير التابع (ميزان الحساب الرأسمـ ي والمالـ ي).

') نتائج التكامل المشترك لنموذج أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق سيـ سة التحرير الاقتصادي على الميزان الكلي:

جدول رقم (٠ ٢ ٤)

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الميزان الكلي خلال الفترة

(١٩٩٢ ٢٠١٦)

Value	K	F-statistic
	٦	٤,٥٨
Significance	١٠ Bound	١١ Bound
10%	١,٩٩	٢,٩٤
5%	٢,٢٧	٣,٢٨
2.5%	٢,٥٥	٣,٦١
1%	٢,٨٨	٣,٩٩

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10. ٢٠١٨

يتضح من جدول رقم (٠ ٢ ٤) نتائج التقدير وبالنظر إلى قيمة إحصاء F تحت العمود Value نجدها (٤,٥٨) وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية (١٠ %) نجدها أكبر من الحد الأعلى من جدول critical value Bounds والبالغة (٣,٢٨) وبالرجوع إلى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة (مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي) إلى المتغير التابع (الميزان الكلي).

ثالثا" نتائج تقدير نماذج الدراسة:

في ضوء ما تقدم عرضه من نتائج اختبار الاستقرار واختبارات التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة تم تقدير النموذج المقترح بإدخال المتغيرات الاقتصادية في مستواها اللوغاريتمى وذلك للحصول على مرونات طويلة الأجل للمتغيرات المستقلة وتأثيراً على المتغير التابع، وقد تم تقدير النموذج بشكل مبدئي باستخدام طريقة المربعات الصغرى، إلا أن النتائج أشارت لعدم دقة التقدير وبذلك تكون نتائج طريقة المربعات الصغرى مضللة لى حد كبير فيما لو تم الاعتماد على نتائجها في ظل وجود المشاكل القياسية التي ظهرت في التشخيص المبدئي.

وبناء على ذلك تم استبعاد نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى و م اللجوء إلى طريقا ARDL وهى إحدى الطرق الحديثة والتي تم تطويرها بواسطة بأسران ٠٠١)، وما يميز طريقة ARDL أنها تقيس الأثر في كل من ا جل القصير والأجل الطويل .كما تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرا مج الإحصائي views18-E .

وذلك على النحو التإلى:

أولاً:نموذج أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على الحساب الجاري

$$CA=B_0+B_1R.GDP+B_2EX+B_3MS+B_4INF+B_5BF+B_6DOP+ui \quad \text{(1)}$$

$$B_0,B_1,B_2,B_3,B_6 > 0$$

$$B_4,B_5 < 0$$

حيث:

CA : الحساب الجاري

RGDP : معدل التضخم.

EX : سعر الصرف.

M2 : عرض النقود.

INF : معدل التضخم.

BF : الموازنة العامة.

DOP : الانفتاح التجاري

B0 : الحد الثابت في النموذج

B1,B2,B3,B4,B5,B6 : معاملات الانحدار

ui : حد الخطأ العشوائى (البواقي). **0.753355**)

والجدول (٠) يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٠ ٠ ٠)

نتائج تقدير نموذج الحساب الجاري خلال الفترة ١٩٩٢ ٢٠١٦)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0889	2.237041	0.042816	0.095782	GDP
0.9914	0.011507	1784.336	20.53195	EX
0.0246	-3.513595	30.38645	-106.7657	M2
0.8459	0.207303	32.16104	6.667075	INF
0.0303	3.285373	0.229306	0.753355	BF
0.0303	3.288171	83.27064	273.8081	DOP
0.0516	2.745226	5641.148	15486.23	C
R-squared=0.٩٧				
Adjusted R-squared= 0.٨٨				
F-statistic= ١٠,٣٤				
Prob(F-statistic)= 0.002				

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10. ٢٠١٨

قبل البدء في تفسير نتائج النموذج لابد من التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعاييرتحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ وهى أن مشاهدات حد الخطأ العشوائي مستقلة عن بعضها البعض ومتماثلة التوزيع و نها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين σ^2 وبما أن μ_t غير معلوم يتم استخدام البواقي بدلا عنه. وفيما يلى نتائج تحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ:

١ نتائج اختبار الارتباط الذاتى للبواقي نموذج الحساب الجاري :

والجدول رقم (٠ ٠ ٠) يوضح نتائج اختبار فرضية العدم القائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج Breusch-Godfrey

Serial Correlation LM Test:) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العد ، بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية ١٩٩,) وهى قيمة أكبر من ٪ .

جدول رقم ( )

اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية عدم استقلال البواقي نموذج الحساب الجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	٩,٥٦	Prob. F(١, 1)	٠,١٩٩
Obs*R-squared	٢٠,٨٢	Prob. Chi-Square(١)	٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

. نتائج ختبار فرضية ثبات التباين نموذج الحساب الجاري :

تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey). دول رقم ( ) يوضح نتائج الاختبار ولذى يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار ٩٢٧,) وهى قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية ٪).

جدول رقم ( )

اختبا Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين نموذج الحساب لجاري

F-statistic	٠,٣٣٢	**Prob. F(10,13)**	٠,٩٢٧
Obs*R-squared	١٧،٦٨	**Prob. Chi-Square(10)**	٠,٦٠٨

لمصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

. نتائج اختبار التوزيع الطبيعى لحد الخطأ نموذج الحساب الجاري :

من خلال الشكل رقم ( ) تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار arque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت ٣٢,) بقيمة

احتمالية ١١٤,) وهى أكبر من مستوى الدلالة ٥ ٪) وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية ٥ ٪).

شكل رقم ٣ ٠)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعى لحد الخطأ نموذج الحساب الجاري

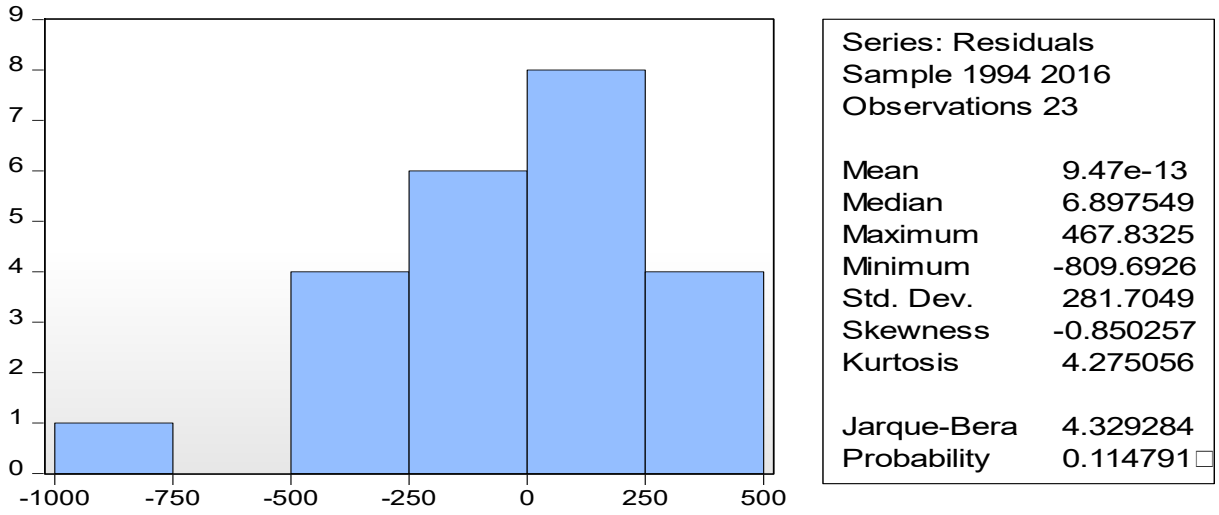

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

٢ اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد :

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين VIF) حيث نه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة الارتباط الخطي وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 0) على أنها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة ، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات نموذج الحساب الجاري موضع الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم ٠ ٢)):

جدول رقم (٠ ٢ ٤)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الحساب الجاري

Centered	Uncentered	Coefficient	
VIF	VIF	Variance	Variable
4.92027	30.95976	4.62E-05	GDP
3.71593	50.84833	447488.8	EX
4.300274	17.79646	1003.861	M2
3.425886	6.270323	230.425	INF
3.137771	4.752503	0.022868	BF
3.164874	52.12458	7125.344	DOP

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

وتشير النتائج في الجدول رقم (٠ ٢ ٥) إلى أن قيمة VIF لكل متغيرات المستقلة في النموذج تشير إلى عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

إختبار استقرار النموذج Parameters stability :

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج علي المدى الطويل يتم بواسطة إختبار مربع الخطأ التراكمي Cumulative Sum of Squares(CUSUM) ، وفي النموذج المقدر نلاحظ ان الخط الذي يمثل مربع الخطأ التراكمي كان داخل الخطين الأعلى والأدنى عند مستوي معنوية ٠,٠٥) كما في الشكل رقم (٤ ٢ ٤) .

الشكل رقم (٤ ٠ ٤)

إختبار مربع الخطأ التراكمي (CUSUM) لنموذج الحساب الجاري

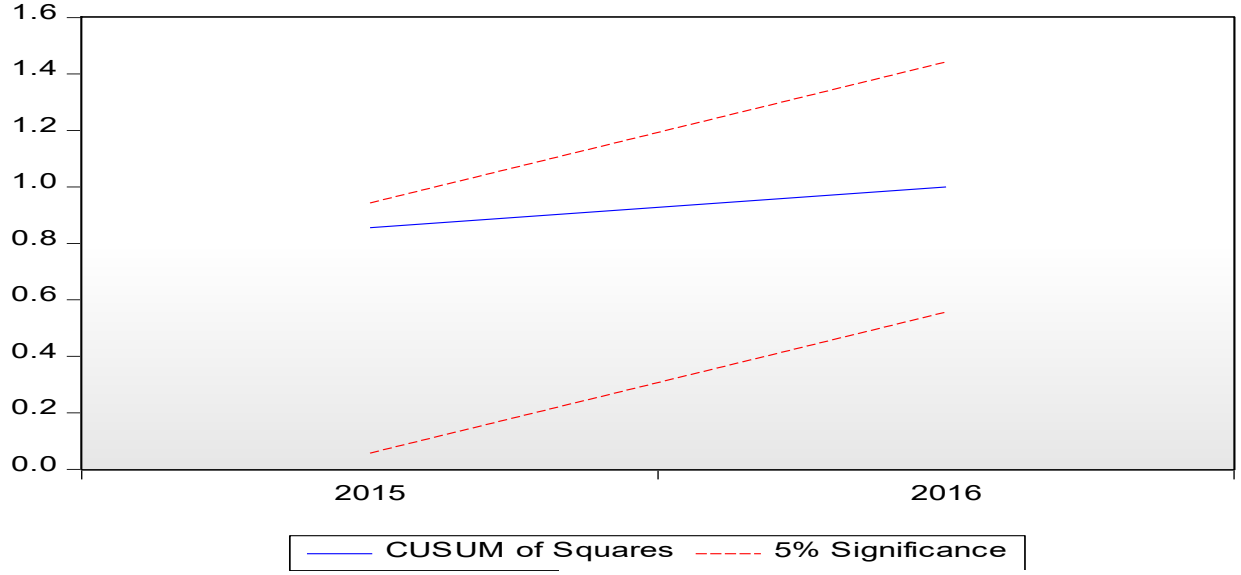

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

بعد اجتياز النموذج مرحلة المعايير القياسية، يمكن استخدام هذا النموذج في عملية ا ستد ل الإحصائي والوصف الهيكلي إضافة إلي الاستشراف ، و ذلك نخلص إلي النتائج التالية:

التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير:

يتضح من الجدول رقم (٠ ٤) أن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي:

- قيمة معامل متغير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغت **0.095782**) وهذه القيمة

تدل على وجود علاقة طردية بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والحساب الجاري.

- قيمة معامل متغير سعر الصرف بلغت **0.53195**) وهى قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و الحساب الجاري.

- قيمة معامل متغير عرض النقود بلغت **106.7657-**) وهى قيمة سالبة دل على وجود علاقة عكسية بين عرض النقود والحساب الجاري.

- قيمة معامل متغير التضخم **0.667075**) وهى قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين معدل التضخم و العجز في الحساب الجاري .

- قيمة معامل متغير الموازنة العامة بلغت **1.753355**) وهى قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري وعليه فأن الزيادة في عجز الموازنة العامة يؤدي إلي زيادة العجز فى الحساب الجاري.

- قيمة معامل متغير درجة الانفتاح الاقتصادي بلغت **73.8081**) وهى قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح الاقتصادي والحساب الجاري .

تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي :

- معنوية المعالم المقدرة :

يتضح من الجدول رقم ( ) أن المتغيرات المستقلة الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود ،الموازنة العامة) جاءت ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية (٥ %) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من (٥ %) بينما نجد المتغيرات (سعر الصرف، معدل التضخ ، الانفتاح الاقتصادي) ليست ذات دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية أكبر من (٥ % . وعليه يمكننا القول بأن من أهم العوامل المؤثرة على ميزان الحساب الجاري في ا جل الطويل هي الناتج المحلي الإجم ي، عرض النقو ، الموازنة العام .

د - معنوية النموذج :

يتضح من الجدول رقم ( ) ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية (٥ %) ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة F (٠,٣٤) بمستوى معنوية (٠,٠٠٢) وهى أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على أن النمو ج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

- جودة توفيق المعادلة :

من الجدول رقم ( ) يدل معامل التحديد المعدل ن نسبة (٩٨ %) من التباين في المتغير التابع (الحساب الجاري) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة بينما (٢ %) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج .

تائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ لنموذج الحساب الجاري:

يتم استخدام نماذج تصحيح الخطأ للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الإقتصادية التي تتجه في الأجل الطويل نحو وضع التوازن ويشترط لتد يق ذلك ان تكون السلاسل مستقرة وتتصف بصفة التكامل المشترك وهذا ما تم التحقق منه مسب اً وبعد التأكد من وجود العلاقة التكاملية يمكن تقدير نموذج للعلاقة طويل وقصير الأجل تقدير نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL . جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم ١ ٢ ٤)

نتائج تقدير نموذج الحساب الجاري خلال الفترة ٩٩٢ ٢٠١٦)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0244	6.280232	0.00799	0.050181	D(GDP)
0.009	10.453	320.3521	3348.639	D(EX)
0.0571	-4.003428	3.732799	-14.944	D(M2)
0.008	-11.13049	4.165766	-46.367	D(INF)
0.0293	5.713358	0.032099	0.183395	D(BF)
0.0686	3.619815	16.93345	61.29595	D(DOP)
0.0014	-27.11901	0.067632	-1.8341	CointEq(-1)*

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10. ٢٠١٨

التفسير الاقتصادي لنتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الحساب الجاري:

يتضح من الجدول رقم ١ ٢ ٤) ن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقي .حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (يجب ن يحمل إشارة سالبة كما يجب ان يكون معنوياً) **1.8341-**) وهذه القيمة تعنى أن لانحراف عن العلاقة التوازنية في مدى الطويل يتم تصحيحه بعد مرور عام وثمانية أشهر للوصول إلى التوازن.

تقييم نموذج الحساب الجاري وفقاً للمعيار الإحصائي :

- معنوية المعالم المقدرة :

عرض النقود، سعر الصرف، معدل التضخم ، الموازنة العامة، درجة الانفتاح الاقتصادي) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية %) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من % . وهذه النتيجة تدل على أن من أهم العوامل المؤثرة في ميزان الحساب الجاري في الأجل القصير الناتج المحلي الإجمالي ، سعر الصرف ، عرض النقود، معدل التضخم ، الموازنة العامة ، الانفتاح الاقتصادي .

- اختبار مقدرة النموذج الحساب الجاري على التنبؤ:

يعتبر التنبؤ أحد الأهداف الهامة في الاقتصاد القياسي إذ بموجبة يتم التعرف على مسار الظاهرة في المستقبل ليساعد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ويدرس التنبؤ تطور الظاهرة مع الزمن بوصفه عاملاً يظهر حاصل تأثير جميع العوامل المؤثرة في هذه الظاهر ، فالظواهر تتغير مع الزمن من شهر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، ولا يعد الزمن ذاته عاملاً مؤثراً في تطور الظواهر الاقتصادية بصفته مؤشراً موضوعياً مستقلاً عن فعل الإنسان ، إلا أن الزمن ملازم لتطور الظواهر الاقتصادية ومن ثم يمكن الربط بين حالة الظاهرة واللحظة التي تقابل هذه الحالة، أو بين تطورات الظاهرة والمدة الزمنية التي جرت أو ستجري فيها تلك التطورات الناجمة عن عوامل أخرى غير الزمن تؤثر في الظاهرة وتؤدي إلى تغيرها كماً ونوعاً. يمكن اختبار مدى إمكانية النموذج المقدر في التنبؤ وذلك من خلال استخدام معيار معامل التساوي لثايل كما هو موضح في الجدول التالي:

شكل رقم ٥ ، ٢ ،)

اختبار مقدرة موذج الحساب الجاري على التنبؤ

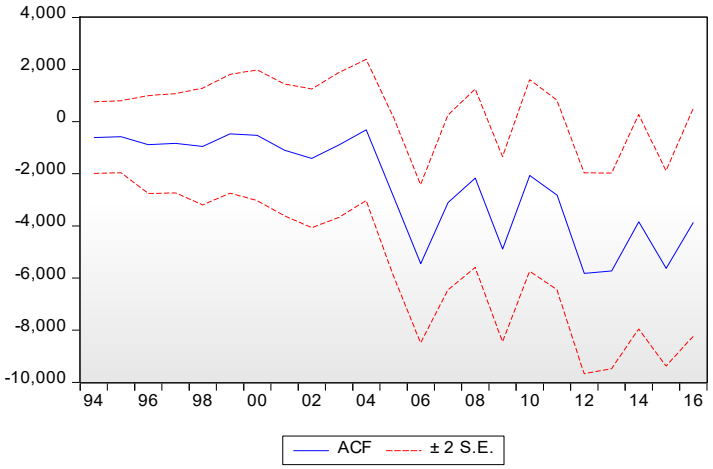

Forecast: ACF	
Actual: AC	
Forecast sample: 1992 2016	
Adjusted sample: 1994 2016	
Included observations: 23	
Root Mean Squared Error	251.8115
Mean Absolute Error	181.2331
Mean Abs. Percent Error	9.918397
Theil Inequality Coefficient	0.040352
Bias Proportion	0.000029
Variance Proportion	0.001127
Covariance Proportion	0.998845
Theil U2 Coefficient	0.218186
Symmetric MAPE	10.68942

المصدر : إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨.

يتضح من نتائج التقدير وجود مقدرة مقبولة للنموذج المقدر للتنبؤ حيث بلغت قيمة ، عامل ثايل ٠٤,) وهى قيمة تقترب من الصفر، وعا ه يمكن استخدام النموذج المقدر في التنبو .

ثانياً: نموذج أثر مؤشرات الاقتصاد الـ ي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الا تصـ ي على الحساب الرأسمالي والمالي:

$$KA=B_0+B_1R.GDP+B_2EX+B_3MS+B_4INF+B_5BF+B_6DOP+ui \quad \text{——— (2)}$$

$$B_0,B_1,B_2,B_3,B_6 > 0$$

$$B_4,B_5 < 0$$

حيث:

C: الحساب الرأسمالي والمالي

GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

EX: سعر الصرف.

M2 : عرض النقود.

INF :معدل التضخم.

BF : الموازنة العامة.

DOP : الانفتاح التجارى

B0 : الحد الثابت في النموذج

B1,B2,B3,B4,B5,B6 : معاملات الانحدار

ui : حد الخطأ العشوائى (البواقي).

الجدول ٢ ٠) يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم ٢ ٠)

نتائج تقدير نموذج الحساب الرأسمالي والمالي خلال الفتر ٩٩٢ - ٢٠١٦)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0498	2.779623	2769.452	7698.032	Gdp
0.0266	3.425552	3261.094	11171.05	EX
0.0938	-2.188902	3304.555	-7233.345	M2
0.0401	2.997177	68.44422	205.1394	INF
0.1293	1.906475	0.483582	0.921937	BF(-1)
0.0333	3.186257	469.4415	1495.761	DOP(-1)
0.1208	1.965246	22025.89	43286.28	C
R-squared=0.٩٥				
Adjusted R-squared= 0.74				
F-statistic= 4.50				
Prob(F-statistic)= 0.007				

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Views10.E ٢٠١٨

قبل البدء ي تفسير نتائج النموذج لابد من التأكد من أن النموذج مستوفي لع د من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعايير هي:

نتائج اختبار الارتباط الذ ي للبوا ي نموذج الحساب الرأسمالي والمالي:

الجدول رقم ٣ ٠) يوضح نتائج اختبار فرضية العدم القائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العد ، بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية ١.455) وهى قيمة أكبر من ٪ .

جدول رق ٣ ٢ ؛)

اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية عدم استقلال البواقي نموذج الحساب الرأسمالي والمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	11.9	Prob. F(2,2)	0.455
Obs*R-squared	12.52	Prob. Chi-Square(2)	0. 19

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Views10.Ξ ٢٠١٨

١ . نتائج اختبار فرضية ثبات التباين نموذج الحساب الرأسمالي والمالي:

لاختبار فرضية أن تباين البواقي غير ثابت تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول رقم ٤ ٢ ؛) يوضح نتائج الاختبار و لذى يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار ٨١٤,) وهى قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية %).

جدول رقم ٤ ٢ ؛)

اختبا Breusch-Pagan-Godfrey لفرضيةعدم ثبات التباين نموذج الحساب الرأسمالي والمالي

F-statistic	٠,٥٧٦	Prob. F(18,٤)	٠,٨١٤
Obs*R-squared	١٦,٥٩	Prob. Chi-Square(18)	٠,٥٥٠

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Views10.Ξ ٢٠١٨

٢ . نتائج اختبار التوزيع الطبيعى لحد الخطأ نموذج الحساب الرأسمالي والم و :

من خلال الشكل رق ١٦ ٢) تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار arque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت ٧٤٥,) بقيمة احتمالية ٦٨٨,) وهى أكبر من مستوى الدلالة %) وتشير هذه القيمة ى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية %).

شكل رقم ٦ ٢ ( )

نتائج اختبار التوزيع الطبيعى لحد الخطأ نموذج الحساب الرأسمالي والمالي

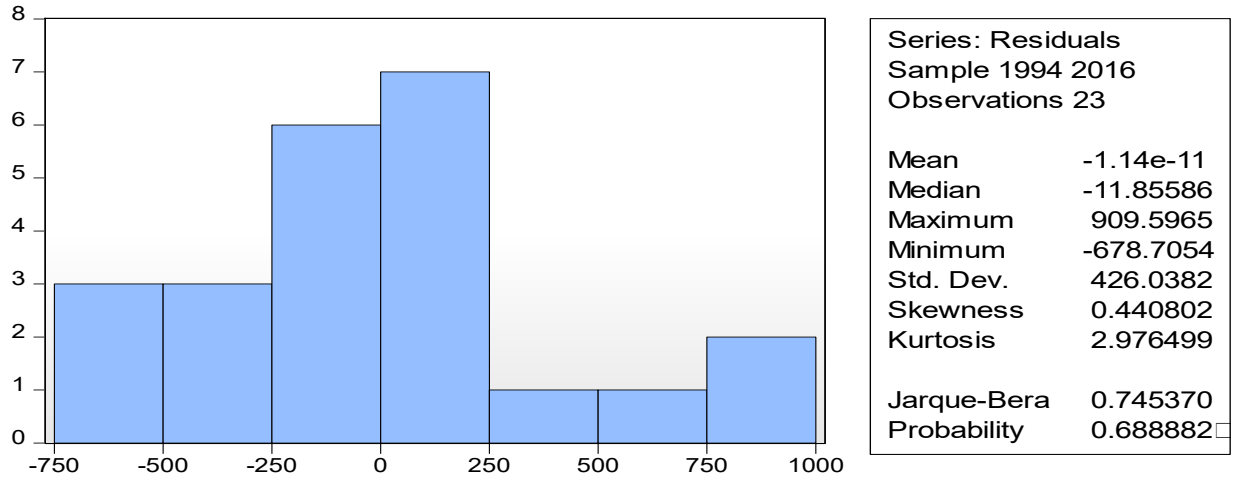

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

. . اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط ذ ي متعدد):

فيما يلى نتائج اختبار معامل التضخم لنموذج الحساب الرأسمالي والمالي :

جدول رقم ٥ ٢ ( )

نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الحساب الرأسمالي والمالي

Centered	Uncentered	Coefficient	
VIF	VIF	Variance	Variable
4.92027	30.95976	4.62E-05	GDP
3.71593	50.84833	447488.8	EX
4.300274	17.79646	1003.861	M2
3.425886	6.270323	230.425	INF
3.137771	4.752503	0.022868	BF
3.164874	52.12458	7125.344	DOP

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

وتشير النتائج في الجدول رقم ٥ ٢ ( ) إلى أن قيمة VIF لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج تشير إلى عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

٥ . إختبار استقرار نموذج الحساب الرأسمالي والمالي Parameters stability

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج علي المدى الطويل يتم بواسطة إختبار مربع الخطأ التراكمي Cumulative Sum of Squares(CUSUM) ، وفي النموذج المقدر نلاحظ ان الخط الذي يمثل مربع الخطأ التراكمي كان داخل الخطين الأ ى والأ ى عند مستوي معنوية ٠,٠٥) كما في الشكل رق ٧ ١ ٢ ؛) .

شكل رق ٧ ١ ٢ ؛)

إختبار الخطأ التراكمي (CUSUM) لنموذج الحساب الرأسمالي والمالي

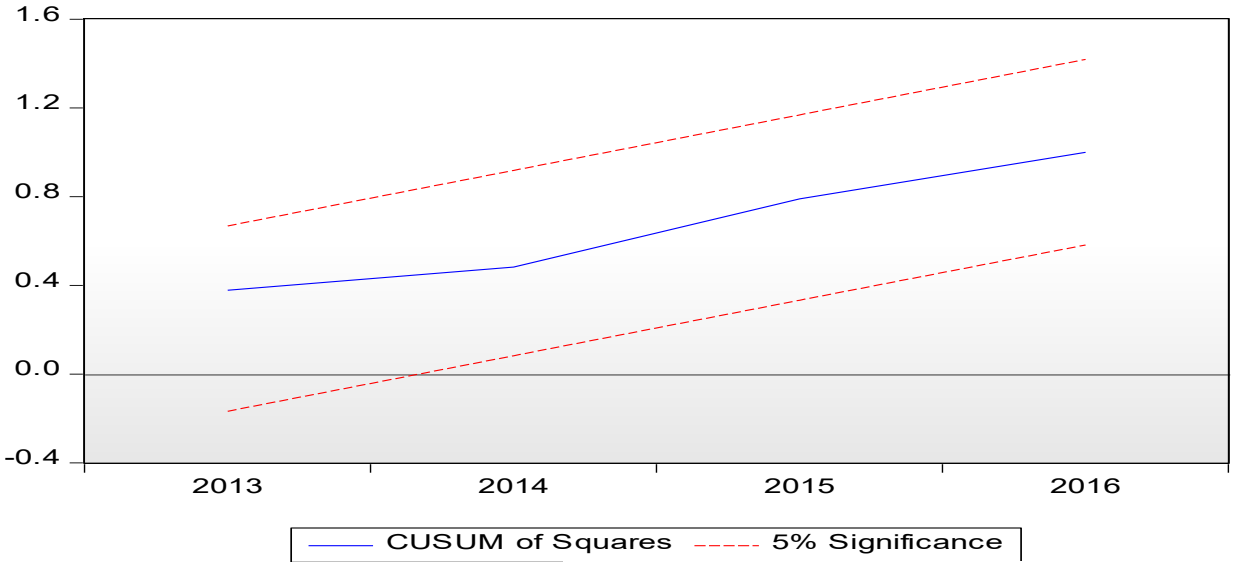

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

بعد اجتياز النموذج مرحلة المعايير القياسية، يمكن استخدام هذا النموذج في عملية الاستدلال الإحصائي والوصف الهيكلي إضافة إلي الاستشراف، لذلك نخلص ى النتائج التالية:

التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير:

يتضح من الجدول رقم ٢ ٢ ؛) ن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي:

- قيمة معامل متغير الناتج المحلي الإجمالي بلغت **698.032'**) و ي قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والحساب الرأسمالي والمالي.

- قيمة معامل متغير سعر الصرف بلغت **1171.05**) وهى قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والحساب الرأسمالي والمالي وعليه ا ن الزيادة في سعر الص ف تؤدي إلي زيادة الحساب الرأسمالي والمالي.

- قيمة معامل متغير عرض النقود بلغت **7233.345-**) وهى قيمة سالبة تدل على ا جود علاقة عكسية بين عرض النقود والحساب الرأسمالي والمالي وعليه ا ن الزياد في عرض النقود تؤدي إلي انخفاض الحساب الرأسمالي والمالي.

- قيمة معامل متغير التضخم بلغت **205.1394-**) وهى قيمة سالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والحساب الرأسمالي والمالي وعليه ا ن الزيادة في معدل التضخم تؤدي إلي انخفاض الحساب الرأسمالي والمالي.

- قيمة معامل متغير الموازنة العامة بلغت **1.921937**) وهى قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين أداء الموازنة العامة والحساب الرأسمالي والمالي ، وعليه ا ن الزيادة ي الموازنة العامة تؤدي إلي زيادة الحساب الرأسمالي والمالي.

- قيمة معامل متغير الانفتاح ا قتصادي بلغت **495.761**) وهى قيمة موجبة تدل على وجود . لاقة طردية بين الانفتاح ا قتصادي والحساب الجاري ، وعليه ا ن الزيادة في الانف ح ا قتصادي تؤدي إلي زيادة الحساب الرأسمالي والمالي.

تقييم نموذج الحساب الرأسمالي والمالي وفا ً للمعيار الإحصائي :

- معنوية المعالم المقدرة :

يتضح من الجدول ٢ ا ' ؛) المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل التضخم، عرض النقود، درجة الانفتاح لاقتصاد) جاءت ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية %) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لهذه المتغيرات أقل من % . بينما لم ثبت معنوية الموازنة العامة) حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية أكبر من % . وعليه يمكننا القول بأن من أهم العوامل المؤثرة على ميزان الحساب الرأسمالي والمالي في ا جل الطويل هي الناتج المحلي الإجم ي، سعر الصرف ، التضخ عرض النقو ، درجة الانفتاح لاقتصاد .

د - معنوية النموذج :

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5%) ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيم F ٥٠,) بمستوى معنوية

1.007) وهى أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥) وهذا يعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

- **جودة توفيق المعادلة** -

من خلال الجدول رقم ٢ ٠ ؛) يدل معامل التحديد المعدل أن نسبة 4 %) من التباين في المتغير التابع (الحساب الرأسمالي والمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (ا اتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف،عرض النقود، التضخم ، الموازنة العامة، درجة الانفتاح لاقتصادي) بينما 6 %) فقط من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج .

نتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ لنموذج الحساب الرأسمالي والمالي:

يتم استخدام نماذج تصحيح الخطأ للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الإقتصادية التي تتجه في الأجل الطويل نحو وضع التوازن ويشترط لتد يق ذلك ان تكون السلاسل مستقرة وتتصف بصفة التكامل المشترك وهذا ما تم التحقق منه مسبقاً. وبعد التأكد من ر جود العلاقة التكاملية يمكن تقدير نموذج للعلاقة طويل وقص ر الأجل بتقدير نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL . وكانت النتائج ؛ لى النحو التالي:

جدول رقم ٦ ٠ ٤)

نتائج تقدير نموذج الحساب الرأسمالي والمالي خلال الفترة ٩٩٢ ٢٠١٦ ٠)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٠٧٩	٤,٩٢١٩٤	٢٢١٣,٦٦١	١٠٨٩٥,٥	D(GDP)
0.0003	8.62685	1130.234	9750.361	D(EX)
0.0273	3.085681	14.41333	44.47493	D(M2)
0.0098	4.049737	9.933319	40.22733	D(INF(-1))
0.0226	-3.253934	0.124948	-0.406571	D(BF(-1))
0.0081	4.248341	66.9224	284.3092	D(DOP)
0.0002	-10.27124	0.129045	-1.325452	CointEq(-1)*

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10. ٢٠١٨

التفسير الاقتصادي لنتائج نموذج تصحيح الخطأ نموذج الحساب الرأسمالي والمالي :

يتضح من الجدول رقم ٦ ٠ ٤) إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية. , بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (يجب ان يحـ ل إشارة سالبة كما يجب ن يكون معنوياً) **1.325452**-) وهذه القيمة تعنى أن لانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه بعد مرور عام وثلاثة أشهر للوصول إلى التوازن .

تقييم نموذج الحساب الرأسمالي والمالي وفقا للمعيار الإحصائي :

- معنوية المعالم المقدرة :

يتضح من الجدول رقم ٦ ٠) أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف ، عرض النقود، التضخم، عجز الموازنة، درجة الانفتاح الاقتصادي) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية %) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من % . وهذه النتيجة تدل على أن من أهم العوامل المؤثرة في ميزان الحساب الرأسمالي والمالي في الأجل القصير:الناتج المحلي الإجمالي ، سعر الصرف ، عرض النقو ، معدل التضخ ، الموازنة العام ، الانفتاح الاقتصادي.

- **اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ :**

يعتبر التنبؤ أحد الأهداف الهامة في الاقتصاد القياسي إذ بموجبة يتم التعرف علي مسار الظ هرة في المستقبل ليساعد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ويدرس التن ؤ تطور الظاهرة مع الزمن بوصفه عاملاً يظهر حاصل تأثير جميع العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة. فالظواهر تتغير مع الزمن من شهر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، ولا يعد الزمن ذاته عاملاً مؤثراً في تطور الظواهر الاقتصادية بصفته مؤشراً موضوعياً مستقلاً عن ف ل الإنسان. إلا أن الزمن ملازم لتطور الظواهر الاقتصادية ومن ثم يمكن الربط بين حالة الظاهرة واللحظة التي تقابل هذه الحالة، أو بين تطورات الظاهرة والمدة الزمنية التي . رت أو ستجري فيها تلك التطورات الناجمة عن عوامل أخرى غير الزمن تؤثر في الظاهرة وتؤدي إلى تغيرها كماً ونوعاً.

يمكن اختبار مدى إمكانية النموذج المقدر في التنبؤ وذلك من خلال استخدام معيار معا ل التساوي لثايل كما هو موضح في لشكل رق ٨ ٢ :)

شكل رقم ٨ ٢ :)

اختبار مقدرة النموذج الحساب الرأسمالي والمالي على التنبؤ

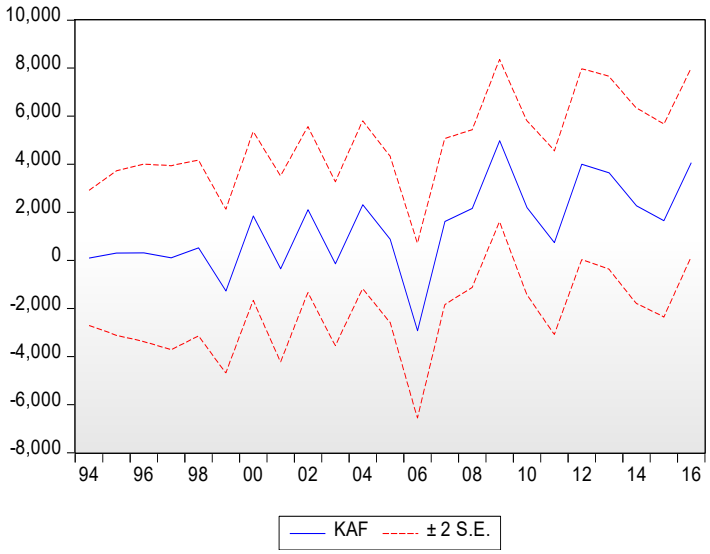

Forecast: KAF	
Actual: KA	
Forecast sample: 1992 2016	
Adjusted sample: 1994 2016	
Included observations: 23	
Root Mean Squared Error	899.2260
Mean Absolute Error	704.6477
Mean Abs. Percent Error	NA
Theil Inequality Coefficient	0.195832
Bias Proportion	0.000121
Variance Proportion	0.020617
Covariance Proportion	0.979262
Theil U2 Coefficient	NA
Symmetric MAPE	73.54557

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10. ٢٠١٨

ويتضح من نتائج التقدير وجود مقدرة مقبولة للنموذج المقدر للتنبؤ حيث بلغت قيمة ، عامل ثايل 1.195) وهى قيمة تقترب من الصفر، وعلية يمكن استخدام النموذج المقدر في التن ؤ.

ثالثاً: نموذج أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادى على الميزان الكلي:

$$OP=B_0+B_1R.GDP+B_2EX+B_3MS+B_4INF+B_5BF+B_6DOP+ui \quad \text{——— (3)}$$

$$B_0,B_1,B_2,B_3,B_6 > 0$$

$$B_4,B_5 < 0$$

حيث:

B : الميزان الكلي

RGDP : معدل التضخم.

EX : سعر الصرف.

M2 : عرض النقود.

INF :معدل التضخم.

BF : الموازنة العامة.

DOP : الانفتاح الاقتصادي.

B0 : الحد الثابت في النموذج

B1,B2,B3,B4,B5,B6 : معاملات الانحدار

ui : حد الخطأ العشوائى (البواقى).

نتائج تقدير نموذج الميزان الكلي:

جدول رقم ٧ ٢ ٤)

نتائج تقدير نموذج الميزان الكلي خلال الفترا ٩٩٢ ١٠١٦)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	18.3545	0.005235	0.09609	GDP
0.0082	-6.2545	1548.136	-9682.82	EX
0.0015	11.3871	30.56429	348.037	M2
0.0013	11.89047	11.88857	141.3607	INF
0.0049	-7.48427	0.070015	-0.52401	BF
0.0178	4.74256	67.29752	319.162	DOP
0.0063	6.893255	2550.933	17584.23	C
R-squared=0.٩٨				
Adjusted R-squared= 0.٩٦				
F-statistic= ١٣٥,٤				
Prob(F-statistic)= 0.00٠٩				

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Views10.٤ ٢٠١٨

قبل البدء في تفسير نتائج النموذج لابد من التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد ن المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعايير هي:

١. نتائج اختبار الارتباط الذاتى للبو ي نموذج الميزان الكلي:

الجدول رقم ٨ ٢ ٤ يوضح نتائج اختبار فرضية العدم القائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العد ، بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية ١٧٤٧,) وهى قيمة أكبر من ٪ .

جدول رق ٨ ٢ ٤)

اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية عدم استقلال البواقي نموذج الميزان الكلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	١,٤٧٩	Prob. F(2,١)	٠,١٧٤٧
Obs*R-squared	٢١,٣	Prob. Chi-Square(2)	٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

١. نتائج اختبار فرضية ثبات التباين نموذج الميزان الكلي :

لاختبار فرضية أن تباين البواقي غير ثابت تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار لذى يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عد ، الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار ٩٩٨,) وهى قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية ٪) و جدول رقم ٩ ٢) يوضح ذلك .

جدول رقم ٩ ٢)

اختبا Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين نموذج الميزان الكلي

F-statistic	٠,١٢٩٨	Prob. F(18,٣)	٠,٩٩٨
Obs*R-squared	٠,٥٩٩٨	Prob. Chi-Square(18)	١,٠٠

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

٢ نتائج اختبار التوزيع الطبيعى لحد الخطأ نموذج الميزان الكلي :

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار arque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت ٧٣٦,) بقيمة احتمالية ٦٩٢,) وهى أكبر من مستوى الدلالة ٪) وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية ٪ .

شكل رقم ٩ ٢)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعى لحد الخطأ نموذج الميزان الكلي

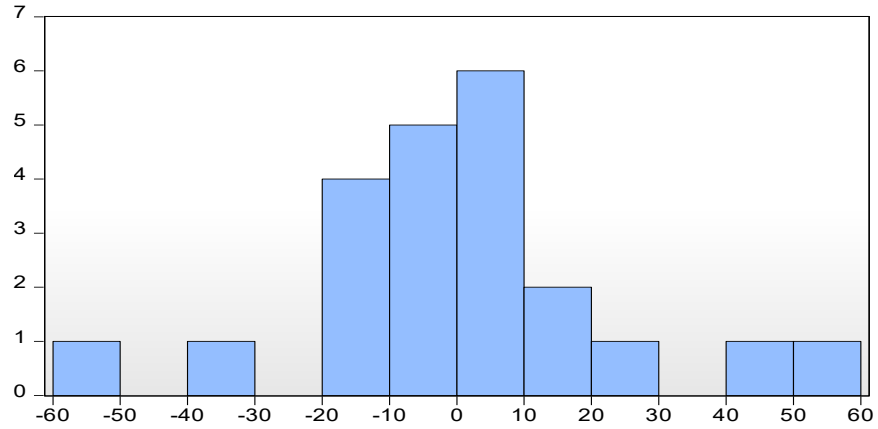

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

. اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد :

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين VIF) حيث انه كلما ذادت قيمة معا ل التضخم زادت حدة الارتباط الخطي وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 0) على أنها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة ، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات نموذج الميزان الكلي موضع الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم ٠) جدول رقم ٠)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الميزان الكلي

Centered	Uncentered	Coefficient	
VIF	VIF	Variance	Variable
4.92027	30.95976	4.62E-05	GDP
3.71593	50.84833	447488.8	EX
4.300274	17.79646	1003.861	M2
3.425886	6.270323	230.425	INF
3.137771	4.752503	0.022868	BF
3.164874	52.12458	7125.344	DOP

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

وتشير النتائج في الجدول رق ٠) إلى أن قيمة VIF لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج تشير إلى عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

٥ . إختبار استقرار نموذج الميزان الكلي Parameters stability :

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج علي المدى الطويل يتم بواسطة إختبار مربع الخطأ التراكمي Cumulative Sum of Squares(CUSUM) ، وفي النموذج المقدر نلاحظ ان الخط الذي يمثل مربع الخطأ التراكمي كان داخل الخطين الأعلي والأدني عند مستوي معنوية ٠,٠٥) كما في الشكل رقم ٢٠ .

لشكل رقم ٢٠) إختبار الخطأ التراكمي (CUSUM) لنموذج الحساب الجاري

شكل رقم ٢٠)

إختبار استقرار نموذج الميزان الكلي Parameters stability

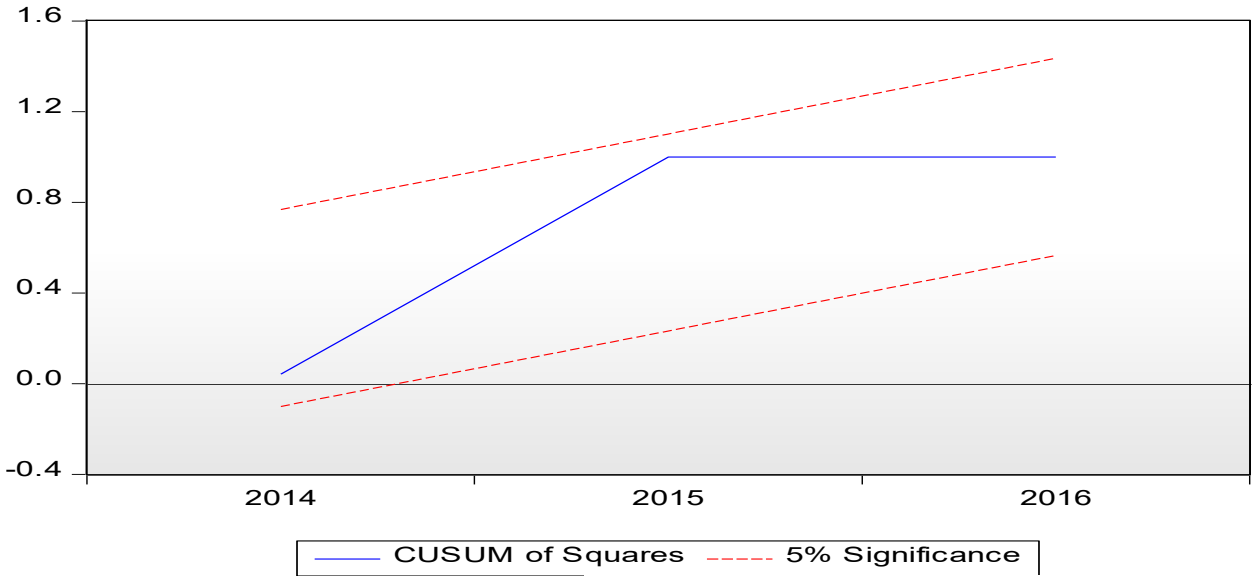

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10 ٢٠١٨

بعد اجتياز النموذج مرحلة المعايير القياسية، يمكن استخدام هذا النموذج في عملية ا ستد ا ل الإحصائي والوصف الهيكلي إضافة إلي الاستشراف. و ذلك نخلص إلي النتائج التالية:

التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير:

يتضح من الجدول رقم ٧) إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي.

- قيمة معامل متغير الناتج المحلي الإجمالي بلغت 1.09609) و ي موجبة تدل على وجود علاقة ـ ردية بين التغيرات في ـ اتج المحلي الإجمالي وقيمة الميزان الكلي ، وعليه ن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلي زيادة قيمة الميزان الك ي.

– قيمة معامل متغير سعر الصرف بلغت 9682.82-) وهى قيمة سالبة تدل على وجو د علاقة عكـ ية بين سعر الصرف والميزان الكلي ، وعليه ا ن الزيادة في سعر الصرف تؤدي إلي انخفاض قيمة الميزان الكلي.

– قيمة معامل متغير عرض النقود بلغت **48.037**) وهى قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين عرض النقود والميزان الكلي ، وعليه ا ن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلي زيادة قيمة الميزان الكلي.

– قيمة معامل متغير التضخم بلغت **41.3607**) وتدل هذه القيمة الموجبة على وجود علاقة طردية بين معدل التضخم والميزان الكلي ، وعليه ا ن الزيادة في معدل التضخم تؤدي إلي زيادة قيمة الميزان الكلي.

– قيمة معامل متغير الموازنة العامة بلغت **0.52401-**) وهى قيمة سالبة وتدل ـلى وجود علاقة عكسية بين العجز في الموازنة العامة والميزان الكلي وعليه ا ن الزيادة في ـجز الموازنة العامة تؤدي إلي انخفاض قيمة الميزان الكلي.

– قيمة معامل متغير الانفتاح ا قتصادي بلغت **19.162**) وهى قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح ا قتصادي والميزان الكلي ، وعليه ا ن الزيادة في درجة الانفتاح ا قتصادي تؤدي إلي زيادة قيمة الميزان الكلي .

تقييم نموذج الميزان الكلي وفقاً للمعيار الإحصائي :

– معنوية المعالم المقدرة :

يتضح من الجدول رقم ٧ ـ ٢ ـ) المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي سعر الصرف،عرض النقود، الموازنة العامة، معدل التضخم ، الانفتاح ا قتصادي) جاءت ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوي ٥ %) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من ٥ %) وعليه يمكننا القول بأن من أهم العوامل المؤثرة على الميزان الكلي في ا جل الطويل:الناتج لمحلي الإجمالي ، سعر الصرف ، معدل التضخ ، عرض النقو الموازنة العام ، الانفتاح لاقتصادي.

ـ – معنوية النموذج :

يتضح من الجدول رقم ٧ ـ ٢ ـ) ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية (5%) ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيـ F ٣٥,٤) بمستوى معنوية 1.000) وهى أقل من مستوى المعنوية ٠٥,) وهذا يعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على أن النم ذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

– جودة توفيق المعادلة :

من الجدول رقم ٧ ٢ ٤) يدل معامل التحديد المعدل أن نسبة ١ ٪) من التباين في المتغير التابع (الميزان الكلي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المـ ـ يرات المستقلة (الناتج المحلي ، سعر الصرف، عرض النقود، معدل التضخم ،الموازنة العامة ، درجة الانفتاح التجارى) بينما ٪) فقط من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج .

نتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ لنموذج الحساب الجاري :

يتم استخدام نماذج تصحيح الخطأ للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الإقتصادية التي تتجه في الأجل الطويل نحو وضع التوازن ويشترط لتد يق ذلك ان تكون السلاسل مستقرة و تصف بصفة التكامل المشترك وهذا ما تم التحقق منه مسبقة . وبعد التأكد من وجود العلاقة التكاملية يمكن تقدير نموذج للعلاقة طويل وقص ر الأجل بتقدير نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL . وكانت النتائج ـ لى النحو التالي:

جدول رقم ١ ٢ ٤)

نتائج تقدير نموذج الميزان الـ ي خلال الفترة ٩٩٢ ١٠١٦)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	27.28303	0.003712	0.101283	D(GDP)
٠,٠٠٠	-51.4664	195.3191	-10052.4	D(EX)
٠,٠٠٠٠	-54.9021	3.019151	-165.758	D(M2)
٠,٠٠٠٠	39.57291	2.433256	96.29103	D(INF)
0.0001	-33.861	0.01972	-0.66775	D(BF)
٠,٠٠٠٠	39.13206	12.60987	493.4501	D(DOP)
٠,٠٠٠٠	-45.9885	0.032348	-1.48766	CointEq(-1)*

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Views10.٤ ٢٠١٨

لتفسير الاقتصادي لنتائج نموذج تصحيح الخطأ:

النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية . بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ ٤٨٧٦٦, -) وهذه القيمة تعنى أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى لطويل يتم تصحيحه ببعد مرور سنة وخمسة شهر للوصول إلى التوازن.

تقييم النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي :

– معنوية المعالم المقدرة :

يتضح من الجدول ١ ' ٢ ؛) جميع المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي ، عرض النقود، معدل التضخ ، سعر الصرف، الموازنة العامة، الانفتاح الاقتصادي) جاءت ، ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية %) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من % .وهذه النتيجة تدل على أن من أهم العوامل المؤثرة في ميزان الميزان الكلي في الأجل القصير: الناتج المحلي الإجمالي ، عرض النقو ، سعر الصرف ، معدل التضخ ، الموازنة العام الانفتاح ا قتصادي.

– اختبار مقدرة نموذج الميزان الـ لي على التنبو :

يمكن اختبار مدى إمكانية النموذج المقدر في التنبؤ وذلك من خلال استخدام معيار معامل التساوي لثايل كما هو موضح في شكل رقم ١ ' ٢ ؛)

شكل رقم ١ ' ٢ ؛)

اختبار مقدرة نموذج الميزان الكلي على التنبو :

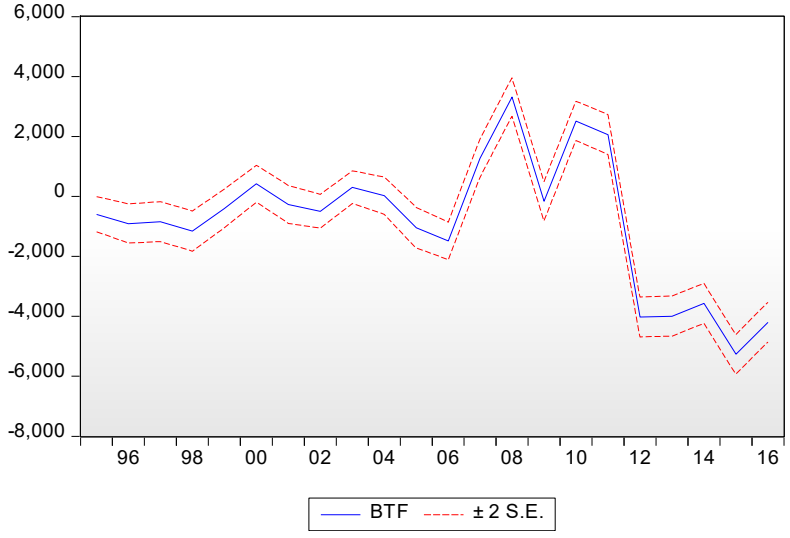

Forecast: BTF	
Actual: BT	
Forecast sample: 1992 2016	
Adjusted sample: 1995 2016	
Included observations: 22	
Root Mean Squared Error	113.8065
Mean Absolute Error	82.12612
Mean Abs. Percent Error	218.7816
Theil Inequality Coefficient	0.024254
Bias Proportion	0.000018
Variance Proportion	0.003830
Covariance Proportion	0.996152
Theil U2 Coefficient	0.831478
Symmetric MAPE	25.96533

المصدر: إعداد الباحثه من نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews10. ٢٠١٨

يتضح من نتائج التقدير وجود مقدرة مقبولة للنموذج المقدر للتنبؤ حيث بلغت قيمة معامل ثايل ٠٢,) وهى قيمة تقترب من الصفر ، وعلية يمكن استخدام النموذج المقدر في التنبؤ.

الـ ـــ ـاتمة

أولاً: النتائـــــج

ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الباحثة من خلال الدراسة النظرية والميدانية إلى النتائج التالية:

النتائج الخاصة:

يوجد تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة (مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي) إلى المتغير التابع ميزان المدفوعات).

تمثلت أهم العوامل المؤثرة في الحساب الجاري في الأجل الطويل في الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، الموازنة العامة. في حين مثلت جميع مؤشرات الدراسة الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، عرض النقود، معدل التضخم، الموازنة العامة، الانفتاح الاقتصادي) عوامل مؤثرة عليه في الأجل القصير.

تمثلت أهم العوامل المؤثرة في الحساب الرأسمالي والمالي في الأجل الطويل في(الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم،عرض النقود، درجة الانفتاح الاقتصادي. في حين مثلت جميع مؤشرات الدراسة الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، سعر الصرف، معدل التضخم، الموازنة العامة، الانفتاح الاقتصادي) عوامل مؤثرة عليه في الأجل القصير.

مثلت جميع مؤشرات الدراسة(الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، سعر الصرف، معدل التضخم، الموازنة العامة، الانفتاح الاقتصادي) عوامل مؤثرة في الميزان الكلي في الأجلين الطويل والقصير.

توجد علاقة ارتباط طردية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي(الناتج المحلى الإجمالي، سعر الصرف، التضخم، الموازنة العامة، درجة الانفتاح الاقتصادي) وأداء الحساب الجاري، بينما توجد علاقة ارتباط سالبة بين عرض النقود و وأداء الحساب الجاري خلال فترة التحرير الاقتصاديتوجد علاقة ارتباط طردية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي(الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الموازنة العامة، الانفتاح الاقتصادي) وأداء الحساب الرأسمالي والمالي. بينما توجد علاقة ارتباط سالبة بين(عرض النقود، التضخم) وأداء الحساب الرأسمالي والمالي خلال فترة التحرير الاقتصادي.

توجد علاقة ارتباط طردية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي(الناتج المحلى الإجمالي التضخم عرض النقود، درجة الانفتاح الاقتصادي) وأداء الميزان الكلي. بينما توجد علاقة ارتباط

سالبة بين(سعرالصرف، الموازنة العامة) وأداء الميزان الكلي خلال فترة التحرير الاقتصادي.

النتائج العامة:

.نجحت سياسة التحرير فى المدى القصير ومنذ بداية التسعينات ٩٩٢ ٩٩٦) فى تد يق بعض أهدافها حيث شهد الاقتصاد السوداني تقدم ملحوظ تمثل في زيادة عالية فى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تحرير الأسعار وزيادة الإنتاج الزراعي إلا أ ه صاحب ذلك بعض المشاكل ا قتصادية والاجتماعي .

' شهدت الفتر ٩٩٧ ٠٠٢) تحقيق امل لأهداف سياسة التحرير الاقتصادي حيث تم تحقيق استقرار اقتصادي متمثلاً فى معدلات نمو عالية ومستدام ، واستقرار سعر صرف الواقعي وانخفاض معدلات التضخ ، عجز حساب الجاري الخارجي .

" نجحت سياسة التحرير فى اس طاب رؤوس الأموال وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات المختلفة مما أسهم فى تحسين وضع الحساب الرأسمالي والمالي ومن ثم وضع ميزان المدفوعات فى بعض سنوات الدراس .

: لم تسهم سياسة التحرير الاقتصادي بصورة عامة فى حل مشاكل الاقتصاد السوداني والارتقاء به، بل أدت إلى تشوهات خطيرة فيه

د شهد العقد الثاني وبداية العقد الثالث من تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي فى السو ن تد ي في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع في معدلات التضخم من عام إلى آخر، وزيادة في سعر الصرف وانخفاض ملحوظ في قيمة الجنيه السوداني ويعزى ذلك إلى الشح الكبير فى موارد النقد الأجنبي نتيجة عدم الاستقرار في نظام سعر الصرف والسياسات المتعلقة به إلى جانب عدم القدرة على ضبط السوق الموازي وموا ة التطورات التي تحدث فيه، ازدياد ضغوط الصرف الناتج عن الأوضاع الأمني ، وتدهور العلاقات الخارجية وانحسار تدفق المساعدات والعون الخارجي وخروج % من النفط السوداني من الميزانية بالإضافة إلى الضغوط المتزايدة على الموارد الخارجية والخلل فى الحساب الخارجي وتذبذب أسعار الصرف وغيرها من الأسباب .

سجل العام ٩٩٢ م أعلى مستوى لعرض النقود بينما سجلت الأعوام التي جاءت بعده انخفاض ؛ ويعزى ذلك الانخفاض إلى ارتفاع معدلات التضخم التي كانت تمثل أرقام ثلاثية حيث قامت الدولة بتغير للعملة مرتين مما أسهم ذلك في تقليل معدل عرض لنقود. ثم استمر

تزايد عرض النقود نتيجة لزيادة فرق السعر الناتج عن عمليات شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركز ة , عجز الموازنة العامة , ا تجاه إلى تمويل هذا العجز عبر الاستدانة من الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى ارتفاع التمويل المقدم للقطاع الخاص وزيادة فر, قات سعر دعم القمح وارتفاع التمويل المقدم من البنك المركزي للمصارف وغير ذلك من الأسباب .

/ درجة انفتاح ا قتصاد السوداني لم تشهد تطور بشكل عام خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة لضعف تنافسية الصادرات السودانية وعدم استقرار سياسات القطاع الخارجي ، والتراجع في القطاعات الإنتاجية في السودان بسبب السياسات الاقتصادية المتبع ، بالإضافة إلى عدم الاستقرارالأمني و لعقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على الاقتصاد السوداني من التسعينات من القرن الماضي وحتى العام ٢٠١٦ والتي أثرت على حركة التبادل التجاري بين السودان وبقية دول العالم الأخرى صعوبة حركة المعاملات المالية كل ذلك انعكس على انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي للسودا .

١ سجلت الموازنة العامة عجزاً في كل سنوات فترة الدراسة وهذا يشير إلى عدم ووجود استقرار مالي بالمالية العامة في الاقتصاد السوداني، نتيجة عدم فعالية السياسات الا تصاد ة المتعلقة بالاقتصاد العا ، وضعف الشفافية وانتشار الفسا .

١. لم تؤ ي سياسة التحرير الاقتصادي ى تحسن داء ميزان المدفوعات السوداني حيث سجل عجز دائم خلال فترة التحرير الاقتصادي عدا الأعوا 998 ٩٩٩ ٢٠٠٠،٢٠٠٢، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٥) وهي تسع سنوات فقط من خمسة وعشرون عاماً (فترة الدراسة)، كانت تسجل فائضاً.

٠ . يعزى فائض ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة إلى الزيادة فى فائض الحساب الرأسمالي والمالي باستثناء عامان شارك فيهما حساب الخدمات وأربع سنوات شارك فيها الميزان التجاري في تحقيق ذلك الفائض.

١ . لم يحقق الميزان التجاري فائضاً خلال فترة التحرير إلا أنه كان هناك تحسن ملموس من خلال انخفاض عجز ه فى بعض السنوات .

٢ . لم تسهم سياسة التحرير فى تحسين وضع الحساب الجاري بالصورة المطلوبة حيث يلاحظ أن معظم العجز في ميزان المدفوعات هو نتيجة العجز الدائم في الحساب الجاري الذي كان يتراوح ما بين الزيادة والنقصان ولم يسهم في تحقيق فائض الميزان الكلي و لك

نتيجة السياسات الاقتصادية والتجارية وسياسات سعر الصرف لعائقة للتصدير، و ضعف تنافسية الصادر ، اء ماد الدولة على تصدير المحاصيل الزراعية بصفة أساسية والتي اتسم إنتاجها بالتذبذب وعدم الاستقرار في السياسات وارتفاع تكلفة الدين الخارجي ، وتدهور البنيات الأساسية وضعف السياسات التسويقية وضيق السوق الخارجية واستيراد سلع مصنعة من الخارج حيث كان معظم هيكل الصادر ات السودانية عبارة عن مواد أولية تصدر وتستورد مصنع ، بالإضافة إلى ضعف أداء قطاع الخدمات والسياسات المتعلقة به.

٣ . اعتماد الدولة بصورة كبيرة ى الو ردات ثر بصورة كبيرة في عجز الحساب الجاري وبالتالي الأداء الكلي ميزان المدفوعات مما ثر في النشاط الاقتصادي ك ل في شكل انخفاض في مس ى المعيشة ا فراد المجتمع بالإضافة إلى ذلك انخفاض قيمة الجنيه السوداني مام العملات الأجنبية خاص ة التدني الذي صد ه فى السنوات الأخيرة.

ثانياً:التوصيات

تبعا للنتائج توصي الدراسة بالآتي:

إعادة النظر في تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي ومحاولة إيجاد سياسات اقتصادية مصاحبة أو بديلة لها وذلك لعدم ملائمة تلك السياسات لهيكل الاقتصاد السوداني كدولة نامية. ومحاولة تبني السياسات التي من شأنها زيادة مستوى الدخل القومي بما يفوق مستوى الاستيعاب المحلي.

' معالجة مشاكل الاقتصاد السوداني المتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وذلك عن طريق إيجاد سياسات اقتصادية متناسقة ومترابطة تعمل على التأثير في كل من الطلب والعرض الكليين وإحداث التوازن المطلوب بينهما.

" التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وتخفيض حجم الائتمان الممنوح لكل من الحكومة والقطاع الخاص وذلك لمعالجة الاختلالات الناجمة عن زيادة السيولة وعرض النقود وتبني المزيد من السياسات الانكماشية التي تهدف إلى التحكم في عرض النقود والطلب الكلي، وذلك لعلاج إختلالات ميزان المدفوعات الناجمة عن الإفراط في العرض النقدي وزيادة الإنفاق الحكومي.

: العمل على تخفيض الإنفاق الحكومي وترشيد الإنفاق الاستهلاكي لتخفيض عجز الموازنة العامة وزيادة الإيرادات، ومحاولة إيجاد بدائل لتمويل عجز الموازنة العامة بدلاً من الاستدانة من الجهاز المصرفي وذلك عن طريق إيجاد سوق مالية متطورة وزيادة فاعليتها وإشراك القطاع الخاص في ذلك.مع الإهتمام بالجانب الاجتماعي المصاحب لعملية التحرير الاقتصادي وزيادة فاعليته في القضاء على ظاهرة الفقر.

، لابد من تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام في دعم وتطوير القطاع الخدمي بصورة تزيد من مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة الإهتمام بالقطاع السياحي وذلك دوره الهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، وباعتباره مورد مهم لجلب العملات الأجنبية.

ا العمل على استقرار سعر الصرف من خلال تبني السياسات الكفيلة بذلك ومحاربة السوق الموازي، والعمل على زيادة تدفقات موارد النقد الأجنبي عن طريق تشجيع وتحفيز العاملين بالخارج لتحويل مدخراتهم إلى الداخل.

/ الـــعمل على جـــذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الإستثمـــار وذلك بتوفير البيـــئة

الاقتصادية المناسبة. وتطبيع العلاقات مع الدول المانحة الرئيسة و تكثيف جهود التعا ل معها بغرض استقطاب الموارد والودائع اللازمة لتوفير النقد الأجنبي.

١ محاول معالجة عجز الميزان التجاري عن طريق التركيز على ترقية وتشجيع عملية الصادر وتقوية القدرة التنافسية للصادرات بدعم العملية الإنتاجية، وتوفير التمويل لازم، مع توفير البنية التحتية وتحرير مدخلات الإ تاج من القيود الجمركية لتخفيض مستوى التك يف.

١ التوسع في عملية إحلال الواردات مع تبني سياسة التصنيع للتصدير ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من الموارد المتاحة، بتقوية الصناعات في المجال الزراعي والحيواني وفي مجال التعدين.

٠ . العمل على إجراء تغييرات في البنية ا ساسية للاقتصاد، وتبني اقتصاد يقوم على المعرفة والتكنولوجيا وذلك من أجل رفع القدرة الإنتاجية للبلاد وزيادة التنافسية، وزيادة الاستثمار في المورد البشري باعتباره أحد الركائز الأساسية والفعالة في عمليات الإ اج والاستثمار، وعملية التنمية والأداء الاقتصادي ككل .

١ . محاربة الفساد ومعالجة الآثار السالبة له، ووضع ضوابط وإجراءات للحد منه.

٢ . إجراء المزيد من الدراسات والبحوث لتقويم تجربة تطبيق سياسة التحرير فى الاقتصاد السوداني، ومحاولة تبني نموذج اقتصادي يتناسب مع هيكل الاقتصاد السوداني كما فعلت بعض الدول الآسيوية التي ذ ضت باقتصادياتها من خلال رفضها لسياسة التحرير الاقتصادي وتبني نموذج الدولة التنموية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر :

القرآن الكريم

ثانياً: الكتب العربية :

. إبـــــراهـــيم ا اس، دراسات طبيعية واقتصادية، الجزء الأول، ، (الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ٩٦٩ م).

. إبـــــرا يم اليـــاس، دراسات في الاقتصاد السوداني، الجزء الثاني(الخ د و : شركة مطابع السودان للعملة المحددة ٩٩٩ م).

. إبراهـــيم شحاتة، نحو الإصلاح الشامل، ، ١ (الكويت : دار سعاد الصباح ٩٩٣)

. أحمد العسال وفتحي عبد الكريم، النظم الاقتصادية في الإسلا : مبادئه وأهداف، ، (القاهر : مكتبة وهبة ٩٨٩ م).

. أحمد الغندور، العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهر : دار النهضة العربية ٩٩٦ م .

. أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمي(المنصور : جامعة المنصورة، جهاز توزيع الكتاب الجامعي ٠٠٥ م).

. أحمد شعبان محمد علي ، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادي : سياسات الاستقرار الاقتصاد – سياسات الن مية الاقتصادي – سياسات الد و - لسياسات التجارية، من منظور إسلامي، ، ١ (الإسكندري : دار التعليم الجامعي ٠١٥ م).

. أحمد عبدالله إبراهيم احمد، تمويل التجارة الخارجي، ، (الخرطو : شركة مطابع السودان للعملة المحدود ٠١٠ م).

. أحمد عبدالله إبراهيم احمد، الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادي، ، (الخ د و : المكتبة الوطنية ٠١٣ م).

. أحمد عبدالله إبراهيم احم ، تاريخ الفكر الاقتصادي، ، الخرطو : المكتبة الوطني ، ٠١٣ .

. أحمد عبدالله إبراهيم احم ، منهجية البحث العلمي نموذج - إعداد وتنفيذ خطة البحث العلمي ، ٢ الخرطو : شركة مطابع السودان للعملة المحدود ٠١ .

. أحمـــد فريد مصط في ، التحليل الاقتصادي الكلي : أساسيات - تطبيقات رياضي - حلول وتمارين، ، ١ (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ٠٠٨ م).

٣ . أحمـــد فريد مصطفى ، الاقتصاد الدولي ، ، ١ الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٩م).

٤ . أحمد مجذوب أحمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ، ، (الرياض : دار اللواء، ١٩٨٩ م).

٥ . أحمـــــــد مجذوب أحمد، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ، ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة ٢٠٠٣م).

٦ . أحمـــد ضـــياءالدين زيتـــون علم الاقتصـــاد (الإســـكندرية المكتب العلمـــي للتوزيـــع والنشر ٢٠٠٠م).

١٧. أحمـــــد منيسي عبد الحميد وعدنان عباس علي، السياسة الاقتصادية بـــين النظريـــة والتطبيق (بنغازي : جامعة قار يونس ١٩٩٢ م).

٨ . أيوب سيد أحمد طه، التخطيط الاقتصادي تجربة السودان من ١٩٤٦ – ٢٠١٤ ، ، (الخرطوم : المكتبة الوطنية ٢٠١٥م).

٩ . السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، ، (عمان : دار الفكر، ٢٠١١م).

١٠ . السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية : البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، مؤسسة التنمية الدولية (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ٢٠٠١م).

١١ . السيد محمد أحمد السريتي ، التجارة الخارجية (مصر : الدار الجامعية ٢٠٠٩م).

١٢ . السيد محمد أحمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، ، (مصر : مؤسسة رؤية للطباعة ٢٠٠٩م).

١٣ . أياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة : التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ، ، ٢ عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ٢٠١٥).

١٤ . بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع ٢٠٠٥م).

١٥ . جاك بولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة ، ، (القاهرة : الدار العربية للاستثمارات الثقافية ٩٩٩ م).

١٦ . جمال محمد أحمد، البنك الدولي : سياساته – مؤسساته – دوره في اقتصاديات الدول

النامي ، ١ (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ٢٠١٥م).
٧. جودة عبد الخالق، مصر وصندوق النقد الدولي : آليات التبعية في التطبيق – ضايا فكرية، الكتاب الثاني، ، ١ (القاهر : دار الثقافة الجديدة ٩٨٦ م)
٨. حسين عمر الموسوعةالاقتصادية ، ، الموسعة ،(القاهرة:دارالفكر العربي ٩٩٤ م).
٩. حنان عوض محمد أبو بكر، أبعاد التخلف الاقتصادي وسياسات التنمية في السودان في الفترة من ٩٦٩ – ٩٨٥ م (الرباط : جامعة لرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ٩٨٥ م).
١٠. خبابة عبد الله و بلاطة مبارك، أساسيات في الاقتصاد العام (الإسكندرية : مؤسسة ش ب الجامعة ٢٠١٠م).
١١. خالد واصف الوزني و أحمد حسين لرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكليين النظرية والتطبيق ، (عمان:دار وائل للنشر ٢٠٠٣م).
١٢. ب) دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ، ، ،) صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩م).
١٣. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية (الاسكندرية : دار الفتح للطبع والنشر ٢٠٠٣م).
١٤. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي (الأردن : دار الأيام لنشر والتوزيع ٢٠١٣م).
١٥. رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامي(مصر الجديد المستقبل العربي ٩٩٦ م).
١٦. سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي مراجعة حميد الجميلي ، (بغداد بيت الحكمة 2002م .
١٧. سامي خليل، الاقتصاد الدولي ، (القاهر : دار النهضة العربية ٢٠٠٥م).
١٨. سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية ، (المنصور : دار الوفاء ٩٨٨ م)
١٩. سميح عاطف الزين، الإسلام وأيديولوجية الإنسان الإنسان ، ٢ (لبنان : دار بيروت والنشر ٩٩٨ م).

٠. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ٠٠٠٢ م .

١. . شريك باير، فخ القروض الخارجية صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، ترجمة بيار عقيل (بيروت : دار الطباعة ٩٧٧ م).

٢. . صفوت عبد السلام عوض الله، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية (القاهر دار النهضة العربية ٩٩٣).

٣. . صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها : دراسة مقارنة (القاهر : دار المعارف ٩٨٠ م).

٤. . ضياء مجيد، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية : آراء واتجاهات، ١ (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ٠٠٥٢ م).

٥. . طارق محمد الرشيد وسامية حسن محمد، الاقتصاد القياسي التطبيقي، ١ (الخرطوم: جي تاون ٠١٠٢ م).

٦. . طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، ١ مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ٠١٠٢).

٧. . عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية (الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، ٠١٠٢ م).

٨. . عباس كاظم الفياض وصباح قاسم الأمامي، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني ١ (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي ٠١٥٢ م).

٩. . عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية (مصر: دار النهضة العربية ٠٠٠٢ م).

١٠. . عبد الحافظ عبد الله عيد، مبادئ الاقتصاد، ١ (الكويت: وحدة التأليف والترجمة والنشر، جامعة الكويت ٩٩٣ م).

١١. . عبد الحق بوعتروس، مدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي (الجزائر : كلية الاقتصاد، جامعة القسطنطينية ٠٠٣٢ . .

١٢. . عبد الحميد خرابشة، نظرة الإسلام للديون الخارجية وأثر هذه الديون على الدول النامية (جدة: دار البيان للطباعة والنشر والتوزيع ٩٨٨ م).

١٣. . عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية (الاسكندرية: الدارالجامعية ٠٠١٢ م).

١٤. . عبد الرحمن يسري أحمد الاقتصاديات الدولية (الاسكندرية : كلية التجار ٩٩٨ م).

٥. عبد الله الشريف عبد الله الغول، موضوعات في الاقتصاد الكلي، ط ١ (الاسكندرية: شركة مطابع السودان للعملة المحدود، ٢٠٠١م).

٦. عبد الرحيم ميرغنى محمد، التخطيط الإنمائى في السودان في الستينات : إعداد وتنفيذ الخطة العشرية الأولى ١٩٦٢ - ١٩٧١، ط ٢ (الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغنى الثقافي، ٢٠٠٢م).

٧. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية تقيمية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣م).

٨. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي القاهر : مطبعة العمرانية للأوفست، ١٩٩٨.

٩. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد الآليات : الخصائص الأبعاد (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨ م)

١٠. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي : تحليل كلي وجزئي، سلسلة الدراسات الاقتصادية، ط ١ (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣م).

١١. عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ط ١ الاسكندرية : الدار الجامعية، ٢٠١٠م.

١٢. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان : دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة وتصور للرؤية المستقبلية ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م، ط ١ الخرطوم، المكتبة الوطنية ٢٠٠١م.

١٣. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى: منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة وتصور للرؤية المستقبلية ٢٠٠١ - ٢٠١١م، ط ٢ الخرطوم : المكتبة الوطنية ٢٠١٢م).

١٤. عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها - دراسة تحليلية تطبيقية، ط ١ (الإسكندرية : الدار الجامعية ٢٠١٥م).

١٥. عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، ط ٣ (الخرطوم: دار جامعة القرآن الكريم للنشر ٢٠٠٢م).

١٦. عزيز محمد حبيب، السودان دراسات طبيعية واقتصادية، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٢ م).

٧. عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، الطبعة العربية (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ٢٠١٥م).
٨. علي حافظ منصور العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة:دار النهضة العربية ١٩٨٩ م .
٩. على عبد القادر علي، من التبعية إلى التبعية : صندوق النقد الدولى والاقتصاد السودانى، ١ (القاهرة: دار المستقبل العربى ١٩٩٠ م).
١٠. علي حافظ منصور العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩ م).
١١. عمر الأيوبي، العلاقات الاقتصادية الدولية (غزة: جامعة الأزهر ٢٠٠٢م).
١٢. عمر شريف، السياسات الاقتصادية وأدوات نجاح التنمية والاستقرار في الاطار الاسلامي (الجزائر: جامعة باتنة، (ب، ت)).
١٣. عمران عباس يوسف عبد الله، العولمة والاقتصاد السودانى(الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع ٢٠٠٨م).
١٤. فارس رشيد البياتى، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية، ١ (عمان: دار عالية، ٢٠١٠م).
١٥. فايز بن إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلى، ١ (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠م).
١٦. قسوم خيري بلال، إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان، ١ (الخرطوم : المكتبة الوطنية أثناء النشر ٢٠١٣م).
١٧. كامل بكري الاقتصاد الدولي (القاهر : الدار العربية للنشر ٢٠٠٠م).
١٨. كامل بكري، التجارة الخارجية والتمويل (الإسكندرية : الدار الجامعية ٢٠٠٠م).
١٩. كريمة محمد الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي من خلال الخدمات الاجتماعية الأساسية، ١ (الإسكندرية: منشأة المعرفة،(ب،ت)).
٢٠. كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلى، ١ (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ٢٠١٥م)
٢١. لجلوموسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (لبنان : مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠١٠م).

١٢. ليبريتو ماري فرانس، صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ٩٩٣ م).
١٣. محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي (صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م).
١٤. محمد أحمد رحمة، اقتصاديات موثق : تسجيل كامل لتطور الاقتصاد والتجارة السودانية منذ الاستقلال وإلى اليوم (الخرطوم: دار السودان الحديثة للطباعة والنشر ٩٩٥ م).
١٥. محمد الحسن مكاوي، المتغيرات والمستجدات في نظام الاقتصادي والإنمائي في السودان، ط١ الخرطوم: المركز القومي للإنتاج الإعلامي، ٢٠٠٥م).
١٦. محمد العربي شاكر، الاقتصاد الكلي (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ٢٠٠٦م).
١٧. محمد حسين سليمان أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي للاقتصاد السوداني البعد المفقود (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، يوليو ٢٠٠٢م).
١٨. محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها وأبعادها (سوريا: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢م).
١٩. محمد زكى المسير، الاقتصاد السوداني في عشرين عام ٩٥٦ - ٧٥ م مصر: دار النهضة العربية ٩٧٢ م).
٢٠. محمد زكى المسير، الاقتصاد السوداني بين التصنيع وتنمية الزراعة (القاهرة: دار الاتحاد العربى للطباعة ٩٧٣ م).
٢١. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية ٩٦٧ م).
٢٢. محمد سيد عابد، التجارة الدولية (الأردن: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ٢٠٠١م).
٢٣. محمد صالح القريشي، المالية الدولية (الأردن: الوراق للنشر والتوزيع ٢٠٠٨م).
٢٤. محمد علي حزام، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ٢٠١٢م).
٢٥. محمد علي سلامة وعاصم الدسوقي، الانفتاح الاقتصادي وأثاره الاجتماعية على الأسرة الإسكندرية: دار الوفاء ٢٠٠٢م).
٢٦. محمد عمر مصطفى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة (القاهرة:مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ٢٠١٤ م). الخرطوم

٧٠. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي : الجزئي والكلي (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ٩٩٢ م).
٨٠. محمود حسين الوادى وآخرون، الاقتصاد الكلي، ، ٣ (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ٠١٣' م).
٩٠. محمود يونس، اقتصاديات دولية (الاسكندرية : كلية التجارة جامعة الاسكندرية، ٠٠٣' م).
٠٠ . محمود يونس وعلي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (الاسكندرية : دار التعليم الجامعي ٠١٦' م).
٠١ . مصد في محمد عبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١ (بيروت: المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط ٩٩٩ م).
٠٢ . مصد في محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، ١ (القاهر : الدار المصرية اللبنانية ٩٨٨ م).
٠٣ . محي محمد مسعد، الاقتصاد العربي وظاهرة العولمة) : دار الكتاب القانوني ٠٠٨' م).
٠٤ . مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ١ (عمان: دار وائل للطباعة والنشر ٠٠٤' م).
٠٥ . ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية (مصر: كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، ٠١٠' م).
٠٦ . نادية العارف، التخطيط الاستراتيجي والعولمة، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٠٠٣' م)
٠٧ . نور الدين الطاهر حامد، عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وآثارها على مديونية الدول النامية ١ (عمان : دار أسامة للنشر ٠١٥' م).
٠٨ . نور الهدى فتح العاليم سيد أحمد، العلاقات الاقتصادية بين السودان والإمارات عربية المتحد : التحديات والفرص (الخرطو : مطبعة فلورز ٠١٠' م).
٠٩ . هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ١ (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع ، ٠٠٦' م).

١٠ . جدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ،ت)).

١١ . وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات الانفاق الحكومي : دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية (بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠١٠م).

ثالثاً:الرسائل الجامعية:

. إبراهيم أديب إبراهيم برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختار" رسالة ماجستير منشور ، جامعة الموصل ، العراق ٢٠٠٤م.

٢. أبراهيم محمد أبراهيم "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج الثلاثي للإنقاذ في السودا ٩٩٠ ٩٩٣ م بإشارة خاصة لمسألتي الفقر والتعليم"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين الخرطوم ٢٠١١م.

٣. أبوبكر عبد الله سليمان الطيب: سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها على موارد وإستخدامات النقد الأجنبي في السودان من ٩٨٦ ٩٩٨ ،رسالة ماجستير جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ٩٩٩ م.

٤. أحمد علي أحمد محمد "أثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التنمية الاقتصادية في السودان ٩٧٩ ٢٠٠٢م"، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم ٢٠٠٢م.

٥. إدريس محمد علي إمام،"أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان ٢٠٠٦ ٢٠١٠"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم ٢٠١١م

٦. أنور محمد أحمد على" أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الاقتصاد السوداني: دراسة عن أثر سياسة التحرير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ٩٩٢ ٢٠١٠ م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم ٢٠١٣م.

٧. التاج مختار التاج مختار"تقدير وقياس أثر الاقتصاد الخفي على الاقتصاد السوداني" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بخت الرضا ٢٠١٧م.

٨. شاذلي عيسى حمد "أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني للفترة من ٩٨٩ ٢٠٠٠ م"، رسالة دكتوراه منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم ٢٠٠٥م.

١. الوليد أحمد طلحة "أثر برنامج الإصلاح الهيكلي علي أداء ميزان المدفوعات السودان ٩٨٩ ٠١٠ م"، دراسة دكتوراه منشورة، جا عة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطو ٠١١' م.

٠ . حباب مصد في محمد مصد في "فاعلية السياسة النقدية في إطار سياسة التحرير الاقتصادي في السودان ٩٩٢ - ٩٩٩ م"، رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة الخرطو ، الخرطو ٠٠٢' م.

١ . حسام على الأمين "الأبعاد الاجتماعية والسياسية لسياسة التحرير الاقتصادي :دراسة حالة مشروع الجزيرة"، رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة الخرطوم، الخرطو ٠٠١' م.

٢ . خالد عبد العزيز حسن محمد "أثر سياسة التحرير الاقتصادي على مستقبل الاستثمار في السودان ٩٩٥ - ٠٠٥' م"، رسالة د توراه منشورة، جامعة شندي ، السودان ٠٠٩' م

٣ . خالد واصف الوزني "سياسات التكييف الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الأردن"، رسالة دكتوراه منشور ، جامعة القاهرة، القاهر ٩٩٤ م.

٤ . رقية غزال "أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية حـ لة الب ك الوطني الجزائري وكالة الوادي" رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر ٠١٥' .

٥ . زين العابدين عبد الله الجزولي "أثر العولمة في اقتصاد السودان في ظل سياسة التـ رير الاقتصادي"، دراسة دكتوراه منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيـ ، الخرطو ٠٠٢' .

٦ . سالم عبد الله محمد باسويد" أثر برامج التكييف الهيكلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية"، رسالة دكتوراة منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطو ٠٠٧' م.

٧ . سعاد الماحي مكي "سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها علي إنتاج المحاصيل الزراعية، دراسة تطبيقية لمحصول القطن والقمح بمشروع الجزيرة ١٢ ٩٩٣ ١٨ ٩٩٩ م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطو ٠٠٥' م.

٨ . سكينة محمد أحمد بخيت "أثر سياسة الاقتصادية الكلية على قطاعات الخدمات بولاية جنوب دار فور ٢٠٠٠ ٠٠٥ "، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطو ، ٠٠٩' .

٩ . سمر حسين سري أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في القطاع النقدي على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان، دراسة قياسية خلال الفترة ٩٨٠ ٢٠١٤،" رسالة دكتوراه منشور ، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم ٢٠١٦ م.
١٠ . سهام محمود محمد عمر "أثر سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي على التضخم في السودان ٩٧٨ ٢٠٠٢ ،رسالة ماجستير منشور ، جامعة القضارف، السو ان ٢٠٠٨،".
١١ . سيد يوسف سيد فرح، "دور السياسات المالية في تطور أداء أسواق المال ،دراسة تجربة سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة ٩٩٥ – ٢٠١٥ م)"، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، السودان، أبريل ٢٠١٨ م.
١٢ . عائشة عبد المعطي عبد الغفور"أثر سياسة التحرير الاقتصادي على تنمية قطاع الخدمات في السودان دراسة حالة سوداتل ٩٩١ ٢٠١٠ "، دراسة دكتوراه منشورة، جامعة الزعيم الأزهري ، الخرطوم ٢٠١٢ م.
١٣ . عبد السميع الطيب طيفور"دور القطاع التعاوني في ظل سياسة التحرير الاقتصادي تجربة بنك التنمية التعاوني الإسلامي ٩٩٢ ٢٠٠٠ م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة خرطوم ، الخرطوم ٢٠٠٢ م.
١٤ . عبد الله بلوناس الاقتصاد الجزئي الانتقال من خطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية ، رسالة دكتوراه منشور ، العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٥ م.
١٥ . علواني عمر أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائ ٩٩٠ ٢٠١٤، ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر ٢٠١٦ م.
١٦ . عمران عباس يوسف عبد الله "العولمة والسياسات الاقتصادية في السودان ٩٨٨ – ٢٠٠٢ م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم ٢٠٠٦ م.
١٧ . فوزي محيريق "دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي" ، رسالة الدكتوراه منشورة، جامعة الجزائ ، الجزائر ٢٠١٤ م.
١٨ . محمد الأمين أحمد العجب " أثر سياسة التحرير الاقتصادي على سوق العمل في السودان الفترة من ٩٩٢ م – ٢٠١٠ م" رسالة دكتوراة منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم ٢٠١٣ م.
١٩ . محمد بيلو أحمد عمر"الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي

في السودان ٩٧٩ ٢٠٠٢م"، رسالة دكتوره غيرمنشورة،جامعةالنيلين الخرطوم ٢٠٠٦م.
٢٠. محمد عبد القادر محمد خير"القطاع الخاص السوداني وتحديات سياسة التخصيص"، رسالة دكتوراه غير منشور ، جامعة الخرطوم ، السودان ٢٠٠٠م
٢١. بنك السودان) مصارف السودان : فقرات نوعية متقدمة " إعداد الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، الخرطوم، سبتمبر ٢٠٠٤م.
٢٢. محمد مكرد ثابت عوض "أثر سياسة التحرير على تطور الصناعة التحويلية في اليمن" ،دراسة دكتوراه، جامعة أسيوط مصر ٢٠٠٨م.
٢٣. منجدة إبراهيم محمد شروني "الآثار الاجتماعية لسياسة االتحرير الاقتصادي (الفقر – البطالة) ٩٩٥ ٢٠٠٥م"، رسالة ماجستير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم ٢٠١٠م.
٢٤. ناهض قاسم القدرة اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجا ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الأزهر، غزة ٢٠١٣م.
٢٥. هيام أحمد عبد الرحيم محمد "أثر سياسات الإصلاح الهيكلي علي أسواق العمل في السودان، دراسة تحليلية عن سوق العمل ولاية الخرطوم للفترة ٩٩٠ ٢٠٠٧م"، رسالة دكتوراة غير منشور ، جامعة الخرطو ، الخرطوم، ٢٠٠٩م.
٢٦. وجدان مهدي احمد سياسة إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة، دراسة حالة موازنة السودان للفترة من ١٦ ٧ ٢٠٠٥م ، رسالة دكتوراه منشور ، جامعة شندي، السودا ٢٠٠٩م.

رابعاً: الندوات و المؤتمرات و المنتديات العلمية:

. المعز لله صالح أحمد البلاع ، الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة ، بحث مقدم الملتقى الدولي الأول الاقتصاد الإسلامي الواقع..ورهانات المستقبل ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي غرداية ، الجزائر ٢٠١١م.
. سمير أحمد قاسم، قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستخصاص، ورقة عمل مقدمة لورشة أصحاب العمل، إتحاد عام أصحاب العمل السوداني، الخرطوم ٢٠١٤م.
. عبد الرحيم حمدي، الاقتصاد السوداني بين الماضي والحاضر، ورقة عمل، ندوة الاقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومطلوبات العولمة، مركز البحوث والدراسات الافريقية، الخرطوم ٤ مايو ٢٠١٤م.

. محمد عبد الله المغربي: تقرير سياسات التكييف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، (الجزء الأول) ،منتدى إدارة التنمية المحليا ٢٠١٠، ٥١: am

. مختارعبدالمنعم خطاب الاصلاح الاقتصادي (التجربة المصرية) ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٩٩٤ ..

. مصد في العبد الله وآخرون ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التى نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائ ٩٩٩ هيثم محمد فتحي، أثر التاون على التخفيف من سياسة التحرير الاقتصادي في السودان، ورقة مقدمة لورشة واقع ومستقبل التعاون والجمعيات التعاونية بالسودان، مؤسسة السودان، دائرة منافذ البيع والجمعيات التعاونية، السودان نوفمبر ٢٠١٥م.

. يوسف خميس أبو فارس وآخرون، الاقتصاد السودانى بين ضرورة تأصيل ومطلوبات العولمة، أوراق ندوة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية الخرطوم - ٤ مايو ٢٠٠٤م..

خامساً: الدوريات:

. أحمد النجار، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر المغرب - اليمن ، قضايا استراتيجية، المركز العربي للداسات الاستراتيجية، دمشق، العدد ٢، مايو ٢٠٠٦م.

. إكرام يوسف، التحرير الاقتصادي الذي ننشد ، مجلة الحوار المتمدن، ٤، ٢٠٠٧م.

. أماني الحاج محمد والمهدي موسى الطاهر، فاعلية السياسة النقدية في السودان في الفترة من ٩٩٠ ٢٠١٢م ، مجلة جامعة بخت الرضا، جامعة بخت الرضا، السودان العدد الخامس عشر ١٥ م.

. صلاح الدين شيخ خضر أضواء على سياسات التصحيح الهيكلي والاصلاح الاقتصادي ، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، السودان ، العدد الثالث ٩٩٥ م.

. عبد المجيد راشد، سياسات التثبيت والتكيف، الهيكلي ،الركن الاقتصادي 2008م.

. عبد الهادي على النجار ، الحرية الاقتصادية والعدالة الضريبية في الإسلام ، مجلة الحقوق، جامعة الكويت الكويت ، السنة السابع ، العدد الثالث ٩٨٣ م.

. على توفيق الصادق ووليد عدنان الكردى، دور الحكومات الائتمانى في ظل الانفتاح الاقتصادى ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، معهد السياسات الاقتصادية، دمشق، صندوق النقد العربى، العدد السادس، من ٥ مايو ٢٠٠٠م.

١٠. علي نبع صايل الصبيحي وأحمد وهيب حسين، "السياسات الاقتصادية الكلية في العراق خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠ والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي: دراسة مقارنة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العراق، مجلد رقم (العدد) ٢٠١١م

١١. محمد شريف بشير، صندوق النقد الدولي والدول النامية، صحيفة أون إسلام الإلكترونية، ٢٠٠١م.

١٢. مصدق في مهدي حسين، مدخل صندوق النقد الدولي في التكييف الاقتصادي للدول النامية: عرض وتحليل وتقويم" آفاق اقتصادية، أبوظبي، مجلد ٢٣، العدد ٩١، ١٩٩٧ م.

سادساً: التقارير:

١. الإستراتيجية القومية الشاملة، البرنامج الثلاثي الثاني للأعوام ١٩٩٦ ١٩٩٨ م، المجلد الثاني، ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الخرطوم، أكتوبر ١٩٩٦ م

٢. الإستراتيجية القومية الشاملة، البرنامج الثلاث للأعوام ١٩٩٩ ٢٠٠٢م، المجلد الأول،الأمانة العامة، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الخرطوم، أكتوبر ١٩٩٨ م

٣. برنامج عمل الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج للعام ٢٠٠٣م، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج،وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الخرطوم، ٢٠٠٣م

٤. البرنامج الاقتصادي متوسط المدى ٢٠٠٤ ٢٠٠٦م) السياسات،وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الخرطوم، ٢٠٠٤م.

٥. البرنامج الاقتصادي متوسط المدى ٢٠٠٤ ٢٠٠٦ م) الفرضيات، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الخرطوم، ٢٠٠٤م.

٦. الإستراتيجية القومية الشاملة، البرنامج الثالث للأعوام ١٩٩٩ - ٢٠٠٢م)، المجلد الأول، الأمانة العامة، المجلس القومي للتخطيط الاقتصادي،الخرطوم، أكتوبر ١٩٩٨ م.

٧. الإطار الكلي للخطة الخمسية للفترة ٢٠٠٧ ٢٠١١م)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الخرطوم، أكتوبر ٢٠٠٧م.

٨. البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي للفترة ٢٠١١ – ٢٠١٩ م)، مسودة الإطار الاقتصادي الكلي، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان ٢٠١٤م.

٩. التعجيل بعملية التنمية التحديات التى تواجه السياسات الوطنية والدولية في التسعينات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جنيف، تقرير الأمم المتحدة نيويورك ١٩٩١ م.

٠ . تقرير مجلس إدارة إتحاد أصحاب العمل السودانى عن الدورة ٠٠١ - ٠٠٥م:إعداد مركز المعلومات والبحوث والتدريب ٠٠١ - ٠٠٥م.
١ . جمهورية السودان، الإستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٢ ٠٠٢ .
٢ . جمهورية السودان، بنك السودان المركزي التقرير السنوي ٩٩٢ ٠١٦م.
٣ . جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني،تقديرات موازنة العام المالي ٠١١م.
٤ . جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني،تقديرات موازنة العام المالي ٠١٢م.
٥ . جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني،تقديرات موازنة العام المالي ٠١٣م.
٦ . جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني،تقديرات موازنة العام المالي ٠١٤م.
٧ . جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني،تقديرات موازنة العام المالي ٠١٥م.
٨ . جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني،تقديرات موازنة العام المالي ٠١٦م.
٩ . جمهورية سودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني،تقديرات موازنة العام المالي ٠١٧م.
٠١ . جمهورية السودان، تقارير بنك السودان المركزي ٩٩٢ ٠١٦م.
١١ . جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني،العرض الاقتصادي ٩٩٢ – ٠١٦م.
٢١ . لجنة تقويم البرنامجين الأول والثاني، تقويم البرنامجين الأول والثاني من الإستراتيجية القومية الشاملة ٩٩٣ ٩٩٨ م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان، الخرطوم، ديسمبر ٩٩٨ م.
٣١ . مريم بدر، ضرورة تطوير السياسات الصناعية في الدول العربية ، تقرير المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس ٠١٢م.

سابعاً:المراجع الاجنبية :

1.Chrles P.Kindleberger,International Economics,1985.

2.Chaudhary,C.M.India'seconomicPolicies.sublime publications,ISBN1981-81-8192-121-5.

3.David W.pearce,"the MIT Dictionary of modern Economics, Fourth Edition,the NIT Press,Cambridge, Massachusetts, USA,1990 .

4.E.Duerr,Prozesspolitik,in:Kompendiumder,Volkswirtschaftslehre,Bd2,Goet-tingen1972

5. Grbowski,RandM.Shields,Developmenteconomics,Blackwell publishers, Inc. 1996.

6.Sharma.Chanchal.Kumar,"A Discursive Dominance Theory of Economic Reform Sustainability:The case of India",India,2011.

7.Valstreeren, asurvey of Issues and Option Instructurial Adjustment and Agriculture,:Theory Level practice in Africa and tare American Simon cimmrair overstays development institute,1989

8.Zulu Hu.Mohsin Skhan." Why Is China Growing So Fast International Monetry Fuac

ثامناً: الإنترنت:

1. www.Gree Corner.com12-1-2008.
2. https// ar.m.wikipedia.org
3. www.m.alhewar.org
4. www.imfbookstore.org
5. https//cbos.gov.sd
6. customs.gov.sd

الملاحق

ملحق رقم(١)

مؤشرات الاقتصاد السوداني فى الفترة من(١٩٩٢م-٢٠١٦م)

DOP	M2	ER	INF	GDP	الموازنة	السنة
27	168.7	0.15	119.24	421.82	-25.838	1992
19	89.7	0.132	101.18	948.45	-13.706	1993
19	50.9	0.216	115.93	1,881.29	-36.535	1994
17	74.1	0.4	68.97	4,049.74	481.8	1995
25	65.2	1.25	130.41	10,478.14	-210.29	1996
23	36.9	1.58	47.19	16,137.37	-195.28	1997
23	29.7	1.99	17.51	21,935.91	-162	1998
20	24.6	2.52	16.16	27,058.81	-217	1999
26	34.4	2.57	8.02	33,770.57	-182	2000
25	24.7	2.59	4.9	40,658.56	-534	2001
24	30.3	2.63	8.3	47,756.11	-456	2002
25	30.3	2.61	8.3	55,733.78	-326	2003
29	30.8	2.58	7.3	68,721.39	-799	2004
33	46.1	2.44	8.5	83,298.02	-1663	2005
30	27.4	2.17	7.2	96,611.45	-3178	2006
33	10.3	2.02	8,8	106,527.05	-2508.6	2007
32	16.3	2.09	14.3	124,609.14	1983.1	2008
30	23.5	2.31	13.4	135,658.99	-980.3	2009
33	25.4	2.32	15.35	162,203.85	-3424.2	2010
28	17.9	2.66	18.1	186,556.30	-9426.1	2011
20	40.2	3.57	44.4	243,412.90	-7653.4	2012
23	13.3	4.74	41.9	342,803.26	-6456.5	2013
17	17	5.72	25.7	471,295.49	-4424.9	2014
13	20.5	6.02	12.6	582,937.43	-6976.4	2015
11	**29**	6.39	30.3	693,514.00	-11234.9	2016

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي(١٩٩٢_٢٠١٦م)

ملحق رقم (٢)

ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من(١٩٩٢م-٢٠١٦)

بملايين الدولارات الأمريكية

Overall Balance	Convertible currency Reserves	Current & Capital A/C Defict or Surplus	Capital & FinancaiL A/C	Services,Income &Transfers A/C	Trade Balance	Current A/C	السنة
(29.4)	29.3	(32.3)	383.3	253.2	(668.8)	(415.6)	1992
(37.7)	37.7	(270.1)	186.6	70.9	(527.6)	(456.7)	1993
(30.4)	30.4	(393.4)	230.9	13.2	(637.5)	(624.3)	1994
(7.1)	7.1	(184.7)	391.5	52.9	(629.1)	(576.2)	1995
(63.9)	63.9	(782.9)	90.1	11.2	(884.2)	(873.0)	1996
(36.2)	36.2	(644.6)	182.7	0.4	(827.7)	(827.3)	1997
25.1	(25.1)	(578.3)	379.1	179.1	(1,136.5)	(957.4)	1998
111.2	(111.2)	(18.2)	413.2	44.7	(476.1)	(431.4)	1999
108.0	(108.0)	(240.5)	299.7	(980.5)	440.3	(540.2)	2000
(127.6)	127.6	(794.5)	490.5	(958.8)	(326.1)	(1,284.9)	2001
300.1	(300.1)	(121.2)	841.5	(759.0)	(203.7)	(962.7)	2002
422.6	(422.6)	451.4	1,389.9	(944.7)	6.7	(938.6)	2003
730.1	(730.1)	535.6	1,353.9	(1,009.8)	191.6	(818.2)	2004
530.5	(530.5)	(403.1)	2,427.2	(1,708.6)	(1,121.7)	(2,830.3)	2005
(208.6)	208.6	(308.4)	4,611.0	(3,471.3)	(1,448.1)	(4,919.4)	2006
(282.0)	282.0	(322.7)	2,945.5	(4,425.0)	1,156.8	(3,268.2)	2007
21.1	(21.1)	(2,068.8)	439.5	(5,949.4)	3,441.1	(2,508.3)	2008
(555.7)	555.7	(179.3)	4,747.3	(4,655.7)	(270.9)	(4,926.6)	2009
(26.8)	26.8	956.5	2,671.5	(4,279.9)	2,564.9	(1,715.0)	2010
(688.3)	688.3	77.0	2,729.9	(4,718.8)	2,065.9	(2,652.9)	2011
(24.7)	24.7	(2,343.8)	3,915.3	(2,202.9)	(4,056.2)	(6,259.1)	2012
(17.6)	17.6	(1,399.8)	4,422.3	(1,883.9)	(3,938.2)	(5,822.1)	2013
(3.3)	3.3	(1,439.1)	2,106.4	106.7	(3,652.2)	(3,545.5)	2014
38.4	(38.4)	(85.0)	5,375.7	(261.7)	(5,199.0)	(5,460.7)	2015
(18.7)	18.7	(609.6)	3,517.8	103.6	(4,231.0)	(4,127.4)	2016

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان،٢٠١٧م.

ملحق رقم (٣)

التحليل الإحصائي الوصفي لمؤشرات الاقتصاد الكلي١٩٩٢-٢٠١٦م

	GDP	EX	M2	INF	BF	DOP
Mean	142359	2.54672	39.088	35.7584	-2344.76	24.2
Median	68721.4	2.44	29.7	16.16	-534	25
Maximum	693514	6.39	168.7	130.41	1983.1	33
Minimum	421.82	0.132	10.3	4.9	-11234.9	11
Std. Dev.	188213	1.68422	33.0262	39.4649	3437.39	6.15088
Skewness	1.75049	0.78571	2.68256	1.39998	-1.22369	-0.3256
Kurtosis	5.06083	3.29599	10.6878	3.50748	3.41352	2.37514
Jarque-Bera	17.1915	2.66353	91.5495	8.43468	6.4174	0.84858
Probability	0.00019	0.26401	0	0.01474	0.04041	0.65423
Observations	25	25	25	25	25	25

ملحق رقم (٤)

التحليل الإحصائي الوصفي لمكونات ميزان المدفوعات١٩٩٢-٢٠١٦م

	AC	BT	SV	KA	RS	TB
Mean	-2309.68	-814.694	-1494.96	1258.257	-5.1692	5.164
Median	-1284.9	-629.1	-944.65	948.5	18.7	-18.7
Maximum	-415.6	3441.14	253.2	5376.12	688.3	730.1
Minimum	-6259.1	-5199	-5949.4	-4611	-730.1	-688.3
Std. Dev.	1943.36	2101.44	1928.946	1904.663	291.662	291.66
Skewness	-0.73725	-0.27707	-0.98298	-0.56734	-0.13768	0.13769
Kurtosis	2.102702	2.94457	2.56073	5.302289	4.37835	4.37836
Jarque-Bera	3.103415	0.32307	4.227064	6.862541	2.05798	2.05803
Probability	0.211886	0.85084	0.12081	0.032346	0.35737	0.35736
Sum	-57742	-20367.4	-37374	31456.42	-129.23	129.1
Sum Sq. Dev.	90639551	1.06E+08	89299942	87065773	2041596	2041571
Observations	25	25	25	25	25	25

ملحق رقم (٥)

استقرار بيانات متغيرات الدراسة (الحساب الجاري)

Null Hypothesis: D(AC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.982296	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AC,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/09 Time: 00:56
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AC(-1))	-2.103456	0.301256	-6.982296	0.0000
D(AC(-1),2)	0.622215	0.191665	3.246368	0.0042
C	-357.2136	277.5512	-1.287019	0.2135

R-squared	0.772972	Mean dependent var	68.22273
Adjusted R-squared	0.749074	S.D. dependent var	2544.963
S.E. of regression	1274.836	Akaike info criterion	17.26515
Sum squared resid	30878910	Schwarz criterion	17.41392
Log likelihood	-186.9166	Hannan-Quinn criter.	17.30019
F-statistic	32.34504	Durbin-Watson stat	1.702669
Prob(F-statistic)	0.000001		

ملحق رقم (٦)

استقرار بيانات متغيرات الدراسة (الحساب الراسمالي والمالي)

Null Hypothesis: KA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.178849	0.0036
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(KA)
Method: Least Squares
Date: 01/01/09 Time: 00:57
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
KA(-1)	-0.911336	0.218083	-4.178849	0.0004
C	1193.528	475.8658	2.508119	0.0200

R-squared	0.442513	Mean dependent var	132.6333
Adjusted R-squared	0.417172	S.D. dependent var	2582.790
S.E. of regression	1971.783	Akaike info criterion	18.09092
Sum squared resid	85534445	Schwarz criterion	18.18909
Log likelihood	-215.0910	Hannan-Quinn criter.	18.11696
F-statistic	17.46278	Durbin-Watson stat	2.007109
Prob(F-statistic)	0.000390		

ملحق رقم (٧)

استقرار بيانات متغيرات الدراسة (الميزان الكلي)

Null Hypothesis: TB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.155891	0.0357
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TB)
Method: Least Squares
Date: 01/01/09 Time: 00:59
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TB(-1)	-0.623104	0.197442	-3.155891	0.0046
C	4.283117	57.59027	0.074372	0.9414

R-squared	0.311632	Mean dependent var	0.445833
Adjusted R-squared	0.280342	S.D. dependent var	332.5026
S.E. of regression	282.0707	Akaike info criterion	14.20185
Sum squared resid	1750405.	Schwarz criterion	14.30002
Log likelihood	-168.4222	Hannan-Quinn criter.	14.22789
F-statistic	9.959647	Durbin-Watson stat	2.155551
Prob(F-statistic)	0.004584		

ملحق رقم (٨)

استقرار بيانات متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الاجمالي)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.132978	0.0386
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,3)
Method: Least Squares
Date: 01/01/09 Time: 01:01
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1),2)	-0.660450	0.210806	-3.132978	0.0052
C	3268.841	2988.884	1.093666	0.2871

R-squared	0.329209	Mean dependent var	-66.89000
Adjusted R-squared	0.295670	S.D. dependent var	15608.64
S.E. of regression	13099.46	Akaike info criterion	21.88504
Sum squared resid	3.43E+09	Schwarz criterion	21.98422
Log likelihood	-238.7354	Hannan-Quinn criter.	21.90840
F-statistic	9.815553	Durbin-Watson stat	1.944685
Prob(F-statistic)	0.005238		

ملحق رقم (٩)

استقرار بيانات متغيرات الدراسة (سعر الصرف)

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.610351	0.0146
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX,3)
Method: Least Squares
Date: 01/01/09 Time: 01:03
Sample (adjusted): 1996 2016
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1),2)	-1.254531	0.347482	-3.610351	0.0020
D(EX(-1),3)	0.242032	0.262664	0.921454	0.3690
C	0.020488	0.074465	0.275134	0.7863

R-squared	0.529988	Mean dependent var	-0.001429
Adjusted R-squared	0.477764	S.D. dependent var	0.465307
S.E. of regression	0.336258	Akaike info criterion	0.789688
Sum squared resid	2.035250	Schwarz criterion	0.938905
Log likelihood	-5.291720	Hannan-Quinn criter.	0.822072
F-statistic	10.14845	Durbin-Watson stat	1.863383
Prob(F-statistic)	0.001119		

ملحق رقم (١٠)

استقرار بيانات متغيرات الدراسة (عرض النقود)

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.213640	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/09 Time: 01:05
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.544414	0.075470	-7.213640	0.0000
C	15.68807	3.883025	4.040166	0.0005

R-squared	0.702850	Mean dependent var	-5.820833
Adjusted R-squared	0.689343	S.D. dependent var	21.86339
S.E. of regression	12.18592	Akaike info criterion	7.918094
Sum squared resid	3266.924	Schwarz criterion	8.016265
Log likelihood	-93.01713	Hannan-Quinn criter.	7.944139
F-statistic	52.03660	Durbin-Watson stat	2.056455
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (١١)

استقرار بيانات متغيرات الدراسة (معدل التضخم)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.313942	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/09 Time: 01:07
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.444851	0.197548	-7.313942	0.0000
C	-5.144302	5.144949	-0.999874	0.3288

R-squared	0.718097	Mean dependent var	1.554783
Adjusted R-squared	0.704673	S.D. dependent var	44.67865
S.E. of regression	24.28016	Akaike info criterion	9.300137
Sum squared resid	12380.05	Schwarz criterion	9.398876
Log likelihood	-104.9516	Hannan-Quinn criter.	9.324970
F-statistic	53.49375	Durbin-Watson stat	1.918091
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (١٢)

استقرار بيانات متغيرات الدراسة (الموازنة العامة)

Null Hypothesis: D(BF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.220902	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BF,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/09 Time: 01:08
Sample (adjusted): 1996 2016
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BF(-1))	-2.087963	0.335637	-6.220902	0.0000
D(BF(-1),2)	1.036462	0.259182	3.998976	0.0009
D(BF(-2),2)	0.788401	0.192901	4.087085	0.0008
C	-868.4903	378.3727	-2.295330	0.0347

R-squared	0.728226	Mean dependent var	-227.4683
Adjusted R-squared	0.680266	S.D. dependent var	2961.867
S.E. of regression	1674.788	Akaike info criterion	17.85440
Sum squared resid	47683537	Schwarz criterion	18.05336
Log likelihood	-183.4712	Hannan-Quinn criter.	17.89758
F-statistic	15.18401	Durbin-Watson stat	1.976676
Prob(F-statistic)	0.000046		

ملحق رقم (١٣)

استقرار بيانات متغيرات الدراسة (الانفتاح التجاري)

Null Hypothesis: D(DOP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.686307	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DOP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/09 Time: 01:10
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DOP(-1))	-1.138312	0.200185	-5.686307	0.0000
C	-0.432016	0.832739	-0.518790	0.6093

R-squared	0.606256	Mean dependent var	0.260870
Adjusted R-squared	0.587506	S.D. dependent var	6.151256
S.E. of regression	3.950688	Akaike info criterion	5.668598
Sum squared resid	327.7666	Schwarz criterion	5.767336
Log likelihood	-63.18887	Hannan-Quinn criter.	5.693430
F-statistic	32.33408	Durbin-Watson stat	1.996792
Prob(F-statistic)	0.000012		

ملحق رقم (١٤)

اختبارات التكامل المشترك

(١) نتائج التكامل المشترك لنموذج أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على الحساب الجاري:

F-Bounds TestNull Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	20.42891	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	23			
		10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

(٢) نتائج التكامل المشترك لنموذج أثر مؤشرات الاقتصاد الكلى خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على الحساب الراسمالي والمالي:

F-Bounds TestNull Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.948752	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	23			
		10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

(٣) نتائج التكامل المشترك لنموذج أثر مؤشرات الاقتصاد الكلى خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على الميزان الكلي:

F-Bounds TestNull Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.584444	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	24			
		10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

ملحق رقم (١٥)
نتائج تقدير نموذج الحساب الجاري

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AC(-1))	0.947758	0.065715	14.42233	0.0048
D(GDP)	0.050181	0.007990	6.280232	0.0244
D(GDP(-1))	-0.034769	0.008100	-4.292224	0.0502
D(EX)	3348.639	320.3521	10.45300	0.0090
D(EX(-1))	-3017.540	347.5618	-8.682025	0.0130
D(M2)	-14.94399	3.732799	-4.003428	0.0571
D(M2(-1))	-17.57511	3.154996	-5.570564	0.0307
D(INF)	-46.36702	4.165766	-11.13049	0.0080
D(INF(-1))	16.04957	2.621149	6.123107	0.0257
D(BF)	0.183395	0.032099	5.713358	0.0293
D(BF(-1))	-0.856964	0.044160	-19.40575	0.0026
D(DOP)	26.51691	17.77865	1.491503	0.2743
D(DOP(-1))	61.29595	16.93345	3.619815	0.0686
CointEq(-1)*	-1.834104	0.067632	-27.11901	0.0014

R-squared	0.991147	Mean dependent var	-159.5957
Adjusted R-squared	0.978359	S.D. dependent var	1553.543
S.E. of regression	228.5375	Akaike info criterion	13.98040
Sum squared resid	470064.6	Schwarz criterion	14.67157
Log likelihood	-146.7746	Hannan-Quinn criter.	14.15423
Durbin-Watson stat	3.255368		

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي لنموذج الحساب الجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	9.563355	Prob. F(1,1)	0.1991
Obs*R-squared	20.82266	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

اختبار مشكلة اختلاف التباين لنموذج الحساب الجاري

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.332920	Prob. F(20,2)	0.9277
Obs*R-squared	17.68724	Prob. Chi-Square(20)	0.6080
Scaled explained SS	0.305064	Prob. Chi-Square(20)	1.0000

نتائج تقدير نموذج الحساب الجاري

Dependent Variable: AC
Method: Least Squares
Date: 01/01/09 Time: 02:03
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AC(-1)	0.438271	0.311789	1.405668	0.2325
GDP	0.095782	0.042816	2.237041	0.0889
GDP(-1)	-0.106014	0.042554	-2.491278	0.0674
EX	20.53195	1784.336	0.011507	0.9914
EX(-1)	-3889.865	3047.206	-1.276535	0.2708
EX(-2)	2649.426	1756.568	1.508297	0.2060
M2	-106.7657	30.38645	-3.513595	0.0246
M2(-1)	-64.39761	38.87556	-1.656506	0.1730
M2(-2)	11.38388	15.99861	0.711554	0.5160
INF	6.667075	32.16104	0.207303	0.8459
INF(-1)	17.53794	23.95163	0.732223	0.5046
INF(-2)	-11.78664	11.28984	-1.044004	0.3554
BF	0.011862	0.184086	0.064440	0.9517
BF(-1)	0.140312	0.146920	0.955025	0.3936
BF(-2)	0.753355	0.229306	3.285373	0.0303
DOP	86.91738	71.23611	1.220131	0.2894
DOP(-1)	273.8081	83.27064	3.288171	0.0303
DOP(-2)	152.0366	81.63356	1.862428	0.1360
C	15486.23	5641.148	2.745226	0.0516

R-squared	0.978967	Mean dependent var	-2472.595
Adjusted R-squared	0.884321	S.D. dependent var	1942.445
S.E. of regression	660.6566	Akaike info criterion	15.72732
Sum squared resid	1745869.	Schwarz criterion	16.66534
Log likelihood	-161.8642	Hannan-Quinn criter.	15.96323
F-statistic	10.34342	Durbin-Watson stat	2.709681
Prob(F-statistic)	0.017793		

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(AC)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/01/09 Time: 02:18

Sample: 1992 2016
Included observations: 23

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AC(-1))	0.947758	0.065715	14.42233	0.0048
D(GDP)	0.050181	0.007990	6.280232	0.0244
D(GDP(-1))	-0.034769	0.008100	-4.292224	0.0502
D(EX)	3348.639	320.3521	10.45300	0.0090
D(EX(-1))	-3017.540	347.5618	-8.682025	0.0130
D(M2)	-14.94399	3.732799	-4.003428	0.0571
D(M2(-1))	-17.57511	3.154996	-5.570564	0.0307
D(INF)	-46.36702	4.165766	-11.13049	0.0080
D(INF(-1))	16.04957	2.621149	6.123107	0.0257
D(BF)	0.183395	0.032099	5.713358	0.0293
D(BF(-1))	-0.856964	0.044160	-19.40575	0.0026
D(DOP)	26.51691	17.77865	1.491503	0.2743
D(DOP(-1))	61.29595	16.93345	3.619815	0.0686
CointEq(-1)*	-1.834104	0.067632	-27.11901	0.0014

R-squared	0.991147	Mean dependent var	-159.5957
Adjusted R-squared	0.978359	S.D. dependent var	1553.543
S.E. of regression	228.5375	Akaike info criterion	13.98040
Sum squared resid	470064.6	Schwarz criterion	14.67157
Log likelihood	-146.7746	Hannan-Quinn criter.	14.15423
Durbin-Watson stat	3.255368		

اختبار مقدرة نموذج الحساب الجاري على التنبؤ

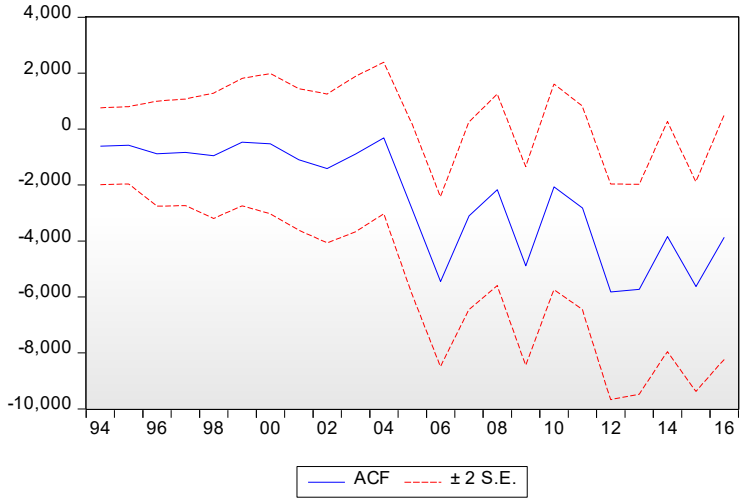

Forecast: ACF
Actual: AC
Forecast sample: 1992 2016
Adjusted sample: 1994 2016
Included observations: 23

Root Mean Squared Error	251.8115
Mean Absolute Error	181.2331
Mean Abs. Percent Error	9.918397
Theil Inequality Coefficient	0.040352
Bias Proportion	0.000029
Variance Proportion	0.001127
Covariance Proportion	0.998845
Theil U2 Coefficient	0.218186
Symmetric MAPE	10.68942

ملحق رقم (١٦)
نتائج نموذج الحساب الرأسمالي والمالي

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(KA)
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 1, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/01/09 Time: 02:44
Sample: 1992 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	43286.28	22025.89	1.965246	0.1208
LOG(GDP(-1))	7698.032	2769.452	2.779623	0.0498
EX(-1)	11171.05	3261.094	3.425552	0.0266
LOG(M2(-1))	-7233.345	3304.555	-2.188902	0.0938
INF(-1)	205.1394	68.44422	2.997177	0.0401
BF(-1)	0.921937	0.483582	1.906475	0.1293
DOP(-1)	1495.761	469.4415	3.186257	0.0333

R-squared	0.952961	Mean dependent var	1345.009
Adjusted R-squared	0.741286	S.D. dependent var	1964.354
S.E. of regression	999.1481	Akaike info criterion	16.55466
Sum squared resid	3993188.	Schwarz criterion	17.49267
Log likelihood	-171.3786	Hannan-Quinn criter.	16.79057
F-statistic	4.501995	Durbin-Watson stat	2.790589
Prob(F-statistic)	0.077454		

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي لنموذج الحساب الرأسمالي والمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.196394	Prob. F(2,2)	0.4553
Obs*R-squared	12.52829	Prob. Chi-Square(2)	0.0019

اختبار مشكلة اختلاف التباين لنموذج الحساب الرأسمالي والمالي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.576072	Prob. F(18,4)	0.8140
Obs*R-squared	16.59746	Prob. Chi-Square(18)	0.5509
Scaled explained SS	0.496104	Prob. Chi-Square(18)	1.0000

اختبار مقدرة نموذج الحساب الرأسمالي والمالي على التنبؤ

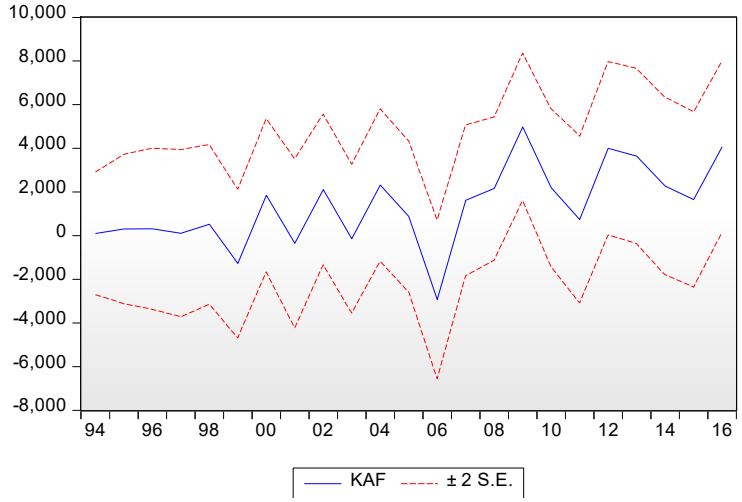

Forecast: KAF	
Actual: KA	
Forecast sample: 1992 2016	
Adjusted sample: 1994 2016	
Included observations: 23	
Root Mean Squared Error	899.2260
Mean Absolute Error	704.6477
Mean Abs. Percent Error	NA
Theil Inequality Coefficient	0.195832
Bias Proportion	0.000121
Variance Proportion	0.020617
Covariance Proportion	0.979262
Theil U2 Coefficient	NA
Symmetric MAPE	73.54557

ملحق رقم (١٧)

نتائج تقدير نموذج الميزان الكلي

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP)	0.096086	0.005235	18.35451	0.0004
D(EX)	-9682.817	1548.136	-6.254501	0.0082
M2	-348.0373	30.56429	-11.38706	0.0015
INF	141.3607	11.88857	11.89047	0.0013
BF	-0.524013	0.070015	-7.484272	0.0049
DOP	319.1622	67.29752	4.742555	0.0178
C	17584.23	2550.933	6.893255	0.0063

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP, 2)	0.007879	0.002596	3.034590	0.0561
D(GDP(-1), 2)	0.101283	0.003712	27.28303	0.0001
D(EX, 2)	-10052.37	195.3191	-51.46639	0.0000
D(EX(-1), 2)	6401.827	219.9730	29.10278	0.0001
D(M2)	-165.7576	3.019151	-54.90205	0.0000
D(M2(-1))	112.7584	5.933865	19.00252	0.0003
D(INF)	96.29103	2.433256	39.57291	0.0000
D(INF(-1))	-94.40384	3.038331	-31.07095	0.0001
D(BF)	-0.667749	0.019720	-33.86104	0.0001
D(DOP)	-13.45514	9.403785	-1.430822	0.2479
D(DOP(-1))	493.4501	12.60987	39.13206	0.0000
CointEq(-1)*	-1.487659	0.032348	-45.98851	0.0000

نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لنموذج الميزان الكلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic15.87918	Prob. F(2,1)0.1747
Obs*R-squared21.32842	Prob. Chi-Square(2)0.0000

نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic0.129807	Prob. F(18,3)0.9984
Obs*R-squared9.632404	Prob. Chi-Square(18)0.9432
Scaled explained SS0.599835	Prob. Chi-Square(18)1.0000

اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لنموذج الميزان الكلي

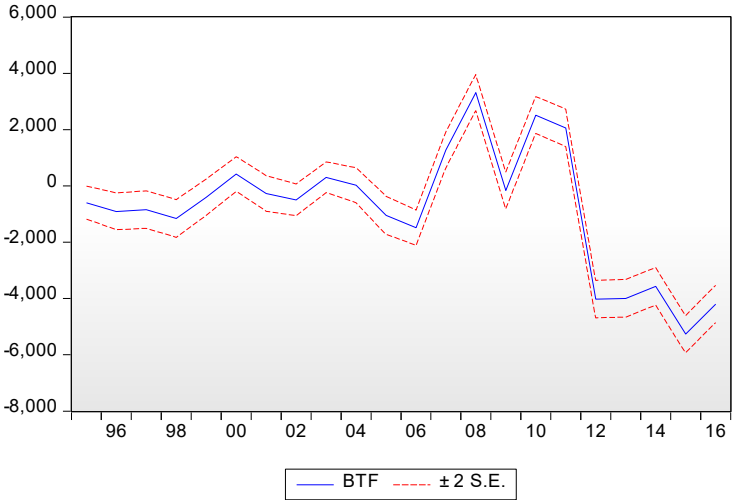

Forecast: BTF	
Actual: BT	
Forecast sample: 1992 2016	
Adjusted sample: 1995 2016	
Included observations: 22	
Root Mean Squared Error	113.8065
Mean Absolute Error	82.12612
Mean Abs. Percent Error	218.7816
Theil Inequality Coefficient	0.024254
Bias Proportion	0.000018
Variance Proportion	0.003830
Covariance Proportion	0.996152
Theil U2 Coefficient	0.831478
Symmetric MAPE	25.96533